

كتاب الأيمان

الأصل في مشروعيّتها وثبوت حكمها ، الكتاب والسنة والإجماع . أمّا الكتاب ،
فقول الله سبحانه : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ
الْأَيْمَانَ ﴾ (١) . الآية ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ (٢) . وأمر
نبيه ﷺ بالحلف في ثلاثة مواضع ، فقال : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُوكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ
لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾ (٣) . وقال تعالى : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ (٤) .
والثالث : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَنَّ ﴾ (٥) . وأمّا السنة : فقول النبي ﷺ : « إني والله ،
إن شاء الله ، لا أحلف على يمين ، فأرى غيرها خيراً منها ، إلا أتيت الذي هو خير
وتحللتها » . متفق عليه (٦) . وكان أكثر قسم / رسول الله ﷺ : « ومصرف القلوب ، ١٠/١٦٦ ظ
ومقلب القلوب » (٧) . ثبت هذا عن رسول الله ﷺ ، في آي وأخبار سيوى هذين كثير .
وأجمعت الأمة على مشروعية اليمين ، وثبوت أحكامها . ووضعها في الأصل لتوكيد
المحلف عليه .

(١) سورة المائدة ٨٩ .

(٢) سورة النحل ٩١ .

(٣) سورة يونس ٥٣ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ وما أنتم بمعجزين ﴾ .

(٤) سورة سبأ ٣ .

(٥) سورة التغابن ٧ .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٣٩/١١ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب يحول بين المرء وقلبه ، من كتاب القدر ، وفي : باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ، من
كتاب الأيمان ، وفي : باب مقلب القلوب ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٥٧/٨ ، ١٦٠ ، ١٤٥/٩ .
والترمذي ، في : باب كيف كان يمين النبي ﷺ ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ٢٤/٧ . والنسائي ، في : باب
أخبرنا أحمد بن سليمان ... ، وباب الحلف بمصرف القلوب ، من كتاب النذور . المجتبى ٣/٧ . وابن ماجه ، في : باب
يمين رسول الله ﷺ ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٧٧/١ . والدارمي ، في : باب بأى أسماء الله حلفت
لزمك ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ١٨٧/٢ . والإمام مالك بلاغاً ، في : باب جامع الأيمان ، من كتاب
النذور . الموطأ ٤٨٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦/٢ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ١٢٧ ، ١١٢/٣ ، ٢٥٧ .

فصل : وتصيح من كل مكلف مختار قاصداً إلى اليمين ، ولا تصيح من غير مكلف ،
 كالصبي والمجنون والنائم ؛ لقوله عليه السلام : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ »^(٨) . ولأنه قول
 يتعلّق به وجوب حق ، فلم يصح من غير مكلف^(٩) كالإقرار . وفي السكران وجهان ؛ بناءً
 على أنه هل هو مكلف^(١٠) ، أو غير مكلف ؟ ولا تنعقد يمين مكره . وبه قال مالك ،
 والشافعي . وقال أبو حنيفة : تنعقد ؛ لأنها يمين مكلف ، فانتقدت ، كيمين
 المختار . ولنا ، ما روى أبو أمامة ، وواثلة بن الأسقع ، أن رسول الله ﷺ قال : « لَيْسَ
 عَلَى مَقْهُورٍ يَمِينٌ »^(١١) . ولأنه قول حمّل عليه بغير حق ، فلم يصح ، ككلمة الكفر .

فصل : وتصيح اليمين من الكافر ، وتلزمه الكفارة بالحنث ، سواء حنث في كفره أو
 بعد إسلامه . وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر إذا حنث بعد إسلامه . وقال
 الثوري ، وأصحاب الرأي : لا ينعقد يمينه ؛ لأنه ليس بمكلف . ولنا ، أن عمر ، رضي
 الله عنه ، نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام ، فأمره النبي ﷺ بالوفاء
 بنذره^(١٢) . ولأنه من أهل القسم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾^(١٣) . ولا
 نسلم أنه غير مكلف ، وإنما تسقط عنه العبادات بإسلامه ؛ لأن الإسلام يجب ما قبله ،
 فأما ما التزمه^(١٤) بنذره أو يمينه ، فينبغي أن يبقى حكمه في حقه ؛ لأنه^(١٥) من جهته .

فصل : ولا يجوز الحلف بغير الله تعالى ، وصفاته ، نحو أن يحلف بأبيه ، أو الكعبة ،
 أو صحابي ، أو إمام . قال الشافعي : أخشى أن يكون معصية . قال ابن عبد البر : وهذا
 أصل مجمع عليه . وقيل : يجوز ذلك ؛ لأن الله تعالى أقسم بمخلوقاته ، فقال :

(٨) تقدم تخريجه ، في : ٥٠/٢ .

(٩-٩) سقط من : م . نقل نظر .

(١٠) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ١٧١/٤ .

(١١) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٧/٤ .

(١٢) سورة المائدة ١٠٦ .

(١٣) في م : « يلزمه » .

(١٤) في الأصل : « لا » .

﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾^(١٥) . ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾^(١٦) . ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾^(١٧) .
 وقال النبي ﷺ للأعرابي السائل له^(١٨) عن الصلاة : « أَفْلَحَ ، وَأَبِيهِ ، إِنْ صَدَقَ »^(١٩) .
 وقال في حديث أبي العشاء : « وَأَبِيكَ لَوْ طَعَنْتَ فِي فَيْحِهَا لَأَجْزَأَكَ »^(٢٠) . ولنا ، ما
 رَوَى عمرُ بنُ الخطَّابِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / أَذْرَكَهُ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ ،
 فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ ، أَوْ
 لِيَصُمْتُ » . قال عمرُ : فما حَلَفْتُ بها بعد ذلك ، ذَاكَرًا وَلَا آثِرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢١) .
 يعنى ولا حَاكِيًا لها عن غيري . وعن ابنِ عمرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ ،
 فَقَدْ أَشْرَكَ » . قال التِّرْمِذِيُّ : هذا حديثٌ حسنٌ^(٢٢) . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ :
 « مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »^(٢٣) . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ،
 أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَذِبًا ، فَهُوَ كَمَا قَالَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٤) .

(١٥) سورة الصافات ١

(١٦) سورة المرسلات ١

(١٧) سورة النازعات ١

(١٨) سقط من : ب ، م ،

(١٩) تقدم تخريجه ، في : ٧/٢ .

(٢٠) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٣/١٣ .

(٢١) تقدم التخریج ، في : ٦/١١ .

(٢٢) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب من حلف بملة سوى ملة الإسلام ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري
 ١٦٦/٨ . وأبو داود ، في : باب الحلف بالأنداد ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ١٩٨/٢ ، ١٩٩ .
 والنسائي ، في : باب الحلف باللات ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٨/٧ . وابن ماجه ، في : باب النهي أن يحلف
 بغير الله ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٧٨/١ .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب ما جاء في قاتل النفس ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب ما ينهى من السباب واللعن ،
 وباب من كفر أخاه ، من كتاب الأدب ، وفي : باب من حلف بملة غير الإسلام ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري
 ١٢٠/٢ ، ١٨/٨ ، ١٩ ، ٣٢ ، ١٦٦ . ومسلم ، في : باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ... ، من كتاب الأيمان .
 صحيح مسلم ١٠٤/١ ، ١٠٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الحلف بالبراءة وبملة غير الإسلام ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود
 ٢٠١/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى
 ٢٨/٧ . والنسائي ، في : باب الحلف بملة سوى الإسلام ، وباب النذر فيما لا يملك ، من كتاب الأيمان . المجتبى ٦/٧ ،
 ١٨ . وابن ماجه ، في : باب من حلف بملة غير الإسلام ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٧٨/١ . والإمام
 أحمد ، في : المسند ٣٣/٤ .

وفي لفظ : « مَنْ حَلَفَ ^(٢٤) أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ كَذَبَ ، فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا ، لَمْ يَرْجَعْ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا » . رواه أبو داود ^(٢٥) . فَأَمَّا قَسَمُ اللَّهِ بِمَصْنُوعَاتِهِ ، فَإِنَّمَا أَقْسَمَ بِهِ دَلَالَةٌ عَلَى قُدْرَتِهِ وَعَظَمَتِهِ ، وَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُقْسِمَ بِمَا شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ ، وَلَا وَجْهَ لِلْقِيَاسِ عَلَى إِقْسَامِهِ . وقد قيل : إِنَّ ^(٢٦) فِي إِقْسَامِهِ إِضْمَارَ الْقَسَمِ بِرَبِّ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ ، فَقَوْلُهُ : ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ^(٢٧) . أَيْ وَرَبِّ الضُّحَى . وَأَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَفْلَحَ ، وَأَبِيهِ ، ^(٢٨) إِنْ صَدَقَ ^(٢٨) » . فقال ابنُ عبدِ البرِّ : هذه اللفظة غيرُ محفوظةٍ من وَجْهِ صحيح ، فقد رواه مالكٌ وغيره من الحفاظ فلم يقولوها فيه . وحديثُ أبي العشرَاءِ ، قد قال أحمدُ : لو كان يَثْبُتُ . يعنى أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ ، ولهذا لم يَعْمَلْ بِهِ الْفُقَهَاءُ فِي إِبَاحَةِ الذَّبْحِ فِي الْفَحْذِ . ثم لو ثَبَتَ ، فالظاهرُ أَنَّ النَّهْيَ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ قَدْ كَانَ يَحْلِفُ بِهَا كَمَا حَلَفَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ نَهَى عَنِ الْحَلِفِ بِهَا ، وَلَمْ يَرِدْ بَعْدَ ^(٢٩) النَّهْيِ إِبَاحَةٌ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَمْرٌ ، وَهُوَ يَرَوِي الْحَدِيثَ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ : فَمَا حَلَفْتُ بِهَا ذَاكِرًا ، وَلَا آثِرًا . ثم إن لم يكن الْحَلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ مُحَرَّمًا فهو مَكْرُوهٌ ، فَإِنْ حَلَفَ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهُ تَعَالَى ، أَوْ لِيَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . لِأَنَّ الْحَلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ سَيِّئَةٌ ، وَالْحَسَنَةُ تَمْحُو السَّيِّئَةَ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ الْحَسَنَتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ ﴾ ^(٣٠) . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً ، فَأَتْبَعَهَا حَسَنَةً تَمْحُهَا » ^(٣١) . وَلِأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ ، فَقَدْ عَظَّمَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى يُشْبِهُ تَعْظِيمَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَلِهَذَا ظ ١٦٧/١٠ سُمِّيَ شِرْكًا ؛ لِكَوْنِهِ أَشْرَكَ غَيْرَ اللَّهِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فِي تَعْظِيمِهِ بِالْقَسَمِ بِهِ ، فيقول : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . تَوْحِيدًا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَبَرَاءَةً مِنَ الشَّرِكِ . وقال الشافعيُّ : مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلْيَقُلْ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ .

(٢٤) سقط من : م .

(٢٥) في : باب ما جاء في الحلف بالبراءة وعلمة غير الإسلام ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠١/٢ .

(٢٦) سقط من : ب .

(٢٧) سورة الضحى ١ .

(٢٨-٢٨) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢٩) في ب زيادة : « ذلك » .

(٣٠) سورة هود ١١٤ .

(٣١) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٧٧/٥ .

فصل : ويكره الإفراط في الحلف بالله تعالى ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ (٣٢) . وهذا ذم له يقتضي كراهة فعله . فإن لم يخرج إلى حد الإفراط ، فليس بمكروه ، إلا أن يقترب به ما يوجب كراهته . ومن الناس من قال (٣٣) : الأيمان كلها مكروهة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ (٣٤) . ولنا ، أن النبي ﷺ كان يحلف كثيرا ، وقد كان يحلف في الحديث الواحد أيمانا كثيرة ، وربما كرر اليمين الواحدة ثلاثا ، فإنه قال في خطبة الكسوف : « وَاللَّهِ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، مَا مِنْ أَحَدٍ (٣٥) غَيْرَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزِنِي عَبْدُهُ ، أَوْ تَزِنِي أُمَّتُهُ ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا ، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا » (٣٦) . ولقيته امرأة من الأنصار ، معها أولادها ، فقال : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنْكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ » . ثلاث مرات (٣٧) . وقال : « وَاللَّهِ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا » (٣٨) . ولو كان هذا مكروها ، لكان النبي ﷺ أبعد الناس منه . ولأن الحلف بالله تعظيم له ، وربما ضم إلى يمينه وصف الله تعالى بتعظيمه وتوحيده ، فيكون مثابا على ذلك . وقد روي أن رجلا حلف على شيء ، فقال : والله الذي لا إله إلا هو ، ما فعلت كذا . فقال النبي ﷺ : « أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَ ، وَلَكِنْ (٣٩) غُفِرَ لَهُ بِتَوْحِيدِهِ » (٤٠) . وأما الإفراط في الحلف ، فإنما كرهه ؛ لأنه لا يكاد يخلو من الكذب . والله أعلم . فأما قوله : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً

(٣٢) سورة القلم ١٠ .

(٣٣) في الأصل : « يقول » .

(٣٤) سورة البقرة ٢٢٤ .

(٣٥) سقط من : م .

(٣٦) تقدم تخريجه ، في : ٣٢٨/٣ .

(٣٧) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ للأنصار : « أنتم أحب الناس إلي » ، من كتاب مناقب الأنصار .

صحيح البخاري ٤٠/٥ . ومسلم ، في : باب فضائل الأنصار رضي الله تعالى عنهم ، من كتاب فضائل الصحابة .

صحيح مسلم ١٩٤٨/٤ ، ١٩٤٩ .

(٣٨) أخرجه أبو داود ، في : باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت ، من كتاب الأيمان والندور . سنن أبي داود

٢٠٧/٢ .

(٣٩) في م زيادة : « قد » .

(٤٠) أخرجه بنحوه الإمام أحمد ، في : المسند ٦٨/٢ ، ٣/٤ .

لَا يُؤْمِنُكُمْ ﴿٤١﴾ . فَمَعْنَاهُ لَا تَجْعَلُوا أَيْمَانَكُمْ بِاللَّهِ مَانِعَةً لَكُمْ مِنَ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ بَرًّا وَلَا تَقْوَى وَلَا يُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ ، ثُمَّ يَمْتَنِعَ مِنْ فِعْلِهِ ، لِيَبْرَ فِي يَمِينِهِ ، وَلَا يَحْنُثَ فِيهَا ، فَهُوَ عَنِ الْمُضِيِّ فِيهَا . قَالَ أَحْمَدُ ، وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادِهِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ : الرَّجُلُ يَخْلِفُ أَنْ لَا يَصِلَ قَرَابَتَهُ ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ / مَخْرَجًا فِي التَّكْفِيرِ ، فَأَمْرُهُ أَنْ لَا يَعْتَلِ بِاللَّهِ ، وَلِيُكَفِّرَ (٤١) ، وَلِيَبْرَ (٤٢) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَأَنْ يَسْتَلِجَ (٤٣) أَحَدُكُمْ فِي يَمِينِهِ ، آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُودَى الْكَفَّارَةُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٤٤) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ » . وَقَالَ : « إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَتَحَلَّلْتُهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (٤٥) . وَإِنْ كَانَ النَّهْيُ عَادَ إِلَى الْيَمِينِ ، فَالْمَنْهَى عَنْهُ الْحَلْفُ عَلَى تَرْكِ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ، لَا عَلَى كُلِّ يَمِينٍ ، فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لَهُمْ إِذَا .

و ١٦٨/١٠

فصل : في الأيمان تنقسم خمسة أقسام ؛ أحدها ، واجب ، وهي التي ينجي بها إنساناً مَعْصُومًا مِنْ هَلَكَةٍ ، كَمَا رَوَى عَنْ سُؤِيدِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، قَالَ : خَرَجْنَا تُرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ ، وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، فَأَخَذَهُ عَدُوٌّ لَهُ ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَخْلِفُوا ، وَحَلَفْتُ أَنَا أَنَّهُ أَخِي ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « صَدَقْتَ ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ » .

(٤١) في م : « فليكفر » .

(٤٢) أخرجه البيهقي ، في : باب من حلف على يمين فرأى خيرا منها ... ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٣٣/١٠ .

(٤٣) أى : يستمر في لجأه ، فلا يعدل إلى ما هو خير من يمينه .

(٤٤) أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ لَا يَأْخُذُكُمْ بِاللُّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ ... ﴾ الآية ، من كتاب الأيمان والندور . صحيح البخاري ١٦٠/٨ . ومسلم ، في : باب النهي عن الإصرار على اليمين ... ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٧٦/٣ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب النهي أن يستلج الرجل في يمينه ولا يكفر ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٨/٢ ، ٣١٧ .

(٤٥) تقدم التخریج ، في : ٣٩/١١ .

رواه أبو داود^(٤٦)، والنسائي^(٤٦). فهذا ومثله واجب لأن إنجاء المعصوم واجب، وقد تعين في اليمين، فيجب، وكذلك إنجاء نفسه، مثل أن تتوجه عليه أيمان القسامة في دعوى القتل عليه، وهو برىء. الثاني، مندوب، وهو الحلف الذي تتعلق به مصلحة؛ من إصلاح بين متخاصمين، أو إزالة حقد من قلب مسلم عن الحالف أو غيره، أو دفع شر، فهذا مندوب؛ لأن فعل هذه الأمور مندوب إليه، واليمين مفضية إليه. وإن حلف على فعل طاعة، أو ترك معصية، ففيه وجهان؛ أحدهما، أنه مندوب إليه. وهو قول بعض أصحابنا، وأصحاب الشافعي؛ لأن ذلك يدعو إلى فعل الطاعات، وترك المعاصي. والثاني، ليس بمندوب إليه؛ لأن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يفعلون ذلك في الأكثر الأغلب، ولا حث^(٤٧) النبي ﷺ أحدا عليه، ولا نذبه إليه، ولو كان ذلك طاعة لم يخلوا به، ولأن ذلك يجزى مجزى النذر، وقد نهى النبي ﷺ عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل»^(٤٨). متفق عليه. الثالث، المباح، مثل الحلف على فعل مباح أو تركه، والحلف على الخبر بشيء وهو صادق فيه، أو يظن أنه فيه صادق، فإن الله تعالى قال: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٤٩). ومن صور

(٤٦) أخرجه أبو داود، في: باب المعارض في الأيمان، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢٠٠/٢. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب من ورى في يمينه، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ٦٨٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٧٩/٤.

وليس في المجتبى، فلعلة في السنن الكبير.

(٤٧) في م: «حث». تحريف.

(٤٨) أخرجه البخاري، في: باب إلقاء العبد النذر إلى القدر، من كتاب القدر، وفي: باب الوفاء بالنذر، من كتاب الأيمان والنذور. صحيح البخاري ١٥٥/٨، ١٧٦. ومسلم، في: باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا، من كتاب النذر. صحيح مسلم ١٢٦١/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب كراهية النذر، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢٠٧/٢. والترمذي، في: باب في كراهية النذر، من أبواب النذور. عارضة الأحوذى ٢١/٧، ٢٢ والنسائي، في: باب النهي عن النذر، وباب النذر لا يقدم شيئا...، وباب النذر يستخرج به من البخيل، من كتاب الأيمان. المجتبى ١٥/٧، ١٦. وابن ماجه، في: باب النهي عن النذر، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ٦٨٦/١. والدارمي، في: باب النهي عن النذر، من كتاب النذور. سنن الدارمي ١٨٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٦١/٢، ٢٣٥، ٢٤٢، ٣٠١، ٣١٤، ٤١٢، ٤٦٣.

(٤٩) سورة البقرة ٢٢٥.

اللَّغْوِ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ كَمَا حَلَفَ عَلَيْهِ^(٥٠) ، وَيَبِينُ بِخِلَافِهِ . فَأَمَّا الْحَلِفُ عَلَى الْحُقُوقِ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَرْكَهُ أَوَّلَى مِنْ فِعْلِهِ ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا . ذَكَرَ ذَلِكَ أَصْحَابُنَا ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ ؛ لَمَّا رَوَى أَنَّ عَثْمَانَ وَالْمِقْدَادَ تَحَاكَمَا إِلَى عَمْرٍ ، فِي مَالٍ اسْتَقْرَضَهُ الْمِقْدَادُ ، فَجَعَلَ عَمْرُ الْيَمِينَ عَلَى الْمِقْدَادِ ، فَرَدَّهَا عَلَى عَثْمَانَ ، فَقَالَ عَمْرُ : لَقَدْ أَنْصَفْتُكَ . فَأَخَذَ عَثْمَانُ مَا أَعْطَاهُ الْمِقْدَادُ ، وَلَمْ يَحْلِفْ ، فَقَالَ : خِفْتُ أَنْ يُوَافِقَ قَدْرُ بَلَاءٍ ، فَيُقَالَ : بِيَمِينِ عَثْمَانَ^(٥١) . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مُبَاحٌ ، فِعْلُهُ كَثَرَكِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهُ بِالْحَلِفِ عَلَى الْحَقِّ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ . وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ ، أَنَّ عَمْرًا قَالَ عَلَى الْمَنْبَرِ ، وَفِي يَدِهِ عَصَا : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، لَا تَمْنَعَنَّكُمْ^(٥٢) الْيَمِينَ مِنْ حُقُوقِكُمْ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنْ فِي يَدِي لَعَصَا . وَرَوَى عَمْرُ بْنُ شُبَّةَ ، فِي كِتَابِ « قَضَاةِ الْبَصْرَةِ » ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ عَمْرًا وَأَبِيًّا اخْتَكَمَا^(٥٣) إِلَى زَيْدٍ فِي تَخْلٍ ادَّعَاهُ أَبِي ، فَتَوَجَّهَتِ الْيَمِينَ عَلَى عَمْرٍ ، فَقَالَ زَيْدٌ : أَعِفْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . فَقَالَ عَمْرُ : وَلِمَ يُعْفَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ إِنْ عَرَفْتُ شَيْئًا اسْتَحَقَّقْتُهُ^(٥٤) بِيَمِينِي ، وَإِلَّا تَرَكْتُهُ ، وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، إِنْ النَّخْلَ لَنَخْلِي ، وَمَا لِأَبِي فِيهِ حَقٌّ . فَلَمَّا خَرَجَا وَهَبَ النَّخْلَ لِأَبِي ، فَقِيلَ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ : هَلَّا كَانَ هَذَا قَبْلَ الْيَمِينِ ؟ فَقَالَ : خِفْتُ أَنْ لَا أُحْلِفَ ، فَلَا يَحْلِفُ النَّاسُ عَلَى حُقُوقِهِمْ بَعْدِي ، فَيَكُونُ سُنَّةً^(٥٥) . وَلَئِنَّهُ حَلَفُ صِدْقٍ عَلَى حَقٍّ ، فَأَشْبَهَ الْحَلِفَ عِنْدَ غَيْرِ الْحَاكِمِ . الرَّابِعُ ، الْمَكْرُوهُ ، وَهُوَ الْحَلِفُ عَلَى فِعْلِ مَكْرُوهٍ ، أَوْ تَرْكِ مَنْدُوبٍ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُزُضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ . وَرَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حَلَفَ لَا يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ بَعْدَ الَّذِي / قَالَ لِعَائِشَةَ مَا قَالَتْ ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ أَهْلِ الْإِفْكِ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾

١٦٩/١٠ و

(٥٠) لم يرد في : الأصل ، ا ، ب .

(٥١) أخرجه البيهقي ، في : باب تأكيد اليمين بالمكان . وباب : النكول ورد اليمين ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٧٧/١٠ ، ١٨٤ .

(٥٢) في م : « تمنعكم » .

(٥٣) في م : « تحاكما » .

(٥٤) في م : « استحقه » .

(٥٥) وأخرجه البيهقي ، في : باب القاضي لا يحكم لنفسه ، من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ١٤٤/١٠ .

وَلْيَغْفُوا وَلْيَصْفَحُوا ﴿٥٦﴾ وقيل : المراد بقوله : ﴿ وَلَا يَأْتِل ﴾ أى لا يمتنع . ولأن اليمين على ذلك مانعة من فعل الطاعة ، أو حاملة على فعل المكروه ، فتكون مكروهة . فإن قيل : لو كانت مكروهة لأنكر النبي ﷺ على الأعرابي الذي سأله عن الصلوات ، فقال : هل على غيرها ؟ فقال : « لَا ، إِلَّا أَنْ تَطُوعَ » . فقال : والذي بعثك بالحق ، لا أريد عليها ولا أنقص منها . ولم ينكر عليه النبي ﷺ ، بل قال : « أفلح الرجل إن صدق » ^(٥٧) . قلنا : لا يلزم هذا ، فإن اليمين على تركها ، لا تزيد على تركها ، ولو تركها لم ينكره عليه ، ويكفى في ذلك بيان أن ما تركه تطوع ، وقد بينه له النبي ﷺ بقوله : « إِلَّا أَنْ تَطُوعَ » . ولأن هذه اليمين إن تضمنت ترك المندوب ، فقد تناولت فعل الواجب ، والمحافظة عليه كله ، بحيث لا ينقص منه شيئاً ، وهذا في الفضل يزيد على ما قبله من ترك التطوع ، فيترجح جانب الإثبات بها على تركها ، فيكون من قبيل المندوب ، فكيف ينكر ! ولأن في الإقرار على هذه اليمين بيان حكم محتاج إليه ، وهو بيان أن ترك التطوع غير مؤاخذ به ، ولو أنكر على الحالف ^(٥٨) على ذلك ^(٥٨) ، لحصل ضدها ، وتوهم كثير من الناس لحقوق الإثم بتركه ^(٥٩) ، فيفتوت الغرض . ومن قسم المكروه الحلف في البيع والشراء ؛ فإن النبي ﷺ ، قال : « الحلف منفق للسلعة ، مُمَحِّقٌ لِلْبَرَكَةِ » . رواه ابن ماجه ^(٦٠) . القسم الخامس ، المحرم ، وهو الحلف الكاذب ؛ فإن الله تعالى ذمّه بقوله

(٥٦) سورة النور ٢٢ . وحديث الإفك . أخرجه البخارى ، فى : باب حديث الإفك ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ١٥٣/٥ . وانظر : الدر المنثور ٣٤/٥ .

(٥٧) تقدم تخريجه ، فى : ٧/٢ .

(٥٨-٥٨) سقط من : م .

(٥٩) فى ب زيادة : « به » .

(٦٠) فى : باب ما جاء فى كراهية الأيمان فى البيع والشراء ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٤٥/٢ .

كما أخرجه البخارى ، فى : باب يمحق الله الربا ... ، من كتاب البيوع . صحيح البخارى ٧٨/٣ . ومسلم ، فى : باب النهى عن الحلف فى البيع ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١٢٢٨/٣ . وأبو داود ، فى : باب فى كراهية اليمين فى البيع ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢١٩/٢ ، ٢٢٠ . والنسائى ، فى : باب المنفق سلعته بالحلف الكاذب ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢١٦/٧ .

تعالى : ﴿ وَيَخْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٦١) . ولأن الكذب حرام ، فإذا كان مخلوقاً عليه ، كان أشد في التحريم . وإن أبطل به حقاً ، أو اقتطع به مال معصوم ، كان أشد ؛ فإنه روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَاجِرَةً ، يَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ / غَضَبَان » . ^(٦٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦٣) . وأنزل الله عز وجل في ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ^(٦٤) . ومن هذا القسم الحلف على فعل معصية ، أو ترك واجب ؛ فإن المحلوف عليه حرام ، فكان الحلف حراماً ؛ لأنه وسيلة إليه ، والوسيلة تأخذ حكم المتوسل إليه .

فصل : ومتى كانت اليمين على فعل واجب ، أو ترك محرم ، كان حلفها محرماً ؛ لأن حلفها بفعل المحرم ، وهو محرم . وإن كانت على فعل مندوب ، أو ترك مكروه ، فحلفها مكروه . وإن كانت على فعل ^(٦٥) مباح ، فحلفها مباح . فإن قيل : فكيف يكون حلفها مباحاً ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ ^(٦٥) ؟ قلنا : هذا في الأيمان في العهود والمواثيق ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا

(٦١) سورة المجادلة ١٤ .

(٦٢-٦٣) سقط من : ١ ، ب ، م .

وأخرجه البخاري ، في : باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ، من كتاب الخصومات ، وفي : باب سؤال الحاكم المدعى هل ... ؟ ، وباب حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، من كتاب الشهادات ، وفي : باب : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب الحكم في البر ونحوها ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ١٥٩/٣ ، ١٦٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٤٢/٦ ، ١٧١/٨ ، ٩٠/٩ . ومسلم ، في : باب وعيد من اقتطع حق مسلم فاجرة بالنار ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٢/١ ، ١٢٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في من حلف يميناً يقطع بها مالا لأحد ، من كتاب الأيمان . سنن أبي داود ١٩٧/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في اليمين الفاجرة ... ، من أبواب البيوع ، وفي : باب سورة آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأحمدي ٢٧١/٥ ، ١٢٢/١١ . وابن ماجه ، في : باب من حلف على يمين فاجرة ... ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٧٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧٧/١ ، ٣٧٩ ، ٤٢٦ ، ٤٤٢ ، ٤٦٠ ، ٢٥/٥ ، ٢١١ ، ٢١٢ .

(٦٣) سورة آل عمران ٧٧ .

(٦٤) لم ترد في : الأصل ، ١ ، ب .

(٦٥) سورة النحل ٩١ .

تَنْقُضُوا إِلَّا يَمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴿٦٦﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ (٦٦) . وَالْعَهْدُ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، فَمَعَ الْيَمِينِ أَوَّلَى ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ وَقَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (٦٧) . وَلِهَذَا نَهَى عَنْ نَقْضِ الْيَمِينِ ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَذَمُّهُمْ عَلَيْهِ ، وَضَرَبَ لَهُمْ مَثَلًا الَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْحَلَّ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ لَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا . وَإِنْ كَانَتْ عَلَى فِعْلِ مَكْرُوهٍ ، أَوْ تَرْكِ مَنْدُوبٍ ، فَحَلُّهَا مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ » . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنِّي وَاللَّهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَنَحَلَلْتُهَا » . وَإِنْ كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَى فِعْلِ مُحَرَّمٍ ، أَوْ تَرْكِ وَاجِبٍ ، فَحَلُّهَا وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّ حَلَّهَا بِفِعْلِ الْوَاجِبِ ، وَفِعْلُ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ .

١٧٧٨ - مسألة ؛ قَالَ : (وَمَنْ حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَلَمْ يَفْعَلْهُ ، أَوْ لَا يَفْعَلْ شَيْئًا ، فَفَعَلَهُ ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ)

لَا خِلَافَ فِي هَذَا عِنْدَ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : الْيَعِينُ الَّتِي فِيهَا الْكَفَّارَةُ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، هِيَ الَّتِي عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ / مِنَ الْأَفْعَالِ . وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ الْحِنْثَ مَتَى كَانَ طَاعَةً ، لَمْ يُوجِبْ كَفَّارَةً . وَقَالَ قَوْمٌ : مَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ مَعْصِيَةٍ ، فَكَفَّارَتُهَا تَرْكُهَا . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : اللَّغْوُ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ فِيمَا ^(١) لَا يَنْبَغِي لَهُ . يَعْنِي فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ فِي الْحِنْثِ . وَقَدَرَوْى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا نَذَرٌ وَلَا يَمِينٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ، وَلَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَدْعُهَا ، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، فَإِنْ تَرَكَهَا كَفَّارَةٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢) . وَلِأَنَّ الْكَفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ لِرَفْعِ الْإِثْمِ ، وَلَا إِثْمَ فِي

(٦٦) سورة النحل ٩١ ، ٩٢ .

(٦٧) سورة المائدة ١ .

(١) فِي ب : (عَلَى مَا) .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ٢٦/٦ .

الطاعة . ولأنَّ اليمينَ كالنَّذْرِ ، ولا تَذَرُ في مَعْصِيَةِ اللَّهِ تعالى . ولنا ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ » (٣) . وقال : « إِنِّي وَاللَّهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣) . وَحَدِيثُهُمْ لَا يُعَارِضُ حَدِيثَنَا ؛ لِأَنَّ حَدِيثَنَا أَصَحُّ مِنْهُ وَاثْبُتٌ . ثُمَّ إِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَرْكُهَا كَفَّارَةٌ لِاثْمِ الْحَلْفِ ، وَالْكَفَّارَةُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا كَفَّارَةُ الْمُخَالَفَةِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْحِنْثَ طَاعَةٌ . قُلْنَا : فَالْيَمِينُ غَيْرُ طَاعَةٍ ، فَتَلَزُمُ الْكَفَّارَةُ ؛ لِلْمُخَالَفَةِ ، وَلِتَعْظِيمِ اسْمِ اللَّهِ تعالى إِذَا حَلَفَ بِهِ وَلَمْ يَبِرَّ يَمِينَهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، نَظَرْنَا فِي يَمِينِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ فَعَلَّهُ ، حِنْثٌ ، وَوَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ . وَإِنْ كَانَتْ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ فَلَمْ يَفْعَلْهُ ، وَكَانَتْ يَمِينُهُ مُؤَقَّتَةً بِلَفْظِهِ ، أَوْ نِيَّتِهِ ، أَوْ قَرِينَةِ حَالِهِ ، فَفَاتَ الْوَقْتُ ، حِنْثٌ ، وَكُفْرٌ . وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً ، لَمْ يَحِنْثْ إِلَّا بِفَوَاتِ وَقْتِ الْإِمْكَانِ ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ وَالْفِعْلُ مُمْكِنًا ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَفْعَلَ فَلَا يَحِنْثُ ؛ وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَلَمْ تُخْبِرْنَا أَنَا تَأْتِي الْبَيْتَ ، وَتَطُوفُ (٤) بِهِ ؟ قَالَ : « فَأَخْبِرْتُكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْعَامَ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ (٦) بِهِ » (٥) . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تعالى : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ ﴾ (٧) . وَهُوَ حَقٌّ ، وَلَمْ يَأْتِ بَعْدُ .

١٧٧٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ فَعَلَهُ نَاسِيًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ بِغَيْرِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ)

وجملة ذلك أَنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَعَلَهُ نَاسِيًا ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . نَقَلَهُ عَنْ ١٧٠/١٠ ظ أحمد الجماعة ، إِلَّا فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ / ، فَإِنَّهُ يَحِنْثُ . هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَاخْتَارَهُ الْحَلَّالُ وَصَاحِبُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ لَا يَحِنْثُ فِي الطَّلَاقِ .

(٣) تقدم التخریج ، في : ٣٩/١١ .

(٤) في الأصل : « وتطوف » .

(٥-٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٦) في الأصل ، ١ : « ومتطوف » . وتقدم تخریج الحديث ، في : ٤٤١/١٠ .

(٧) سورة التغابن ٧ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ قل ﴾ .

وَالْعَتَاقُ أَيْضاً^(١) ، وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَعَمْرٍو بْنُ دِينَارٍ ، وَابْنُ أَبِي نُجَيْجٍ ، وَإِسْحَاقُ ، قَالُوا : لَا حِنْثَ عَلَى النَّاسِي فِي طَلَاقٍ وَلَا غَيْرِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾^(٢) . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا ، وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ »^(٣) . ولأنَّه غيرُ قاصِدٍ للمُخَالَفَةِ ، فلم يَحْدُثْ^(٤) ، كَالنَّائِمِ وَالْمَجْنُونِ . ولأنَّه أَحَدُ طَرَفَيْ الْيَمِينِ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ^(٥) الْقَصْدُ ، كَحَالَةِ الْإِتْدَاءِ بِهَا . وعن أحمد ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يَحْنُثُ فِي الْجَمِيعِ ، وَلَزِمَهُ الْكُفَّارَةُ فِي الْيَمِينِ الْمُكْفَرَةِ . وهو قولُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ قَاصِدًا لِلفِعْلِ ، فَلَزِمَهُ الْحِنْثُ ، كَالذَّاكِرِ ، وَكَأَلَوْ كَانَتْ الْيَمِينُ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ . وَلَنَا ، عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَجِبُ فِي الْيَمِينِ الْمُكْفَرَةِ ، مَا تَقَدَّمَ ، وَلِأَنَّهَا تَجِبُ لِرَفْعِ الْإِثْمِ ، وَلَا إِثْمَ عَلَى النَّاسِي . وَأَمَّا الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ ، فَهُوَ مُعْلَقٌ بِشَرْطٍ ، فَيَقَعُ بوجُودِ شَرْطِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ . كَأَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ قَدِمَ الْحَاجُّ .

فصل : وَإِنْ فَعَلَهُ غَيْرَ عَالِمٍ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، كَرَجُلٍ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ يَحْسَبُهُ أَجْنَبِيًّا ، أَوْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يُفَارِقُ غَرِيمَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ ، فَأَعْطَاهُ قَدْرَ حَقِّهِ ، فَفَارَقَهُ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ قَدَبَرٌ ، فَوَجَدَ مَا أَخَذَهُ رَدِيئًا ، أَوْ حَلَفَ : لَا بَيْعْتُ لَزِيدٍ ثَوْبًا . فَوَكَّلَ زَيْدٌ مَنْ يَدْفَعُهُ إِلَى مَنْ يَبِيعُهُ ، فَدَفَعَهُ إِلَى الْحَالِفِ ، فَبَاعَهُ مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ ، فَهُوَ كَالنَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَاصِدٍ لِلْمُخَالَفَةِ ، أَشَبَّهُ النَّاسِي .

فصل : وَالْمُكْرَهُ عَلَى الْفِعْلِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ «إِلَى مُلْجَأٍ إِلَيْهِ»^(٦) ، مِثْلُ مَنْ يَحْلِفُ لَا

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة الأحزاب ٥ .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ١٤٦/١ .

(٤) كذا . ولعل الصواب : « يحنث » .

(٥) في الأصل : « فيها » .

(٦-٦) في م : « أحدهما أن يلجأ إليه » .

يَدْخُلُ دَارًا ، فَحُمِلَ فَأُدْخِلَهَا . أَوْ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، فَأُخْرِجَ مَحْمُولًا ، أَوْ مَذْفُوعًا بغير اختياره ، ولم يُمكنه الامتناع . فهذا لا يَحْنُثُ في قول أكثرهم . وبه قال أصحاب الرأي .
 وقال مالك : إن دَخَلَ مَرْبُوطًا ، لم يَحْنُثُ . وذلك لأنه لم يفعل الدُّخُولَ / والخُرُوجَ ، فلم يَحْنُثُ ، كما لو لم يُوجد ذلك . ^(٧) وَأَمَّا إِنْ أُكْرِهَ ^(٧) بِالضَّرْبِ وَالتَّهْدِيدِ بِالْقَتْلِ وَنَحْوِهِ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ رَوَاتَانِ ، كَالنَّاسِي . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ . وَقَالَ مَالِكُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ ، فَوَجِبَ مَعَ الْإِكْرَاهِ وَالنِّسْيَانِ ، كَكَفَّارَةِ الصَّيْدِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفِيَ لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا ، وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(٨) . وَلأنَّه تَوَعُّدٌ إِكْرَاهٍ ، فَلَمْ يَحْنُثْ بِهِ ، كَمَا لو حُمِلَ وَلَمْ يُمكنه الامتناع ، وَلأنَّ الْفِعْلَ لَا يُنسَبُ إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ ، وَلَا نُسَلِّمُ الْكَفَّارَةَ فِي الصَّيْدِ ، بَلْ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْمُكْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٨٠ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَتَى بِهِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تُكُونَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ)

هذا ظاهر المذهب ، نقله الجماعة عن أحمد . وهو قول أكثر أهل العلم ، منهم ؛ ابن مسعود ، وسعيد بن المسيب ، والحسن ، ومالك ، والأوزاعي ، والثوري ، والليث ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي من أهل الكوفة . وهذه اليمين تُسمى اليمين الغموس ؛ لأنها تغمس صاحبها في الإثم . قال ابن مسعود : كُنَّا نَعُدُّ مِنَ الْيَمِينِ الَّتِي لَا كَفَّارَةَ لَهَا ، الْيَمِينَ الْغُمُوسَ ^(١) . وعن سعيد بن المسيب ، قال : هي من الكبائر ، وهي أعظم من أن تُكْفَرَ . وروى عن أحمد ، أن فيها الكفارة . وروى ذلك عن عطاء ، والزهرى ، والحكم ، والبتى . وهو قول الشافعى ؛ لأنه وجبت منه اليمين بالله تعالى ، والمخالفة مع القصص ، فلزمت الكفارة ، كالمستقبل . ولنا ، أنها يمين غير مُنْعَقِدَةٍ ، فلا تُوجب الكفارة ، كاللغو ، أو يمين على ماضٍ ، فأشبهت اللغو ، وبيان

(٧-٧) في م : « والثاني أن يكره » .

(٨) تقدم ترجمته ، في : ١٤٦/١ .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب في اليمين الغموس ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٣٨/١٠ .

كَوْنُهَا غَيْرَ مُنْعَقِدَةٍ ، أَنَّهَا لَا تُوجِبُ بَرًّا ، وَلَا يُمَكِّنُ فِيهَا ، وَلَأنَّ قَارَنَهَا مَا يُنَافِيهَا ، وَهُوَ الْحَنْثُ ، فَلَمْ تَنْعَقِدْ ، كَالنِّكَاحِ الَّذِي قَارَنَهُ الرِّضَاعُ ، وَلَأنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَرْفَعُ إِثْمَهَا ، فَلَا تُشْرَعُ^(٢) فِيهَا ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهَا كَبِيرَةٌ ، فَإِنَّهُ يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مِنْ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَالْيَمِينُ الْعَمُوسُ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) ، / وَرَوَى فِيهِ : « خَمْسٌ مِنَ الْكَبَائِرِ لَا^(٤) كَفَّارَةَ لَهُنَّ ؛ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ ، وَبَهْتُ الْمُؤْمِنِ ، وَقَتْلُ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَالْحَلْفُ عَلَى يَمِينٍ فَاجِرَةٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ »^(٥) . وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلَةِ ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ مُنْعَقِدَةٌ ، يُمَكِّنُ حُلُّهَا وَالْبَرُّ فِيهَا ، وَهَذِهِ غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ ، فَلَا حَلَّ لَهَا . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ »^(٦) . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ إِثْمًا تَجِبُ بِالْحَلْفِ عَلَى فِعْلٍ يَفْعَلُهُ فِيمَا يَسْتَقْبَلُهُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ .

١٧٨١ - مسألة ؛ قال : (وَالْكَفَّارَةُ إِثْمًا تُلْزَمُ مَنْ حَلَفَ يُرِيدُ عَقْدَ الْيَمِينِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْيَمِينَ الَّتِي تُعْمَرُ عَلَى لِسَانِهِ فِي عُرْضِ حَدِيثِهِ ، مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهَا ، لَا كَفَّارَةَ فِيهَا ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ لَعْوِ الْيَمِينِ . نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : اللَّعْوُ عِنْدِي أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْيَمِينِ ، يَرَى أَنَّهَا كَذَلِكَ ، وَالرَّجُلُ يَحْلِفُ فَلَا يَعْقِدُ قَلْبَهُ عَلَى شَيْءٍ . وَمِمَّنْ قَالَ : إِنَّ اللَّعْوَ الْيَمِينُ الَّتِي لَا يَعْقِدُ عَلَيْهَا قَلْبَهُ ؛ عَمْرُ ، وَعَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ

(٢) فِي ب : « تَسَنُّ » .

(٣) فِي : بَابُ الْيَمِينِ الْعَمُوسُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ ، وَفِي : بَابِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْمُرْتَدِينَ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧١/٨ ، ٤/٩ ، ١٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ سُورَةِ النَّسَاءِ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥٢/١١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْكَبَائِرِ ، مِنْ كِتَابِ تَحْرِيمِ الدَّمِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الْقِصَاصِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْقِسَامَةِ . الْمُجْتَبَى ٨٢/٧ ، ٥٧/٨ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ التَّشْدِيدِ فِي قَتْلِ النَّفْسِ الْمُسْلِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٩١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٠١/٢ ، ٤٩٥/٣ .

(٤) فِي ب : « وَلَا » .

(٥) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٦٢/٢ .

(٦) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ٣٩/١١ .

عنهما . وبه قال عطاء ، والقاسم ، وعكرمة ، والشَّعْبِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ؛ لما رُوِيَ عن عطاء ، قال : قالت عائشة : إنَّ رسولَ الله ﷺ قال ، يَعْنِي اللَّغُو فِي الْيَمِينِ : « هُوَ كَلَامُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ : لَا وَاللَّهِ . وَيَلَى ^(١) وَاللَّهِ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢) . قال : ورواه الزُّهْرِيُّ ، وعبدُ المَلِكِ بنُ أبي سُلَيْمَانَ ، ومَالِكُ بْنُ مَعْوَلٍ ، عن عطاء ، عن عائشة مَوْقُوفًا . وروى الزُّهْرِيُّ ، أنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَتْهُ ، عن عائشة ، قالت : أَيْمَانُ اللَّغُو ، ما كان في المِرَاءِ ، والهَزْلِ ، والمُزَاخَةِ ، والحديث الذي لَا يُعْقَدُ عَلَيْهِ الْقَلْبُ ، وأَيْمَانُ الْكُفَّارَةِ كُلُّ يَمِينٍ حَلَفَ عَلَيْهَا عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْأَمْرِ ، فِي غَضَبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لِيَفْعَلَنَّ ، أَوْ لِيَتْرَكََنَّ ، فَذَلِكَ عَقْدُ الْأَيْمَانِ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْكُفَّارَةَ ^(٣) . وَلَأنَّ اللَّغُوَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْكَلَامُ غَيْرُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ . وهذا كذلك . وممن قال : لَا كُفَّارَةَ فِي هَذَا ؛ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو مَالِكٍ ، وَزُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى ^(٤) ، وَالْحَسَنُ ، وَالنَّحَعِيُّ ، وَمَالِكٌ . وهو قول مَنْ قال : إِنَّهُ مِنْ لَغَوِ الْيَمِينِ . وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَوَجْهُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ ^(٥) . فَجَعَلَ الْكُفَّارَةَ لِلْيَمِينِ الَّتِي يُؤَاخِذُ بِهَا ، وَنَفَى الْمُؤَاخِذَةَ بِاللَّغَوِ ، فَلَزِمَ ^(٦) انْتِفَاءُ الْكُفَّارَةِ ، وَلَأنَّ / الْمُؤَاخِذَةَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا إِجْبَابُ الْكُفَّارَةِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا تَجِبُ فِي الْأَيْمَانِ الَّتِي لَا مَأْثَمَ فِيهَا ، وَإِذَا كَانَتْ الْمُؤَاخِذَةُ إِجْبَابَ الْكُفَّارَةِ ، فَقَدْ نَفَاهَا فِي اللَّغَوِ ، فَلَا تَجِبُ ، وَلَأنَّ قَوْلَ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصْرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلَأنَّ قَوْلَ عَائِشَةَ فِي تَفْسِيرِ اللَّغَوِ ، وَبَيَانِ الْأَيْمَانِ الَّتِي فِيهَا الْكُفَّارَةُ ، خَرَجَ مِنْهَا تَفْسِيرُ الْكَلَامِ اللَّهُ تَعَالَى ، وَتَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ مَقْبُولٌ .

١٧٢/١٠

(١) سقطت الواو من : ب .

(٢) في : باب لغو اليمين ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠٠/٢ .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب لغو اليمين ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٩/١٠ . وأخرج عبد الرزاق نحوه ،

في : باب اللغو وما هو ؟ ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٧٤/٨ .

(٤) زرارة بن أوفى العامري البصري القاضي ، تابعي ثقة ، توفي سنة ثلاث وتسعين . تهذيب التهذيب ٣٢٢/٣ ، ٣٢٣ .

(٥) سورة المائدة ٨٩ .

(٦) في ا ، ب ، م : « فيلزم » .

١٧٨٢ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ كَمَا حَلَفَ ، ^(١) فَلَمْ يَكُنْ ^(٢) ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَعْوِ الْيَمِينِ)

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْيَمِينَ لَا كَفَّارَةَ فِيهَا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ . يُرَوَّى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي مَالِكٍ ، وَزُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، وَالْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيَّ . وَمِمَّنْ قَالَ : هَذَا لَعْوُ الْيَمِينِ . مجاهدٌ ، وسليمان بن يسار ، والأوزاعي ، والثوري ، وأبو حنيفة وأصحابه . وأكثر أهل العلم على أن لعو اليمين لا كفارة فيه . قال ابن عبد البر : أجمع المسلمون على هذا . وقد حكى عن النخعي في اليمين على شيء يظنه حقا ، فيتبين بخلافه ، أنه من لعو اليمين ^(٣) ، وفيه الكفارة . وهو أحد قولَي الشافعي . ورَوَى عن أحمد ، أن فيه الكفارة ، وليس من لعو اليمين ^(٤) ؛ لأنَّ اليمين بالله تعالى وَجِدَتْ مَعَ الْمُخَالَفَةِ ، فَأَوْجَبَتِ الْكَفَّارَةَ ، كَالْيَمِينِ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ ^(٥) . وهذه منه ، ولأنَّها يمينٌ غيرُ مُعَقَّدَةٍ ، فلم تجب فيها كفارة ، كيمين الغموس ، ولأنَّه غيرُ قاصِدٍ ^(٦) لِلْمُخَالَفَةِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَنَثَ نَاسِيًا . وَفِي الْجُمْلَةِ ، لَا كَفَّارَةَ فِي يَمِينٍ عَلَى مَاضٍ ؛ لِأَنَّهَا تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ؛ مَا هُوَ صَادِقٌ فِيهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ إجماعًا . وَمَا تَعَمَّدَ الْكَذِبَ فِيهِ ، فَهُوَ يَمِينُ الْغَمُوسِ ، لَا كَفَّارَةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِيهَا ^(٧) كَفَّارَةٌ . وَمَا يَظُنُّهُ حَقًّا ، فَيَتَبَيَّنُ بِخِلَافِهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَعْوِ الْيَمِينِ . فَأَمَّا الْيَمِينُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، فَمَا عَقَدَ عَلَيْهِ قَلْبُهُ ، وَقَصَدَ الْيَمِينَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ خَالَفَ ، فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ ، وَمَا لَمْ يَعْقِدْ عَلَيْهِ قَلْبُهُ ، وَلَمْ يَقْصِدِ الْيَمِينَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا جَرَتْ عَلَى لِسَانِهِ ، فَهُوَ مِنْ لَعْوِ الْيَمِينِ . وَكَلَامُ عَائِشَةَ يَدُلُّ عَلَى هَذَا ، فَإِنَّهَا قَالَتْ : أَيْمَانُ اللَّغْوِ ؛ مَا كَانَ فِي الْمِرَاءِ وَالْمَزَاحَةِ ، وَالْهَزْلِ ، وَالْحَدِيثِ الَّذِي لَا يُعْقَدُ عَلَيْهِ الْقَلْبُ ، وَأَيْمَانُ الْكَفَّارَةِ ؛ كُلُّ يَمِينٍ حَلَفَ عَلَيْهَا عَلَى وَجْهِ / مِنَ الْأَمْرِ ، فِي غَضَبٍ أَوْ

١٧٢/١٠ ظ

(١-١) لم يرد في الأصل ، ١ .

(٢-٢) سقط من : ب . نقل نظر .

(٣) سورة المائدة ٨٩ .

(٤) في م : « مقصود » .

(٥) لم يرد في الأصل .

غيره ، لِفَعَلَنْ أَوْ لِيَتْرَكَنْ ، فذلك عَقْدُ الْإِيمَانِ ^(٦) التي فَرَضَ اللَّهُ فِيهَا الْكَفَّارَةَ ^(٧) . وقال الثَّوْرِيُّ ، في « جامعِهِ » : الْإِيمَانُ أَرْبَعَةٌ ؛ يَمِينَانِ يُكْفَرَانِ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ . فَيَفْعَلُ . أَوْ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَا فَعَلَنْ . ثُمَّ لَا يَفْعَلُ . وَيَمِينَانِ لَا يُكْفَرَانِ ، أَنْ يَقُولَ : وَاللَّهِ مَا فَعَلْتُ . وَقَدْ فَعَلَ ، أَوْ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَقَدْ فَعَلْتُ . وَمَا فَعَلَ .

١٧٨٣ - مسألة ؛ قال : (وَالْيَمِينُ الْمُكْفَرَةُ ، أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، أَوْ بِاسْمِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ ، أَوْ بِاللَّهِ ، أَوْ تَاللَّهِ . فَحَنَثَ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَكَانَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، يَقُولُونَ : مَنْ حَلَفَ بِاسْمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَحَنَثَ ، فَعَلِيهِ ^(١) الْكَفَّارَةُ . وَلَا تَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا إِذَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، الَّتِي لَا يُسَمَّى بِهَا سِوَاهُ . وَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا لَا يُسَمَّى بِهِ ^(٢) غَيْرُهُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : وَاللَّهِ ، وَالرَّحْمَنِ ، وَالْأَوَّلِ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ ، وَالْآخِرِ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ ، وَرَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ، وَرَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَالْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ . وَنَحْوُ هَذَا ، فَالْحَلْفُ بِهَذَا يَمِينٌ بِكُلِّ حَالٍ . وَالثَّانِي ، مَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى مَجَازًا ، وَإِطْلَاقُهُ يَنْصَرِفُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، مِثْلُ : الْخَالِقِ ، وَالرَّازِقِ ، وَالرَّبِّ ، وَالرَّحِيمِ ، وَالْقَادِرِ ، وَالْقَاهِرِ ، وَالْمَلِكِ ، وَالْجَبَّارِ . وَنَحْوِهِ ، فَهَذَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ مَجَازًا ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَتَخْلُقُونَ أَفْكَاءَ ^(٣) 》 . ﴿ وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ^(٤) 》 . وَقَوْلِهِ : ﴿ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ^(٥) 》 . وَ﴿ أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ^(٦) 》 . ﴿ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ^(٧) 》 .

(٦) في ١ : « اليمين » .

(٧) تقدم في المسألة السابقة .

(١) في م : « أن عليه » .

(٢) في ب ، م ، « بها » .

(٣) سورة العنكبوت ١٧ .

(٤) سورة الصافات ١٢٥ .

(٥) سورة يوسف ٥٠ .

(٦) سورة يوسف ٤٢ .

وقال : ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ ^(٧) . وقال : ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رِعْوَفٌ رَجِيمٌ ﴾ ^(٨) . فهذا إن نَوَى به اسم الله تعالى ، أو أطلق ، كان يَمِينًا ؛ لأنه بإطلاقه يَنْصَرِفُ إليه . وإن نَوَى به غير ^(٩) الله تعالى ، لم يكن يَمِينًا ، لأنه يُسْتَعْمَلُ في غيره ، فيَنْصَرِفُ بالنِّيةِ إلى ما نَوَاه . وهذا مذهب الشافعي . وقال طلحة العاقولي ^(١٠) : إذا قال : والرب ، والخالق والرازق . كان يَمِينًا على كُلِّ حال ، كالأول ؛ لأنها لا تُسْتَعْمَلُ مع التعريف بلام التعريف إلا في اسم الله ، فأشبهت القسم الأول . / الثالث ، ما يُسَمَّى به الله تعالى وغيره ، ولا يَنْصَرِفُ إليه ١٧٣/١٠ بإطلاقه ، كالحَيِّ ، والعالم ، والموجود ، والمؤمن ، والكريم ، والشاكر . فهذا إن قَصَدَ به اليمينَ باسم الله تعالى كان يَمِينًا ، وإن أطلق ، أو قَصَدَ غير الله تعالى ، لم يكن يَمِينًا ، فيختلف هذا القسم والذي قبله في حالة الإطلاق ، ففي الأول يكون يَمِينًا ، وفي الثاني لا يكون يَمِينًا . وقال القاضي ، والشافعي ، في هذا القسم : لا يكون يَمِينًا ، وإن قَصَدَ به اسم الله تعالى ؛ لأنَّ اليمينَ إنما تُنْعَقَدُ لحرمة الاسم ، فمع الاشتراك لا تكون له حرمة ، والنِّيةُ المُجَرَّدَةُ لا تُنْعَقَدُ بها اليمينُ . ولنا ، أنه أقسم باسم الله تعالى ، قاصدًا به الحلف به ، فكان يَمِينًا مُكْفَرَةً ، كالقسم الذي قبله . وقولهم : إنَّ النِّيةَ المُجَرَّدَةَ لا تُنْعَقَدُ بها اليمينُ . نقول به ، وما انْعَقَدَ بالنِّيةِ المُجَرَّدَةِ إنما انْعَقَدَ بالاسم المُحْتَمِلِ ، المُراد به اسم الله تعالى ، فإنَّ النِّيةَ تُصَرِّفُ اللَّفْظَ المُحْتَمِلَ إلى أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ ، فيصيرُ كالمُصَرَّحِ به ، كالكنايات وغيرها ، ولهذا لو نَوَى بالقسم الذي قبله غير الله تعالى ، لم يكن يَمِينًا ، لِنِيَّتِهِ .

فصل : والقسم بصفات الله تعالى ، كالقسم بأسمائه . وصفاته تُنْقَسَمُ أيضًا ثلاثة أقسام ؛ أَحَدُهَا ، ما هو صفات لذات الله تعالى ، لا يَحْتَمِلُ غيرها ، كعِزَّةِ الله تعالى ، وعَظَمَتِهِ ، وَجَلَالِهِ ، وَكِبَرِيَّاتِهِ ، وَكَلَامِهِ . فهذه تُنْعَقَدُ بها اليمينُ في قولهم جميعًا . وبه

(٧) سورة النساء ٨ .

(٨) سورة التوبة ١٢٨ .

(٩) في ب زيادة : اسم .

(١٠) أبو البركات طلحة بن أحمد بن طلحة الكندي العاقولي ، تفقه ببغداد على أبي يعلى ابن الفراء ، وتوفي بعد سنة عشر وخمسمائة . والعاقولي ؛ نسبة إلى دير العاقول ، وهي بلدة بالقرب من بغداد . الباب ١٠٦/٢ .

يقول الشافعي ، وأصحاب الرأي ؛ لأن هذه من صفات ذاته ، لم يزل موصوفاً بها ، وقد ورد الأثر بالقسم ببعضها ، فروى أن النار تقول : « قَطُّ قَطُّ »^(١١) ، وعزتك . رواه البخاري^(١٢) . والذي يخرج من النار يقول : « وعزتك ، لا أسألك غيرها »^(١٣) . وفي كتاب الله تعالى : ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغَوِّيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(١٤) . الثاني ، ما هو صفة للذات ، ويعبر به عن غيرها مجازاً ، كعلم الله وقدرته ، فهذه صفة للذات لم يزل موصوفاً بها ، وقد تستعمل في المعلوم والمقدور اتساعاً ، كقولهم : اللهم اغفر لنا علمك فينا . ويقال : اللهم قدرنا قدرتك ، فأرتنا عفوك . ويقال : انظر إلى قدرة الله . أي مقدوره . فمتى أقسم بهذا ، كان يميناً . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إذا قال : وعلم الله . لا يكون يميناً ؛ لأنه يحتمل المعلوم . ولنا ، أن العلم من صفات / الله تعالى ، فكانت اليمين به يميناً موجبة للكفارة ، كالعظمة ، والعزة ، والقدرة ، ويتنقض ما ذكره بالقدرة ، فإنهم قد سلموها ، وهي قرينتها . فأما إن نوى القسم بالمعلوم ، والمقدور ، احتمل أن لا يكون يميناً . وهو قول أصحاب الشافعي ؛ لأنه نوى بالاسم غير صفة لله ، مع احتمال اللفظ ما نواه ، فأشبه ما لو نوى القسم بمحلوف في الأسماء التي يسمى^(١٥) بها غير الله تعالى . وقد روى عن أحمد ، أن ذلك يكون يميناً بكل حال ، ولا يقبل منه نية غير صفة الله تعالى . وهو قول أبي حنيفة في القدرة ؛ لأن ذلك موضوع للصفة ، فلا يقبل منه نية غير الصفة ، كالعظمة . وقد ذكر طلحة العاقولي ، في أسماء الله تعالى المعرفة بلام

(١١) قَطُّ قَطُّ : خسي خسي .

(١٢) في : باب تفسير سورة ق ، من كتاب التفسير ، وفي : باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وهو العزيز الحكيم ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٧٣/٦ ، ١٦٨/٨ ، ١٤٣/٩ . ولم يرد في الموضع الأول : « وعزتك » .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٣٤/٣ ، ١٤١ ، ٢٣٤ .

(١٣) أخرجه البخاري ، في : باب الصراط جسر جهنم ، من كتاب الرقاق ، وفي : باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وهو العزيز الحكيم ﴾ تعليقا ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٤٨/٨ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٤٣/٩ . ومسلم ، في : باب معرفة طريق الرؤية ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٦٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٦/٢ ، ٢٩٣ ، ٥٣٤ ، ٢٧/٣ .

(١٤) سورة ص ٨٢ . ولم يرد في م : ﴿ قال ﴾ .

(١٥) في الأصل : « سمي » .

التَّعْرِيفُ ، كَالْخَالِقِ وَالرَّازِقِ ، أَنَّهَا تَكُونُ يَمِينًا بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْصَرِفُ إِلَّا إِلَى اسْمِ اللَّهِ ، كَذَا هَذَا . الثَّالِثُ ، مَا لَا يَنْصَرِفُ بِإِطْلَاقِهِ إِلَى صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَكِنْ يَنْصَرِفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ لَفْظًا أَوْ نِيَّةً ، كَالْعَهْدِ ، وَالْمِيثَاقِ ، وَالْأَمَانَةِ ، وَنَحْوِهِ . فَهَذَا لَا يَكُونُ يَمِينًا مُكْفِّرَةً إِلَّا بِإِضَافَتِهِ أَوْ نِيَّتِهِ . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : وإن قال : وَحَقُّ اللَّهِ . فَهِيَ يَمِينٌ مُكْفِّرَةٌ . وبهذا قال مالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ .
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا كَفَّارَةَ لَهَا ؛ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ طَاعَتُهُ وَمَقْرُوضَاتُهُ ، وَلَيْسَتْ صِفَةً لَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ لِلَّهِ حُقُوقًا يَسْتَحِقُّهَا لِنَفْسِهِ ؛ مِنْ الْبَقَاءِ ، وَالْعِزَّةِ ، وَالْجَلَالِ ، وَالْعِزَّةِ ، وَقَدْ اقْتَرَنَ عَرُفُ الْاسْتِعْمَالِ بِالْحَلِفِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، فَتَنْصَرِفُ إِلَى صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، كَقَوْلِهِ : وَقُدْرَةِ اللَّهِ . وَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ الْقَسَمَ بِمَخْلُوقٍ ، فَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي الْحَلِفِ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ، إِلَّا أَنَّ احْتِمَالَ الْمَخْلُوقِ بِهَذَا اللَّفْظِ أَظْهَرُ .

فصل : وإن قال : لَعَمْرُ اللَّهِ . فَهِيَ يَمِينٌ مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ . وبه قال أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ قَصَدَ الْيَمِينَ ، فَهِيَ يَمِينٌ ، وَإِلَّا فَلَا . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ يَمِينًا بِتَقْدِيرِ خَيْرِ مَحْذُوفٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَعَمْرُ اللَّهِ مَا أَقْسِمُ بِهِ . فَيَكُونُ مَجَازًا ، وَالْمَجَازُ لَا يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ إِلَّا بِإِطْلَاقٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَقْسَمَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِ اللَّهِ ، فَكَانَ يَمِينًا مُوجِبًا لِلْكَفَّارَةِ ، كَالْحَلِفِ بِبَقَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنَّ مَعْنَى ذَلِكَ الْحَلِفِ بِبَقَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَيَاتِهِ . وَيُقَالُ : الْعُمْرُ وَالْعَمْرُ وَاحِدٌ . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ وَحَقُّ اللَّهِ . وَقَدْ ثَبَّتَ لَهُ / عَرُفُ الشَّرْعِ ١٧٤/١٠ .
وَالْإِسْتِعْمَالِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ^(١٦) . وَقَالَ النَّابِغَةُ ^(١٧) :

فَلَا لَعَمْرُ الَّذِي قَدْ زُرْتَهُ حَجَجًا وَمَا أَرِيقُ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدٍ ^(١٨)

(١٦) سورة الحجر ٧٢ .

(١٧) ديوانه ٢٥ .

(١٨) في ١ : « عَلَى الْأَنْصَامِ » . وَفِي حَاشِيَةِ ب : « وَبِرُوى : مَسَّحَتْ كَعْبَتَهُ » . وَهُوَ فِي الدِّيَّانِ .

وقال آخر :

إِذَا رَضِيتُ كِرَامُ بَنِي قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا^(١٩)

وقال آخر :

وَلَكِنْ لَعَمْرُ اللَّهِ مَا طَلَّ مُسْلِمًا كَعَرُّ الثَّنايا واضِحَاتِ الْمَلَاغِمِ^(٢٠)

وهذا في الشعر والكلام كثير . وأما احتياجه إلى التقدير ، فلا يضُرُّ^(٢١) ؛ فإنَّ اللَّفْظَ إذا اشتَهَرَ في العُرفِ ، صارَ من الأسماءِ العُرفِيَّةِ ، يجبُ حَمْلُهُ عليه عندَ الإِطلاقِ دونَ مَوْضُوعِهِ الْأَصْلِيِّ ، على ما عُرِفَ من سائرِ الأسماءِ العُرفِيَّةِ ، ومتى احتاجَ اللَّفْظُ إلى التَّقْدِيرِ ، وجَبَ التَّقْدِيرُ له ، ولم يَجْزِ اطِّراحُه ، ولهذا يُفْهَمُ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ به من غيرِ اِطِّلاعٍ على نِيَّةِ قَائِلِهِ وقَصْدِهِ ، كما يُفْهَمُ أَنَّ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ بهذا من المتقدِّمينَ الْقَسَمَ ،^(٢٢) ويُفْهَمُ من الْقَسَمِ بغيرِ حَرْفِ الْقَسَمِ في أشعارِهِم الْقَسَمُ في مثلِ قولِهِ^(٢٣) :

* فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَتْرَحُ قَاعِدًا^(٢٤) *

وَيُفْهَمُ من الْقَسَمِ الَّذِي حُذِفَ في جوابِهِ حَرْفُ « لا » ، أَنَّهُ مُقَدَّرٌ مُرَادٌ ، كهذا البيتِ ، وَيُفْهَمُ من قولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾^(٢٥) . ﴿ وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمْ الْعِجْلَ ﴾^(٢٦) . التَّقْدِيرُ^(٢٧) ، فكذا هُنا . وإنْ قال : عَمَرَكَ اللَّهُ كما في قولِهِ^(٢٨) :
أَيُّهَا الْمُتَكَبِّرُ الثَّرِيَّ سَهِيلاً عَمَرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ^(٢٩)

(١٩) الدر الفريد ١/٣٢٢ ، ونسبه للعامري .

(٢٠) الملاغم من كل شيء : الفم والأنف والأشداق . والبيت في : الكامل ، للمبرد ٧١/١

(٢١) في م : « يصح » تحريف .

(٢٢-٢٣) سقط من : ب .

(٢٣) أي قول امرئ القيس ، وهو صدر بيت له عجزه :

* ولو قطعوا رأسي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي *

ديوانه ٣٢ .

(٢٤) سورة يوسف ٨٢ .

(٢٥) سورة البقرة ٩٣ .

(٢٦) لم يرد ، في : الأصل .

(٢٧) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في شرح ديوانه ٥٠٣ .

(٢٨) في ١ : « أيها الناكح » .

فقد قيل : هو مثل قوله : تَشَدُّتْكَ اللهُ . ولهذا يُنْصَبُ اسْمُ اللهِ تعالى فيه . وإن قال : لَعَمْرِي ، أو لَعَمْرُكَ ، أو عَمْرُكَ . فليس يَمِينٌ ، في قول أكثرهم . وقال الحسن ، في قوله : لَعَمْرِي : عليه الكَفَّارَةُ . ولنا ، أنه أقسم بحياة مخلوق ، فلم تَلْزَمْهُ كَفَّارَةُ ، كما لو قال : وحياتي . وذلك لأن هذا اللفظ يكون قَسَمًا بحياة الذي أُضِيفَ إليه العَمْرُ ، فإنَّ التَّقْدِيرَ ، لَعَمْرُكَ قَسَمِي ، أو ما أقسم به ، والعَمْرُ : الحياة أو البقاء .

فصل : وإن قال : وأيم الله ، أو أيمن الله^(٢٩) . فهي يَمِينٌ مُوجِبَةٌ للكَفَّارَةِ ، والخِلَافُ فيه كالذي ذَكَرْنَاهُ في الفصل الذي قبله . وقد كان النَّبِيُّ ﷺ يُقَسِّمُ به ، وانضمَّ إليه عُرْفُ الاستعمال ، فوجب أن يُصَرَّفَ إليه . واختلف في اشتقاقه ، فقيل : هو جمعُ يَمِينٍ ، وحذفت النون فيه في البعض تخفيفًا/ لكثرة الاستعمال . وقيل : هو من اليمين ، ١٧٤/١٠ ظ فكانه قال : ويَمِينُ اللهِ لأفعلن . وألفه ألف وصل .

فصل : وحروف القسم ثلاثة ؛ الباء ، وهي الأصل ، وتدخل على المظهر والمضمر جميعًا . والواو ، وهي بدل من الباء ، وتدخل على المظهر دون المضمر لذلك ، وهي أكثر استعمالًا ، وبها جاءت أكثر الأقسام في الكتاب والسنة ؛ وإنما كانت الباء الأصل ، لأنها الحرف الذي تصل به الأفعال القاصرة عن التعدى إلى مفعولاتها ، والتقدير في القسم ، أقسم بالله ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ ﴾^(٣٠) . والتاء بدل من الواو ، وتختص باسم واحد من أسماء الله تعالى ، وهو الله ، ولا تدخل على غيره ، فيقال : تالله . ولو قال : تالرحمن ، أو تالرحيم . لم يكن قَسَمًا . فإذا أقسم بأحد هذه الحروف الثلاثة في موضعه ، كان قَسَمًا صحيحًا ؛ لأنه موضوع له . وقد جاء في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ لَتَسْلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾^(٣١) . ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا ﴾^(٣٢) . ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَرُوا تَذْكُرُ يَوْسُفَ ﴾^(٣٣) . ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ

(٢٩) يقال : أَيْمَنُ اللهُ ، وأيم الله . ويكسر أولهما . وأيمن الله . بفتح الميم والهمزة وتكسر . وإيم الله ، بكسر الهمزة والميم . وقيل : ألفه ألف وصل .

(٣٠) سورة الأنعام ١٠٩ ، سورة النحل ٣٨ ، سورة النور ٥٣ ، سورة فاطر ٤٢ .

(٣١) سورة النحل ٥٦ .

(٣٢) سورة يوسف ٩١ .

(٣٣) سورة يوسف ٨٥ .

عَلِمْتُمْ ﴿٣٤﴾ . تَاللَّهِ لَا كَيْدَ أَصْنَمَكُمْ ﴿٣٥﴾ . وقال الشاعر (٣٦) .

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسْ (٣٧)

فَإِنْ قَالَ : مَا أَرَدْتُ بِهِ الْقَسَمَ . لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِاللَّفْظِ الصَّرِيحِ فِي الْقَسَمِ ، وَافْتَرَنْتَ بِهِ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْجَوَابُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ : تَاللَّهِ لَا قَوْمَنْ . إِذَا قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ قِيَامِي بِمَعُونَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ . لِأَنَّهُ فَسَّرَ كَلَامَهُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ . وَلَا يَقْبَلُ فِي الْحَرْفَيْنِ الْآخَرَيْنِ ؛ لِعَدَمِ الْاِحْتِمَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَقْبَلَ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُ أَجَابَ بِجَوَابِ الْقَسَمِ ، فَيُمنَعُ صَرْفُهُ إِلَى غَيْرِهِ .

فصل : وَإِنْ أَقْسَمَ بِغَيْرِ حَرْفِ الْقَسَمِ ، فَقَالَ : اللَّهُ لَا قَوْمَنْ . بِالْجَرِّ أَوِ النَّصْبِ ، كَانَ يَمِينًا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَكُونُ يَمِينًا ، إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَهُ (٣٨) اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ حَرْفِ الْقَسَمِ ، لَيْسَ بِصَّرِيحٍ فِي الْقَسَمِ ، فَلَا يَنْصَرِفُ (٣٩) إِلَيْهِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ سَائِعٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَقَدْ وَرَدَ بِهِ عُرْفُ الِاسْتِعْمَالِ فِي الشَّرْعِ ، فَرُوِيَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ ، أَنَّهُ قَتَلَ أَبَا جَهْلٍ ، فَقَالَ : « آلهِ إِنَّكَ قَتَلْتَهُ ؟ » . قَالَ : اللَّهُ إِنِّي قَتَلْتُهُ . ذَكَرَهُ

(٣٤) سورة يوسف ٧٣ .

(٣٥) سورة الأنبياء ٥٧ ..

(٣٦) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي . وقال أبو نصر : هي لمالك بن خالد الخناعي الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٣٧) في ١ : « ذو حسد » . وذو حيد : ذو قرون نائمة . والظيان : شجر الياسمين .

وصدر البيت في شرح السكري :

* يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامُ ذُو حَيْدٍ *

والصدر الذي ورد هنا ذكره السكري صدر بيت لساعدة الهذلي ، عجزه :

* أَذْفَى صِلَودٌ مِنَ الْأَوْعَالِ ذُو خَدِيمٍ *

شرح أشعار الهذليين ١١٢٤/٣ .

(٣٨) في ١ ، ب ، م : « ذكر » .

(٣٩) في ب : « يصرف » .

البُخَارِيُّ^(٤٠) . / وقال لِرُكَانَةَ بن عبدِ يَزِيدَ : « آله ما أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ؟ » قال : الله ما أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً^(٤١) . وقال امرؤ القيس :

* فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبرَحُ قَاعِدًا *

وقال أيضًا^(٤٢) .

* فَقَالَتْ يَمِينُ اللَّهِ مَالِكٌ حِيلَةٌ *

وقد اقترنت به قرينتان تَدُلَّانِ عليه ؛ إحداهما ؛ الجوابُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ . والثاني ، النَّصْبُ وَالْجَرُّ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَوَجَبَ^(٤٣) أَنْ تَكُونَ يَمِينًا ، كما لو قال : والله . وإن قال : الله لِأَفْعَلَنْ . بِالرَّفْعِ ،^(٤٤) وَنَوَى الْيَمِينَ ، فَهِيَ يَمِينٌ ، لَكِنَّهُ قَدْ لَحَنَ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ : والله . بِالرَّفْعِ^(٤٥) . وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْيَمِينَ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ الْجَوَابِ بِجَوَابِ الْقَسَمِ كَافِيَةٌ ، وَالْعَامِيُّ لَا يَعْرِفُ إِلَّا غَرَابَ فَيَأْتِي بِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَإِنَّ عُذُولَهُ عَنْ إِغْرَابِ الْقَسَمِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرْده . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ قَسَمًا فِي حَقِّ الْعَامِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَسَمٍ فِي حَقِّ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَلَمْ يَكُنْ قَسَمًا فِي حَقِّ^(٤٦) غَيْرِهِمْ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُجِبْهُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ .

فصل : وَيُجَابُ الْقَسَمُ بِأَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ؛ حَرَفَانِ لِلنَّفْيِ ، وَهُمَا « مَا » وَ « لَا » ، وَحَرَفَانِ لِلإِثْبَاتِ ، وَهُمَا « إِنْ » وَ « اللَّامُ » الْمَفْتُوحَةُ . وَتَقُومُ « إِنْ » الْمَكْسُورَةُ ، مَقَامَ « مَا »^(٤٧) النَّافِيَةِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ : ﴿ وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى ﴾^(٤٨) . وَإِنْ قَالَ :

(٤٠) تقدم تخريجه ، في صفحة ٦٦ .

(٤١) تقدم تخريجه ، في : ٣٦٤/١٠ .

(٤٢) ديوانه ١٤ ، وعجز البيت :

* وما إن أرى عنك العماية تنجلي *

(٤٣) في ب : « فوجبت » .

(٤٤-٤٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٤٥) لم يرد في : الأصل ، م .

(٤٦) سقط من : م .

(٤٧) سورة التوبة ١٠٧ .

والله أَفْعَلُ . بغيرِ حَرْفٍ ، فالحذفُ ههنا « لا » ، وتكونُ يَمِينُهُ على النَّفْسِ ؛ لأنَّ مَوْضُوعَهُ في العَرَبِيَّةِ كذلك ، قال الله تعالى : ﴿ تَاللهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يَوْسُفُ ﴾ أى لا تفتو . وقال الشاعر :

* تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ ذَوْحِيدُ *

وقال آخر :

* فَقُلْتُ يَمِينِ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا *

أى : لا أبرح .

فصل : فَإِنْ قَالَ : لَاهَا اللهُ . وَتَوَى الْيَمِينَ . فهى ^(٤٨) يمينٌ ؛ لما رَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قَالَ فِي سَلْبِ قَتِيلٍ ^(٤٩) أَيْ قَتَادَةَ : لَاهَا اللهُ ، إِذَا تَعَمَّدَ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللهِ ، يُقَاتِلُ عَنْ اللهِ وَعَنْ ^(٥٠) رَسُولِهِ ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ ! فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « صَدَقَ » ^(٥١) . وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْيَمِينَ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ عُرْفٌ وَلَا نِيَّةٌ ، وَلَا فِي جَوَابِهِ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى الْقَسَمِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

١٧٨٤ - مسألة ؛ قال : (أَوْ بَايَةِ مِنَ الْقُرْآنِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْحَلْفَ بِالْقُرْآنِ ، أَوْ بَايَةِ مِنْهُ ، أَوْ بِكَلَامِ اللهِ ، يَمِينٌ مُنْعَقِدَةٌ ، تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ فِيهَا . وهذا / قال ابنُ مَسْعُودٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَعَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وقال أبو حنيفة وأصحابه : ليس بيمينٍ ، وَلَا تَجِبُ بِهِ كَفَّارَةٌ ، فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا يُعْهَدُ الْيَمِينُ بِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ ، وَصِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ ، فَتَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَجَلَّالِ اللهُ ، وَعَظَمَتِهِ . وَقَوْلُهُمْ : هُوَ مَخْلُوقٌ . قُلْنَا : هَذَا كَلَامُ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ مَعَ

(٤٨) في م : « فهو » .

(٤٩) لم يرد في : الأصل .

(٥٠) سقطت « عن » من : ب ، م .

(٥١) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٣ .

الفقهاء ، وقد روى عن ابن عمر ، أن النَّبِيَّ ﷺ قال : « الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ » ^(١) . وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ قُرْآنًا غَرِيْبًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ ^(٢) .
 أى : غير مخلوق ^(٣) . وأما قولهم : لا يُعْهَدُ الْيَمِيْنُ به . فيلزمهم قولهم : وكبرياء الله ، وعظمته ، وجلاله . إذا ثبت هذا ، فإن الحلف بآية منه كالحلف بجميعه ؛ لأنها من كلام الله تعالى .

فصل : وإن حلف بالمُصْحَفِ ، انعقدت يمينه . وكان قتادة يُحْلِفُ بِالْمُصْحَفِ . ولم يكره ذلك إمامنا ، وإسحاق ؛ لأنَّ الحالف بالمُصْحَفِ إنما قصد الحلف بالمكتوب فيه ، وهو القرآن ، فإنه بين دفتي المُصْحَفِ بإجماع المسلمين .

١٧٨٥ - مسألة ؛ قال : (بِصَدَقَةٍ ^(١) مِلْكِهِ ^(٢) ، أَوْ بِالْحَجِّ)

وجُمِلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ النَّذْرَ مَخْرَجَ الْيَمِيْنِ ، بَأَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرَهُ بِشَيْءٍ ، أَوْ يَحُثُّ بِهِ عَلَى شَيْءٍ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا ، فَلِلَّهِ عَلَى الْحَجِّ ، أَوْ صَدَقَةٌ مَالِي ، أَوْ صَوْمٌ سَنَةٍ . فهذا يمينٌ ، حكمه أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنِ الْوَفَاءِ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ، وَبَيْنَ أَنْ يَحُثَّ ، فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِ الْمَنْذُورِ ، وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِيْنِهِ ، وَيُسَمَّى نَذْرَ اللَّجَاجِ وَالْعُضْبِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُّ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ نَذْرُ التَّبَرُّرِ ، وَسَدْرُهُ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وهذا قول عمر ، وابن عباس ، ^(٣) وابن عمر ^(٤) ، وعائشة ، وحفصة ، وزينب بنت أبي سلمة . وبه قال عطاء ، وطاوس ، وعكرمة ، والقاسم ، والحسن ، وجابر بن زيد ، والنخعي ، وقتادة ، وعبد الله ^(٥) بن شريك ، والشافعي ، والعنبري ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ،

(١) قال السيوطي : أخرجه البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : القرآن كلام الله . الدر المنثور ٣٢٦/٥ .

(٢) سورة الزمر ٢٨ .

(٣) ذكره السيوطي ، في الدر المنثور ٣٢٦/٥ ، بلفظ : « غير مخلوق » فحسب ، وقال : أخرجه الآجري في الشريعة ، وابن مردويه ، والبيهقي في الأسماء والصفات .

(١) في الأصل ، ب ، م : « تصدق » .

(٢) في م : « يملكه » .

(٣-٣) سقط من : ب .

(٤) في الأصل ، ا ، ب : « وعبيد الله » . وانظر ترجمة عبد الله بن شريك في : تهذيب التهذيب ٢٥٢/٥ .

وابنُ المُنْذِرِ . وقال سعيدُ بنُ المُسيَّبِ : لا شيء في الحَلِفِ بالحجِّ . وعن الشَّعْبِيِّ ،
والْحَارِثِ الْعُكْلِيِّ ، وَحَمَادٍ ، وَالْحَكَمِ : لا شيء في الحَلِفِ بِصَدَقَةٍ / مَالِهِ ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ ١٧٦/١٠
إِنَّمَا تَلْزَمُ بِالْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، لِحُرْمَةِ الْأَسْمِ ، وَهَذَا مَا حَلَفَ بِاسْمِ اللَّهِ ، وَلَا يَجِبُ مَا
سَمَّاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ مَخْرَجَ الْقُرْبَةِ ، وَإِنَّمَا التَّزَمَهُ عَلَى طَرِيقِ الْعُقُوبَةِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ . وقال
أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِنَذْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ فَيَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، كَنَذْرِ التَّبَرُّرِ . وَرَوَى نَحْوُ
ذَلِكَ عَنْ الشَّعْبِيِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ : « لَا نَذَرَ فِي غَضَبٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ،
وَالْجَوْزْجَانِيُّ ، فِي « الْمُتَرْجِمِ » ^(٥) . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ
بِالْمَشْنِيِّ ، أَوْ الْهَدْيِ ، أَوْ جَعَلَ مَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ فِي الْمَسَاكِينِ ، أَوْ فِي رِثَاجِ
الْكُعْبَةِ ^(٦) ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ » ^(٧) . وَلَأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا مُخَالَفَ
لَهُمْ فِي عَصْرِهِمْ ، وَلَأَنَّهُ يَمِينٌ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا
عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَمُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ ^(٨) . وَدَلِيلُ أَنَّهُ يَمِينٌ ، أَنَّهُ يُسَمَّى
بِذَلِكَ ، وَيُسَمَّى قَائِلُهُ حَالِفًا ، وَفَارَقَ نَذَرَ التَّبَرُّرِ ؛ لَكَوْنِهِ قَصْدًا بِهِ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
وَالْبِرِّ ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ ، وَهَهُنَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْيَمِينِ ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ قُرْبَةً وَلَا بِرًّا ،
فَأَشْبَهَ الْيَمِينَ مِنْ وَجْهِهِ وَالنَّذَرَ مِنْ وَجْهِهِ ، فَخَيَّرَ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِهِ وَبَيْنَ الْكُفَّارَةِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةً
ثَانِيَةً ، أَنَّهُ تَتَعَيَّنُ الْكُفَّارَةُ ، وَلَا يُجْزِئُهُ الْوَفَاءُ بِنَذْرِهِ . وَهُوَ قَوْلُ لِبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛
لَأَنَّهُ يَمِينٌ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا التَّزَمَ فِعْلًا مَا نَذَرَهُ ، فَلَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْهُ ، كَنَذْرِ التَّبَرُّرِ .
وَفَارَقَ الْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ أَقْسَمَ بِالْأَسْمِ الْمُحْتَرَمِ ^(٩) ، فَإِذَا خَالَفَ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ ،
تَعْظِيمًا لِلأَسْمِ ، بِخِلَافِ هَذَا .

(٥) وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كُفَّارَةِ النَّذْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ . الْمُجْتَبَى ٢٦/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ

٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣٣/٤ .

(٦) رِثَاجُ الْكُعْبَةِ : بَابُهَا .

(٧) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ النَّذْرِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ١٦٠/٤ .

(٨) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩ .

(٩) فِي ب : « الْمُحْتَرَمُ » .

١٧٨٦ - مسألة ؛ قال : (أَوْ بِالْعَهْدِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِالْعَهْدِ ، أَوْ قَالَ : وَعَهْدِ اللَّهِ ، وَكَفَالَتِهِ . فَذَلِكَ يَمِينٌ ، يَجِبُ تَكْفِيرُهَا إِذَا حَنَثَ فِيهَا . وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَطَاوُسٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْحَارِثُ الْعُكْلِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَالْحَكَمُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ . وَحَلَفَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، بِالْعَهْدِ أَنْ لَا تُكَلِّمَ ابْنَ الزُّبَيْرِ ، فَلَمَّا كَلَّمَتْهُ أُعْتِقَتْ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً ، وَكَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْهُ ^(١) تَبْكِي ، وَتَقُولُ : وَاعْهَدَاهُ ^(٢) . قَالَ أَحْمَدُ : الْعَهْدُ شَدِيدٌ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ فِي ^(٣) كِتَابِ اللَّهِ : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ / مَسْئُولًا ﴾ ^(٤) . وَيتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذَا حَلَفَ ١٧٦/١٠ ط بِالْعَهْدِ ^(٥) ثُمَّ حَنَثَ ، بِمَا ^(٥) اسْتَطَاعَ . وَعَائِشَةُ أُعْتِقَتْ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً ، ثُمَّ تَبْكِي حَتَّى تَبُلَّ خِمَارَهَا ، وَتَقُولُ : وَاعْهَدَاهُ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْيَمِينَ بِعَهْدِ اللَّهِ ، الَّذِي ^(٦) هُوَ صِفَتُهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ يَمِينٌ . وَلَعَلَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْعَهْدَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ ، فَلَا يَكُونُ الْحَلْفُ بِهِ يَمِينًا ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَخَلَقَ اللَّهُ . وَقَدْ وَافَقْنَا أَبُو حَنِيفَةَ فِي أَنَّهُ إِذَا قَالَ : عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وَمِثَاقُهُ لَأَفْعَلَنَّ . ثُمَّ حَنَثَ ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ . وَلَنَا ، أَنَّ عَهْدَ اللَّهِ يَحْتَمِلُ كَلَامَهُ الَّذِي أَمَرْنَا بِهِ وَنَهَانَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ ^(٧) . وَكَلَامُهُ قَدِيمٌ صِفَةٌ لَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ اسْتِحْقَاقُهُ لِمَا تَعَبَّدْنَا بِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ لَهُ عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ يَمِينًا بِإِطْلَاقِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَكَلَامُ اللَّهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ قَالَ : عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وَمِثَاقُهُ لَأَفْعَلَنَّ . أَوْ قَالَ : وَعَهْدُ اللَّهِ وَمِثَاقُهُ لَأَفْعَلَنَّ . فَهُوَ يَمِينٌ ، وَإِنْ قَالَ : وَالْعَهْدُ وَالْمِثَاقُ لَأَفْعَلَنَّ . وَنَوَى عَهْدَ اللَّهِ ، كَانَ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْحَلْفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ

(١-١) سقط من : ب .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الهجرة وقول رسول الله ﷺ : لا يحمل لرجل أن يهجر أخاه ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٢٥/٨ . وعبد الرزاق ، في : باب لا نذر في معصية الله ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٤٤/٨ ، ٤٤٥ .

(٣) في ا ، ب ، م ، ن : من .

(٤) سورة الإسراء ٣٤ .

(٥-٥) في م : وحنث ما .

(٦) سورة يس ٦٠ .

تعالى . وإن أطلق ، فقال القاضي : فيه روايتان ؛ إحداهما ، يكون يمينًا ؛ لأنَّ لَمْ
التَّعْرِيفُ إنْ كَانَتْ لِلْعَهْدِ ، يَجِبُ أَنْ تَنْصَرِفَ إِلَى عَهْدِ اللَّهِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي عَاهَدَتْ اليمينُ بِهِ ،
وإنْ كَانَتْ لِلْإِسْتِغْرَاقِ ، دَخَلَ فِيهِ ذَلِكَ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَا
وَجَبَتْ بِهِ الْكُفَّارَةُ ، وَلَمْ يَصْرِفْهُ إِلَى ذَلِكَ بَيْنَتِهِ ، فَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهَا .

١٧٨٧ - مسألة ؛ قال : (أو بالخروج من الإسلام)

اختلفت الرواية عن أحمد ، في الحالِفِ ^(١) بالخروج من الإسلام ، مثل أن يقول : هو
يَهُودِيٌّ ، أو نَصْرَانِيٌّ ، أو مَجُوسِيٌّ ، إنْ فَعَلَ كَذَا ، وكذا ^(٢) . أو : هو بَرِيءٌ مِنَ
الإِسْلَامِ ، أو مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أو مِنَ الْقُرْآنِ ، إنْ فَعَلَ . أو قال ^(٣) : هو يَعْبُدُ
الصَّلِيبَ ، أو يَعْبُدُكَ ، أو يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ ، إنْ فَعَلَ . أو نحو هذا ، فعن أحمد : عليه الْكُفَّارَةُ
إِذَا حَنَثَ . يُرَوَّى هَذَا عَنْ (عطاء ، و) طائوس ، والحسين ، والشَّعْبِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ،
وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ
عنه . / وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ : لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَاللَّيْثِ ، وَأَبِي
ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلِفْ بِاسْمِ اللَّهِ ، وَلَا صِفَتِهِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ كُفَّارَةُ ، كَمَا لَوْ قَالَ :
عَصَيْتُ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَنِي . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ أَحْمَدَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى عَلَى التَّنْذِيرِ ، دُونَ
الْإِجْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ ، فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ : إِذَا قَالَ : أَكْفَرُ بِاللَّهِ ، أو أَشْرِكُ بِاللَّهِ . فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ
يُكْفَرَ كُفَّارَةُ يَمِينٍ إِذَا حَنَثَ . وَوَجْهُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، مَا رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ خَارِجَةَ بِنْتِ
زَيْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ : هُوَ يَهُودِيٌّ ، أو نَصْرَانِيٌّ ، أو
مَجُوسِيٌّ ، أو بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ . فِي الْيَمِينِ يَحْلِفُ بِهَا ، فَيَحْنَثُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، فَقَالَ :
« عَلَيْهِ كُفَّارَةُ يَمِينٍ » . أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ ^(٥) . وَلِأَنَّ الْبِرَاءَةَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تُوجِبُ الْكُفْرَ

١٧٧/١٠

(١) في ب ، م : « الحلف » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « يقول » .

(٤-٤) لم يرد في : الأصل ، ا ، ب .

(٥) وأخرجه البيهقي ، في : باب من حلف بغير الله حنث أو حلف بالبراءة من الإسلام ، من كتاب الأيمان . السنن

الكبرى ٣٠/١٠ .

بالله ، فكان الحَلِفُ يَمِينًا ، كالحَلِفِ بالله تعالى . والروايةُ الثانيةُ أصحُّ ، إن شاء الله تعالى ، فإنَّ الوجوبَ من الشارِعِ ، ولم يردَّ في هذه اليمينِ نصٌّ ، ولا هي في قياسِ المنصوصِ ، فإنَّ الكفَّارةَ إنَّما وجبت في الحَلِفِ باسمِ اللهِ تعظيمًا لاسمِهِ ، وإظهارًا لشرفِهِ وعظَمَتِهِ ، ولا تتحقَّقُ التسويةُ .

فصل : وإن قال : هو يستحلُّ الخمرَ والزَّنى إن فعل . ثم حنثَ ، أو قال : هو يستحلُّ تركَ الصَّلَاةِ أو الصَّيَامِ أو الزَّكَاةِ . فهو كالحَلِفِ بالبراءةِ من الإسلامِ ؛ لأنَّ استِحلالَ ذلك يُوجبُ الكُفْرَ . وإن قال : عصيتُ اللهَ فيما أمرني ، أو في كُلِّ ما افترضَ عليَّ ، أو مَحَوْتُ المُصْحَفَ ، أو أنا أسْرِقُ ، أو أَقْتُلُ النَّفْسَ التي حَرَّمَ اللهُ إن فعلتُ . وحنثَ ، لم تلزمه كفَّارةٌ ؛ لأنَّ هَذَا دُونَ الشَّرْكِ ، وإن قال : أَخْزَاهُ اللهُ ، أو أَقْطَعَ يَدَهُ ، أو لَعَنَهُ اللهُ ^(٦) ، إن فعلَ . ثم حنثَ ، فلا كفَّارةَ عليه . نصٌّ عليه أحمدُ ^(٧) . وبهذا قال عطاءٌ ، والثَّوْرِيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وقال طَاوُسٌ ، والليثُ : عليه كفَّارةٌ . وبه قال الأوزاعيُّ إذا قال : عليه لعنةُ اللهَ . ولنا ، أنَّ هذا لا يُوجبُ الكُفْرَ ، فأشبهه ما لو قال : مَحَوْتُ المُصْحَفَ . وإن قال : لا يراني اللهُ في موضعٍ كذا إن فعلتُ . وحنثَ . فقال القاضي : عليه الكفَّارةُ ^(٨) . وذكر أنَّ أحمدَ نصَّ عليه . والصَّحِيحُ أنَّ هذا لا كفَّارةَ فيه ؛ لأنَّ إيجابها في هذا ومثله تَحَكُّمٌ بغيرِ نصٍّ ، ولا قياسٍ صَحِيحٍ .

فصل : ولا يجوزُ الحَلِفُ بالبراءةِ من الإسلامِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَالَ : إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا ، فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا ، لَمْ يَعُدَّ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا » . رواه أبو داود ^(٩) .

١٧٨٨ - / مسألة ؛ قال : (أو بِتَحْرِيمِ مَمْلُوكِهِ ، أو شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ) ١٧٧/١٠ ظ

وَجُمِلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : هَذَا حَرَامٌ عَلَيَّ إِنْ فَعَلْتُ . وَفَعَلَ ، أَوْ قَالَ : مَا أَحَلَّ اللهُ عَلَيَّ حَرَامٌ

(٦) لم يرد في : الأصل ، ا ، ب .

(٧) سقط من : ب .

(٨) في ا ، ب ، م : « كفارة » .

(٩) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٣٨ .

إِنْ فَعَلْتُ . ثُمَّ فَعَلَ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ ، إِنْ شَاءَ تَرَكَ مَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِنْ شَاءَ كَفَّرَ . وَإِنْ قَالَ : هَذَا الطَّعَامُ حَرَامٌ عَلَيَّ . فَهُوَ كَالْحَلِفِ عَلَى تَرْكِهِ . وَيُرْوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَقَتَادَةَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَهْلِ الْعِرَاقِ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، فِي مَنْ قَالَ : الْحِلُّ عَلَى حَرَامٍ : يَمِينٌ مِنَ الْإِيمَانِ ، يُكْفَرُهَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : هِيَ يَمِينٌ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَى طَلَاقٌ ^(١) أَمْرَاتِهِ . وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ مِثْلَهُ . وَعَنْهُ : إِنْ تَوَى طَلَاقًا ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وَعَنْ الضَّحَّاكِ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَوَانِ مَسْعُودٍ قَالُوا : الْحَرَامُ يَمِينٌ طَلَاقٌ ^(٢) . وَقَالَ طَاوُسٌ : هُوَ مَا تَوَى . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَيْسَ بِيَمِينٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ قَصَدَ تَغْيِيرَ الْمَشْرُوعِ ، فَلَغَا مَا قَصَدَهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : هَذِهِ رَبِيبَتِي . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ ^(٣) . سَمَّى تَحْرِيمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ يَمِينًا ، وَفَرَضَ لَهُ تَحِلَّةً ، وَهِيَ الْكَفَّارَةُ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمُكُّ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشَرٍ ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا ، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ ، أَنْ أُيْتِنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَلْتَقُلْ : إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ ^(٤) . فَدَخَلَ عَلَيَّ إِحْدَانَا ، فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « لَا ، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشَرٍ ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ » . فَتَزَلَّتْ ^(٥) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ تَبْتَغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ ^(٦) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٧) ، فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا نَزَلَتِ الْآيَةُ فِي تَحْرِيمِ مَارِيَةٍ

(١) سقط من : الأصل ، أ .

(٢) تقدم تخريجه ، في : ٣٩٦/١٠ .

(٣) سورة التحريم ١ ، ٢ .

(٤) مغافير : جمع مغفور ، وهو صمغ حلو كالناطف ، وله رائحة كريهة ، ينضحه شجر يقال له : العرفط .

(٥) في م : « فنزل » .

(٦) لم يرد في الأصل ، أ ، ب : ﴿ تبتغي مرضات أزواجك ﴾ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب سورة التحريم ، من كتاب التفسير ، وفي : باب لم تحرم ما أحل الله لك ؟ من كتاب الطلاق ، وفي : باب إذا حرم طعامه ، من كتاب الإيمان والنذور . صحيح البخاري ١٩٤/٦ ، ٥٦/٧ ، ٥٧ ، ١٧٥/٨ ، ١٧٦ . ومسلم ، في : باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ... ، من كتاب الطلاق . صحيح مسلم ١١٠٠/٢ - ١١٠٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في شراب العسل ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٣٠١/٢ . والنسائي ، في : باب تأويل هذه الآية ، أي : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب تحريم ما أحل الله عز وجل ، =

القِبْطِيَّةُ ، كذلك قال الحسنُ ، وقَتَادَةُ^(٨) . قُلْنَا : مَا ذَكَرْنَاهُ أَصَحُّ ؛ فَإِنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ عَائِشَةَ صَاحِبَةِ الْقِصَّةِ الْحَاضِرَةِ لِلتَّنْزِيلِ ، الْمَشَاهِدَةِ لِلْحَالِ ، أَوْلَى ، وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ لَوْ سَمِعَا قَوْلَ عَائِشَةَ ، لَمْ يَعْدِلَا بِهِ شَيْئًا ، وَلَمْ يَصِيرَا إِلَى غَيْرِهِ ، فَكَيْفَ يُصَارُ إِلَى قَوْلِهِمَا ، وَيَتْرَكُ قَوْلُهَا ! وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ جَعَلَ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ يَمِينًا^(٩) . وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي تَحْرِيمِ مَارِيَّةَ ، كَانَ حُجَّةً لَنَا ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْحَلَالِ الَّذِي حَرَّمَ ، وَلَيْسَتْ زَوْجَةً ، فَجُوبُ الْكُفَّارَةِ بِتَحْرِيمِهَا يَقْتَضِي وَجُوبَهُ فِي كُلِّ حَلَالٍ حَرَّمَ ، بِالْقِيَاسِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ حَرَّمَ الْحَلَالَ فَأَوْجَبَ الْكُفَّارَةَ ، كَتَحْرِيمِ الْأُمَةِ وَالزَّوْجَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِتَحْرِيمِهَا . وَإِذَا قَالَ : هَذِهِ رَبِّيَّتِي . يَقْصِدُ تَحْرِيمَهَا ، فَهُوَ ظَاهِرٌ . ١٧٨/١٠ و

١٧٨٩ - مسألة ؛ قال : (أَوْ يَقُولُ : أَقْسِمُ بِاللَّهِ ، أَوْ أَشْهَدُ بِاللَّهِ ، أَوْ أَغْزِمُ بِاللَّهِ)

هَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَسِوَاءَ نَوَى الْيَمِينِ ، أَوْ أَطْلَقَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : بِاللَّهِ . وَلَمْ يَقُلْ : أَقْسِمُ ، وَلَا أَشْهَدُ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْفِعْلَ ، كَانَ يَمِينًا ، وَإِنَّمَا كَانَ يَمِينًا بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، فَإِذَا أَظْهَرَ الْفِعْلَ ، وَنَطَقَ بِالْمُقَدَّرِ ، كَانَ أَوْلَى بِثُبُوتِ حُكْمِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ لَهُ عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾^(١) . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَقْسِمُوا بِاللَّهِ ﴾^(٢) . وَقَالَ : ﴿ فَشَهِدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^(٣) . وَيَقُولُ الْمُلَاعِنُ فِي لِعَانِهِ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَتَقُولُ الْمَرْأَةُ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَأُشَدُّ أَعْرَابِيَّ عَمَرَ :

* أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ^(٤) *

= من كتاب الأيمان والنذور ، وفي : باب الغيرة ، من كتاب عشرة النساء . المجتبى ١٢٣/٦ ، ١٣/٧ ، ٦٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢١/٦ .

(٨) انظر : تفسير الطبري ١٥٥/٢٨ - ١٥٨ .

(٩) انظر ما تقدم في : ٣٩٨/١ .

(١) سورة المائدة ١٠٦ .

(٢) انظر ما تقدم في حاشية صفحة ٤٥٧ .

(٣) سورة النور ٦ .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٤/١ ، والرجز دون هذا البيت أيضا في : الخصائص ٧٣/٢ ، شرح المفصل ٤٤/١ .

وكذلك الحكم إن ذكر الفعل بلفظ الماضي ، فقال : أقسمت بالله ، أو شهدت بالله . قال عبد الله بن رَوَاحَةَ :

* أقسمت بالله لتنزلة^(٥) *

وإن أراد بقوله : أقسمت بالله . الخبر عن قسم ماضٍ ، أو بقوله : أقسم بالله . الخبر^(٦) عن قسم يأتي به ، فلا كفارة عليه . وإن ادعى إرادة ذلك ، قبل منه . وقال القاضي : لا يقبل في الحكم . وهو قول بعض أصحاب الشافعي ؛ لأنه خلاف الظاهر . ولنا ، أن هذا حكم فيما بينه وبين الله تعالى ، فإذا علم من نفسه أنه نوى شيئاً وأراد^(٧) ، مع احتمال اللفظ إيّاه ، لم تلزمه كفارة شيء^(٨) . وإن قال : شهدت بالله أنني آمنت بالله . فليس يمين . وإن قال : أعزم بالله . يقصد اليمين ، فهو يمين . وإن أطلق ، فظاهر كلام الخرقى أنه يمين . وهو قول ابن حامد . وقال أبو بكر : ليس يمين . وهو قول الشافعي ؛ لأنه لم يثبت له عرف الشرع ، ولا الاستعمال ، وظاهره غير اليمين ؛ لأن معناه أقصد بالله لأفعلن . ووجه الأول ، أنه يحتمل اليمين ، وقد اقترن به ما يدل عليه ، وهو جوابه بجواب القسم ، فيكون يميناً . فأما إن نوى بقوله غير اليمين ، لم يكن يميناً .

فصل : وإن قال : أخلف بالله ، أو أولى بالله ، أو خلفت بالله ، أو آليت بالله ، أو آليت بالله ، أو خلفاً بالله ، أو قسماً بالله . فهو يمين ، سواء نوى به اليمين أو أطلق ؛ لما ذكرناه في : أقسم بالله . وحكمه حكمه في تفصيله ؛ لأن الإيلاء والخلف^(٩) في القسم واحد ، قال الله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ . وقال سعد بن معاذ : أخلف بالله ، لقد جاءكم أسيد بغير الوجه / الذي ذهب به . وقال الشاعر^(٩) :

أولى برَبِّ الرّاقصاتِ إلى منى ومطارِح الأكوارِ حيثُ تبيتُ

(٥) ديوانه ١٥٣ .

(٦) سقط من : م .

(٧) في م : « أو أراد » .

(٨-٨) في م : « والقسم » .

(٩) لم نجد في أيدينا .

وقال ابن دُرَيْد :

أَلِيَّةٌ بِالْيَعْمَلَاتِ تَرْتَمِي بِهَا النَّجَاءُ بَيْنَ أَجْوَارِ الْفَلَاحِ^(١٠)

وقال :

بَلْ قَسَمًا بِالشُّمِّ مِنْ يَعْزُبَ هَلْ لِمُقْسِمٍ مِنْ بَعْدِ هَذَا مُنْتَهَى^(١١)

فصل : فَإِنْ قَالَ : أَقْسَمْتُ ، أَوْ آلَيْتُ ، أَوْ حَلَفْتُ ، أَوْ شَهِدْتُ لِأَفْعَلَنْ . ولم يذكر بالله ، فعن أحمد روايتان ؛ إحداهما ، أَنَّهَا يَمِينٌ ، سواءَ نَوَى الْيَمِينَ أَوْ أَطْلَقَ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابِهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ نَوَى الْيَمِينَ بِاللَّهِ كَانَ يَمِينًا ، وَإِلَّا فَلَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْقَسَمَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِغَيْرِهِ ، فَلَمْ تَكُنْ يَمِينًا حَتَّى يَصْرِفَهُ بَيْنَتِهِ إِلَى مَا تَجِبُ بِهِ الْكُفَّارَةُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ بِيَمِينٍ وَإِنْ نَوَى . وَرَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحُسَيْنِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّهَا عَرِيضَةٌ عَنْ اسْمِ اللَّهِ وَصِفَتِهِ ، فَلَمْ تَكُنْ يَمِينًا ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَقْسَمْتُ بِالْيَمِينِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهَا عُرْفُ الشَّرْعِ وَالْإِسْتِعْمَالُ ، فَإِنْ أَبَا بَكْرٍ قَالَ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَتُخْبِرَنِي بِمَا أَصَبْتُ مِمَّا أَخْطَأْتُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تُقْسِمُ يَا أَبَا بَكْرٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٢) . وَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَتُبَايَعَنَّهُ . فَبَايَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَقَالَ : « أُبْرِرْتُ قَسَمَ عَمِّي ، وَلَا هِجْرَةَ »^(١٣) . وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ

(١٠) ديوان ابن دريد ١١٩ ، واليعملات : النوق الصلبة القوية على السير ، والنجاء : السرعة في المشي .

(١١) ديوان ابن دريد ١٢٢ .

(١٢) في : باب في القسم هل يكون يميناً ؟ من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠٣/٢ .

كما أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب قول الله تعالى ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ ، من كتاب الأيمان والنذور ، وموصولا ، في : باب من لم ير الرؤيا لأول عابر ... ، من كتاب التعبير . صحيح البخاري ١٦٦/٨ ، ٥٥/٩ . ومسلم ، في : باب في تأويل الرؤيا ، من كتاب الرؤيا . صحيح مسلم ١٧٧٨/٤ . والدارمي ، في : باب القسم يمين ، من كتاب النذور والأيمان . سنن الدارمي ١٨٦/٢ .

(١٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب إبرار القسم ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٠/٣ ، ٤٣١ .

الله ﴿إلى قوله : ﴿اتَّخِذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾ (١٤) . فَسَمَّاها يَمِينًا ، وَسَمَّاها رَسُولُ اللهِ ﷺ قَسَمًا . وقالت عاتكة بنت عبد المطلب ، عَمَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ (١٥) :

حَلَفْتُ لئن عَادُوا لَنُصْطَلِمَنَّهُمْ لَجَاءُوا تَرْدَى حَجَرَيْهَا الْمَقَابِ

وقالت عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل (١٦) :

فَالَيْتُ لَا تَنْفَكُ عَيْنِي حَزِينَةً عَلَيَّكَ وَلَا يَنْفَكُ جِلْدِي أُعْبَرًا

وقولهم : يَحْتَمِلُ الْقَسَمَ بغيرِ اللهِ . قلنا : إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْقَسَمِ الْمَشْرُوع ، ولهذا لم يكن هذا مَكْرُوهًا ، ولو حُمِلَ عَلَى الْقَسَمِ بغيرِ اللهِ ، كان مَكْرُوهًا ، ولو كان مَكْرُوهًا لم يفعله أبو بكر بين يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ ، ولا أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ قَسَمَ الْعَبَّاسِ حينَ أَقْسَمَ عليه .

فصل : وإن قال : أُعْزِمُ ، أَوْ عَزَمْتُ . لم يكن قَسَمًا ، نَوَى بِهِ الْقَسَمَ أَوْ لم يَنْوِ ؛ لَأَنَّهُ لم يَثْبُتْ لِهَذَا اللَّفْظِ عُرْفٌ فِي شَرْعٍ وَلَا اسْتِعْمَالٍ ، (١٧) وَلَا هُوَ مَوْضُوعٌ (١٨) لِلْقَسَمِ ، وَلَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : اسْتَعِينُ بِاللَّهِ ، أَوْ اُعْتَصِمُ بِاللَّهِ ، أَوْ اتَّوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، أَوْ عَلِمَ اللَّهُ ، أَوْ عَزَّ اللَّهُ ، أَوْ (١٩) تَبَارَكَ اللَّهُ . ونحو هذا ، لم يكن يَمِينًا ، نَوَى أَوْ لم يَنْوِ ؛ لَأَنَّهُ ليس بِمَوْضُوعٍ لِلْقَسَمِ لَعَنَةً ، وَلَا ثَبَتَ لَهُ عُرْفٌ فِي شَرْعٍ وَلَا اسْتِعْمَالٍ (٢٠) ، فلم يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ ، كما لو قال : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ .

١٧٩/١٠

١٧٩٠ - مسألة ؛ قال : (أَوْ بِأَمَانَةِ اللَّهِ)

قال القاضي : لا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّ الْحَلْفَ بِأَمَانَةِ اللَّهِ يَمِينٌ مُكْفَرَةٌ . وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : لا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِهَا ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْحَلْفَ بِصِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الْأَمَانَةَ تُطْلَقُ عَلَى الْفَرَائِضِ وَالْوَدَائِعِ وَالْحَقُوقِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى

(١٤) سورة المنافقون ١ ، ٢ .

(١٥) البيت في : البداية والنهاية ٣/٣٤٠ . الاصطلاح : الاستئصال . وحجرتها : جانبها . والمقانب الذئاب الضارية .

(١٦) البيت في : الطبقات الكبرى ٨/٢٦٦ ، المردفات من قريش ٦٢ ، الاستيعاب ٤/١٨٧٨ ، أسد الغابة

١٨٤/٧ . وفي المردفات : « عيني سخينة » ، وفي المراجع الأخرى : « حزينة » .

(١٧-١٧) سقط من : ب . . نقل نظر .

(١٨) في م : « موضع » .

(١٩) سقط من : م .

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَيُّنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ﴿١﴾ .
 وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (٢) . يَعْنِي الْوَدَائِعَ
 وَالْحُقُوقَ . وقال النبي ﷺ : « أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أُثِمَّتْكَ ، وَلَا تَعُنْ مِنْ خَائِكَ » (٣) . وَإِذَا
 كَانَ اللَّفْظُ مُحْتَمِلًا ، لَمْ يُصْرَفْ إِلَى أَحَدٍ مُحْتَمِلِيهِ (٤) إِلَّا بِنَيْتِهِ أَوْ دَلِيلٍ صَارِفٍ إِلَيْهِ . وَلَنَا ،
 أَنَّ أَمَانَةَ اللَّهِ صِفَةٌ لَهُ ، بِدَلِيلِ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ عَلَى مَنْ حَلَفَ بِهَا إِذَا تَوَى ، وَبِحَبِّ حَمْلِهَا عَلَى
 ذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، لَوُجُوهٌ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ حَمْلَهَا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ صَرَفٌ لِيَمِينِ (٥) الْمُسْلِمِ
 إِلَى الْمَعْصِيَةِ ، أَوِ الْمَكْرُوهِ ؛ لَكَوْنِهِ قَسَمًا بِمَخْلُوقٍ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْمُسْلِمِ خِلَافُهُ .
 وَالثَّانِي ، أَنَّ الْقَسَمَ فِي الْعَادَةِ يَكُونُ بِالْمُعْظَمِ الْمُحْتَرَمِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَصِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى أَعْظَمُ
 حُرْمَةً وَقَدْرًا . وَالثَّلَاثُ ، أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَدَائِعِ لَمْ يُعْهَدِ الْقَسَمُ بِهَا ، وَلَا
 يُسْتَحْسَنُ ذَلِكَ لَوْ صَرَّحَ بِهِ ، فَكَذَلِكَ لَا يُقَسَمُ بِمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْهُ . الرَّابِعُ ، أَنَّ أَمَانَةَ اللَّهِ
 الْمُضَافَةُ إِلَيْهِ ، هِيَ صِفَتُهُ ، وَغَيْرُهَا يُدْكَرُ غَيْرَ مُضَافٍ إِلَيْهِ ، كَمَا ذُكِرَ فِي الْآيَاتِ وَالْخَبَرِ .
 الْخَامِسُ ، أَنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ فِي كُلِّ أَمَانَةٍ لِلَّهِ (٦) ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ ، أَفَادَ (٧)
 الْاسْتِعْرَاقَ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ أَمَانَةُ اللَّهِ الَّتِي هِيَ صِفَتُهُ ، فَتَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِهَا مُوجِبَةً لِلْكُفَّارَةِ ، كَمَا
 لَوْ تَوَّاهَا .

فصل : فَإِنْ قَالَ : وَالْأَمَانَةُ لَا فَعَلْتُ . وَتَوَى الْحَلْفَ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، فَهِيَ (٨) يَمِينٌ مُكْفَّرَةٌ

مُوجِبَةٌ لِلْكُفَّارَةِ . / وَإِنْ أُطْلِقَ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ؛ يَكُونُ يَمِينًا ؛ لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ ١٧٩/١٠ ظ
الْوُجُوهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضِفْهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ . قَالَ
أَبُو الْخَطَّابِ : وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : وَالْعَهْدِ ، وَالْمِثَاقِ ، وَالْجَبْرُوتِ ، وَالْعِظْمَةِ ،

(١) سورة الأحزاب ٧٢ . وفي ب ورد بعده : ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ .

(٢) سورة النساء ٥٨ .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٢٥٦/٩ .

(٤) في م : « محتملاته » .

(٥) في م : « اليمين » .

(٦) في م : « الله » .

(٧) في ب : « اقتضى » .

(٨) في م : « فهو » .

والأمانات . فإن نَوَى يَمِينًا كَانَتْ ^(٩) يَمِينًا ، وإلا فلا . وقد ذَكَّرْنَا فِي الْأَمَانَةِ رَوَاتَيْنِ ،
فُخِّرَ فِي سَائِرِ مَا ذَكَرُوهُ وَجْهَانِ ، قِيَاسًا عَلَيْهَا .

**فصل : وَيُكْرَهُ الْحَلِفُ بِالْأَمَانَةِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ
بِالْأَمَانَةِ ، فَلَيْسَ مِنَّا » .** رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٠) . وَرُوِيَ عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ : أَنَّ رَجُلًا حَلَفَ
عِنْدَهُ بِالْأَمَانَةِ ، فَجَعَلَ يَبْكِي بُكَاءً شَدِيدًا ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : هَلْ كَانَ هَذَا يُكْرَهُ ؟ قَالَ :
نَعَمْ ، كَانَ عَمْرٌ يَنْهَى عَنِ الْحَلِفِ بِالْأَمَانَةِ أَشَدَّ النَّهْيِ .

**فصل : وَلَا تُنْعَقِدُ الْيَمِينَ بِالْحَلِفِ بِمَخْلُوقٍ ؛ كَالْكُفَّةِ ، وَالْأَنْبِيَاءِ ، وَسَائِرِ
الْمَخْلُوقَاتِ ، وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْحَنِثِ فِيهَا .** هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَوْلُ ^(١١) أَكْثَرِ
الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : الْحَلِفُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمِينٌ مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ . وَرُوِيَ عَنْ
أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا حَلَفَ بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَحَنِثَ ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . قَالَ
أَصْحَابُنَا : لِأَنَّهُ أَحَدُ شَرْطَيْ الشَّهَادَةِ ، فَالْحَلِفُ بِهِ مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، كَالْحَلِفِ بِاسْمِ
اللَّهِ تَعَالَى . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ كَانَ حَالِفًا ، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ ، أَوْ
لِيَصْنُتْ » ^(١٢) . وَلِأَنَّهُ حَلِفٌ بغيرِ اللَّهِ ، فَلَمْ يُوجِبْ الْكَفَّارَةَ ، كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَلِأَنَّهُ
مَخْلُوقٌ ، فَلَمْ تَجِبْ الْكَفَّارَةُ بِالْحَلِفِ بِهِ ^(١٣) ، كَأِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ
بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ اسْمِ غَيْرِ اللَّهِ عَلَى اسْمِهِ ؛ لِعَدَمِ
الشَّبهِ ، وَانْتِفَاءِ الْمُثَالَةِ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي هَذَا يُحْمَلُ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ دُونَ الْإِجْبَابِ .

**١٧٩١ - مسألة ؛ قَالَ : (وَلَوْ حَلَفَ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ،
فَحَنِثَ ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ)**

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِجَمِيعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخِرَقِيُّ ، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهَا ، أَوْ

(٩) فِي م : « كَانَ » .

(١٠) فِي : بَابُ فِي كِرَاهِيَةِ الْحَلِفِ بِالْأَمَانَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٩٩/٢ .
كَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٢/٥ .

(١١) فِي م : « وَهُوَ قَوْلٌ » .

(١٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٦/١١ . عِنْدَ تَخْرِيجِ قَوْلِهِ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ » .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

كَرَّرَ الْيَمِينَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، مِثْلُ إِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا غُرُوزَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَا غُرُوزَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَا غُرُوزَ قُرَيْشًا . فَحِنْثٌ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . رَوَى نَحْنُ هَذَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ ^(١) . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَغُرُوزٌ ، وَإِسْحَاقُ / . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ ، وَعِكْرَمَةَ ، وَالنَّخَعِيِّ ، ١٨٠/١٠ وَحَمَّادٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي مَنْ قَالَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِيثَاقِهِ وَكِفَالَتِهِ . ثُمَّ حِنْثٌ : فَعَلِيهِ ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : عَلَيْهِ لِكُلِّ ^(٢) يَمِينَ كَفَّارَةٌ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّأْكِيدَ وَالتَّفْهِيمَ . وَنَحْنُ عَنْ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَعَنْ الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، إِنْ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِنَا ، وَإِنْ كَانَ فِي مَجَالِسَ كَقَوْلِهِمْ . وَاسْتَحْجَبُوا أَنَّ أَسْبَابَ الْكَفَّارَاتِ تَكَرَّرَتْ ، فَتَكَرَّرَ ^(٣) الْكَفَّارَاتُ ، كَالْقَتْلِ لِأَدَمِيِّ ، أَوْ صَيْدٍ ^(٤) حَرَمِيٍّ . وَلِأَنَّ الْيَمِينَ الثَّانِيَةَ مِثْلُ الْأُولَى ، فَتَقْتَضِي مَا تَقْتَضِيهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حِنْثٌ وَاحِدٌ أَوْ جَبَّ جِنْسًا وَاحِدًا مِنَ الْكَفَّارَاتِ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ ، كَمَا لَوْ قَصَدَ التَّأْكِيدَ وَالتَّفْهِيمَ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهَا أَسْبَابُ تَكَرَّرَتْ . لَا نُسَلِّمُ ^(٥) ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ الْحِنْثُ ، وَهُوَ وَاحِدٌ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا ، فَيَنْتَقِضُ بِمَا إِذَا كُرِّرَ ^(٦) الْوَطْءُ فِي رَمَضَانَ فِي أَيَّامٍ ، وَبِالْحُدُودِ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَسْبَابُهَا ، فَإِنَّهَا كَفَّارَاتٌ ، وَبِمَا إِذَا قَصَدَ التَّأْكِيدَ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الصَّيْدِ الْحَرَمِيِّ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ بَدَلٌ ، وَلِذَلِكَ تَزْدَادُ بِكَبَرِ الصَّيْدِ ، وَتَقْتَدِرُ بِقَدْرِهِ ، فَهِيَ كِدْيَةِ الْقَتْلِ ، وَلَا عَلَى كَفَّارَةِ قَتْلِ الْأَدَمِيِّ ؛ لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ مُجْرَى الْبَدَلِ أَيْضًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَتَلَفَ آدَمِيًّا عَابَدَ اللَّهَ تَعَالَى ، نَاسَبَ أَنْ يُوجَدَ عَبْدًا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْعِبَادَةِ ، فَلَمَّا عَجَزَ عَنِ الْإِبْجَادِ ، لَزِمَهُ إِعْتِقَاقُ رَقَبَةٍ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ إِيجَادٌ لِلْعَبْدِ بِتَخْلِيصِهِ مِنْ رِقِّ الْعُبُودِيَّةِ وَشُغْلِهَا ، إِلَى فَرَاغِ الْبَالِ لِلْعِبَادَةِ بِالْحُرِّيَّةِ الَّتِي حَصَلَتْ بِالْإِعْتِقَاقِ . ثُمَّ الْفَرْقُ ظَاهِرٌ ، وَهُوَ أَنَّ السَّبَبَ هَهُنَا تَكَرَّرَ بِكَمَالِهِ وَشُرُوطِهِ ، وَفِي مَحَلِّ النِّزَاعِ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ إِمَّا أَنْ

(١) انظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب من حلف في الشيء لا يفعله مرارا ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٥٦/١٠ . وعبد الرزاق ، في : باب الحلف على أمور شتى ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٥٠٤/٨ .

(٢) في ١ ، ب ، م : « بكل » .

(٣) في م : « فتكرر » .

(٤) في م : « وصيد » .

(٥) في م : « نسلمه » .

(٦) في م : « تكرر » .

يكون هو السَّبَب ، أو جزءاً منه ، أو شَرْطُالَهُ ، بدليل تَوْقُفِ الحُكْمِ على وُجُودِهِ ، وإيَّاماً كان ، فلم يَتَكَرَّرْ ، فلم يَجْزِ الإِلْحَاقُ ثُمَّ ، وإن صَحَّ القِيَّاسُ ، فقياسُ كَفَّارَةِ اليمينِ على مثلِها ، أوَّلَى من قياسِها على القَتْلِ ؛ لُبُعِدَ ما بينهما .

فصل : وإذا حَلَفَ يَمِيناً وَاحِدَةً على أَجْنَاسٍ مُخْتَلِفَةٍ ، فقال : والله لا أَكَلْتُ ، ولا شَرِبْتُ ، ولا لَبِسْتُ . فَحِنْتُ في الجميع ، فَكَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ . لا أَعْلَمُ فيه خِلَافاً ؛ لأنَّ اليمينَ وَاحِدَةٌ ، وَالْحِنْتُ وَاحِدٌ ، فَإِنَّهُ بِفِعْلِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ يَحْنُ ، وَتَحَلُّ اليمينِ . وإن حَلَفَ أَيَّاماً على أَجْنَاسٍ ، فقال : والله لا أَكَلْتُ ، والله لا شَرِبْتُ / ، والله لا لَبِسْتُ . فَحِنْتُ في وَاحِدَةٍ منها ، فعليه كَفَّارَةٌ ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا ثُمَّ حِنْتُ في يَمِينٍ أُخْرَى ، لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ أُخْرَى . لا نَعْلَمُ في هذا أَيْضاً خِلَافاً ؛ لأنَّ الْحِنْتَ في الثانية تَجِبُ به الكَفَّارَةُ بعد أن كَفَّرَ عن الأولى ، فَأَشْبَهَ ما لو وَطِئَ في رَمْضَانَ فَكَفَّرَ ، ثُمَّ وَطِئَ مَرَّةً أُخْرَى . وإن حِنْتُ في الجميع قَبْلَ التَّكْفِيرِ ، فعليه في كُلِّ يَمِينٍ كَفَّارَةٌ . هذا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . ورواه المَرْوُذِيُّ عن أحمد . وهو قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وقال أبو بكرٍ : تُجْزِئُهُ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ . ورواها ابنُ مَنْصُورٍ عن أحمد . قال القاضي : وهي الصَّحِيحَةُ . وقال أبو بكرٍ : ما نَقَلَهُ المَرْوُذِيُّ عن أحمدَ قولَ لَأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ ، ومذهبه أنْ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ تُجْزِئُهُ . وهو قولُ إِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَاتٌ مِنْ جِنْسٍ ، فَتَدَاخَلَتْ ، كَالْحُدُودِ مِنْ جِنْسٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَحَالُّهَا ، بِأَنْ يَسْرِقَ مِنْ جَمَاعَةٍ ، أَوْ يَزْنِيَ بِنِسَاءٍ . ولنا ، أَنَّهُنَّ أَيْمَانٌ لَا يَحْنُ فِي إِحْدَاهُنَّ بِالْحِنِّ فِي الْأُخْرَى ، فَلَمْ تَتَكَفَّرْ إِحْدَاهُمَا بِكَفَّارَةِ الْأُخْرَى ، كما لو كَفَّرَ عَنْ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْحِنِّ فِي الْأُخْرَى ، وكالْأَيْمَانِ الْمُخْتَلِفَةِ الْكَفَّارَةُ ، وبهذا فارقَ الأَيْمَانَ على شَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ فَإِنَّهُ مَتَى حِنْتُ فِي إِحْدَاهُمَا كَانَ حَانِثاً فِي الْأُخْرَى ، فَلَمَّا ^(٧) كَانَ الْحِنْتُ وَاحِداً ، كَانَتْ الْكَفَّارَةُ وَاحِدَةً ، وَهُنَا تَعَدَّدَ الْحِنْتُ ، فَتَعَدَّدَتِ الْكَفَّارَاتُ ، وفارقَ ^(٨) الْحُدُودَ ؛ فَإِنَّهَا وَجَبَتْ لِلزَّجْرِ ، وَتَنَدَّرُ بِالشُّبُهَاتِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا ، وَلأنَّ الْحُدُودَ عُقُوبَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، فَالْمُؤَالَاةُ بَيْنَهَا رُبَّمَا أَفْضَتْ إِلَى التَّلَفِ ، فَاجْتَزَى بِأَحَدِهَا ، وَهُنَا الْوَاجِبُ إِخْرَاجُ مَا لِيَسِيرَ ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَلَا يَلْزَمُ الضَّرَرُ الْكَثِيرُ بِالْمُؤَالَاةِ فِيهِ ، وَلَا يُخْشَى مِنْهُ التَّلَفُ

(٧) في م : « فَإِنْ » .

(٨) في الأصل : « وفارقت » .

١٧٩٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ يَمِينِينَ مُخْتَلَفِي
الْكَفَّارَةِ ، لَزِمَتْهُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْيَمِينِينَ كَفَّارَتُهَا)

هذا مثل الحلف بالله وبالظهار ، ويعتق عبده ، فإذا حنث ، فعليه كفارة يمين ،
وكفارة ظهار ، ويعتق العبد ؛ لأنَّ تداعُل الأحكام إنَّما يكون مع اتِّحاد الجنس ،
كالحدود من جنس ، والكفارات ههنا أجناس ، وأسبابها مُختلفة ، فلم تتداعُل ،
كحد^(١) الزنى والسَّرقة والقذف والشرب .

١٧٩٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَفَ بِحَقِّ الْقُرْآنِ ، لَزِمَتْهُ بِكُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةٌ
يَمِينٍ)

/ نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَالْحَسَنِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْوَاجِبَ كَفَّارَةُ
وَاحِدَةٍ . وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ . ^(١) « وَهُوَ مَذْهَبُ » الشافعي ، وأبي عبيد ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ
بِصِفَاتِ اللَّهِ كُلِّهَا ، وَتَكَرَّرَ الْيَمِينُ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ ، لَا يُوجِبُ أَكْثَرَ مِنْ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ ^(٢) ،
فَالْحَلْفُ بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ أَوْلَى أَنْ تُجْزِئَهُ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، مَا رَوَى
مُجَاهِدٌ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَعَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ
كَفَّارَةُ يَمِينٍ صَبْرٌ ، فَمَنْ شَاءَ بَرٌّ ، وَمَنْ شَاءَ فَجَرٌ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ^(٣) . وَلِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ :
عَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ^(٤) . وَلَمْ نَعْرِفْ مُخَالَفَالَهُ فِي الصَّحَابَةِ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . قَالَ
أَحْمَدُ : وَمَا أَعْلَمُ شَيْئًا يَدْفَعُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ كَلَامَ أَحْمَدَ ، فِي كُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةٌ ، عَلَى
الاسْتِحْبَابِ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : عَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فَكَفَّارَةُ
وَاحِدَةٍ . وَرُدُّهُ إِلَى وَاحِدَةٍ عِنْدَ الْعَجْزِ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا زَادَ عَلَيْهَا غَيْرُ وَاجِبٍ . وَكَلَامُ ابْنِ

(١) سقط من : م .

(١-١) في م : « ومذهب » .

(٢) لم يرد في : الأصل ، أ ، ب .

(٣) وأخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٣/١٠ .

وعبد الرزاق ، في : باب الحلف بالقرآن والحكم فيه ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٧٣/٨ .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٣/١٠ .

وعبد الرزاق ، في : باب الحلف بالقرآن ... ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٧٢/٨ .

مسعود أيضاً يحمل على الاختيار ، والاختياط لكلام الله ، والمبالغة في تعظيمه ، كما أن عائشة أعتقت أربعين رقبة حين حلفت بالعهد ، وليس ذلك بواجب ، ولا يجب أكثر من كفارة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ (٥) . وهذه يمين ، فتدخل في عموم الأيمان المعقّدة (٦) ، ولأنها يمين واحدة ، فلم توجب كفارات ، كسائر الأيمان ، ولأن إيجاب كفارات بعدد الآيات يفضي إلى المنع من البر والتقوى والإصلاح بين الناس ؛ لأن من علم أنه بحنثه تلزمه هذه الكفارات كلها ، يترك (٧) المحلوف عليه كائناً ما كان ، وقد يكون براً وتقوى وإصلاحاً ، فتمنعه يمينه (٨) منه ، وقد نهى الله تعالى عنه بقوله : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ (٩) . وإن قلنا بوجوب كفارات بعدد الآيات ، فلم يطق ذلك (٨) ، أجزأته كفارة واحدة . نص عليه أحمد .

١٧٩٤ - مسألة ؛ قال : (وعن أبي عبد الله ، في من حلف بنحر ولده روايتان ؛ إحداهما ، كفارة يمين ، والأخرى ، يذبح كبشاً)

١٨١/١٠ ظ / اختلفت الرواية في من حلف بنحر ولده ، نحو أن يقول : إن فعلت كذا ، فله علي أن أذبح ولدي . أو يقول : ولدي نحير إن فعلت كذا . أو نذر ذبح ولده مطلقاً ، غير معلق بشرط . فعن أحمد ، عليه كفارة يمين . وهذا قياس المذهب ؛ لأن هذا نذر معصية ، أو نذر لجأح ، وكلاهما يوجب الكفارة . وهو قول ابن عباس ؛ فإنه روى عنه أنه قال لا امرأة نذرت أن تذبح ابنها : لا تنحري ابنك ، وكفري عن يمينك (١) . والرواية الثانية ،

(٥) سورة المائدة ٨٩ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ .

(٦) في م : « المنعقدة » .

(٧) في م : « ترك » .

(٨) سقط من : م .

(٩) سورة البقرة ٢٢٤ .

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما لا يجوز من النذور في معصية الله ، من كتاب النذور والأيمان . الموطأ ٢/٤٧٦ .

والدارقطني ، في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ٤/١٦٤ . والبيهقي ، في : باب ما جاء في من نذر أن يذبح ابنه ... ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ١٠/٧٢ .

كَفَّارَتُهُ ذَبْحُ كَبْشٍ ، وَيُطْعِمُهُ الْمَسَاكِينَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) أَيْضًا ؛ لِأَنَّ نَذَرَ ذَبْحِ الْوَلَدِ جُعِلَ فِي الشَّرْعِ كَنَذَرِ ذَبْحِ شَاةٍ ، بِدَلِيلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ ، وَكَانَ أَمْرًا بِذَبْحِ شَاةٍ ، وَشَرْعٌ مِّنْ قَبْلِنَا شَرْعٌ لَّنَا مَا لَمْ يَثْبُتْ نَسْخُهُ ، وَدَلِيلُ أَنَّهُ أَمَرَ بِذَبْحِ شَاةٍ ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَلَا بِالْمَعَاصِي ، وَذَبْحُ الْوَلَدِ مِنْ كِبَائِرِ الْمَعَاصِي . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ ﴾^(٣) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاوَهُ وَهُوَ خَلَقَكَ » . قِيلَ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : « أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ ؛ خَشْيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ »^(٤) . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ ، وَلَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ ، وَلَا تَجِبُ بِهِ كَفَّارَةٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ »^(٥) . وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :^(٦) « وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ ، فَلَا يَعْصِيهِ »^(٧) . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ »^(٨) . وَلِأَنَّ النَّذَرَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْيَمِينِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « النَّذَرُ حَلْفَةٌ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ »^(٩) . فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ حَلَفَ لِيَذْبَحَنَّ وَلَدَهُ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ النَّذَرَ لِيَذْبَحِ الْوَلَدِ كَنَايَةٌ عَنْ ذَبْحِ كَبْشٍ . لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَوْ كَانَ مَأْمُورًا بِذَبْحِ كَبْشٍ ، لَمْ يَكُنِ الْكَبْشُ فِدَاءً ، وَلَا كَانَ مُصَدِّقًا لِلرُّوْيَا قَبْلَ ذَبْحِ الْكَبْشِ ،

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَنْ نَذَرَ أَنْ يَذْبَحَ ابْنَهُ أَوْ نَفْسَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠ / ٧٣ .
وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ، فِي : بَابِ مَنْ نَذَرَ لِيَنْحَرَنَ نَفْسَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ . الْمُصَنَّفُ ٨ / ٤٦٠ .
(٣) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ ٣١ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ١١ / ٤٩٧ .

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٥ / ٤٥٣ .

(٦-٦) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقْلَ نَظَرٍ .

(٧) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٤ / ٤٥٦ .

(٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢٠٨ .
وَالْتِّرَمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، مِنْ أَبْوَابِ النَّذُورِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧ / ٣ ، ٤ .
وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كَفَّارَةِ النَّذْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ . الْمُجْتَمَعُ ٧ / ٢٤ ، ٢٥ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْكُفَّارَاتِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٦٨٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٦ / ٢٤٧ .

(٩) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٤ / ١٤٩ ، بِلَفْظِ : « النَّذَرُ يَمِينٌ » .

وإِثْمًا أَمَرَ بِذَبْحِ ابْنِهِ ابْتِلَاءً ، ثُمَّ فُدِيَ بِالْكَبْشِ ، وَهَذَا أَمْرٌ اخْتَصَّ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ ، لِحِكْمَةِ عَلِمَها اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ . ثُمَّ لَوْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ مَأْمُورًا بِذَبْحِ كَبْشٍ ، فَقَدْ وَرَدَ شَرْعُنَا بِخِلَافِهِ ، فَإِنَّ نَذَرَ ذَبْحِ الْابْنِ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ فِي شَرْعِنَا ، وَلَا مُبَاجٍ ، بَلْ / هُوَ مَعْصِيَةٌ ، فَتَكُونُ كَفَّارَتُهُ كَكْفَارَةِ سَائِرِ نَذُورِ الْمَعَاصِي .

١٨٢/١٠

فصل : وَإِنْ نَذَرَ ذَبْحَ نَفْسِهِ ، أَوْ أَجْنَبِيٍّ ، فَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَحْمَدَ رَوَيْتَانِ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا فِيهِ رَوَيْتَانِ ؛ نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ نَذَرَ أَنْ يَنْحَرَ نَفْسَهُ إِذَا حَنَثَ : يَذْبَحُ شَاةً . وَكَذَلِكَ إِذَا^(١٠) نَذَرَ ذَبْحَ أَجْنَبِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي الَّذِي قَالَ : أَنَا أَنْحَرُ فَلَانًا . فَقَالَ : عَلَيْهِ ذَبْحُ^(١١) كَبْشٍ . وَلِأَنَّهُ نَذَرَ ذَبْحَ آدَمِيٍّ ، فَكَانَ عَلَيْهِ ذَبْحُ كَبْشٍ ، كَنَذْرِ ذَبْحِ ابْنِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ مَعْصِيَةً ، فَكَانَ مُوجِبُهُ كَفَّارَةً ، لَمَّا ذَكَرْنَا فِيهَا تَقَدَّمَ . وَرَوَى الْجُوزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ ، فَقَالَ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ نَفْسِي . قَالَ : فَتَجَهَّمَهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَأَقْفَ مِنْهُ ، ثُمَّ أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ لَهُ : أَهْدِ مَائَةَ بَدَنَةٍ . ثُمَّ أَتَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، فَقَالَ لَهُ : أَرَأَيْتَ لَوْ نَذَرْتُ أَنْ لَا تُكَلِّمَ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ ؟ إِنَّمَا هَذِهِ خُطْوَةٌ مِنْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ، اسْتَغْفِرِ اللَّهَ ، وَثُبِّ إِلَيْهِ . ثُمَّ رَجَعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ : أَصَابَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ . وَرَجَعَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ . وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا ، أَنَّهُ نَذَرَ مَعْصِيَةٍ ، حُكْمُهُ حُكْمُ نَذَرِ^(١٢) سَائِرِ الْمَعَاصِي لَا غَيْرُ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ ، فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ نَحَرَ وَلَدِهَا ، وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَوْلَادٍ : تَذْبَحُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ كَبْشًا ، وَتَكْفُرُ يَمِينَهَا . وَهَذَا عَلَى قَوْلِهِ : إِنَّ كَفَّارَةَ نَذَرِ ذَبْحِ الْوَلَدِ ذَبْحُ كَبْشٍ . جَعَلَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ كَبْشًا ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْوَاحِدِ إِذَا أُضْيِفَ اقْتَضَى التَّعْمِيمَ ، فَكَانَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ كَبْشٌ . فَإِنْ عَنَّتْ بِنَذْرِهَا وَاحِدًا فَإِنَّمَا عَلَيْهَا كَبْشٌ وَاحِدٌ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَمَّا أَمَرَ بِذَبْحِ ابْنِهِ^(١٣) الْوَاحِدِ ، فُدِيَ بِكَبْشٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَفْدَ غَيْرُ مَنْ أَمَرَ بِذَبْحِهِ مِنْ أَوْلَادِهِ ، كَذَا هُنَا ، وَعَبْدُ الْمُطَّلِبِ لَمَّا نَذَرَ ذَبْحَ ابْنِهِ مِنْ بَنِيهِ إِنْ بَلَغُوا عَشْرَةً ، لَمْ يَفْدَ

(١٠) فِي ب ، م : « إِنْ » .

(١١) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلُ ، أ ، ب .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب .

(١٣) فِي ب : « وَلَدَهُ » .

منهم إلا واحدا . وسواء نذرته مُعَيَّنًا ، أو عَنَتَ واحداً غير مُعَيَّنٍ ، فأما قول أحمد : وتكفَّرَ يَمِينُهَا . فيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ ذَبَحَ الْكِبَاشِ كَفَّارَةً يَمِينُهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ نَذْرِهَا يَمِينٍ . وَأَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الْآخَرَى ، تُجْزئُهَا كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، عَلَى مَا سَبَقَ .

١٧٩٥ - مسألة : قال : (وَمَنْ حَلَفَ بِعِتْقِ مَا يَمْلِكُ ، فَحَنَثَ ، عَتَقَ عَلَيْهِ كُلُّ مَا يَمْلِكُ مِنْ عِبِيدِهِ ، وَإِمَائِهِ ، وَمُكَائِبِهِ ، وَمُدَبَّرِيهِ ، وَأُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِ ، وَشِقَاصِ يَمْلِكُهُ مِنْ ^(١) مَمْلُوكِهِ)

معناه إذا قال : إِنْ فَعَلْتُ كَذَا ، فَكُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ أَوْ عَتِيقٌ ، أَوْ فَكُلُّ مَا أَمْلِكُ حُرٌّ . فَإِنْ هَذَا إِذَا حَنَثَ / عَتَقَ مَمَالِيكُهُ ، وَلَمْ تُغْنِ عَنْهُ كَفَّارَةٌ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَبِي سَلَمَةَ ، وَخَفْصَةَ ، وَزَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ، وَالْحَسَنِ ، وَأَبِي ثَوْرٍ : تُجْزئُهَا كَفَّارَةُ يَمِينٍ . لِأَنَّهَا يَمِينٌ ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ ^(٢) . وَرُوِيَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : قَالَتْ مَوْلَاتِي لَيْلَى بِنْتُ الْعَجْمَاءِ : كُلُّ مَمْلُوكٍ لَهَا مُحَرَّرٌ ، وَكُلُّ مَالٍ لَهَا هَدْيٌ ، وَهِيَ يَهُودِيَّةٌ وَهِيَ نَصْرَانِيَّةٌ إِنْ لَمْ تُفَرَّقْ بَيْنَكَ وَبَيْنَ امْرَأَتِكَ . قَالَ : فَأَتَيْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ ، ثُمَّ أَتَيْتُ خَفْصَةَ . إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ عَمَرَ ، فَجَاءَ مَعِيَ إِلَيْهَا ، فَقَامَ عَلَى الْبَابِ فَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَمِنْ حِجَارَةٍ أَنْتِ أُمٌّ مِنْ حَدِيدٍ ؟ أَفَتَتَكِ زَيْنَبُ ، وَأَفَتَتَكِ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، كَفَّرِي عَنْ يَمِينِكَ ، وَخَلَّى بَيْنَ الرَّجُلِ ^(٣) وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ ^(٤) . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَالْجُوزْجَانِيُّ مُطَوَّلًا ^(٥) . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَلَّقَ الْعِتْقَ عَلَى شَرْطٍ ، وَهُوَ قَابِلٌ لِلتَّغْلِيْقِ ، فَيَقَعُ بِوُجُودِ شَرْطِهِ ، كَالطَّلَاقِ ، وَالْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِالطَّلَاقِ ، وَالْعِتْقُ فِي مَعْنَاهُ ، وَلِأَنَّ الْعِتْقَ لَيْسَ بِيَمِينٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، لِأَنَّمَا هُوَ تَغْلِيْقٌ عَلَى شَرْطٍ ، فَأَشْبَهَ الطَّلَاقَ . فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ أَحْمَدُ :

(١) فِي ب : « عَنْ » .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩ .

(٣-٣) فِي م : « وَامْرَأَتِهِ » .

(٤) وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ النَّذْرِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ١٦٣/٤ ، ١٦٤ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : بَابِ مَنْ جَعَلَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ صَدَقَةً أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٦٦/١٠ .

قال فيه : كَفَرِي يَمِينِكَ ، وَأَعْتَقِي جَارِيَتَكَ . وهذه زيادةٌ يَجِبُ قبولُها . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا لم يَكُنْ لها مملوكٌ سِوَاهَا .

فصل : فَأَمَّا إِنْ قَالَ : إِنْ فَعَلْتُ ، فَللَّهِ عَلَى أَنْ أَعْتِقَ ^(٥) عَبْدِي أَوْ أَحْرَرَهُ . أَوْ نَحْوَ هَذَا ، لم يَعْتِقْ بِحَنَثِهِ ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي ^(٦) نَذْرِ اللَّجَاجِ ^(٧) ؛ لِأَنَّ هَذَا لم يُعْلَقِ الْعِتْقُ ^(٨) ، إِنَّمَا حَلَفَ عَلَى تَعْلِيْقِ الْعِتْقِ بِشَرْطٍ ، بِخِلَافِ الَّذِي قَبْلَهُ .

فصل : وَإِذَا حَنَثَ ، عَتَقَ عَلَيْهِ عَبِيدَهُ ، وَإِمَاؤُهُ ، وَمُدَبَّرُوهُ ، وَأُمَهَاتُ أَوْلَادِهِ ، وَمُكَاتَّبُوهُ ، وَالْأَشْقَاصُ الَّتِي يَمْلِكُهَا مِنَ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَالْمُزْنِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ؛ لَا يَعْتِقُ الشَّقْصُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ . وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الشَّقْصَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْعَبْدِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَصَاحِبَاهُ ، وَإِسْحَاقُ : لَا يَعْتِقُ الْمُكَاتَّبُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ مِلْكِ سَيِّدِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي اسْمِ مَمَالِيكِهِ ، كَالْحُرِّ . وَقَالَ الرَّبِيعُ : سَمَاعِي مِنَ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ يَعْتِقُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَمْلُوكُهُ ، فَيَعْتِقُ ، كَالْمُدَبَّرِ ؛ وَدَلِيلُ كَوْنِهِ مَمْلُوكُهُ ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْمُكَاتَّبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ » ^(٩) . وَقَوْلُهُ لِعَائِشَةَ : « اشْتَرَيْ / بَرِيرَةَ ، وَأَعْتَقِيهَا » ^(١٠) . وَكَانَتْ مُكَاتَّبَةً ، وَلَا يَصِحُّ شِرَاءُ غَيْرِ الْمَمْلُوكِ وَلَا عِتْقُهُ ، وَلَئِنَّهُ يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْعَبِيدِ ، وَلَئِنَّهُ مَمْلُوكٌ ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَالِكٍ ، وَلَئِنَّهُ يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ بِالْمُبَاشَرَةِ ، فَدَخَلَ فِي الْعِتْقِ بِالتَّعْلِيْقِ ، كَسَائِرِ عَبِيدِهِ . وَأَمَّا الشَّقْصُ ، فَإِنَّهُ مَمْلُوكٌ لَهُ ، قَابِلٌ لِلتَّخْرِيرِ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ لَفْظِهِ .

١٨٣/١٠

فصل : فَإِنْ قَالَ : عَبْدُ فَلَانٍ حُرٌّ ، إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ . ثُمَّ دَخَلَهَا ، لم يَعْتِقِ الْعَبْدُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتِقُ بِإِعْتَاقِهِ نَاجِزًا ، فَلَا يَعْتِقُ بِالتَّعْلِيْقِ أَوَّلَى . وَهَلْ تَلَزَمُهُ كَفَّارَةٌ ^(١١) ؟

(٥) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « عَتَق » .

(٦) فِي ب زِيَادَةٌ : « عَتَق » .

(٧) فِي ب زِيَادَةٌ : « وَالْغَضَبُ » .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « الْعَبْدُ » ، وَفِي م : « عَتَقَ الْعَبْدُ » .

(٩) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ ، فِي : ١٢٤/٩ .

(١٠) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ ، فِي : ٣٢٦/٦ .

(١١) فِي م زِيَادَةٌ : « يَمِينٌ » .

فيه عن أحمد روايتان ، ذكرهما ابن أبي موسى ؛ إحداهما ؛ عليه كفارة ؛ لأنه حلف بالعق فيما لا يقع بالحنت ، فلزمته كفارة ، كما لو قال : لله على أن أعتيق فلاناً . والثانية ، لا كفارة عليه ؛ لأنه حلف بإخراج مال غيره ، فلم يلزمه شيء ، كما لو قال : مال فلان صدقة ، إن دخلت الدار . ولأنه تعليق للعق على صفة ، فلم تجب به كفارة ، كسائر التعليق . وأما إذا قال : لله على أن أعتيق عبداً . فإنه نذر ، فأوجب الكفارة ؛ لكون النذر كاليمين ، وليس كذلك ههنا ، فإنه إنما علق العق على صفة ، فوجود الصفة أثر في جعل المعلق كالمنجز ، ولو تجز العق لم يلزمه شيء ، فكذاك ههنا .

فصل : فإن قال : إن فعلت كذا ، فمال فلان صدقة ، أو فعلى فلان حجة ، أو فمال فلان حرام عليه ، أو هم بريء من الإسلام . وأشبهه هذا ، فليس ذلك بيمين ، ولا تجب به كفارة . ولا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً ؛ لأنه لم يرد الشرع فيه بكفارة ، ولا هو في معنى ما ورد الشرع به .

١٧٩٦ - مسألة ؛ قال : (ومن حلف فهو مخير في الكفارة قبل الحنت وبعده ، وسواء كانت الكفارة صوماً ، أو غيره ، إلا في الظهار والحرام ، فعليه الكفارة قبل الحنت)

الظهار والحرام شيء واحد ، وإنما عطف أحدهما على الآخر لاختلاف اللفظين ، ولا خلاف بين العلماء ، فيما علمناه ، في وجوب تقديم كفارته على الوطء ، والأصل فيه قول الله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ۖ ﴾ ^(١) . فأما كفارة سائر الأيمان ، فإنها تجوز قبل الحنت وبعده ، صوماً كانت أو غيره ، في قول أكثر أهل العلم . وبه قال مالك . وممن روى عنه جواز تقديم التكفير عمر بن الخطاب ، وابنه ، وابن عباس ، وسلمان الفارسي ، ومسلمة بن مخلد ، رضي الله عنهم . وبه قال الحسن ، وابن سيرين ، وربيعة ، والأوزاعي ، / والثوري ، وابن المبارك ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو حنيفة ، ١٨٣/١٠ ظ وسليمان بن داود . وقال أصحاب الرأي : لا تجزئ الكفارة قبل الحنت ؛ لأنه تكفير

(١) سورة المجادلة ٣ .

قَبْلَ وُجُودِ سَبَبِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَفَرَ قَبْلَ الْيَمِينِ ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ التَّكْفِيرِ الْحِنْثُ ، إِذْ (٢) هُوَ هَتَكَ الْأَسْمَ (٣) الْمُعْظَمَ الْمُحْتَرَمَ (٤) ، وَلَمْ يُوجَدْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ كَقَوْلِنَا فِي الْإِعْتَاقِ وَالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ ، وَكَقَوْلِهِمْ فِي الصِّيَامِ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ . فَلَمْ يَجْزُ فَعْلُهُ قَبْلَ وَجُوبِهِ لَغَيْرِ (٥) مَشَقَّةٍ ، كَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ ، قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ ، ثُمَّ أَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥) . وَفِي لَفِظٍ : « وَاتَّيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَالْأَثَرُ (٥) . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَعَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (٦) نَحْوَ ذَلِكَ . رَوَاهُ الْأَثَرُ . وَعَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (٦) أَنَّهُ قَالَ : « إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي ، وَاتَّيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » . أَوْ « أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥) . وَلَا أَنَّهُ كَفَرَ بَعْدَ وُجُودِ السَّبَبِ ، فَأَجْزَأُ ، كَمَا لَوْ كَفَرَ بَعْدَ الْجَرْجِ ، وَقَبْلَ الزُّهْوَاقِ ، وَالسَّبَبُ هُوَ الْيَمِينُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (٧) . وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ (٨) . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي » . وَكَفَرْتُ عَنْ (٩) يَمِينِكَ . وَتَسْمِيَةُ الْكُفَّارَةِ كُفَّارَةَ الْيَمِينِ ، وَهَذَا يَنْفَصِلُ عَمَّا ذَكَرُوهُ ، فَإِنَّ الْحِنْثَ شَرْطٌ وَلَيْسَ بِسَبَبٍ ، وَتَعْجِيلُ حَقِّ الْمَالِ بَعْدَ وُجُودِ سَبَبِهِ قَبْلَ (١٠) وُجُودِ شَرْطِهِ جَائِزٌ ، بِدَلِيلِ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ بَعْدَ وُجُودِ النَّصَابِ وَقَبْلَ (١١) الْحَوْلِ ، وَكُفَّارَةِ الْقَتْلِ بَعْدَ

(٢) فِي ب ، م : « إِذَا » .

(٣-٣) فِي ب : « الْأَعْظَمُ الْمُحَرَّم » .

(٤) فِي ب : « مِنْ غَيْرِ » .

(٥) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٣٩/١١ .

(٦-٦) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرًا .

(٧) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩ .

(٨) سُورَةُ التَّحْرِيمِ ٢ .

(٩) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٠) فِي ب ، م : « وَقَبْلَ » .

(١١) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

الجرّح وقبل الزُّهوق . قال ابنُ عبد البرّ : العَجَبُ من أصحابِ أبي حنيفة ، أجازوا تقديمَ الزَّكَاةِ من غيرِ أن يَرُوها فيها مثل هذه الآثارِ الواردةِ في تقديمِ الكَفَّارَةِ ، ويأبَون تقديمَ الكَفَّارَةِ مع كثرةِ الروايةِ الواردةِ فيها ، والحُجَّةُ في السُّنَّةِ ، ومَنْ خالفها محجّوجٌ بها . فأما أصحابُ الشافعيّ فهم محجّوجون بالأحاديثِ ، مع أنّهم قد احتجّوا بها في البعض ، وخالفوها/ في ١٨٤/١٠ و البعض ، وفرّقوا بين ما جمَعَ بينه النصُّ . ولأنَّ الصِّيَامَ نَوْعُ تَكْفِيرٍ ، فجازَ قبلَ الحِنْثِ ، كالْتَكْفِيرِ بالمالِ ، وقياسُ الكَفَّارَةِ على الكَفَّارَةِ ، أوَّلَى من قياسِها على الصَّلَاةِ المَفْرُوضَةِ بأصلِ الوَضْعِ .

فصل : فأما التَّكْفِيرُ قبلَ اليمينِ ، فلا يجوزُ عندَ أحدٍ من العُلَمَاءِ ؛ لأنَّهُ تقدِيمٌ للحُكْمِ قبلَ سَبَبِهِ ، فلم يَجْزُ ، كتقديمِ الزَّكَاةِ قبلَ مِلْكِ النَّصَابِ ، وكَفَّارَةِ القَتْلِ قبلَ الجرّحِ .

فصل : والتَّكْفِيرُ قبلَ الحِنْثِ وبعده سَوَاءٌ في الفَضِيلَةِ . وقال ابنُ أبي موسى : بعده أَفْضَلُ عندَ أحمدَ . وهو قولُ الشافعيّ ، ومالكٍ ، والثَّوْرِيِّ ؛ لما فيه من الخُروجِ من الخِلَافِ ، وحُصولِ اليقينِ ببراءةِ الذِّمَّةِ . ولنا ، أنَّ الأحاديثَ الواردةَ فيه ، فيها التقديمُ مرَّةً والتَّأخِيرُ أُخْرَى ، وهذا دليلُ التَّسْوِيَةِ ، ولأنَّهُ تَعْجِيلُ مالٍ يجوزُ تَعْجِيلُهُ قبلَ وجوبِهِ ، فلم يَكُنِ التَّأخِيرُ أَفْضَلَ ، كتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ وكَفَّارَةِ القَتْلِ ، وما ذَكَرُوهُ مُعَارِضٌ بتَعْجِيلِ^(١٢) النَّفْعِ للفقراءِ ، والتَّبَرُّعِ بما لم يَجِبْ عليه ، وعلى أَنَّ الخِلَافَ المُخَالَفَ للنُّصوصِ لا يُوجِبُ تَفْضِيلَ المُجْمَعِ عليه ، كتركِ الجَمْعِ بين الصَّلَاتَيْنِ .

فصل : وإن كان الحِنْثُ في اليمينِ مَحْظُورًا ، فعَجَّلَ الكَفَّارَةَ قبلَهُ ، ففيهِ وَجْهان ؛ أَحَدُهُما ، تُجْزِئُهُ ؛ لأنَّهُ عَجَّلَ الكَفَّارَةَ بعدَ سَبَبِهَا ، فأَجْزَأُته ، كما لو كان الحِنْثُ مُبَاحًا . والثَّانِي ، لا تُجْزِئُهُ ؛ لأنَّ التَّعْجِيلَ رُخْصَةٌ ، فلا يُسْتَبَاحُ بالمَعْصِيَةِ ، كالقَصْرِ في سَفَرِ المَعْصِيَةِ ، والحديثُ لم يَتَنَاوَلَ المَعْصِيَةَ ؛ فَإِنَّهُ قال : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَكْفَرْ » . وهذا لم يَرِ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا . ولأَصْحَابِ الشافعيّ في هذا وَجْهان ، كما ذَكَرْنَا .

(١٢) في الأصل : « بتعجيل » .

١٧٩٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . فَإِنْ شَاءَ فَعَلَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْيَمِينِ كَلَامٌ)

وجملة ذلك أن الحالف إذا قال : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . مع يمينه ، فهذا يُسَمَّى استثناءً ، فإن ابن عمر رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَقَدْ اسْتَثْنَى » . رواه أبو داود^(١) . وأجمع العلماء على تسميته استثناءً ، وأنه متى استثنى في يمينه لم يحث فيها ، والأصل في ذلك قول النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لَمْ يَحْثْ » . رواه الترمذي^(٢) . ورَوَى أبو داود : « مَنْ حَلَفَ ، فَاسْتَثْنَى ، فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ^(٣) ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ^(٤) » . / ولأنه متى قال : لَأَفْعَلَنَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فقد علمنا أنه متى

ظ ١٨٤/١٠

شاء الله فعل ، ومتى لم يفعل لم يشأ الله ذلك ، فإن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن . إذا ثبت هذا ، فإنه يُشترط أن يكون الاستثناء متصلاً باليمين ، بحيث لا يفصل بينهما كلام أجنبي ، ولا يسكت بينهما سكوتاً يُمكنه الكلام فيه ، فأما السكوت لا يقطع نفسه أو صوته ، أو عي ، أو عارض ، من عطسة ، أو شيء غيرها ، فلا يمنع صحة الاستثناء ، وثبت حكمه . وهذا قال مالك ، والشافعي ، والثوري ، وأبو عبيد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ قال : « مَنْ حَلَفَ ، فَاسْتَثْنَى » . وهذا يقتضي كونه عقيبته ، ولأن الاستثناء من تمام الكلام ، فاعتبر اتصاله به ، كالشرط وجوابه^(٥) ، وخبر المبتدأ ، والاستثناء بآل ، ولأن الحالف إذا سكت ثبت حكم يمينه ، وانعقدت موجبة لحكمها ، وبعد ثبوته لا يمكن دفعه ولا تغييره . قال أحمد : حديث النَّبِيِّ ﷺ لعبد الرحمن بن سمره : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَكَفَّرْ عَنْ

(١) في : الاستثناء في اليمين ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠١/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الاستثناء في اليمين ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ١٢/٧ ، ١٣ . والنسائي ، في : باب الاستثناء ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢٣/٧ . والدارمي ، في : باب في الاستثناء في اليمين ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ١٨٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠/٢ .

(٢) تقدم تخريجه ، في : ٤٧٢/١٠ .

(٣) في ب : « فعل » .

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٧١/١١ .

(٥) في م : « وجوبه » .

يَمِينِكَ»^(٦) . وَلَمْ يَقُلْ : فَاسْتَشْنِ . وَلَوْ جَازَ الِاسْتِثْنَاءُ فِي كُلِّ حَالٍ ، لَمْ يَحْتَجْ حَاجَتُهُ بِهِ .
وعن أحمد ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ إِذَا لَمْ يَطُلِ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا . قَالَ ، فِي رِوَايَةِ
الْمُرُودِيِّ : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَاللَّهِ لَا غَرْوَنَ قُرَيْشًا » . ثُمَّ
سَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنْ شَاءَ اللَّهُ »^(٧) . إِنَّمَا هُوَ اسْتِثْنَاءٌ بِالْقُرْبِ ، وَلَمْ يَخْلُطْ كَلَامُهُ بغيرِهِ .
وَنَقَلَ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ مِثْلَ هَذَا ، وَزَادَ قَالَ : وَلَا أَقُولُ فِيهِ بِقَوْلِ هَؤُلَاءِ . يَعْنِي مَنْ لَمْ يَرِ^(٨)
ذَلِكَ إِلَّا مُتَّصِلًا . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْيَمِينِ وَالِاسْتِثْنَاءِ
كَلَامٌ . وَلَمْ يَشْتَرِطْ اتِّصَالَ الْكَلَامِ وَعَدَمَ السُّكُوتِ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، قَالَ فِي رَجُلٍ
حَلَفَ : لَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا . ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً لَا يَتَكَلَّمُ ، وَلَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِالِاسْتِثْنَاءِ ،
فَقَالَ^(٩) لَهُ إِنْسَانٌ : قُلْ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . أَيَكْفُرُ يَمِينَهُ ؟ قَالَ : أَرَاهُ قَدْ
اسْتَشْنَى . وَقَالَ قَتَادَةُ : لَهُ أَنْ يَسْتَشْنِيَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ أَوْ يَتَكَلَّمَ . وَوَجْهُ ذَلِكَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
اسْتَشْنَى بَعْدَ سُكُوتِهِ ، إِذْ قَالَ : « وَاللَّهِ لَا غَرْوَنَ قُرَيْشًا » . ثُمَّ سَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنْ شَاءَ
اللَّهُ » . احْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَزَادَ : قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ : ثُمَّ لَمْ يَغْزِهِمْ .
وَيُشْتَرِطُ ، / عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، أَنْ لَا يُطِيلَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَتَكَلَّمَ بَيْنَهُمَا بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ .
وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا ، أَنَّهُ قَالَ : يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ .
وَحَكَى ذَلِكَ عَنِ الْحُسَيْنِ ، وَعَطَاءٍ . وَعَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ : قَدَّرُ حَلَبِ النَّاقَةِ الْعُرُوزَةَ^(١٠) .
وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَشْنِيَ بَعْدَ حِينَ^(١١) . وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ . وَهَذَا الْقَوْلُ لَا
يَصِحُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَتَقْدِيرُهُ بِمَجْلِسٍ أَوْ غَيْرِهِ لَا يَصْلُحُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَاتِ بِأَبْهَا التَّقْوِيفِ ،
فَلَا يُصَارُ إِلَيْهَا بِالتَّحْكِيمِ .

فصل : وَيُشْتَرِطُ أَنْ يَسْتَشْنِيَ بِلِسَانِهِ ، وَلَا يَنْفَعُهُ الِاسْتِثْنَاءُ بِالْقَلْبِ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ
الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الْحُسَيْنُ ، وَالنَّحَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ،

(٦) تقدم تخريجه في : ٣٩/١١ .

(٧) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٣٩ .

(٨) في الأصل : « يرد » .

(٩) في ب : « ثم قال » .

(١٠) في النسخ : « العروزة » . وغرزت الناقة : قل لبنها .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب الخالف يسكت بين يمينه واستثنائه ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٨/١٠ .

والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو حنيفة ، وابن المنذر ، ولا نعلم لهم مخالفاً ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ » . والقول هو النُّطْقُ ، ولأنَّ اليمينَ لا تُعَقَّدُ بالنِّيَّةِ ، فكذلك الاستثناء . وقد روى عن أحمد : إِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَاسْتَشْنَى فِي نَفْسِهِ ، رَجَوْتُ أَنْ يَجُوزَ ، إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ . فهذا في حَقِّ الخائفِ على نفسه ؛ لأنَّ يَمِينَهُ غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ ، أَوْ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَأَوَّلِ ، وَأَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا .

فصل : واشترط القاضي أَنْ يَقْصِدَ الاستثناءَ ، فلو أَرَادَ الْجَزْمَ ، فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى الاستثناءِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، أَوْ كَانَتْ عَادَتُهُ جَارِيَةً بِالاستثناءِ ، فَجَرَى لِسَانُهُ ^(١٢) إِلَى الاستثناءِ ^(١٢) مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ اليمينَ لَمَّا لَمْ يَنْعَقِدْ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، فَكَذَلِكَ الاستثناءُ . وهذا مذهبُ الشافعي . وذكر بعضهم ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الاستثناءُ حَتَّى يَقْصِدَهُ مَعَ ابْتِدَاءِ يَمِينِهِ ، فَلَوْ حَلَفَ غَيْرَ قَاصِدٍ للاستثناءِ ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ اليمينِ فَاسْتَشْنَى ، لَمْ يَنْفَعِهِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ هَذَا يُخَالِفُ عُمُومَ الْخَبَرِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لَمْ يَحْنَثْ » . وَلِأَنَّ لَفْظَ الاستثناءِ يَكُونُ عَقِيبَ يَمِينِهِ ، ^(١٣) فَكَذَلِكَ نِيَّتُهُ ^(١٣) .

فصل : وَيَصِحُّ الاستثناءُ فِي كُلِّ يَمِينٍ مُكْفَرَةٍ ، كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَالظُّهَارِ ، وَالنَّذْرِ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : مَنْ اسْتَشْنَى فِي يَمِينٍ تَدْخُلُهَا كَفَارَةٌ ، فَلَهُ ثَنِيَاءُ ^(١٤) ؛ لِأَنَّهَا أَيْمَانٌ مُكْفَرَةٌ ، فَدَخَلَهَا الاستثناءُ ، كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، فَلَوْ قَالَ : أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . أَوْ : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . أَوْ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ، فَأَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . أَوْ : اللَّهُ / عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهَا أَيْمَانٌ ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لَمْ يَحْنَثْ » .

فصل : فَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لِأَشْرَبَنِّ الْيَوْمَ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ . أَوْ : لَا أَشْرَبُ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ

(١٢-١٢) فِي م : « عَلَى الْعَادَةِ » .

(١٣-١٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٤) أَيْ : اسْتِثْنَاؤُهُ .

الله . لم يَحْنَثْ بالشُّرْبِ ولا بِتَرْكِه ؛ لما ذَكَرْنَا فِي الْإِثْبَاتِ . ولا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِ الاسْتِثْنَاءِ وتأخيره فِي هَذَا كُلِّهِ ، فإذا قَالَ : والله ، إن شاء الله ، لا أَشْرَبُ الْيَوْمَ . أو : لأَشْرَبَنَّ الْيَوْمَ^(١٥) . ففَعَلَ أو تَرَكَ ، لم يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الشَّرْطِ وتأخيره سواء ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ إِنِ امْرُؤًا هَلَكًا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾^(١٦) .

فصل : وإن قَالَ : والله لأَشْرَبَنَّ الْيَوْمَ ، إن شاء زيد . فشاء زيد ، لَزِمَهُ الشُّرْبُ ، فإن تَرَكَه حَتَّى مَضَى الْيَوْمُ حَنِثَ ، وإن لم يَشَأْ زيد ، لم يَلْزَمْهُ يَمِينٌ ، فإن لم تُعْلَمْ مَشِيئَتُهُ لَعْنِيَّةٌ أو جُنُونٌ أو مَوْتٌ ، انْحَلَّتِ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهُ لم يُوجَدْ الشَّرْطُ . وإن قَالَ : والله لا أَشْرَبُ ، إِلَّا أَن يَشَاءَ زيد . فَقَدْ مَنَعَ نَفْسَهُ الشُّرْبَ إِلَّا أَن تُوجَدْ مَشِيئَةُ زيد ، فإن شاء فله الشُّرْبُ ، وإن لم يَشَأْ لم يَشْرَبْ ، وإن خَفِيَ مَشِيئَتُهُ لَعْنِيَّةٌ أو مَوْتٌ أو جُنُونٌ ، لم يَشْرَبْ ، وإن شَرِبَ حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ نَفْسَهُ إِلَّا أَن تُوجَدْ الْمَشِيئَةُ ، فلم يَكُنْ لَهُ أَن يَشْرَبَ قَبْلَ وُجُودِهَا . وإن قَالَ : والله لأَشْرَبَنَّ ، إِلَّا أَن يَشَاءَ زيد . فَقَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ الشُّرْبَ إِلَّا أَن يَشَاءَ زيد أَن لا يَشْرَبَ ؛ لِأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ ضِدُّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ^(١٧) إِيجَابٌ لَشُرْبِهِ بِيَمِينِهِ ، فإن شَرِبَ قَبْلَ مَشِيئَةِ زَيْدٍ بَرَّ . وإن قَالَ زيد : قد شِئْتُ^(١٨) أَن لا أَشْرَبَ . انْحَلَّتِ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهَا مُعْلَقَةٌ بَعْدَمِ مَشِيئَتِهِ لِتَرْكِ الشَّرْبِ ، ولم تَتَقَدَّمْ ، فلم يُوجَدْ شَرْطُهَا . وإن قَالَ : قد شِئْتُ أَن يَشْرَبَ . أو : ما شِئْتُ أَن لا يَشْرَبَ . لم تَنْحَلَّ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَشِيئَةَ غَيْرُ الْمُسْتَثْنَاةِ ، فإن خَفِيَ مَشِيئَتُهُ ، لَزِمَهُ الشُّرْبُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ وُجُوبَ الشُّرْبِ بَعْدَمِ الْمَشِيئَةِ ، وَهِيَ مَعْدُومَةٌ بِحُكْمِ الْأَصْلِ . وإن قَالَ : والله لا أَشْرَبُ الْيَوْمَ ، إن شاء زيد . فَقَالَ زيد : قد شِئْتُ أَن لا أَشْرَبَ . فَشَرِبَ حَنِثَ ، وإن شَرِبَ قَبْلَ مَشِيئَتِهِ ، لم يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ الْامْتِنَاعَ مِنَ الشُّرْبِ مُعْلَقٌ بِمَشِيئَتِهِ ، ولم تُثْبِتْ مَشِيئَتُهُ ، فلم يَثْبُتِ الْامْتِنَاعُ ، بِخِلَافِ التِّي / قَبْلَهَا . ١٨٦/١٠ وإن خَفِيَ مَشِيئَتُهُ ، فَهِيَ فِي حُكْمِ الْمَعْدُومَةِ . وَالْمَشِيئَةُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَن يَقُولَ بِلِسَانِهِ .

(١٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، م .

(١٦) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٧٦ .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(١٨-١٨) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « إِلَّا أَن » .

١٧٩٨ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا اسْتَشْنَى فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ، فَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ تَوَقَّفَ عَنِ الْجَوَابِ . وَقَدْ قَطَعَ فِي مَوْضِعٍ ، أَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ)

يعنى إذا قال لزوجته : أنت طالق ، إن شاء الله . أو لعبده : أنت حر ، إن شاء الله . فقد توقف أحمد في الجواب ؛ لاختلاف الناس فيها ، وتعارض الأدلة ، وفي موضع قطع أنه لا ينفعه الاستثناء فيهما . قال ، في رواية إسحاق بن منصور ، وحنبلي : من حلف ، فقال : إن شاء الله . لم يحنث ، وليس له استثناء في الطلاق والعتاق . قال حنبلي : قال (١) : لأنهما ليسا من الأيمان . وبه قال مالك ، والأوزاعي ، والحسن ، وقتادة . وقال طاووس ، وحماد ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : يجوز الاستثناء فيهما ؛ لقول النبي ﷺ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لَمْ يَحْنَثْ » (٢) . ولأنه علق الطلاق والعتاق بشرط لم يتحقق وجوده ، فلم يقعا ، كما لو علقه بمشيئة زيد ، ولم تتحقق مشيئته (٣) . ولنا ، أنه أوقع الطلاق والعتاق في محل قابل ، فوقع ، كما لو لم يستثن ، والحديث إنما تناول الأيمان ، وليس هذا بيمين ، إنما هو تعليق على شرط . قال ابن عبد البر : إنما ورد التوقيف بالاستثناء في اليمين بالله تعالى ، وقول المتقدمين : الأيمان بالطلاق والعتاق . إنما جاء (٤) على الاتساع والتقريب ، ولا يمين في الحقيقة إلا بالله تعالى ، وهذا طلاق وعتاق . وقد ذكرنا هذه المسألة في الطلاق بأبسط من هذا (٥) .

١٧٩٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا قَالَ : إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةً ، فَهِيَ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقْ إِنْ تَزَوَّجَ بِهَا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ مَلَكَتُ فَلَانًا فَهُوَ حُرٌّ . فَمَلَكَهُ صَارَ حُرًّا)

اختلفت الرواية عن أحمد في هاتين المسألتين ، فعنه : لا يقع طلاق ، ولا عتق . روى

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم ترجمه ، في : ٤٧٢/١٠ .

(٣) في ١ : « وجود مسبه » . وفي ب : « وجود سبه » .

(٤) في م : « جاز » تحريف .

(٥) انظر : ما تقدم في : ٤٧٢/١٠ ، ٤٧٣ .

هذا عن ابن عباس . وبه قال سعيد بن المسيب ، وعطاء ، والحسن ، وعروة ، وجابر بن زيد ، وسوار القاضي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر . ورواه الترمذي عن علي ، وجابر بن عبد الله ، وسعيد بن جبير ، وعلي بن الحسين ، وشريح ، وغير واحد من فقهاء التابعين ، قال : وهو قول أكثر / أهل العلم ؛ لما روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن ١٨٦/١٠ جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَذَرُ لِبْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَلَا عِتْقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَلَا طَلَّاقَ لِبْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ » . قال الترمذي ^(١) : وهذا حديث حسن ، وهو أحسن ما روى في هذا الباب . وعن عائشة ، رضى الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : « لَا طَلَّاقَ وَلَا عِتْقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ، وَإِنْ عَيْنَهَا » . رواه الدارقطني ^(٢) . وروى أبو بكر في « الشافي » ، عن الحلال ، عن الرمادي ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن جوير ، عن الضحاك ، عن النزال بن سبرة ، عن علي بن أبي طالب ، عن النبي ﷺ ، قال : « لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ » ^(٣) . قال أحمد : هذا عن النبي ﷺ وعِدَّة ^(٤) من الصحابة . ولأن من لا يقع طلاقه وعتقه بالمباشرة ، لم تنعقد له صفة ، كالمجنون ، ولأنه قول من سمي من الصحابة ، ولم نعرف لهم مخالفا في عصرهم ، فيكون إجماعا . والرواية الثانية عن أحمد ، أنه يصح في العتق ، ولا يصح في الطلاق . قال ، في رواية أبي طالب : إذا قال : إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذَا الْغُلَامَ فَهُوَ حُرٌّ . فاشتراه عتق ^(٥) ، وإن قال : إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ . فهذا غير الطلاق ، هذا حق لله تعالى ، والطلاق ^(٦) يمين ، ليس هو لله تعالى ، ولا فيه قرينة إلى الله تعالى . قال أبو بكر ، في كتاب « الشافي » : لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ النِّكَاحِ لَا يَقَعُ ، وَأَنَّ الْعِتَاقَ يَقَعُ ، إِلَّا مَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ

(١) تقدم تخريجه ، في : ٢٦/٦ .

(٢) أخرجه هذا اللفظ الدارقطني عن معاذ ، وليس عن عائشة ، في : كتاب الطلاق . سنن الدارقطني ١٧/٤ . وأخرج عن عائشة في ما عهد به النبي ﷺ إلى أبي سفيان ، حين بعثه إلى اليمن ، وليس فيه : « وَإِنْ عَيْنَهَا » . سنن الدارقطني ١٦ ، ١٥/٤ .

(٣) وأخرجه ابن ماجه ، في : باب لا طلاق من قبل النكاح ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ٦٦٠/١ .

(٤) في ب : « وغيره » .

(٥) في ب زيادة : « عليه » .

(٦) في الأصل بعد هذا : « هو » .

الحسين بن هارون في العتق ، أنه لا يقع ، وما أراه إلا غلطاً ، كذلك سمعت الحلال يقول ، فإن كان حفظ فهو قول آخر . والفرق بينهما ، أن ناذر العتق يلزمه الوفاء به ، وأن ناذر الطلاق لا يلزمه الوفاء به ، فكما افترقا في النذر ، جاز أن يفترقا في اليمين ، ولأنه لو قال لأمتي : أول ولد تلدينه فهو حر . فإنه يصح ، وهو تعليق للحرية على الملك . وعن أحمد ، رحمه الله ، ما يدل على وقوع الطلاق والعتق . وهو قول الثوري ، وأصحاب الرأي ؛ لأنه يصح تعليقه على الأخطار ، فصح تعليقه على حدوث الملك ، كالوصية والنذر واليمين . وقال مالك : إن خصّ جنساً من الأجناس ، أو عبداً بعينه ، عتق إذا ملكه ، وإن قال : كل عبد أملكه فهو حر . لم يصح . والأول / أصح ، إن شاء الله تعالى ؛ لأنه تعليق للطلاق والعتاق قبل الملك ، فأشبه ما لو قال لأجنبيّة : إن دخلت الدار فأنت طالق . أو لأمة غيره : إن دخلت الدار فأنت حرة . ثم تزوج الأجنبية ، وملك الأمة ، ودخلنا الدار ، فإن الطلاق لا يقع ، ولا تعتق الأمة ، بغير خلاف نعلمه .

١٨٧/١٠

١٨٠ - مسألة : قال : (ولو حلف أن لا ينكح فلانة ، أو : لا اشتريت فلانة . فنكحها نكاحاً فاسداً ، أو اشتراها شراءً فاسداً ، لم يحنث)

وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إذا قال لعبيده : إن زوجتكَ ، أو بعثتكَ ، فأنت حر . فزوجه تزويجاً فاسداً ، لم يعتق ، وإن باعه بيعاً فاسداً يملك به ، حنث ؛ لأن البيع الفاسد عنده يثبت به الملك ، إذا اتصل به القبض . ولنا ، أن اسم البيع ينصرف إلى الصحيح ؛ بدليل ^(١) قول الله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(٢) . وأكثر ألفاظه في البيع إنما ينصرف إلى الصحيح ، فلا يحنث بما دونه ، كما في النكاح ، وكالصلاة ، وغيرهما ، وما ذكره من ثبوت الملك به لا نسلمه . وقال ابن أبي موسى : لا يحنث بالنكاح الفاسد . وهل يحنث بالبيع الفاسد ؟ على روايتين . وقال أبو الخطاب : إن نكحها نكاحاً مختلفاً فيه ، مثل أن يتزوجها بلا ولي ولا شهود ، أو باع في وقت النداء ، فعلى وجهين . وقال ابن أبي موسى : إن تزوجها تزويجاً مختلفاً فيه ، أو ملك ملكاً مختلفاً فيه ،

(١) في ب ، م زيادة : « أن » .

(٢) سورة البقرة ٢٧٥ .

حَنْثَ فِيهِمَا جَمِيعًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ نِكَاحٌ فَاسِدٌ ، وَبَيْعٌ فَاسِدٌ ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِمَا ، كَالْمُتَّفِقِ عَلَى فُسَادِهِمَا .

فصل : والماضي والمستقبل سواء في هذا . وقال محمد بن الحسن : إذا حَلَفَ لَا تَزَوَّجْتُ ، وَلَا بَعْتُ ، وَمَا صَلَّيْتُ . وَكَانَ قَدْ فَعَلَهُ فَاسِدًا ، حَنْثٌ ؛ لِأَنَّ الْمَاضِيَ لَا يُقْصَدُ مِنْهُ إِلَّا الْأَسْمُ ، وَالْأَسْمُ يَتَنَاوَلُهُ ، وَالْمُسْتَقْبَلُ بِخِلَافِهِ ، فَإِنَّهُ يُرَادُ بِالنِّكَاحِ وَالْبَيْعِ الْمِلْكُ ، وَبِالصَّلَاةِ الْقُرْبَةُ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا لَا يَتَنَاوَلُهُ الْأَسْمُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، لَا يَتَنَاوَلُهُ فِي الْمَاضِي ، كَالْإِيجَابِ ، وَكَغَيْرِ الْمُسَمَّى ، وَمَا ذَكَرَهُ ^(٣) لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَتَنَاوَلُهُ إِلَّا الشَّرْعِيُّ ، وَلَا يَخْصُلُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ، فَبَاعَ يَبِيعًا فِيهِ الْخِيَارُ ، حَنْثٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَا يَثْبُتُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، فَأَشْبَهَ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ بَيْعٌ صَحِيحٌ شَرْعِيٌّ ، فَيَحْنَثُ بِهِ ، كَالْبَيْعِ اللَّازِمِ ، وَمَا ذَكَرَهُ ^(٣) لَا يَصِحُّ ؛ / فَإِنَّ بَيْعَ الْخِيَارِ يَثْبُتُ الْمِلْكُ بِهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ بِالِاتِّفَاقِ ، وَهُوَ سَبَبٌ لَهُ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمِلْكَ لَا يَثْبُتُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ، أَوْ لَا يُزَوِّجُ ، فَأَوْجَبَ الْبَيْعَ وَالنِّكَاحَ ، وَلَمْ يَقْبَلِ الْمُتَزَوِّجُ وَالْمُشْتَرِي ، لَمْ يَحْنَثْ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَالنِّكَاحَ عَقْدَانِ لَا يَتِمَّانِ إِلَّا بِالْقَبُولِ ، فَلَمْ يَقَعْ الْأَسْمُ عَلَى الْإِيجَابِ بِدُونِهِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ ، وَلَا يُعِيرُ ، فَأَوْجَبَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقْبَلِ الْآخَرُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَحْنَثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَابْنِ سُرَيْجٍ ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ وَالْعَارِيَّةَ لَا عِوَضَ فِيهِمَا ، فَكَانَ مُسَمَّاهُمَا الْإِيجَابُ ، وَالْقَبُولُ شَرْطٌ لِنَقْلِ الْمِلْكِ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ السَّبَبِ ، فَيَحْنَثُ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ فِيهِمَا ، كَالْوَصِيَّةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنَثُ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبُولِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ فِيهِ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ ، كَالنِّكَاحِ وَالْبَيْعِ . فَأَمَّا الْوَصِيَّةُ وَالْهَدِيَّةُ وَالصَّدَقَةُ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنَثُ فِيهَا بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ . وَلَا أَعْلَمُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ

(٣) فِي ب ، م : « ذَكَرَهُ » .

فيها ، إلا أن الظاهر أنه لا يخالف في الوصية والهدية ؛ لأن الاسم يقع عليهما بدون القبول ، ولهذا المآل الله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ (٤) . إنما أراد الإيجاب دون القبول ، ولأن الوصية صحيحة قبل موت الموصي ، ولا قبول لها (٥) حينئذ .

فصل : وإن حلف لا يتزوج ، حيث بمجرد الإيجاب والقبول الصحيح . لانعلم فيه خلافا ؛ لأن ذلك يحصل به المسمى الشرعي ، فتناوله يمينه . وإن حلف ليتزوج ، بر ذلك ، سواء كانت له امرأة أو لم يكن ، وسواء تزوج (٦) نظيرتها أو دونها أو أعلى منها ، إلا أن يحتال على حل يمينه بتزويج لا يحصل مقصودها ، مثل أن يواطىء امرأته (٧) على نكاح لا يعيظها به ، ليبر في يمينه ، فلا يبر بهذا . وقال أصحابنا : إذا حلف ليتزوج على امرأته ، لا يبر حتى يتزوج نظيرتها ، ويدخل بها . وهو قول مالك ؛ لأنه قصد غيظ زوجته ، ولا يحصل إلا بذلك . ولنا ، أنه تزوج تزويجا صحيحا ، فبر به ، كما لو تزوج نظيرتها ودخل بها . وقولهم : إن الغيظ لا يحصل إلا بتزويج نظيرتها ، / والدخول بها (٨) . غير مسلم ؛ فإن الغيظ يحصل بمجرد الخطبة ، وإن حصل بما ذكره زيادة في الغيظ ، فلا تلزمه الزيادة على الغيظ الذي يحصل بما تناولته يمينه ، (٩) كما أنه لا يلزمه نكاح اثنتين ولا ثلاث ، ولا أعلى من نظيرتها ، والذي تناولته يمينه (٩) مجرد التزويج ، ولذلك لو حلف لا يتزوج على امرأته ، حيث بهذا ، فكذلك يحصل البر به ؛ لأن المسمى واحد ، فما تناوله في (٨) النفي تناوله في الإثبات ، وإنما لا يبر إذا تزوج تزويجا لا يحصل به الغيظ ، كما ذكرناه من الصورة ونظائرها ؛ لأن مبنى الأيمان على المقاصد والنيات ، ولم يحصل مقصوده ، ولأن التزويج ههنا يحصل حيلة على التخلص من يمينه بما لا يحصل

و ١٨٨/١٠

(٤) سورة البقرة ١٨٠ .

(٥) لم يرد في الأصل .

(٦) في م : « تزوجها » .

(٧) في الأصل ، م : « امرأة » .

(٨) سقط من : الأصل ، ١ ، م .

(٩-٩) سقط من : ب . نقل نظر .

مَقْصُودَهَا ، فلم تُقْبَلْ منه حِيلَتُهُ . وقد نصَّ أحمدُ على هذا ، فقال : إذا حَلَفَ لِيَتَزَوَّجَنَّ عَلَى أَمْرَاتِهِ ، فَتَزَوَّجَ بَعُجُوزٍ أَوْ زَنْجِيَّةٍ ، لَا يَبْرُ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُغَيِّرَهَا وَيُعْمَمَهَا ، وَهَذَا لَا تَغَارُ وَلَا تَعْتَمُ . فعَلَّلَهُ أحمدُ بما لَا يَغِيظُ بِهِ ^(١٠) الزَّوْجَةُ ، وَلَمْ يَعْتَبَرْ أَنْ تَكُونَ نَظِيرَتَهَا ؛ لِأَنَّ الْغَيْظَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ قَدَّرَ أَنْ تَزَوَّجَ ^(١١) الْعَجُوزَ يَغِيظُهَا وَالزَّانِجِيَّةَ ، لَبَرَّ بِهِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَغِيظُهَا ، لِأَنَّهَا تَعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ حِيلَةً لِكَلَّا يَغِيظُهَا ، وَيَبْرُ بِهِ .

فصل : إذا حَلَفَ : لَا تَسْرِيْتُ . فَوَطِيءَ جَارِيَّتَهُ ، حَنِثَ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وقال القاضِي : لَا يَحْنُثُ حَتَّى يَطَأَ فَيُنْزَلَ ، فَحَلًّا كَانَ أَوْ خَصِيًّا . وقال أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْنُثُ حَتَّى يُخْصِنَهَا وَيُحْجِبَهَا عَنِ النَّاسِ ؛ لِأَنَّ التَّسْرِيَّ مَا أَخُوذُ مِنَ السَّرِّ . ولَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ كَهَذِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ التَّسْرِيَّ مَا أَخُوذُ مِنَ السَّرِّ ، وَهُوَ الْوَطْءُ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي السَّرِّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ ^(١٢) . وقال الشاعر ^(١٣) :

فَلَنْ تَطْلُبُوا سِرَّهَا لِلْغِنَى وَلَنْ تُسَلِّمُوهَا لِإِزْهَادِهَا

وقال آخر ^(١٤) :

أَلَا زَعَمْتَ بَسْبَاسَةَ الْقَوْمِ أَنَّنِي كَبَرْتُ وَأَنْ لَا يُحْسِنُ السَّرَّ أَمْثَالِي

وَلَأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ تَعْلَقُ بِالْوَطْءِ لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ الْإِنْزَالُ وَلَا التَّخْصِينُ ، كَسَائِرِ الْأَحْكَامِ .

فصل : إذا حَلَفَ لَا يَهَبُ لَهُ ، فَأَهْدَى إِلَيْهِ ، أَوْ أَعْمَرَهُ ^(١٥) ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْهِبَةِ ، وَإِنْ أَعْطَاهُ مِنَ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ ، أَوْ نَذَرًا أَوْ كَفَّارَةً ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى / عَلَيْهِ ، يَجِبُ إِخْرَاجُهُ ، فَلَيْسَ هُوَ بِهَيْبَةٍ مِنْهُ ، وَإِنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ تَطَوُّعًا ، فَقَالَ ١٨٨/١٠ ظ القاضِي : يَحْنُثُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وقال أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَحْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ

(١٠) فِي م : « بِهَا » .

(١١) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « تَزَوَّجَ » .

(١٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٥ .

(١٣) تَقْدِمُ فِي : ٥٧٣/٩ .

(١٤) تَقْدِمُ فِي : ٥٧٤/٩ .

(١٥) أَعْمَرَهُ : جَعَلَهُ لَهُ طَوْلَ عَمْرِهِ .

أصحاب الرأي ؛ لأنَّهما يَخْتَلِفَانِ اسْمًا وَحُكْمًا ؛ بدليل أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ » ^(١٦) . وكانت الصَّدَقَةُ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ ، وَالْهَدِيَّةُ حَلَالٌ لَهُ ، وَكَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ ، وَمَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ لَا يَحْنُثُ فِي أَحَدِهِمَا بِفِعْلِ الْآخَرِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ تَبَرَّعَ بِعَيْنٍ فِي الْحَيَاةِ ، فَحَنَثَ بِهِ ، كَالْهَدِيَّةِ ، وَلَئِنَّ الصَّدَقَةَ تُسَمَّى هِبَةً ، فَلَوْ تَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ ، قِيلَ : وَهَبَ دِرْهَمًا ، وَتَبَرَّعَ بِدِرْهَمٍ . وَاِخْتِلَافُ التَّسْمِيَةِ لَكَوْنِ الصَّدَقَةِ نَوْعًا مِنَ الْهِبَةِ ، فَيَحْتَضِرُ بِاسْمِ دُونِهَا ، كَاِخْتِصَاصِ الْهَدِيَّةِ وَالْعُمْرَى بِاسْمَيْنِ ، وَلَمْ يُخْرِجْهُمَا ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِمَا هِبَةً ، وَكَذَلِكَ اِخْتِلَافُ الْأَحْكَامِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ لِلنَّوْعِ مَا لَا يَثْبُتُ لِلْجِنْسِ ، كَمَا يَثْبُتُ لِلْأَدَمِيِّ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لَا يَثْبُتُ لِمُطْلَقِ الْحَيَوَانَ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ الْهِبَةَ تَمْلِكُ فِي الْحَيَاةِ ، وَالْوَصِيَّةُ إِنَّمَا تُمْلِكُ بِالْقَبُولِ بَعْدَ الْمَوْتِ . وَإِنْ أَعَارَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ الْهِبَةَ تَمْلِكُ الْأَعْيَانَ ، وَلَيْسَ فِي الْعَارِيَةِ تَمْلِكُ عَيْنٍ ، وَلَئِنَّ الْمُسْتَعِيرَ لَا يَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ ، وَإِنَّمَا يَسْتَبِيحُهَا ، وَلِهَذَا يَمْلِكُ الْمُعِيرُ الرُّجُوعَ فِيهَا ، وَلَا يَمْلِكُ الْمُسْتَعِيرُ إِجَارَتَهَا ، وَلَا إِعَارَتَهَا . هَذَا قَوْلُ الْقَاضِي ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَةَ هِبَةُ الْمَنْفَعَةِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَإِنْ أَضَافَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا أَبَاحَهُ ، وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ بِغَيْرِ الْأَكْلِ . وَإِنْ بَاعَهُ وَحَابَاهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ يَمْلِكُ الشَّفِيعُ أَخَذَ جَمِيعَ الْمَبِيعِ ، وَلَوْ كَانَ هِبَةً أَوْ بَعْضُهُ هِبَةً ، لَمْ يَمْلِكْ أَخْذَهُ كُلَّهُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ ^(١٧) لَهُ بَعْضَ الْمَبِيعِ بِغَيْرِ ثَمَنِ ، أَوْ وَهَبَهُ بَعْضَ الثَّمَنِ . وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ لَهُ بِعَيْنٍ فِي الْحَيَاةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَمْلِكُ ، فِي رِوَايَةٍ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ ، فَوَهَبَ لَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ نَوْعٌ مِنَ الْهِبَةِ ، وَلَا يَحْنُثُ الْحَالِفُ عَلَى نَوْعٍ بِفِعْلِ نَوْعٍ آخَرَ ، وَلَا يَثْبُتُ لِلْجِنْسِ حُكْمُ النَّوْعِ ، وَلِهَذَا حُرِّمَتِ الصَّدَقَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ تَحْرُمْ الْهِبَةُ وَلَا الْهَدِيَّةُ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ لَهُ / شَيْئًا ، فَأَسْقَطَ عَنْهُ دَيْنًا ، لَمْ يَحْنُثْ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ ؛ لِأَنَّ الْهِبَةَ تَمْلِكُ عَيْنٍ ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا دَيْنٌ فِي ذِمَّتِهِ .

١٨٩/١٠

(١٦) تقدم تخريجه ، في : ١١٦/٤ .

(١٧) في م : « يترك » .

١٨٠١ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ فَلَانًا ، أَوْ لَا يَضْرِبَهُ ^(١)) ، فَوَكَّلَ فِي الشِّرَاءِ وَالضَّرْبِ ، حَنْثٌ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ ^(٢) لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَهُ ، حَنْثٌ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مُبَاشَرَتَهُ بِنَفْسِهِ . وَنَحْوُ هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنُثُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ يَمِينَهُ أَنْ لَا يَسْتَنْبِئَ فِي فِعْلِهِ ، أَوْ يَكُونَ مِمَّنْ لَمْ تَجَرِ عَادَتُهُ بِمُبَاشَرَتِهِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ إِضَافَةِ الْفِعْلِ يَقْتَضِي مُبَاشَرَتَهُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَهُ فِي الْبَيْعِ لَمْ يَجْزُ لِلْوَكِيلِ تَوَكُّلٌ غَيْرُهُ . وَإِنْ حَلَفَ ^(٣) لَا يَبِيعُ وَلَا يَضْرِبُ ، فَأَمَرَ مَنْ فَعَلَهُ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ ، لَمْ يَحْنُثْ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَتَوَلَّاهُ ، كَالسُّلْطَانِ ، فَفِيهِ قَوْلَانِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ ، فَأَمَرَ مَنْ حَلَقَهُ ، فَقِيلَ : لَهُ فِيهِ قَوْلَانِ . وَقِيلَ : يَحْنُثُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ، فَوَكَّلَ مَنْ بَاعَ ، لَمْ يَحْنُثْ ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ ، فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَهُ ، حَنْثٌ . وَلَنَا ، أَنَّ الْفِعْلَ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ وَكَّلَ فِيهِ ، وَأَمَرَ بِهِ ، فَيَحْنُثُ ^(٤) بِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ ، وَكَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ ، فَأَمَرَ مَنْ حَلَقَهُ ، أَوْ لَا يَضْرِبُ ، فَوَكَّلَ مَنْ ضَرَبَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ^(٥) 》 . وَقَالَ : ﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ^(٦) 》 . وَكَانَ هَذَا مُتَنَاوِلًا لِلْإِسْتِنَابَةِ فِيهِ . وَلِأَنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ وَجَدَ مِنْ نَائِبِهِ ، فَحَنْثَ بِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، فَأَمَرَ مَنْ حَمَلَهُ إِلَيْهَا . وَقَوْلُهُمْ : إِنْ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ تَقْتَضِي الْمُبَاشَرَةَ بِمَنْعِهِ . وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَ فِي فِعْلٍ يَمْتَنِعُ عَلَى الْوَكِيلِ التَّوَكُّلُ فِيهِ ، وَإِنْ ^(٧) سَلَّمْنَا ، فَلِأَنَّ التَّوَكُّلَ يُقْصَدُ فِيهِ ^(٨) الْأَمَانَةُ وَالْحِذْقُ ، وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِيهِمَا ، فَإِذَا عَيَّنَ وَاحِدًا ، لَمْ تَجْزُ مُخَالَفَةُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « وَلَا يَضْرِبُهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي ب زِيَادَةٌ : « أَنْ » .

(٤) فِي ب : « فَحَنْثٌ » .

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦ .

(٦) سُورَةُ الْفَتْحِ ٢٧ .

(٧) فِي م : « وَلَكِنْ » .

(٨) فِي م : « بِهِ » .

تَعْيِينِهِ ، بِخِلَافِ الْيَمِينِ . فَأَمَّا إِنْ نَوَى بِيَمِينِهِ الْمُبَاشَرَةَ لِلْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، أَوْ كَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ يَقْتَضِيهَا ، أَوْ قَرِينَةُ حَالِهِ ، تَخْصُصُ بِهَا ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ يُقَيِّدُ بَنِيَّتَهُ ، أَوْ بِمَا دَلَّ عَلَيْهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ بِلَفْظِهِ . وَإِنْ حَلَفَ لِيَشْتَرِيَنَّ ، أَوْ لِيَبِيعَنَّ ، أَوْ لِيَضْرِبَنَّ ، فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، بَرٌّ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا فِي طَرَفِ النَّفْيِ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ » ^(٩) . تَنَاوَلَ مَنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِأَمْرِهِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لِيُطْلِقَنَّ زَوْجَتَهُ ، أَوْ لَا يُطْلِقَهَا ، فَوَكَّلَ مَنْ طَلَّقَهَا ، أَوْ قَالَ لَهَا : طَلَّقِي نَفْسَكَ . فَطَلَّقَهَا ، أَوْ قَالَ لَهَا ^(١٠) : اخْتَارِي ، أَوْ أَمْرُكِ يَدَكَ . فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ، بَرٌّ ، وَحَنِثٌ . وَالْخِلَافُ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتِ ، أَوْ إِنْ قُمْتِ . ^{١٨٩/١٠ ظ} فَشَاءَتْ / ، أَوْ قَامَتْ ، حَنِثٌ . بَغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا هِيَ حَقَّقَتْ شَرْطَهُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ ، فَلَطَمَهَا ، أَوْ لَكَمَهَا ، أَوْ ضَرَبَهَا بَعْضًا أَوْ غَيْرَهَا ^(١١) ، حَنِثٌ . بَغَيْرِ خِلَافٍ . وَإِنْ عَضَّهَا ، أَوْ خَنَقَهَا ، أَوْ جَزَّ شَعْرَهَا جَزًّا يُؤْلِمُهَا ، قَاصِدًا لِلْإِضْرَارِ بِهَا ، حَنِثٌ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحَنِثُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى ضَرْبًا ، فَلَا يَحَنِثُ بِهِ ، كَمَا لَوْ شَتَمَهَا شَتْمًا آلَمَهَا . وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا ؛ فَإِنْ مُهِنًا نَقَلَ عَنْهُ ، فِي مَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِنْ لَمْ أَضْرِبْكَ الْيَوْمَ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَعَضَّهَا ، أَوْ قَرَصَهَا ، أَوْ أَمْسَكَ شَعْرَهَا ، فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى مِنْ ذَلِكَ . قَالَ الْقَاضِي : فَنَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْهُ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الضَّرْبِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا فِي الْعُرْفِ يُسْتَعْمَلُ لِكَفِّ الْأَذَى الْمُؤْلِمِ لِلْجِسْمِ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ ، وَلِهَذَا يُقَالُ : تَضَارَبَا . إِذَا فَعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هَذَا بِصَاحِبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا آلَةٌ ، وَفَارَقَ الشَّتَمَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُؤْلِمُ الْجِسْمَ ، وَإِنَّمَا يُؤْلِمُ الْقَلْبَ .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٣/٥ ، ٣٠٤ .

(١٠) سقط من : ١ ، ب .

(١١) في ب : « بغيرها » .

١٨٠٢ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَفَ بِعَقْرِ ، أَوْ طَلَاقٍ ، أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَفَعَلَهُ نَاسِيًا ، حِنْثٌ)

وهذا قال مُجَاهِدٌ ، وسعيدُ بنُ جُبَيْرٍ ، والزُّهْرِيُّ ، وقَتَادَةُ ، ورَبِيعَةُ ، ومَالِكٌ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وهو المشهورُ عن الشَّافِعِيِّ . وقال عَطَاءٌ ، وعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وابنُ أَبِي نَجِيحٍ ، وإِسْحَاقُ ، وابنُ الْمُنْذِرِ : لَا يَحِنْثُ . وهو روايةٌ عن أحمدَ ؛ لأنَّ النَّاسِيَّ لَا يُكَلِّفُ حَالَ نِسْيَانِهِ ، فَلَا يَلْزِمُهُ الْحِنْثُ ، كَالْحَلِفِ ^(١) بِاللَّهِ تَعَالَى . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ آدَمِيٍّ ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ مَعَ النِّسْيَانِ ، كَالِإِثْلَافِ ، لِأَنَّهُ حُكْمٌ عُلِّقَ عَلَى شَرْطٍ ، فَيُوجَدُ بِوُجْدَانِ شَرْطِهِ ، كَالْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَقَدْ سَبَقَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ^(٢) .

١٨٠٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا حَلَفَ ، فَتَأَوَّلَ فِي يَمِينِهِ ، فَلَهُ تَأْوِيلُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا ، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا ، لَمْ يَنْفَعُهُ تَأْوِيلُهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ » ^(٣))

مَعْنَى التَّأْوِيلِ ، أَنَّ يَقْصِدَ بِكَلَامِهِ مُحْتَمَلًا يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ ، نَحْوُ أَنْ يَحْلِفَ أَنَّهُ أَخِي ، يَقْصِدُ أَخَوَةَ الْإِسْلَامِ ، أَوِ الْمُشَابَهَةَ ، أَوْ يَعْنِي بِالسَّقْفِ وَالْبِنَاءِ السَّمَاءَ ، وَبِالْبَسَاطِ وَالْفِرَاشِ الْأَرْضَ ، وَبِالْأُتَادِ الْجِبَالَ ، وَبِالْبَاسِ اللَّيْلَ ، أَوْ يَقُولُ : مَا رَأَيْتُ فَلَانًا . يَعْنِي مَا ضَرَبْتُ رِئْتَهُ . وَلَا ذَكَرْتُهُ . يُرِيدُ مَا قَطَعْتُ ذَكَرَهُ . أَوْ يَقُولُ : جَوَارِيٌّ أَحْرَارٌ . يَعْنِي سُفْنُهُ . وَنِسَائِي طَوَالِقِي . يَعْنِي نِسَاءَهُ ^(٤) الْأَقَارِبَ مِنْهُ . أَوْ يَقُولُ : مَا كَاتَبْتُ فَلَانًا ، وَلَا عَرَفْتُهُ ، وَلَا أَعْلَمْتُهُ ، وَلَا سَأَلْتُهُ حَاجَةً ، وَلَا أَكَلْتُ لَهُ دَجَاجَةً ، وَلَا فَرُوجَةً ، وَلَا شَرَبْتُ لَهُ مَاءً ، وَلَا فِي بَيْتِي فَرَشٌ وَلَا حَصِيرٌ ، وَلَا بَارِيَّةٌ . وَيُنَوَّى بِالْمُكَاتَبَةِ مُكَاتَبَةُ الرَّقِيقِ ، / وَبِالتَّعْرِيفِ جَعَلَهُ عَرِيفًا ، وَبِالْإِعْلَامِ جَعَلَهُ أَعْلَمَ الشُّفَةِ ، وَالحَاجَةُ شَجَرَةٌ صَغِيرَةٌ ، وَالدَّجَاجَةُ الْكُبَّةُ مِنَ الْعَزْلِ ، وَالفُرُوجَةُ الدَّرَاعَةُ ، وَالْفَرَشُ صِغَارُ الْإِبِلِ ، وَالْحَصِيرُ الْحَبْسُ ^(٥) ، وَالْبَارِيَّةُ

(١) فِي ب : « بِالْحَلِفِ » .

(٢) تَقْدِمُ فِي : ٥٢٣/٢ ، ٥٢٤ .

(١) فِي م : « صَاحِبِهِ » .

(٢) فِي م : « نِسَاءً » .

(٣) فِي م : « وَالْحَبْسُ » .

السَّكِينُ التي يُبْرَى بها . أو يقول : ما لِفلانٍ عِنْدِي وَدِيعَةٌ ، ولا شيء . يعني بـ « ما »
« الذي » . أو يقول : ما فلانٌ هُنا . ويعني مَوْضِعًا بَعَيْنِهِ . أو يقول : والله ما أَكَلْتُ من
هذا شَيْئًا ، ولا أَخَذْتُ منه . يعني الباقي بَعْدَ أَخْذِهِ وَأَكْلِهِ . فهذا وَأَشْبَاهُهُ مِمَّا يَسْبِقُ إِلَى فَهْمِ
السَّامِعِ خِلَافَهُ ، إِذاعناه يَمِينُهُ ، فهو تَأْوِيلٌ ؛ لَأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ . ولا يَخْلُو حَالُ الحَالِفِ
الْمُتَأَوِّلِ ، من ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ؛ أَن يكونَ مَظْلُومًا ، مثل مَنْ يَسْتَحْلِفُهُ ظَالِمٌ على
شَيْءٍ ، لو صَدَقَهُ لَظَلَمَهُ ، أو ظَلَمَ غَيْرَهُ ، أو نَالَ مُسْلِمًا مِنْهُ ضَرَرٌ . فهذا له تَأْوِيلُهُ . قال
مُهِنًا : سَأَلْتُ أَحْمَدَ ، عن رَجُلٍ له امْرَأَتَانِ ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَاطِمَةٌ ، فمَاتَتْ وَاحِدَةٌ
مِنْهُمَا ، فَحَلَفَ بِطَلَاقِ فَاطِمَةٍ ، وَتَوَى التي مَاتَتْ ؟ قال : إِنْ كانَ المُسْتَحْلِفُ له
ظَالِمًا ، فَالْنِّيَّةُ نِيَّةُ صَاحِبِ الطَّلَاقِ ، وَإِنْ كانَ المُطَلَّقُ هو الظالِمَ ، فَالْنِّيَّةُ نِيَّةُ الذي
اسْتَحْلَفَ . وَقَد رَوَى أَبُو داودَ ، بِإِسْنَادِهِ عن سُؤَيْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، قال : خَرَجْنَا نُرِيدُ رَسولَ
اللهِ ﷺ ، وَمَعَنَا وَاثِلُ بْنُ حُجْرٍ ، فَأَخَذَهُ عَدُوُّهُ ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَحْلِفُوا ، فَحَلَفْتُ أَنَّهُ
أَخِي ، فَخَلَّى سَبِيلَهُ ، فَأَتَيْنَا رَسولَ اللهِ ﷺ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « أَنْتَ أَبرُّهُمْ
وَأَصْدَقُهُمْ ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ » ^(٤) . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ فِي الْمَعَارِضِ لَمَنْدُوحَةٌ
عَنِ الْكَذِبِ » ^(٥) . يعني سَعَةَ الْمَعَارِضِ التي يُوهِمُ بِهَا السَّامِعُ غَيْرَ مَا عَنَاهُ . قال مُحَمَّدُ بْنُ
سِيرِينَ : الْكَلَامُ أَوْسَعُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ ظَرِيفٌ . يعني لا يَحْتَاجُ أَنْ يَكْذِبَ ؛ لَكثَرَةِ
الْمَعَارِضِ ، وَخَصَّ الظَّرِيفَ بِذَلِكَ ؛ يعني به الْكَيْسَ الْفَطِنَ ، فَإِنَّهُ يَفْطِنُ لِلتَّأْوِيلِ ، فلا
حَاجَةَ بِهِ إِلَى الْكَذِبِ . الْحَالُ ^(٦) الثَّانِي ، أَنْ يكونَ الحَالِفُ ظَالِمًا ، كَالَّذِي يَسْتَحْلِفُهُ
الْحَاكِمُ على حَقٍّ عِنْدَهُ ، فَهَذَا يَنْصَرِفُ يَمِينُهُ إِلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ الذي عَنَاهُ الْمُسْتَحْلِفُ ، ولا
يَنْفَعُ الحَالِفَ تَأْوِيلُهُ . وَهَذَا قال الشَّافِعِيُّ . ولا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا ؛ فَإِنْ أَبَاهُ رِيَّةٌ قال : قال
رَسولُ اللهِ ﷺ : « يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ » . رواه مُسْلِمٌ ، وَأَبُو داودَ ^(٧) .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٤١ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب المعارض فيها مندوحة عن الكذب ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى
١٩٩/١٠ .

(٦) في الأصل ، ١ ، ب هنا وفيما يلي : « الوجه » . وما في م مطابق للإجمال السابق .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب يمين الحالف على نية المستحلف ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٧٤/٣ . وأبو
داود ، في : باب المعارض في الأيمان ، من كتاب الأيمان والندور . سنن أبي داود ٢٠٠/٢ . =

وعن أبي هريرة قال : قال / رسول الله ﷺ : « الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَخْلِفِ » . رواه ١٩٠/١٠ .
 مسلم^(٨) . وقالت عائشة : « الْيَمِينُ عَلَى مَا وَقَعَ لِلْمَخْلُوفِ لَهُ »^(٩) . ولأنه لو ساءَ
 التأويل ، لبطل المعنى المبتغى باليمين ، إذ^(١٠) : تمصودها تخويف الخالف ليرتدع عن
 الجحود ، خوفاً من عاقبة اليمين الكاذبة ، فمتى ساءَ التأويل له ، انتفى ذلك ، وصار
 التأويل وسيلة إلى جحد الحقوق ، ولا نعلم في هذا خلافاً . قال إبراهيم ، في رجل استخلفه
 السلطان بالطلاق على شيء ، فورَّك^(١١) في يمينه إلى شيء آخر : أجزأ عنه ، وإن كان
 ظالم لم يجزئ عنه التوريط^(١٢) . الحال الثالث ، لم يكن ظالماً ولا مظلوماً ، فظاهر كلام
 أحمد ، أن له تأويله ،^(١٣) فإنه روى^(١٤) أن مهنّا كان عنده ، هو والمروذي وجماعة ، فجاء
 رجل يطلب المروذي ، ولم يرد المروذي أن يكلمه ، فوضع مهنّا أصبعه في كفه ، وقال :
 ليس المروذي ههنا ، وما يصنع المروذي ههنا ! يريد : ليس هو في كفه . ولم ينكر ذلك
 أبو عبد الله . وروى أن مهنّا قال له : إني أريد الخروج - يعني السفر إلى بلده - وأحب
 أن تسمعني الجزء الفلاني . فاستمعه إياه ، ثم رآه بعد ذلك ، فقال : ألم تقل إنك تريد
 الخروج ؟ فقال له مهنّا : قلت لك : إني أريد الخروج الآن ؟ فلم ينكر عليه . وهذا
 مذهب الشافعي . ولا نعلم في هذا خلافاً . روى سعيد ، عن جرير ، عن المغيرة ، قال :
 كان إذا طلب إنسان إبراهيم^(١٥) ، ولم يرد إبراهيم أن يلقاه^(١٦) ، خرجت إليه الخادِمُ ،

= كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أن اليمين على ما يصدقه صاحبه ، من أبواب الأحكام ١٠٧/٦ . وابن ماجه ،
 في : باب من ورى في يمينه ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٦/١ . والدارمي ، في : باب الرجل يحلف على
 الشيء وهو يورّك على يمينه ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ١٨٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٨/٢ ،
 ٣٣١ .

- (٨) في : باب يمين الخالف على نية المستخلف ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٧٤/٣ .
 كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من ورى في يمينه ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٥/١ .
 (٩) أخرجه نحوه عبد الرزاق ، في : باب اليمين بما يصدقك صاحبك ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٩٣/٨ .
 (١٠) في ب ، م : « إذا » .
 (١١) في م : « فورى » . والتوريط في اليمين : نية ينويها الخالف غير ما نواه مستخلفه .
 (١٢) في م : « التورية » .
 (١٣-١٣) في م : « فروى » .
 (١٤) أى : النخعي .
 (١٥) في ب : « يخرج » .

فَقَالَتْ : اَطْلُبُوهُ فِي الْمَسْجِدِ . وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنِّي ذَكَرْتُ رَجُلًا بِشَيْءٍ ، فَكَيْفَ لِي أَنْ
أَعْتَذَرَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : قُلْ لَهُ : وَاللَّهِ إِنْ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا قُلْتُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ . وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ
يَمْرُحُ ، وَلَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا ^(١٦) ، وَمُزَاحُهُ أَنْ يُوْهِمَ السَّامِعَ بِكَلَامِهِ غَيْرَ مَا عَنَاهُ ، وَهُوَ
التَّأْوِيلُ ، فَقَالَ لِعَجُوزٍ : « لَا تَدْخُلِ الْجَنَّةَ عَجُوزٌ » ^(١٧) . يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ يَنْشِئُهُنَّ أَبْكَارًا
عُرْبًا أَثَرًا . وَقَالَ أَنَسٌ : إِنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، احْمِلْنِي .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « إِنَّا حَامِلُوكَ عَلَى وَلَدِ نَاقَةٍ » ^(١٨) . قَالَ : وَمَا أَصْنَعُ بِوَلَدِ النَّاقَةِ ؟ قَالَ :
« وَهَلْ تَلِدُ الْإِبِلَ إِلَّا النَّوْقَ ؟ » . / رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٩) . وَقَالَ لَامْرَأَةٍ وَقَدْ ذَكَرَتْ لَهُ زَوْجَهَا :
« أَهْوَاؤُكَ فِي غَيْبِهِ بَيَاضٌ » . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ لَصَحِيحُ الْعَيْنِ ^(٢٠) . وَأَرَادَ
النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيَاضِ ^(٢١) الَّذِي حَوْلَ الْحَدَقِ . وَقَالَ لِرَجُلٍ احْتَضَنَهُ مِنْ وَرَائِهِ : « مَنْ
يَشْتَرِي ^(٢٢) الْعَبْدَ ؟ » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، تَجِدُنِي إِذَا كَاسِدًا . قَالَ : « لَكِنَّكَ عِنْدَ
اللَّهِ لَسْتَ بِكَاسِدٍ » ^(٢٣) . وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ التَّأْوِيلِ وَالْمَعَارِضِ ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ حَقًّا ،
فَقَالَ : « لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا » ^(٢٤) . وَرَوَى عَنْ شُرَيْحٍ ، أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ ، وَقَدْ حَضَرَهُ
الْمَوْتُ ، فَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ تَرَكْتَ الْأَمِيرَ ؟ قَالَ : تَرَكْتُهُ يَأْمُرُ وَيَنْهَى . فَلَمَّا مَاتَ قِيلَ لَهُ :
كَيْفَ قُلْتَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : تَرَكْتُهُ يَأْمُرُ بِالصَّبْرِ ، وَيَنْهَى عَنِ الْبُكَاءِ وَالْجَزَعِ . وَيُرَوَّى عَنْ
شَقِيقٍ ، أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ امْرَأَةً ، وَتَحْتَهُ أُخْرَى ، فَقَالُوا : لَا تُزَوِّجْكَ حَتَّى تُطَلِّقَ امْرَأَتَكَ .
فَقَالَ : اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ طَلَّقْتُ ثَلَاثًا . فَزَوَّجُوهُ ، فَأَقَامَ عَلَى امْرَأَتِهِ ، فَقَالُوا : قَدْ طَلَّقْتَ

(١٦) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَزَاحِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَرِّ وَالصَّلَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥٧/٨ . وَالْإِمَامُ
أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٤٠/٢ ، ٣٦٠ .

(١٧) عَزَاهُ السَّيُوطِيُّ إِلَى الْبَيْهَقِيِّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ . الدَّرُ الْمُنْتَوَرِ ١٥٨/٦ .

(١٨) فِي م : « النَّاقَةُ » .

(١٩) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَزَاحِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٥٩٦/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَزَاحِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَرِّ وَالصَّلَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥٨/٨ .

(٢٠) انْظُرْ : الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ ٦١/١ .

(٢١) فِي م : « الْبَيَاضُ » .

(٢٢) فِي م زِيَادَةٌ : « هَذَا » .

(٢٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٦١/٣ .

ثلاثاً^(٢٤) . قال : أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ كَانَ لِي ثَلَاثُ نِسْوَةٍ فِطَلَقْتُهُنَّ ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ قَدْ طَلَّقْتُ
ثلاثاً^(٢٤) . فقالوا : ما هذا أَرَدْنَا . فذكر ذلك شقيق لعثمان^(٢٥) ، فجعله^(٢٦) نبيته . ويروي^(٢٧)
عن الشعبي ، أَنَّهُ كَانَ فِي مَجْلِسٍ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَجُلٌ ظَنَّ أَنَّهُ طَلَبَ مِنْهُ التَّعْرِيفَ بِهِ^(٢٨) ،
وَالثَّنَاءَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ : إِنَّ لَهُ بَيْتًا وَشَرَفًا . فَقِيلَ لِلشَّعْبِيِّ بَعْدَ مَا ذَهَبَ الرَّجُلُ :
أَتَعْرِفُهُ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنَّهُ نَظَرَ إِلَيَّ . قِيلَ : فَكَيْفَ أَتَيْتَ عَلَيْهِ ؟ قَالَ : شَرَفُهُ^(٢٩) أَذْنَاهُ ،
وَبَيْتُهُ الَّذِي يَسْكُنُهُ . وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا أَخَذَ عَلَى شَرَابٍ ، فَقِيلَ لَهُ : مَنْ أَنْتَ ؟ فَقَالَ^(٣٠) :

أَنَا ابْنُ الَّذِي لَا يُنْزِلُ الدَّهْرُ قَدْرَهُ وَإِنْ نَزَلَتْ يَوْمًا فَسَوْفَ تَعُودُ^(٣١)
تَرَى النَّاسَ أَفْوَاجًا عَلَى بَابِ دَارِهِ فَمِنْهُمْ قِيَامٌ حَوْلَهَا وَقُعُودُ

فَظَنُّوه شَرِيفًا ، فَخَلَّوْا^(٣٢) سَبِيلَهُ ،^(٣٣) ثُمَّ سَأَلُوا^(٣٤) عَنْهُ ، فَإِذَا هُوَ ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ . وَأَخَذَ
الْخَوَارِجُ^(٣٥) رَافِضِيًّا ، فَقَالُوا لَهُ : تَبَرَّأْ مِنْ عِثْمَانَ وَعَلِيٍّ . فَقَالَ : أَنَا مِنْ عَلِيٍّ ، وَمِنْ عِثْمَانَ
بَرِيءٌ . فَهَذَا وَشِبْهُهُ هُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي لَا يُعْذَرُ بِهِ الظَّالِمُ ، وَيَسُوءُ لَغَيْرِهِ مَظْلُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ
مَظْلُومٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي الْمُزَاجِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ بِهِ إِلَيْهِ .

فصل : والمستحيل نوعان ؛ أحدهما ، مُسْتَحِيلٌ عَادَةً ، كَصُعُودِ السَّمَاءِ ،
وَالطَّيْرَانِ ، / وقطع المسافة البعيدة في مُدَّةٍ قَلِيلَةٍ ، فَإِذَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ ، انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ . ١٠ / ١٩١ ظ

(٢٤-٢٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٥) في النسخ : « لعثمان » . وتقدم تخريجه ، في : ١٠ / ٣٦٣ .

(٢٦) في ا ، ب ، م : « فجعلها » .

(٢٧) في م : « وروي » .

(٢٨) سقط من : ب .

(٢٩) في الأصل زيادة : « الذي » .

(٣٠) البيت الأول في : الدر الفريد ٢٧٤٢ ، والثاني في حاشيته .

(٣١) في م : « وإن نزلك » . تحريف .

(٣٢) في ب زيادة : « عنه » .

(٣٣-٣٣) في م : « فسألوا » .

(٣٤) في ا زيادة : « رجلا » .

ذكره القاضي ، وأبو الخطاب ؛ لأنه يتصور وجوده ، فإذا حلف عليه ، انعقدت يمينه ، ولمنعه الكفارة في الحال ؛ لأنه مأیوس من البر فيها ، فوجب الكفارة ، كما لو حلف ليطلقن امرأته فماتت . والثاني ، المستحيل عقلاً ، كرد أمس ، وشرب الماء الذي في الكوز ولا ماء فيه . فقال أبو الخطاب : لا تنعقد يمينه ، ولا تجب بها كفارة . وهو مذهب مالك ؛ لأنها يمين قارنها ما يحلها ، فلم تنعقد ، كيمين العموس ، أو يمين على غير متصور ، فأشبهت يمين العموس ، وهذا لأن اليمين إنما تنعقد على متصور ، أو متوهم التصور ، وليس ههنا واحد منهما . وقال القاضي : تنعقد موجبة للكفارة في الحال . وهذا قول أبي يوسف ، والشافعي ؛ لأنه حلف على فعل نفسه في المستقبل ، ولم يفعل ، كما لو حلف ليطلقن امرأته ، فماتت قبل طلاقها ، وبالقياس على المستحيل عادة ، ولا فرق بين أن يعلم استحالة أو لا يعلم ، مثل أن يحلف ليشربن الماء الذي في الكوز ولا ماء فيه ، فالحكم واحد في من علم أنه لا ماء فيه ، ومن لا يعلم . وإن حلف ليقتلن فلاناً ، وهو ميت ، فهو^(٣٥) كالمستحيل عادة ؛ لأنه يتصور أن يحييه الله فيقتله ، وتنعقد يمينه على قول أصحابنا . وإن حلف لأقتلن الميت . يعني في حال موته ، فهو مستحيل عقلاً ، فيكون فيه من الخلاف ما قد ذكرناه .

فصل : فإن قال : والله ليفعلن فلان كذا ، أو لا يفعل . أو حلف على حاضر ، فقال : والله لتفعلن كذا . فأحنثه ، ولم يفعل ، فالكفارة على الحالف . كذا قال ابن عمر ، وأهل المدينة ، وعطاء ، وقتادة ، والأوزاعي ، وأهل العراق ، والشافعي ؛ لأن الحالف هو الحانث ، فكانت الكفارة عليه ، كما لو كان هو الفاعل لما يحنثه ، ولأن سبب الكفارة إما اليمين ، أو^(٣٦) الحنث ، أو هما ، وأى ذلك قدر ، فهو موجود في الحالف . وإن قال : أسألك بالله لتفعلن . وأراد اليمين ، فهي كالتي قبلها . وإن أراد الشفاعة إليه بالله ، فليس يمين ، ولا كفارة على واحد منهما . وإن قال : بالله لتفعلن . فهي يمين ؛ لأنه أجاب بجواب القسم ، إلا أن ينوي ما يصرفها . / وإن قال : بالله أفعل . فليست يميناً ؛ لأنه لم يجنبها

١٩٢/١٠

(٣٥) في ب : « وهي » .

(٣٦) في م : « وإما » .

بجواب القسم ، ولذلك لا يصلح أن يقول : والله أفعل . ولا : بالله أفعل . وإنما صلح ذلك في التاء ؛ لأنها لا ^(٣٧) تختص القسم ^(٣٧) ، فيدل على أنه سؤال ، فلا تجب به كفارة ^(٣٨) .

فصل : وثبت أن النبي ﷺ أمر بإبرار القسم ^(٣٩) . رواه البخاري ^(٤٠) . وهذا ، والله أعلم ، على سبيل النذب ، لا على سبيل الإيجاب ؛ بدليل أن أبا بكر قال : أقسمت عليك يا رسول الله ، لتخبرني بما أصبت مما أخطأت . فقال النبي ﷺ : « لا تقسم يا أبا بكر » . ولم يخبره ^(٤١) . ولو وجب عليه إبراره لأخبره . ويحتمل أن يجب عليه إبراره ، إذا لم يكن فيه ضرر ، ويكون امتناع النبي ﷺ من إبرار أبي بكر لما علم من الضر فيه . وإن أجابه إلى صورة ما أقسم عليه دون معناه ، عند تعذر المعنى ، فحسن ؛ فإنه روى عن النبي ﷺ ، أن العباس جاءه برجل ليبياعه على الهجرة ، فقال النبي ﷺ : « لا هجرة بعد الفتح » . فقال ^(٤٢) العباس : أقسمت عليك يا رسول الله لتبياعته . فوضع النبي ﷺ يده في يده ، وقال : « أبررت قسم عمي ، ولا هجرة » ^(٤٣) . فأجابه إلى صورة المبايعه ، دون ما قصد بيمينه .

(٣٧-٣٧) في م : « تخص بالقسم » .

(٣٨) في ا ، ب : « الكفارة » .

(٣٩) في م : « المقسم » .

(٤٠) في : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب نصر المظلوم ، من كتاب المظالم ، وفي : باب من إجابة الوليمة ، من كتاب النكاح ، وفي : باب خواتيم الذهب ، من كتاب اللباس ، وفي : باب تسميت العاطس ، من كتاب الأدب ، وفي : باب إفشاء السلام ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ٢/٩٠ ، ٣/١٦٩ ، ٧/٣١ ، ٢٠٠ ، ٨/٦١ ، ٦٥ ، ١٦٦ . كما أخرجه مسلم ، في : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ... ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ٣/١٦٣٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية لبس المعصر للرجل ... ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ١٠/٢٥٢ . والنسائي ، في : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٤/٤٤ ، ٩/٧ . وابن ماجه ، في : إبرار القسم ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١/٦٨٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٩ .

(٤١) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٦٩ .

(٤٢) في م : « وقال » .

(٤٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب إبرار القسم ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١/٦٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٤٣١ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ إِجَابَةُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ ؛ لما رَوَى ابنُ عمرَ ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَكَم بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ ، وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَأَجِيرُوهُ ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا ، فَأَدْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ » . وعن أبي ذرٍّ ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ ، وَثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ ؛ أَمَّا الَّذِينَ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ ؛ فَرَجُلٌ سَأَلَ قَوْمًا ، فَسَأَلَهُمُ بِاللَّهِ ، وَلَمْ يَسْأَلَهُمْ بِقَرَابَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ ، فَتَخَلَّفَ رَجُلٌ بَأْغَاقِبِهِمْ ، فَأَعْطَاهُ سِرًّا ، لَا يَعْلَمُ بِعَطِيَّتِهِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَالَّذِي أَعْطَاهُ ، وَقَوْمٌ سَارُوا لَيْلَتَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ النَّوْمُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُعْدِلُ بِهِ ، فَوَضَعُوا رُءُوسَهُمْ ، فَقَامَ يَتَمَلَّقُنِي وَيَتْلُوا آيَاتِي ، وَرَجُلٌ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ ، فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَهَزِمُوا ، فَأَقْبَلَ بِصَدْرِهِ حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يُفْتَحَ لَهُ ، وَالثَّلَاثَةُ الَّذِينَ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ ؛ الشَّيْخُ الزَّانِي ، وَالْفَقِيرُ الْمُحْتَالُ ، وَالْعَنِيُّ الظُّلُمُ » . رواهما النسائي (٤٤) .

فصل : إذا قال : حَلَفْتُ . ولم يكن حَلَفَ ، فقال أحمدُ : هي كَذِبَةٌ ، ليس عليه يَمِينٌ . وعنه : عليه الكَفَّارَةُ ؛ لأنه أقرَّ على نفسه . والأوَّلُ هو المذهبُ ، لأنه حُكْمٌ (٤٥) فيما بينه وبين الله تعالى ، فإذا كَذَبَ في الخبرِ به ، لم يلزمه حُكْمُهُ ، كما لو قال : ما صَلَّيْتُ . وقد صَلَّيْتُ . ولو قال : على يَمِينٍ . ونَوَى الخبرَ ، فهي كالتي قَبَلَهَا ، وإن نَوَى القسمَ ، فقال أبو الحُطَّاب : هي يَمِينٌ . وهو قولُ أصحابِ الرَّأْيِ . وقال الشافعيُّ : ليس بيَمِينٍ ؛ لأنه لم يَأْتِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُعْظِمِ ، ولا صِفَتِهِ ، فلم يكن يَمِينًا ، كما لو قال : حَلَفْتُ . وهذا أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ صِبْغَةً الْيَمِينِ وَالْقَسَمِ ، وَإِنَّمَا هِيَ صِبْغَةُ الْخَبَرِ ، فلا

(٤٤) الأول في : باب من سأل بالله عز وجل ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٦١/٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب عطية من سأل بالله عز وجل ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٨٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦٨/٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٢٧ .

والثاني في : باب فضل صلاة الليل ، من كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، وفي : باب ثواب من يعطى ، من كتاب الزكاة . المجتبى ١٦٩/٣ ، ٦٣/٥ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا أبو كريب ... ، من أبواب صفة الجنة . عارضة الأحوذى ٤٠/١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٣/٥ .

(٤٥) في ب : يحكم .

يكون بها حَالِفًا ، وإن قُدِّرَ ثُبُوتُ حُكْمِهَا ، لَزِمَهُ أَقْلُ مَا يَتَنَاوَلُهُ ^(٤٦) الاسْمُ ، وهو يَمِينٌ مَا ، وليست كُلُّ يَمِينٍ مُوجِبَةً لِلْكَفَّارَةِ ، فلا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنِ الْيَمِينِ ، وقد تَوَيَّ بها الْيَمِينُ ، فتكون يَمِينًا ، كالصَّرِيحِ .

فصل : وإذا حَلَفَ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ ، أَوْ حَرَمَهُ ، لم يَصِرْ مُحَرَّمًا . وقال أبو حنيفة : يصيرُ مُحَرَّمًا ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟ ﴾ ^(٤٧) . وقوله : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ ^(٤٨) ولأنَّ الْحِنْثَ يَتَضَمَّنُ هَتْكَ حُرْمَةِ الْاسْمِ الْمُعْظَمِ ^(٤٩) ، فيكون حَرَامًا ، ولأنَّه إذا حَرَمَهُ ، فقد حَرَّمَ الْحَلَالَ ، فيَحْرُمُ ، كما لو حَرَّمَ زَوْجَتَهُ . ولنا ، أَنَّهُ إذا أَرَادَ التَّكْفِيرَ ، فله فِعْلُ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ ، وَحِلُّ فِعْلِهِ مع كونه مُحَرَّمًا تَنَاقُضٌ وَتَضَادٌ ، والعَجَبُ أَنَّ أبا حنيفة لا يُجَوِّزُ التَّكْفِيرَ إِلَّا بَعْدَ الْحِنْثِ ، وقد فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى تَحِلَّةَ الْيَمِينِ ، فعلى قَوْلِهِ ، يَلْزِمُ كَوْنُ الْمُحَرَّمِ مَفْرُوضًا ، أَوْ مِنْ ضَرُورَةِ الْمَفْرُوضِ ؛ لَأَنَّهُ لا يَصِلُ إِلَى التَّحِلَّةِ إِلَّا بِفِعْلِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ ، وهو عِنْدَهُ مُحَرَّمٌ ، وهذا غَيْرُ جَائِزٍ ، ولأنَّه لو كان مُحَرَّمًا ، لَوَجَبَ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ ^(٥٠) ، كالظُّهَارِ ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَأَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ » ^(٥١) . فَأَمَرَ بِفِعْلِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ ، ولو كان مُحَرَّمًا ، لم يَأْمُرُ ^(٥٢) به . وَسَمَاءُ خَيْرًا ، وَالْمُحَرَّمُ ليس بخَيْرٍ ، وَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهَا قَوْلَهُ : هو عَلَى حَرَامٍ . أَوْ مَنَعَ نَفْسِهِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ يُسَمَّى تَحْرِيمًا ، قال الله تعالى : ﴿ يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا ﴾ ^(٥٣) . وقال : ﴿ وَحَرِّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٥٤) . / ولم يَثْبُتْ فِيهِ التَّحْرِيمُ حَقِيقَةً وَلَا شَرْعًا .

١٩٣/١٠ و

(٤٦) في ١ ، ب : « تناوله » .

(٤٧) سورة التحريم ١ . وفي ب أول الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ .

(٤٨) سورة التحريم ٢ .

(٤٩) في ب : « الأعظم » .

(٥٠) سقط من : ب .

(٥١) تقدم تخريجه ، في : ٣٩/١١

(٥٢) في م : « يأمره » .

(٥٣) سورة التوبة ٣٧ .

(٥٤) سورة الأنعام ١٤٠ .

باب (١) الكفّارات

الأصل في كفارة اليمين ، الكتاب والسنة والإجماع ؛ أما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتَهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١) . وأما السنة ، فقول النبي ﷺ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَانْتَهِى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ » (٢) . في أخبار سِوَى هذا . وأجمع المسلمون على مشروعية الكفارة في اليمين بالله تعالى .

١٨٠٤ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِالْحَنْثِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ ؛ إِنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينٍ مُسْلِمِينَ أُخْرَارًا ، كِبَارًا كَانُوا أَوْ صِغَارًا ، إِذَا أَكَلُوا الطَّعَامَ)

أجمع أهل العلم ، على أن الحانث في يمينه بالخيار ؛ إِنْ شَاءَ أَطْعَمَ ، وَإِنْ شَاءَ كَسَا ، وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ ، أَيْ ذَلِكَ فَعَلَ أَجْزَاءَهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَطَفَ بَعْضَ هَذِهِ الْخِصَالِ عَلَى بَعْضٍ بِحَرْفِ « أَوْ » ، وَهُوَ لِلتَّخْيِيرِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴿ أَوْ ﴾ فَهُوَ مُخَيَّرٌ فِيهِ ، وَمَا كَانَ ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ﴾ فَالْأَوَّلُ الْأَوَّلُ . ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي « التفسير » . والواجب في الإطعام إطعام عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ؛ لِنَصِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عَدَدِهِمْ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ عَشْرَةَ مَسَاكِينٍ (١) ، فَيَأْتِي ذِكْرُهُ (٢) ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَيُعْتَبَرُ فِي الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ

(١) في ب ، م : « كتاب » .

(٢) سورة المائدة ٨٩ . وورد منها في م إلى قوله تعالى : ﴿ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ . ثم جاء مكان الباقي : « الآية » .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٣٩/١١ .

(١) لم يرد في : الأصل ، ا ، ب .

(٢) في الأصل : « ذكرهم » .

أوصاف ؛ أن يكونوا مساكين ، وهم الصنفان اللذان تُدفع إليهم الزكاة ، المذكوران في أول أصنافها^(٣) ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾^(٤) . والفقراء مساكين وزيادة ؛ لكون الفقير أشد حاجة من المسكين ، على ما قررناه^(٥) ، ولأن الفقر والمسكنة في غير الزكاة شيء واحد ، لأنهما جميعاً اسم للحاجة إلى ما لا بد منه في الكفاية ، ولذلك لو وصي للفقراء ، أو وقف عليهم ، أو للمساكين ، لكان ذلك لهما^(٦) جميعاً ، وإنما جعل الصنفين في الزكاة ، وفرق بينهما ؛ لأن الله تعالى ذكر الصنفين جميعاً باسمين ، فاحتيج إلى التفريق بينهما ، فأما في غير الزكاة ، فكل واحد من الاسمين يُعبر به عن الصنفين ؛ لأن جهة استحقاقهم واحدة ، وهي الحاجة إلى ما يتم به الكفاية ، ولا يجوز صرفها إلى غيرهم ، سواء كان من أصناف الزكاة ، أو لم يكن ؛ لأن الله تعالى أمر بها للمساكين ، وخصهم بها ، فلا تُدفع إلى غيرهم ، ولأن القدر المدفوع إلى كل واحد من الكفارة قدر يسير ، يُراد به دفع حاجة يومه في مؤنته ، وغيرهم من الأصناف لا تُدفع حاجتهم بهذا ؛ لكثرة حاجتهم ، وإذا صرفوا ما يأخذونه في حاجتهم ، صرفوه إلى غير ما شرع له . الثاني ، أن يكونوا أحراراً ، فلا يُجزى دفعها إلى عبد^(٧) ، ولا مكاتب ، ولا أم ولد . وبهذا قال مالك ، والشافعي . واختار الشريفي أبو جعفر جواز دفعها إلى مكاتب نفسه وغيره . وقال أبو الخطاب : يتخرج جواز دفعها إليه ، بناءً على جواز إعتاقه في كفارته ؛ لأنه يأخذ من الزكاة لحاجته ، فأشبهه المسكين . ولنا ، أن الله تعالى عده صنفًا في الزكاة غير صنف المساكين ، ولا هو في معنى المساكين ؛ لأن حاجته من^(٨) غير جنس حاجتهم ، فيدل^(٩) على أنه ليس بمسكين ، والكفارة إنما هي للمساكين ؛ بدليل الآية ، ولأن المسكين يُدفع إليه لتتم كفايته ، والمكاتب إنما يأخذ لفكالك رقبته ، أما

(٣) في م : « أصنافهم » .

(٤) سورة التوبة ٦٠ .

(٥) في م : « بيناه » . وتقدم في : ٣٠٦/٩ .

(٦) في ب ، م : « لهم » .

(٧) لم يرد في : الأصل .

(٨) سقط من : م .

(٩) في م : « فدل » .

كِفَايَتُهُ فَإِنَّهَا حَاصِلَةٌ بِكَسْبِهِ وَمَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ وَلَا مَالٌ ، عَجَزَهُ سَيِّدُهُ ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ ، وَاسْتَعْنَى بِإِنْفَاقِهِ ، وَيُخَالِفُ^(١٠) الزَّكَاةَ ؛ فَإِنَّهَا تُصَرَّفُ إِلَى الْغَنِيِّ ، وَالْكَفَّارَةِ بِخِلَافِهَا . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ ، وَلَا يَجُوزُ صَرَفُهَا إِلَى كَافِرٍ ، ذِمِّيًّا كَانَ أَوْ حَرَبِيًّا . وَبِذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الذَّمِّيِّ ؛ لِدُخُولِهِ فِي اسْمِ الْمَسَاكِينِ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْآيَةِ ، وَلِأَنَّهُ مُسْكِينٌ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَأَجْزَأُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ ، كَالْمُسْلِمِ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنِ الشَّعْبِيِّ . وَخَرَّجَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَجْهًا فِي الْمَذْهَبِ ؛ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِعْتِنَاقِهِ فِي الْكَفَّارَةِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يُعْطِيهِمْ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ كُفَّارٌ ، فَلَمْ يَجْزِ إِعْطَاؤُهُمْ ، كَمُسْتَأْمِنِي أَهْلِ الْحَرْبِ ، وَالْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ / بِهَذَا ، فَتَقْيِيسُ . الرَّابِعُ ، أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَكَلُوا الطَّعَامَ ، فَإِنْ كَانَ طِفْلًا لَمْ يَطْعَمْ ، لَمْ يَجْزِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَقَوْلِ الْقَاضِي . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ مَالِكٍ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى الْفَطِيمِ . وَهَذَا^(١١) إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الصَّغِيرِ الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ ، وَيَقْبِضُ لِلصَّغِيرِ وَلِيِّهِ . وَهَذَا^(١٢) الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ^(١٣) الْمَذْهَبُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ مُحْتَاجٌ ، فَأَشْبَهَ الْكَبِيرَ ، وَلِأَنَّهُ أَكَلَهُ لِلْكَفَّارَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَهَذَا يَصْرَفُ الْكَفَّارَةَ إِلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، مِمَّا تَتِمُّ بِهِ^(١٤) كِفَايَتُهُ ، فَأَشْبَهَ الْكَبِيرَ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ . وَهَذَا يَقْتَضِي أَكْلَهُمْ لَهُ ، فَإِذَا لَمْ تُعْتَبَرْ حَقِيقَةُ^(١٥) أَكْلِهِمْ ، يَجِبُ اعْتِبَارُ^(١٦) إِمْكَانِهِ وَمِظْنَتِهِ ، وَلَا تَتَحَقَّقُ مِظْنَتُهُ فِي مَنْ لَا يَأْكُلُ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ دَفْعُ حَاجَةٍ^(١٧) ، لَجَازَ دَفْعُ الْقِيَمَةِ ، وَلَمْ يَتَعَيَّنِ الْإِطْعَامُ ، وَهَذَا يُفِيدُ مَا ذَكَرُوهُ . فَإِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ الْأَرْبَعَةُ فِي وَاحِدٍ ، جَازَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، سَوَاءً كَانَ

و ١٩٤/١٠

(١٠) فِي م : « وَخَالَفَ » .

(١١) فِي م : « وَهُوَ » .

(١٢) فِي م زِيَادَةٌ : « فِي » .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٤-١٥) فِي م : « أَكَلَهُ اعْتَبِرَ » .

(١٥) فِي م : « حَاجَتُهُ » .

صغيرًا أو كبيرًا ، مَحْجُورًا عليه أو غير مَحْجُورٍ عليه ، إِلَّا أَنْ مَنْ لَا حَجَرَ عَلَيْهِ يَقْبِضُ .
لِنَفْسِهِ ، أَوْ يَقْبِضُ لَهُ وَكِيلُهُ ، وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ كَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ ، يَقْبِضُ لَهُ وَلِيُّهُ .

١٨٠٥ - مسألة ؛ قال : (لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ دَقِيقٍ ، أَوْ رَطْلَانِ
خُبْزًا ، أَوْ مُدَّانِ تَمْرًا أَوْ شَعِيرًا)

أَمَّا مَقْدَارُ مَا يُعْطَاهُ^(١) كُلِّ مَسْكِينٍ وَجِنْسُهُ ، فَقَدْ ذَكَرَهُ^(٢) فِي بَابِ الظَّهَارِ^(٣) . وَنَصَّ
الْخِرَقِيُّ عَلَى أَنَّهُ يُجْزَى الدَّقِيقُ وَالْخُبْزُ . وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَيْهِ أَيْضًا . وَرَوَى عَنْهُ ، لَا يُجْزَى
الْخُبْزُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَقَالَا^(٤) : لَا يُجْزَى دَقِيقٌ وَلَا سَوِيقٌ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ
حَالَةِ الْكَمَالِ وَالْإِدْخَارِ ، وَلَا يُجْزَى فِي الزَّكَاةِ ، فَلَمْ يُجْزَى فِي الْكِفَّارَةِ ، كَالْقِيَمَةِ . وَلَنَا ؛
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
أَهْلِيكُمْ ﴾^(٥) . وَهَذَا قَدْ أَطْعَمَهُمْ مِنْ أَوْسَطِ مَا يُطْعَمُ أَهْلُهُ ، فَوَجِبَ أَنْ يُجْزَى . رَوَى
الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي كِتَابِ « التَّفْسِيرِ » ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
أَهْلِيكُمْ ﴾ . قَالَ : الْخُبْزُ وَاللَّبَنُ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ ، قَالَ : مِنْ أَوْسَطِ /^(٦) مَا تُطْعَمُ ١٩٤/١٠ ظ
أَهْلِينَا^(٧) : الْخُبْزُ وَالتَّمْرُ ، وَالْخُبْزُ وَالزَّيْتُ ، وَالْخُبْزُ وَالسَّمْنُ . وَقَالَ أَبُو رَزِينٍ^(٨) : ﴿ مِنْ
أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ : خُبْزٌ وَزَيْتٌ وَخَلٌّ . وَقَالَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ : الْخُبْزُ وَالتَّمْرُ .
وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْخُبْزُ وَالتَّمْرُ ، الْخُبْزُ وَالسَّمْنُ ، الْخُبْزُ وَاللَّحْمُ . وَعَنْ ابْنِ
سَيَرِينَ ، قَالَ : كَانُوا يَقُولُونَ : أَفْضَلُهُ الْخُبْزُ وَاللَّحْمُ ، وَأَوْسَطُهُ الْخُبْزُ وَالسَّمْنُ ، وَأَخْسَهُ الْخُبْزُ
وَالتَّمْرُ . وَقَالَ عُبَيْدَةُ : الْخُبْزُ وَالزَّيْتُ . وَسَأَلَ رَجُلٌ شَرِيحًا : مَا أَوْسَطُ طَعَامِ أَهْلِي ؟ فَقَالَ
شَرِيحٌ : إِنَّ الْخُبْزَ وَالْخَلَّ وَالزَّيْتَ لَطِيبٌ^(٩) . فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ^(٩) : أَفَرَأَيْتَ الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ ؟

(١) فِي م : « يَعْطَى » .

(٢) فِي م : « ذَكَرْنَاهُ » .

(٣) تَقْدِمُ فِي : ٩٤/١١ .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَقَالَ » .

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩ . وَوَرَدَ فِي م زِيَادَةٌ : ﴿ أَوْ كَسَوْتَهُمْ ﴾ .

(٦-٦) فِي م : « تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ » . عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْآيَةِ .

(٧) انْظُرْ : تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (شَاكِر) ٥٣٤/١٠ .

(٨) فِي ب : « الطَّيِّب » .

(٩) فِي م : « رَجُلٌ » .

قال : أَرْفَعُ طَعَامَ أَهْلِكَ ، أَوْ طَعَامِ^(١٠) النَّاسِ ؟ وَعَنْ عَلِيٍّ ، وَالْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ : يُغَدِّهِمْ أَوْ يُعَشِّيهِمْ . وَهَذَا اتِّفَاقٌ عَلَى تَفْسِيرِ مَا فِي الْآيَةِ بِالْخُبْزِ ، وَلَأنَّهُ أَطْعَمَ الْمَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ طَعَامِ أَهْلِهِ ، فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ أَعْطَاهُ حَبًّا ، وَيُفَارِقُ الزَّكَاةَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ عَشْرُ الْحَبِّ وَعَشْرُ الْحَبِّ حَبٌّ ، فَاعْتَبِرَ الْوَاجِبُ ، وَهَهُنَا الْوَاجِبُ الْإِطْعَامُ ، وَالْخُبْزُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ دَفْعَ الزَّكَاةِ يُرَادُ لِلْأَقْيَاتِ فِي جَمِيعِ الْعَامِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى ادِّخَارِهِ ، فَاعْتَبِرَ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَةِ ثَمَكِنْ^(١١) ادِّخَارِهِ عَامًّا ، وَالْكَفَّارَةُ تُرَادُ لِدَفْعِ حَاجَةِ يَوْمِهِ ، وَلِهَذَا تَقَدَّرَتْ بِمَا الْغَالِبُ أَنَّهُ يَكْفِيهِ لِيَوْمِهِ^(١٢) ، وَالْخُبْزُ أَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأنَّهُ قَدْ كَفَاهُ مُؤْنَةُ طَحْنِهِ وَخُبْزِهِ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ الْمَسْكِينِ^(١٣) رِطْلِي خُبْزٍ بِالْعِرَاقِيِّ ، أَجْزَأُهُ ؛ لِأنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ أَقَلِّ مِنْ مُدٍّ ، وَقَدَّرَ ذَلِكَ بِالرِّطْلِ الدَّمَشَقِيِّ الَّذِي هُوَ سِتْمَاةُ دِرْهَمٍ ، خَمْسُ أَوَاقٍ وَسَبْعُ أَوْقِيَّةٍ ، وَإِنْ طَحَنَ مُدًّا ، وَخُبْزَهُ ،^(١٤) وَدَفَعَ خُبْزَهُ^(١٥) ، أَجْزَأُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَكَذَلِكَ إِنْ^(١٦) دَفَعَ دَقِيقَ الْمُدِّ إِلَى الْمَسْكِينِ ، أَجْزَأُهُ . وَإِنْ دَفَعَ الدَّقِيقَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ حِنْطَتِهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُجْزِئُهُ بِالْوَزْنِ رِطْلٌ وَثَلَاثُ ، وَلَا يُجْزِئُهُ إِخْرَاجُ مُدٍّ دَقِيقٍ بِالْكَيْلِ ؛ لِأنَّهُ يَرُوعُ^(١٧) بِالطَّحْنِ ، فَيَحْصُلُ^(١٨) فِي مُدٍّ دَقِيقِ الْحَبِّ^(١٩) أَقَلُّ مِنْ مُدِّ الْحَبِّ . وَإِنْ زَادَ فِي الدَّقِيقِ عَنْ مُدٍّ ، بِحَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدَرُ مُدٍّ حِنْطَةٍ ، جَازَ . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ^(٢٠) : مُدٌّ مِنْ دَقِيقٍ . يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِخْرَاجَهُ بِالْوَزْنِ ، كَمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ مُدًّا مِنَ الْحِنْطَةِ ، طَحَنَهُ ثُمَّ أَخْرَجَ دَقِيقَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِخْرَاجَ مَا يَعْلَمُ أَنَّ حَبَّهُ / مُدٌّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ فِي الدَّقِيقِ ١٩٥/١٠ و

(١٠) فِي ب ، م : « طَعَام » .

(١١) فِي م زِيَادَةٌ : « مِنْ » .

(١٢) فِي ب : « لِيَوْمٍ » .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « الْمَسَاكِين » .

(١٤-١٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٥) فِي م : « إِذَا » .

(١٦) كَذَا وَرَدَ فِي النُّسخِ . وَرَاعَتْ الْحِنْطَةُ ، تَرِيْعٌ : نَمَتْ وَزَادَتْ .

(١٧) فِي م : « فَحَصَلَ » .

(١٨) فِي ب : « النِّقْصُ » .

(١٩) فِي م زِيَادَةٌ : « فِي » .

والْحُبْزِ عَلَى دَقِيقِ الْحِنْطَةِ ، وَحُبْزِهَا ، فَإِنْ أُعْطِيَ مِنَ الشَّعِيرِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا ضِعْفُ ذَلِكَ ، كَمَا لَا يُجْزِئُ مِنْ حَبِّهَا إِلَّا ضِعْفُ مَا يُجْزِئُ مِنْ حَبِّ الْبُرِّ .

فصل : والأفضل إخراج الحب ؛ لأن فيه خروجاً من الخلاف . قال أحمد : التمر أعجب إلى ، والدقيق ضعيف ، والتمر أحب إلى . ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِخْرَاجُ الْحُبْزِ أَفْضَلَ ؛ لِأَنَّهُ أَفْعُ لِلْمَسْكِينِ ^(٢٠) ، وَأَقْلُ كُلْفَةً ، وَأَقْرَبُ إِلَى حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ ^(٢١) بَعِيْنِهِ ، فَإِنَّ ^(٢٢) الظاهر أَنَّ الْمَسْكِينِ يَأْكُلُهُ ، وَيَسْتَعْنِي بِهِ ^(٢٣) يَوْمَهُ ذَلِكَ ، وَالْحَبُّ يَعْجِزُ عَنْ طَحْنِهِ وَعَمَلِهِ ، فَالظاهر أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى بَيْعِهِ ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِشَمْنِهِ حُبْزًا ، فَيَتَكَلَّفُ حَمْلَ كُلْفَةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، وَغَبْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي لَهُ ، وَتَأَخَّرَ حُصُولُ النَّفْعِ بِهِ ، وَرَبَّمَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ بِشَمْنِهِ مِنَ الْحُبْزِ مَا يَكْفِيهِ لِيَوْمِهِ ، فَيَفُوتُ الْمَقْصُودُ مَعَ حُصُولِ الضَّرْرِ .

فصل : وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُخْرَجُ فِي الْكَفَّارَةِ سَالِمًا مِنَ الْعَيْبِ ، فَلَا يَكُونُ الْحَبُّ مُسَوَّسًا ، وَلَا مُتَغَيِّرًا طَعْمُهُ ، وَلَا فِيهِ زُرْنٌ ^(٢٤) أَوْ تُرَابٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَنْقِيَتِهِ ^(٢٥) ، وَكَذَلِكَ دَقِيقُهُ وَحُبْزُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُخْرَجٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، عَمَّا وَجَبَ فِي الذِّمَّةِ ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ مَعِيًّا ، كَالشَّاةِ فِي الزَّكَاةِ .

١٨٠٦ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ أَعْطَاهُمْ مَكَانَ الطَّعَامِ أَضْعَافَ قِيَمَتِهِ وَرَقًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ فِي الْكَفَّارَةِ إِخْرَاجُ قِيَمَةِ الطَّعَامِ ، وَلَا الْكِسْوَةِ ، فِي قَوْلِ إِمَامِنَا وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ مَنْ سَمَّيْنَا قَوْلَهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ، فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا . وَهُوَ الظَّاهِرُ ^(١) مِنْ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَالنَّخَعِيِّ . وَأَجَازَةُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ

(٢٠) في ١ ، ب : « لِلْمَسَاكِينِ » .

(٢١) - (٢٢) في م : « بَعِيْنُهُ وَ » .

(٢٢) في م زيادة : « فِي » .

(٢٣) الزُّرْنُ : عشب ينبت بين أعواد الحنطة غالباً ، حبه كحبها إلا أنه أصفر وأسود ، وهو يخالط البر فيكسبه رداءة .

(٢٤) في م : « تَنْقِيَةٌ » .

(١) في م : « ظَاهِرٌ » .

المَقْصُودُ دَفْعُ حَاجَةِ الْمَسَاكِينِ^(٢) ، وهو يَحْصُلُ بِالْقِيَمَةِ . ولنا ، قولُ الله تعالى : ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾^(٣) . وهذا ظاهرٌ في عَيْنِ الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ ، فلا يَحْصُلُ التَّكْفِيرُ بغيرِهِ ؛ لأنَّهُ لم يُؤَدِّ الواجِبَ إذا لم يُؤَدِّ ما أَمَرَهُ الله بِأَدَائِهِ ، ولأنَّ الله تعالى خَيَّرَ بين ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، ولو جازَتْ الْقِيَمَةُ لم يَنْحَصِرِ التَّخْيِيرُ في الثَّلَاثَةِ ، ولأنَّهُ لو أُرِيدَتِ الْقِيَمَةُ ، لم يَكُنْ لِلتَّخْيِيرِ مَعْنَى ؛ لأنَّ قِيَمَةَ الطَّعَامِ إنْ سَاوَتْ قِيَمَةَ الْكِسْوَةِ ، فهما شَيْءٌ وَاحِدٌ ، فكيف / يُخَيَّرُ بينهما ؟ وإنْ زَادَتْ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، فكيف يُخَيَّرُ بَيْنَ شَيْءٍ وَبَعْضِهِ ؟ ثم يَنْبَغِي أَنَّهُ إذا أُعْطِيَ في الْكِسْوَةِ ما يُسَاوِي إِطْعَامَهُ أَنْ يُجْزِيَهُ ، وهو خِلَافُ الْآيَةِ ، وكذلك لو غَلَتْ قِيَمَةُ الطَّعَامِ ، فَصَارَ نِصْفُ الْمُدِّ يُسَاوِي كِسْوَةَ الْمَسْكِينِ ، يَنْبَغِي أَنْ يُجْزِيَهُ نِصْفُ الْمُدِّ ، وهو خِلَافُ الْآيَةِ ، ولأنَّهُ أَحَدُ مَا يَكْفُرُ بِهِ ، فَيَتَعَيَّنُ^(٤) ما وَرَدَ بِهِ النَّصُّ كَالْعِتْقِ ، أو فلا تُجْزَى فِيهِ الْقِيَمَةُ كَالْعِتْقِ ، فعَلَى هَذَا ، لو أُعْطَاهُمْ أَضْعَافُ قِيَمَةِ الطَّعَامِ ، لا يُجْزِيَهُ ؛ لأنَّهُ لم يُؤَدِّ الواجِبَ ، فلا يَخْرُجُ عَنْ عَهْدَتِهِ .

١٨٠٧ - مسألة ؛ قال : (وَيُعْطَى مِنْ أَقَارِبِهِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ)
وهذا قال الشافعي ، وأبو ثور . ولا نعلم فيه مُخَالَفًا ؛ لأنَّ الْكِفَّارَةَ حَقٌّ مَالٍ يَجِبُ لِلَّهِ تعالى ، فَجَرَى مَجْرَى الزَّكَاةِ ، في مَنْ يَدْفَعُ إِلَيْهِ مِنْ أَقَارِبِهِ ، وَمَنْ لا يَدْفَعُ إِلَيْهِ^(١) . وقد سَبَقَ ذلك في بابِ الزَّكَاةِ^(٢) .

فصل : وَكُلُّ مَنْ يُمْنَعُ مِنَ^(٣) الزَّكَاةِ مِنَ الْعَنِيِّ ، وَالْكَافِرِ ، وَالرَّقِيقِ ، يُمْنَعُ أَنْ يَحْدَ الْكِفَّارَةَ . وهل يُمْنَعُ مِنْهَا بَنُو هَاشِمٍ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُما ، يُمْنَعُونَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ ، فَمُنْعُوا مِنْهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ »^(٤) . وقياسًا على

(٢) في م : « المسكين » .

(٣) سورة المائدة ٨٩ . ولم يرد في الأصل ، ا ، ب : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ .

(٤) في م : « فتعين » .

(١) سقط من : ب .

(٢) تقدم في : ٩٨/٤ وما بعدها .

(٣) سقط من : ا ، ب ، م .

(٤) تقدم تخريجه ، في : ١١٠/٤ .

الزكاة . والثاني ، لا يُمنعون ؛ لأنَّها لم تُجب بأصل الشرع ، فأشبهت صدقة التطوع .

١٨٠٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ لَمْ يُصِبْ إِلَّا مِسْكِينًا وَاحِدًا ، رَدَّدَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ تِمَّةَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ)

وجُمِلَتْهُ أَنْ الْمُكْفَرُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَجِدَ الْمَسَاكِينَ بِكَمَالٍ عَدَدِهِمْ ، أَوْ لَا يَجِدَهُمْ ، فَإِنْ وَجَدَهُمْ ، لَمْ يُجْزِئْهُ إِطْعَامُ أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةٍ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ، وَلَا أَقَلِّ مِنْ سِتِّينَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَكَفَّارَةِ الْجَمَاعِ فِي رَمَضَانَ . وبهذا قال الشافعي ، وأبو ثور . وأجاز الأوزاعي دَفْعَهَا إِلَى وَاحِدٍ . وقال أبو عبيد : إِنْ خَصَّ بِهَا أَهْلَ بَيْتٍ شَدِيدِي الْحَاجَةِ ، جَازَ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْمُجَامِعِ فِي رَمَضَانَ ، حِينَ أَخْبَرَهُ بِشِدَّةِ حَاجَتِهِ وَحَاجَةِ أَهْلِهِ : « أَطْعِمُهُ عِيَالَكَ » ^(١) . وَلَأنَّه دَنَعَ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْاسْتِحْقَاقِ ، فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ دَفَعَ زَكَاتَهُ إِلَى وَاحِدٍ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : يَجُوزُ أَنْ يُرَدَّدَ هَا عَلَى مَسْكِينٍ وَاحِدٍ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، إِنْ كَانَتْ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، أَوْ فِي ^(٢) سِتِّينَ إِنْ كَانَ / الْوَاجِبُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ . وحكاه أبو الخطَّاب روايةً عن أحمد ؛ لأنَّه فِي كُلِّ يَوْمٍ قَدْ أُطْعِمَ مِسْكِينًا مَا يَجِبُ لِلْمَسْكِينِ ، فَأَجْزَأُ ، كَمَا لَوْ أُعْطِيَ غَيْرُهُ ، وَلَأنَّه لَوْ أُطْعِمَ هَذَا الْمِسْكِينَ مِنْ كَفَّارَةِ أُخْرَى ، أَجْزَأُهُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا أُطْعِمَهُ مِنْ هَذِهِ الْكَفَّارَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ ^(٣) . وَمَنْ أُطْعِمَ وَاحِدًا ، فَمَا أُطْعِمَ عَشْرَةً ، فَمَا امْتَلَأَ الْأَمْرَ ، فَلَا يُجْزِئُهُ ، وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ كَفَّارَتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ، فَإِذَا لَمْ يُطْعَمْ عَشْرَةً ، فَمَا أَتَى بِالْكَفَّارَةِ ، وَلَأنَّ مَنْ لَمْ يَجْزِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يَجْزِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي ، مَعَ اتِّفَاقِ الْحَالِ ، كَالْوَلَدِ ، فَأَمَّا الْوَاقِعُ عَلَى ^(٤) أَهْلِهِ ، فَإِنَّمَا أَسْقَطَ اللَّهُ تَعَالَى الْكَفَّارَةَ عَنْهُ ، لِعَجْزِهِ عَنْهَا ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَأْكُلُ كَفَّارَةَ نَفْسِهِ ، وَلَا يُطْعِمُهَا عَائِلَتَهُ ، وَقَدْ أَمَرَ بِذَلِكَ . الْحَالُ الثَّانِي ، الْعَاجِزُ عَنْ عَدَدِ الْمَسَاكِينِ كُلِّهِمْ ، فَإِنَّهُ يُرَدَّدُ عَلَى الْمَوْجُودِينَ مِنْهُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ حَتَّى تَتِمَّ عَشْرَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا وَاحِدًا ، رَدَّدَ عَلَيْهِ

(١) تقدم تخريجه ، في : ٣٧٣/٤ .

(٢) لم يرد في : الأصل .

(٣) سورة المائدة ٨٩ .

(٤) في ب : في .

تَبْتِمَّةَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، وَإِنْ وَجَدَا اثْنَيْنِ ، رَدَّدَ عَلَيْهِمَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَى هَذَا . وَنَحْوُ هَذَا قَوْلُ (٥) الثَّوْرِيِّ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا كَمَالُ الْعَدَدِ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا فِي حَالِ الْقُدْرَةِ . وَلَنَا ، أَنْ تُرَدِّدَ الْإِطْعَامُ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، فِي مَعْنَى إِطْعَامِ عَشْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ الْحَاجَةَ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُطْعِمَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَاحِدًا ، وَالشَّيْءُ بِمَعْنَاهُ يَقُومُ مَقَامَهُ بِصُورَتِهِ عِنْدَ تَعَذُّرِهَا ، وَلِهَذَا شَرَعَتْ الْأَبْدَالُ ؛ لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْمُبْدَلَاتِ فِي الْمَعْنَى ، وَلَا يُجْزِئُ بِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُبْدَلَاتِ ، كَذَا هُنَا .

فصل : وَإِنْ أُطْعِمَ كُلُّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ، حَتَّى اكْتَمَلَ الْعَشْرَةُ ، أَجْزَاهُ ، بِلَا خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ، وَقَدْ أُطْعِمَهُمْ . وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَظُنُّهُ مِسْكِينًا ، فَبَانَ غَنِيًّا ، فَفِي ذَلِكَ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي دَفْعِ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُجْزِئُهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطْعِمِ الْمَسَاكِينَ ، فَلَمْ يُجْزِئُهُ ، كَمَا لَوْ عَلِمَ . وَالثَّانِي ، يُجْزِئُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَظُنُّهُ مِسْكِينًا ، وَظَاهِرُهُ الْمَسْكِنَةُ ، فَأَجْزَاهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ ، وَهَذَا ١٩٦/١٠ ظ لِأَنَّ الْفَقْرَ يَخْفَى ، وَتَشْتَقُّ (٦) مَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ (٦) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ (٧) . فَوَجِبَ أَنْ يَكْتَفِيَ بِظُهُورِهِ وَظَنُّهُ ، وَكَذَلِكَ لَمَّا سَأَلَ الرَّجُلَانِ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الصَّدَقَةِ ، قَالَ : « إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيتُكُمَا مِنْهَا ، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ » (٨) . وَإِنْ بَانَ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا ، لَمْ يُجْزِئُهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا ، كَقَوْلِنَا فِي الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكَادُ يَخْفَى ، وَلَيْسَ هُوَ فِي مِظَنَّةِ الْخَفَاءِ ، فَإِنْ كَانَ الدَّافِعُ الْإِمَامَ ، فَأَخْطَأَ فِي الْفَقْرِ ، لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ ، فَهَلْ يَضْمَنْ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ (٩) ؛ بِنَاءً عَلَى خَطَأِهِ فِي الْحَدِّ .

(٥) فِي م : « قَالَ » .

(٦-٦) فِي ب : « مَعْرِفَتُهُ وَحَقِيقَتُهُ » .

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٧٣ .

(٨) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ١١٧/٤ ، ١١٨ .

(٩) فِي م : « الْوَجْهَيْنِ » .

فصل : إذا أطعم مسكيناً في يوم واحد من كفارتين ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يُجزئُه ؛ لأنه أطعم عن كل كفارة عشرة مساكين ، فأجزأه ، كما لو أطعمه في يومين ، ولأن من جازله أن يأخذ من اثنين ، جاز أن يأخذ من واحد ، كالقدر الذي يجوز له أخذه من الزكاة . والثاني ، لا يُجزئُه إلا عن واحدة^(١٠) . وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ؛ لأنه أعطى مسكيناً في يوم طعام اثنين ، فلم يُجزئُه إلا عن واحدة^(١١) ، كما لو كان من^(١٢) كفارة واحدة . وإن^(١٣) أطعمه اثنين^(١٤) من كفارتين في يوم واحد ، جاز . ولا نعلم في جوازه خلافاً . وكذلك إن أطعم^(١٥) واحد واحد^(١٦) من كفارتين في يومين ، جاز أيضاً ، بغير خلاف نعلمه . فلو كان على واحد عشر كفارات ، وعنده عشرة مساكين ، يُطعمهم كل يوم كفارة يفرقها عليهم ، جاز ؛ لأنه أتى بما أمر به^(١٧) ، فخرج عن عهده ، وبيان أنه أتى بما أمر ، أنه أطعم عن كل كفارة عشرة مساكين من أوسط ما يطعم أهله ، والحكم في الكسوة كالحكم في الطعام ، على ما فصلنا .

١٨٠٩ — مسألة ؛ قال : (وإن شاء كسا عشرة مساكين ؛ للرجل ثوب يُجزئُه أن يصلّي فيه ، وللمرأة ذرع وخمار)

لا خلاف في أن الكسوة أحد أصناف الكفارة^(١) ؛ لنص الله تعالى عليها في كتابه بقوله تعالى : ﴿ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾^(٢) . ولا تدخل في كفارة غير كفارة اليمين ، ولا يُجزئُه أقل من كسوة عشرة مساكين^(٣) ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾^(٤) . وتتقدر الكسوة بما تُجزئ الصلاة

(١٠) في ب ، م : « واحد » .

(١١) في م : « في » .

(١٢-١٣) في م : « أطعم اثنين » .

(١٣-١٤) في ب ، م : « واحدا » . فحسب .

(١٤) لم يرد في : الأصل ، ا ، ب .

(١) في م : « كفارة اليمين » .

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣) سقط من : م .

فيه ؛ فإن كان رجلاً ، فثوبٌ تُجْزئُه الصلاةُ فيه ، وإن كانت امرأةً ، فذرْعٌ وخمارٌ . وهذا قال مالكٌ . وممن قال / : لا تُجْزئُه السراويلُ . الأوزاعيُّ ، وأبو يوسف . وقال إبراهيمُ : ثوبٌ جامعٌ . وقال الحسنُ : كلُّ مسكينٍ حُلَّةٌ ؛ إزارٌ ورداءٌ . وقال ابنُ عمرَ ، وعطاءٌ ، وطائوسٌ ، ومجاهدٌ ، وعكرمةٌ ، وأصحابُ الرأيِ : يُجْزئُه ثوبٌ ثوبٌ . ولم يفرقوا بين الرجلِ والمرأةِ . وروى^(٤) عن الحسنِ ، قال : تُجْزئُ العمامةُ . وقال سعيدُ بنُ المسيَّبِ : عباءةٌ وعمامةٌ . وقال الشافعيُّ : يُجْزئُ أقلُّ ما يقعُ عليه الاسمُ ، من سراويلٍ ، أو إزارٍ ، أو رداءٍ ، أو مقنعةٍ ، أو عمامةٍ ، وفي القلنسوةِ وجهان . واحتجوا بأن ذلك يقعُ عليه اسمُ الكِسوةِ ، فأجزأ ، كالذي تجوزُ الصلاةُ فيه . ولنا ، أن الكِسوةَ أحدُ أنواعِ الكفارةِ ، فلم يجزَ فيه ما يقعُ عليه الاسمُ ، كالإطعامِ والإعتاقِ ، ولأنَّ التكفيرَ عبادةٌ تُعتبرُ فيها الكِسوةُ ، فلم يجزَ فيها أقلُّ ممَّا ذكرناه ، كالصلاةِ ، ولأنَّه مصروفٌ إلى المساكينِ في الكفارةِ ، فيتقدَّرُ ، كالإطعامِ ، ولأنَّ اللابسَ ما لا يستترُّ عورتهُ^(٥) يُسمَّى عرياناً ، لا مُكْتَسِياً ، وكذلك لا بَسُ السراويلِ وحده ، أو مئزرٍ ، يُسمَّى عرياناً ، فلا يُجْزئُه ؛ لقولُ الله تعالى : ﴿ أَوْ كَسَوُوهُمْ ﴾ . إذا ثبتَ هذا ، فإنه إذا كَسَا امرأةً ، أعطاهَا ذِرْعاً وخماراً ؛ لأنَّه أقلُّ ما يستترُّ عورتُها ، وتُجْزئُها الصلاةُ فيه ، وإن أعطاهَا ثوباً واسعاً ، يُمكنُها أن تستترَّ به بدَنُها ورأسُها ، أجزأه ذلك . وإن كَسَا الرجلَ أجزأه قميصٌ ، أو ثوبٌ يُمكنُها أن تستترَّ به^(٦) عورتهُ ، ويجعلُ على عاتقه منه شيئاً ، أو ثوبينِ يَأْتَرُ بِأَحَدِهِما ، ويتردَّى^(٧) بالآخرِ . ولا يُجْزئُه مئزرٌ وحده ؛ ولا سراويلُ^(٨) وحده ، لقولُ رسولِ الله ﷺ : « لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ »^(٩) .

فصل : ويجوزُ أن يكسُوهم من جميع أصنافِ الكِسوةِ ؛ من القُطنِ ، والكتَّانِ ،

(٤) في م : « وحكى » .

(٥) في م زيادة : « إنما » .

(٦) سقط من : « م » .

(٧) في ب : « ويتدلى » .

(٨) في م : « سروال » .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٢٨٩/٢ .

والصُّوفِ ، والشَّعْرِ ، والوَبَرِ ، والحَزْزِ ، والحَرِيرِ ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِكِسْوَتِهِمْ وَلَمْ يَعْتَبِرْ ^(١٠) جِنْسَهَا ^(١١) ، فَأَيُّ جِنْسٍ كَسَاهُمُ مِنْهُ ، خَرَجَ بِهِ عَنِ الْعَهْدَةِ ؛ لَوْجُودِ الْكِسْوَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا . وَيجوزُ أَنْ يَكْسُوهُمْ لِبَاسًا أَوْ جَدِيدًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا قَدْ بَلَغَ وَذَهَبَتْ مَنْفَعَتُهُ ، فَلَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ مَعِيبٌ ، كَالْحَبِّ الْمَعِيبِ ، وَالرَّقَبَةِ إِذَا بَطَلَتْ مَنْفَعَتُهَا . وَسَوَاءٌ كَانَ مَا أُعْطَاهُمْ مَصْبُوعًا أَوْ غَيْرَ مَصْبُوعٍ ، أَوْ نَحَامًا أَوْ مَقْصُورًا ^(١٢) ؛ لِأَنَّهُ تَحْصُلُ بِهِ ^(١٣) الْكِسْوَةُ الْمَأْمُورُ بِهَا ، وَالْحِكْمَةُ الْمَقْصُودَةُ مِنْهَا .

/ فصل : والذين تُجْزَى كِسْوَتُهُمْ ، هم المساكينُ الذين يُجْزَى إطعامُهُمْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ . فَيَنْصَرِفُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِمْ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْمَسَاكِينِ وَأَوْصَافِهِمْ ^(١٤) .

١٨١٠ - مسألة : قال : (وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، قَدْ صَلَّتْ وَصَامَتْ ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، وَتَكُونُ سَلِيمَةً ، لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ)

وَجُمَلَتُهُ أَنَّ إِعْتِقَاقَ الرَّقَبَةِ أَحَدُ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِنَصِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ ، بِقَوْلِهِ : ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(١) . وَيُعْتَبَرُ فِي الرَّقَبَةِ ثَلَاثَةُ أَوْصَافٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً . فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ الذَّمِّيَّةَ تُجْزَى . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ تَحْرِيرُ ^(٢) رَقَبَةٍ ﴾ . وَهَذَا مُطْلَقٌ ، فَتَدْخُلُ فِيهِ الْكَافِرَةُ ؛ وَلَنَا ، أَنَّهُ تَحْرِيرٌ فِي كُفَّارَةٍ ، فَلَا تُجْزَى فِيهِ الْكَافِرَةُ ، كَكُفَّارَةِ الْقَتْلِ ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ الْإِعْتِقَاقَ يَتَضَمَّنُ

(١٠) في ا ، ب ، م : « يعين » .

(١١) في م : « جنسا » .

(١٢) قصر الثوب : دَقُّهُ وَيَبُضُّهُ .

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في م : « وأصنافهم » . وتقدم هذا في : ٣٠٦/٩ - ٣١٢ .

(١) في م زيادة : « مؤمنة » خطأ . وانظر الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٢) في النسخ : « فتحريه » . وتلك الآية ٩٢ ، ٩٣ من سورة النساء ، في كفارة القتل ، والآية الثالثة من سورة المجادلة ، في كفارة الظهار .

تُفْرِغُ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ لِعِبَادَةِ رَبِّهِ ، وَتُكْمِلُ أَحْكَامَهُ وَعِبَادَتَهُ وَجِهَادَهُ ، وَمَعُونَةَ الْمُسْلِمِينَ ^(٣) ، فَنَاسَبَ ذَلِكَ شَرْعُ إِعْتَاقِهِ فِي الْكُفَّارَةِ ، تَحْصِيلًا لِهَذِهِ الْمَصَالِحِ ، وَالْحُكْمُ مَقْرُونٌ بِهَا فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ الْمَنْصُوصِ عَلَى الْإِيمَانِ فِيهَا ، فَيُعْلَلُ بِهَا ، وَيَتَعَدَّى ذَلِكَ ^(٤) إِلَى كُلِّ تَحْرِيرٍ فِي كُفَّارَةٍ ، فَيَحْتَصُّ بِالْمُؤْمِنَةِ ، لَا خِصَاصٍ بِهَا بِهَذِهِ الْحِكْمَةِ . وَأَمَّا الْمُطْلَقُ الَّذِي اخْتَجُّوا بِهِ ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ ، كَمَا حُمِلَ مُطْلَقُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٥) . عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ^(٦) . وَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ ، حُمِلَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ .

الثَّانِي ، أَنْ تَكُونَ قَدْ صَلَّتْ وَصَامْتَ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يُجْزِي مَنْ لَهُ دُونَ السَّبْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ مِنْهُ الْعِبَادَاتُ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّ ^(٧) الْمُعْتَبَرَ الْفِعْلُ دُونَ السَّنِّ ، فَمَنْ صَلَّى وَصَامَ مِمَّنْ لَهُ عَقْلٌ يَعْرِفُ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ ، وَيَتَحَقَّقُ مِنْهُ الْإِثْبَانُ بِهِ بِنَيْتِهِ وَأَرْكَانِهِ ، فَإِنَّهُ يُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ ^(٨) وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا ، وَإِنْ ^(٩) لَمْ يُوجَدَا مِنْهُ ، لَمْ يُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ ^(١٠) وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا : يَجُوزُ إِعْتَاقُ الطِّفْلِ فِي الْكُفَّارَةِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِيمَانِ هَهُنَا الْإِسْلَامَ ، بِدَلِيلِ إِعْتَاقِ الْفَاسِقِ . قَالَ الثَّوْرِيُّ : الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ مُؤْمِنُونَ عِنْدَنَا فِي الْأَحْكَامِ ، وَلَا نَذَرِي مَا هُمْ عِنْدَ اللَّهِ . وَلِهَذَا تَعَلَّقَ حُكْمُ الْقَتْلِ بِكُلِّ مُسْلِمٍ ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا ﴾ ^(١١) . وَالصَّبِيُّ مُحْكَمٌ بِإِسْلَامِهِ ، يَرِثُهُ الْمُسْلِمُونَ وَيَرِثُهُمْ ، وَيُذْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيُعَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِنْ سَبِيَ مُنْفَرِدًا عَنْ أَبِيهِ أَجْزَأُ ^(١٢) عِتْقُهُ ؛ لِأَنَّهُ

١٩٨/١٠

(٣) فِي م : « الْمُسْلِم » .

(٤) فِي م زِيَادَةٌ : « الْحُكْم » .

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٢ .

(٦) سُورَةُ الطَّلَاقِ ٢ .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

(٨-٨) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرًا .

(٩) سَقَطَتْ : « إِنْ » مِنْ : أ ، م .

(١٠) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢ .

(١١) فِي أ ، م : « أَجْزَأُهُ » .

محكومٌ بإسلامه ، وكذلك إن سُبِيَ مع أحد أبويه ، ولو كان أحد أبوي الطفل مُسلمًا والآخر كافرًا ، أجزأُ إعتاقه ؛ لأنه محكومٌ بإسلامه . وقال القاضي ، في موضع : يُجزىُ إعتاقُ الصَّغيرِ^(١٢) في جميع الكفارات ، إلا كفارة القتل ؛ فإنها على روايتين . وقال إبراهيم النَّخَعِيُّ : ما كان في القرآن من رَقبة مؤمنة ، فلا يُجزىُ إلا ما صام وصَلَّى ، وما كان في القرآن رَقبة ليست بمؤمنة ، فالصَّبِيُّ يُجزىُ . ونحو هذا قولُ الحسن . ووجهُ قول الخِرَقِيِّ ، أنَّ الواجبَ رَقبة مؤمنة ، والإيمان قول وعمل ، فمالم تحصل الصلاة والصيام ، لم يحصل العمل . وقال مُجاهدٌ ، وعطاءٌ ، في قوله : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ . قالوا^(١٣) : قد صلَّت . ونحو هذا قولُ الحسن ، وإبراهيم . وقال مكحولٌ : إذا وُلِدَ المولودُ فهو نَسَمَةٌ ، فإذا ثَقَلَبَ ظَهَرَ البَطْنُ فهو رَقبةٌ ، فإذا صَلَّى فهو مؤمنةٌ . ولأنَّ الطفلَ لا تصحُّ منه عبادةٌ ؛ لفقد التَّكْلِيفِ ، فلم يُجزىُ في الكفارة ، كالمجنون ، ولأنَّ الصَّبَا تَقْصُرُ يستَحِقُّ به النَّفَقَةُ على القريب ، أشبه الزَّمانَةَ^(١٤) . والقول الآخر أقرب إلى الصَّحَّةِ ، إن شاء الله تعالى ؛ لأنَّ الإيمانَ الإسلامُ ، وهو حاصلٌ في حقِّ الصَّغيرِ ، ويدلُّ على هذا ، أنَّ معاويةَ بنَ الحَكَمِ السُّلَمِيَّ ، أتى النَّبِيَّ ﷺ بجارية ، فقال لها : « أين الله ؟ » . قالت : في السماء . قال : « مَنْ أنا ؟ » . قالت : أنت رسولُ الله . قال : « أُعْتِقْهَا ، فإنَّها مؤمنةٌ » . رواه مُسلمٌ^(١٥) . وفي حديثٍ عن أبي هريرة ، أنَّ رجلاً أتى النَّبِيَّ ﷺ بجارية أعجمية ، فقال : يا رسولَ الله : إنَّ على رَقبةٍ . فقال لها رسولُ الله ﷺ : « أين الله ؟ » . فأشارت برأسها إلى السماء . قال : « مَنْ أنا ؟ » . فأشارت إلى رسولِ الله وإلى السماء . أي : أنت رسولُ الله . قال : « أُعْتِقْهَا ؛ ^(١٦) فإنَّها مؤمنةٌ »^(١٦) . فحكم لها بالإيمان بهذا القول .

/فصل/ : ولا يُجزىُ إعتاقُ الجَنِينِ . في قول أكثر أهل العلم . وبه يقول^(١٧) أبو حنيفة ، ١٠/١٩٨ ظ

(١٢) في م : « الصَّغيرة » .

(١٣) في ب ، م : « قال » .

(١٤) في م : « الزَّمانَة » تحريف .

(١٥) تقدم تخريجه ، في : ٨٢/١١ .

(١٦) (١٦-١٦) لم يرد في : الأصل ، ١ ، م . والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣١٣ .

(١٧) في م : « قال » .

والشافعي . وقال أبو ثور : يُجزئ ؛ لأنه آدمي مملوك ، فصَحَّ إعتاقه عن الرقبة ، كالمولود . ولنا ، أنه لم تثبت له أحكام الدنيا بعد ؛ فإنه لا يملك إلا^(١٨) بالارث والوصية ، ولا يشترط لهما كونه آدميا ؛ لكونه ثبت له ذلك وهو نطفة أو علقة ، وليس بآدمي في تلك الحال . الثالث ، أن لا يكون بها نقص يضر بالعمل . وقد شرخنا ذلك في الظهار^(١٩) . ويُجزئ الصبي وإن كان عجزا عن العمل ؛ لأن ذلك ماض إلى زوال ، وصاحبه صائر^(٢٠) إلى الكمال . ولا يُجزئ المجنون ؛ لأن نقصه لا غاية لزواله معلومة ، فأشبه الزمن .

فصل : فإن أعتق غائبا تعلم حياته ، وتجي أخباره ، صح ، وأجزأ^(٢١) عن الكفارة ، كالحاضر . وإن شك في حياته ، وانقطع خبره ، لم يحكم بالإجزاء فيه ؛ لأن الأصل شغل ذمته ، ولا تبرأ بالشك ، وهذا العبد مشكوك^(٢٢) في وجوده ، فيشك^(٢٣) في إعتاقه . فإن قيل : الأصل حياته . قلنا : إلا أنه قد علم أن الموت لا بد منه ، وقد وجدت دلالة عليه ، وهو انقطاع أخباره ، فإن تبين بعد هذا كونه حيا ، تبينا صحة عتقه ، وبراءة الذمة من الكفارة ، وإلا فلا .

فصل : وإن أعتق غيره عنه بغير أمره^(٢٤) ، لم يقع عن المعتق عنه ، إذا كان حيا ، وولاؤه للمعتق ، ولا يُجزئ عن كفارته ، وإن نوى ذلك . وبهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . وحكى عن مالك ، أنه إذا أعتق عن واجب على غيره بغير أمره ، صح ؛ لأنه قضى عنه واجبا فصَحَّ ، كما لو قضى عنه ديننا . ولنا ، أنه عبادة من^(٢٥) شرطها النية ، فلم يصح أدائها عمن وجبت عليه بغير أمره ، مع كونه من أهل الأمر ، كالحج ، ولأنه أحد

(١٨) سقط من : م .

(١٩) تقدم في : ٨٠/١١ وما بعدها .

(٢٠) في م : « سائر » .

(٢١) في م : « وأجزأه » .

(٢٢-٢٢) في م : « فيه بوجوده فشك » .

(٢٣) في ب : « إذنه » .

(٢٤) في ب : « في » .

خِصَالِ الْكُفَّارَةِ ، فلم يصحَّ عن المُكفِّرِ بغيرِ أمرِهِ ، كالصَّيَامِ . وهكذا الخلافُ فيما إذا كفرَ عنه بإطعامٍ أو كِسْوَةٍ . ولا يجوزُ أنْ يُنوبَ عنه في الصَّيَامِ بِإِذْنِهِ ، ولا بغيرِ إِذْنِهِ ؛ لأنَّه عبادةٌ بدنيَّةٌ ، فلا تُدخِلُها النِّيابةُ . فأما إنْ أعتقَ عنه بأمرِهِ ، نَظَرْتُ ؛ فإنْ جعلَ له عِوَضًا ، صحَّ العِتقُ عن المُعتقِ عنه ، وله ولاؤُهُ ، وأجزأُ عن كُفَّارَتِهِ ، بغيرِ خلافٍ عَلِمْنَاهُ . وبه يقولُ أبو حنيفةٌ ، ومالِكٌ ، والشافعيُّ ، وغيرُهُم ؛ لأنَّه حصلَ العِتقُ عنه بماله ، فأشبهَهُ ما لو اشتراه ووكَّلَ البائعَ في إعتاقِهِ عنه ، وإنْ لم يشترطْ عِوَضًا ، ففيهِ روايتان ؛ إحداهُما / ، يَقَعُ ١٩٩/١٠ العِتقُ عن المُعتقِ عنه ، ويُجزىُ في كُفَّارَتِهِ ^(٢٥) . وهو قولُ مالِكٍ ، والشافعيُّ ؛ لأنَّه أعتقَ عنه ^(٢٦) بأمرِهِ ، فصَحَّ ، كما لو شرطَ عِوَضًا . والأخرى ، لا يُجزىُ ، ولاؤُهُ للمُعتقِ . وهو قولُ أبي حنيفةٍ ؛ لأنَّ العِتقَ بعِوَضٍ كالبيعِ ^(٢٧) ، وبغيرِ عِوَضٍ كالهِبَةِ ، ومن شرطِ الهِبَةِ القَبْضُ ، ولم يحصلْ ، فلم يَقَعْ عن المَوْهُوبِ له ، وفارقَ البيعَ ، فإنَّه لا يُشترطُ فيه القَبْضُ . فإنْ كانَ المُعتقُ عنه مَيِّتًا ، نَظَرْتُ ؛ فإنْ وصَّى ^(٢٨) بالعِتقِ ، صحَّ ؛ لأنَّه بأمرِهِ ، وإنْ لم يُوصِّ به ، فأعتقَ عنه أَجَنَبِيٌّ ، لم يصحَّ ؛ لأنَّه ليسَ بنائبٍ عنه ، وإنْ أعتقَ عنه وارثُهُ ، فإنْ لم يَكُنْ عليه واجبٌ ، لم يصحَّ العِتقُ عنه ، ووقعَ ^(٢٩) عن ^(٣٠) المُعتقِ ، وإنْ كانَ عليه عِتقٌ واجبٌ ، صحَّ العِتقُ عنه ؛ لأنَّه نائبٌ عنه ^(٣١) في مالِهِ وأداءِ واجباتِهِ . فإنْ كانتَ عليه كُفَّارةٌ يَمِينٍ ، فكسَا عنه أو أَطْعَمَ عنه ^(٣٢) ، جازَ ، وإنْ أعتقَ عنه ، ففيهِ وجهان ؛ أحدهما ، ليسَ له ذلك ؛ لأنَّه غيرُ مُتَعَيِّنٍ ، فجَرى مَجْرَى التَّطَوُّعِ . والثاني ، يُجزىُ ؛ لأنَّ العِتقَ يَقَعُ واجبًا ، لأنَّ الوجوبَ ^(٣٣) يَتَعَيَّنُ فيه ^(٣٢) بالفعلِ ، فأشبهَهُ المُعَيَّنَ من العِتقِ ،

(٢٥) في ب : الكفارة .

(٢٦) سقط من : م .

(٢٧) لم يرد في : الأصل .

(٢٨) في م : أوصى .

(٢٩) في ب : على .

(٣٠) في ب ، م : له .

(٣١) سقط من : ب .

(٣٢-٣٣) في ب : معين عليه .

ولأنه أخذ خصال كفارة اليمين ، فجاز أن يفعلَه عنه ، كالإطعام والكسوة . ولو قال من عليه الكفارة : أطعم عن^(٣٣) كفارتي . أو : اكس . ففعل ، صح ، رواية واحدة ، سواء ضمن له عوضاً ، أو لم يضمن له عوضاً .

١٨١١ - مسألة ؛ قال : (ولو اشتراها بشرط العتق ، فأعتقها في الكفارة ، عتقت ، ولم تُجزئُه عن الكفارة)

وهذا مذهب الشافعي . وروى عن معقل بن يسار ما يدل عليه ؛ وذلك لأنه إذا اشتراها بشرط العتق ، فالظاهر أن البائع نقصه من الثمن لأجل هذا الشرط ، فكأنه أخذ عن العتق عوضاً ، فلم تُجزئُه عن الكفارة . قال أحمد : إن كانت رقبة واجبة ، لم تُجزئُه ؛ لأنها ليست رقبة سليمة ، ولأن عتقها مستحق^(١) بسبب آخر ، وهو الشرط ، فلم تُجزئُه ، كما لو اشترى قريبه ، ينوي^(٢) بشرائه العتق عن الكفارة ، أو قال : إن دخلت الدار فأنت حر . ثم نوى عند دخوله أنه عن كفارته .

فصل : ولو قال له رجل : أعتق عبدك عن كفارتك ، ولك عشرة دنانير . ففعل ، لم يُجزئُه عن الكفارة ؛ لأن الرقبة لم تقع خالصة عن الكفارة . وذكر^(٣) القاضي أن^(٤) العتق كله يقع عن باذل العوض ، وله ولاؤه . وهذا فيه نظر ؛ فإن المعتق لم يعتقه عن باذل^(٥) العوض ، / ولا رضى بإعتاقه عنه ، ولا باذل العوض طلب ذلك ، والصحيح أن إعتاقه عن^(٦) المعتق ، والولاء له . وقد ذكر الخرقى أنه إذا قال : أعتقه ، والثمن على . فالثمن عليه ، والولاء للمعتق . فإن ردَّ العشرة على باذلها ، ليكون العتق عن الكفارة ،^(٧) لم يُجزئ عنها ؛ لأن العتق إذا وقع على صفة ، لم ينتقل عنها . وإن قصد العتق عن الكفارة^(٧) وحدها ،

١٩٩/١٠ ظ

(٣٣) في ب : « من » .

(١) في م : « يستحق » .

(٢) في م : « فنوى » .

(٣) في م : « وقال » .

(٤) سقط من : م .

(٥) في م : « باذل » .

(٦) في م : « من » .

(٧-٧) سقط من : م . نقل نظر .

وَعَزَمَ^(٨) عَلَى رَدِّ الْعَشْرَةِ ، أَوْ رَدِّ الْعَشْرَةِ قَبْلَ الْعِتْقِ ، وَأَعْتَقَهُ^(٩) عَنْ كَفَّارَتِهِ^(١٠) ، أَجْزَاهُ .

فصل : وإذا اشترى عبداً يَتَوَى إعتاقه عن كَفَّارَتِهِ ، فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِجْزَاءِ فِي الْكَفَّارَةِ ، فَأَخَذَ أَرْضَهُ ، ثُمَّ أَعْتَقَ الْعَبْدَ عَنْ^(١١) كَفَّارَتِهِ ، أَجْزَاهُ ، وَكَانَ الْأَرْضُ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى الْعَبْدِ الْمَعْيِبِ دُونَ الْأَرْضِ . وَإِنْ أَعْتَقَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى الْعَيْبِ ، فَأَخَذَ أَرْضَهُ ، فَهُوَ لَهُ أَيْضًا ، كَمَا لَوْ أَخَذَهُ قَبْلَ إعتاقِهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَصْرِفُ ذَلِكَ^(١٢) الْأَرْضَ فِي الرِّقَابِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ سَلِيمٌ ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ الْعَوَضِ عَنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَانَ^(١٣) الْأَرْضُ مَصْرُوفًا^(١٤) فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ كَانَ الْأَرْضُ لِلْمُشْتَرِي . وَإِنْ عِلِمَ الْعَيْبِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ حَتَّى أَعْتَقَهُ ، كَانَ الْأَرْضُ لِلْمُعْتِقِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مَعْيِبًا عَالِمًا بِعَيْبِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمُهُ أَرْضُ^(١٥) ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ لَمْ^(١٦) يَعْلَمْ عَيْبَهُ .

١٨١٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ^(١) اشْتَرَى بَعْضُ مَنْ يَعْتُقُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَهُ ، يَتَوَى بِشِرَائِهِ الْكَفَّارَةَ ، عَتَقَ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ)

وبهذا قال مالِكٌ ، والشافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : يُجْزِئُهُ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّهُ يُجْزِئُ عَنْ كَفَّارَةِ الْبَائِعِ ، فَأَجْزَأُ عَنْ كَفَّارَةِ الْمُشْتَرِي ، كَغَيْرِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٢) . وَالتَّحْرِيرُ فِعْلُ الْعِتْقِ ، وَلَمْ يَحْصُلِ الْعِتْقُ هُنَا بِتَحْرِيرِ مَنْهُ ، وَلَا

(٨) فِي م : « أَوْ عَزَمَ » .

(٩) فِي م : « فَأَعْتَقَهُ » .

(١٠) فِي ب : « الْكَفَّارَةُ » .

(١١) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(١٣) فِي م : « وَكَفَّارَةُ » .

(١٤) فِي م : « مَصْرُوفَةٌ » .

(١٥) فِي ب : « أَرْضُهُ » .

(١٦) فِي م : « وَلَمْ » .

(١) فِي م : « وَكَذَلِكَ لَوْ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢ ، وَسُورَةُ الْمُجَادَلَةِ ٣ .

إِغْتَاقٍ ، فَلَمْ يَكُنْ مُمْتَنِلًا لِلْأَمْرِ ^(٣) ، وَلَأنَّ عِتْقَهُ مُسْتَحَقٌّ بِسَبَبِ آخَرَ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ وَرَثَهُ يَنْوِي بِهِ الْعِتْقَ عَنْ كَفَّارَتِهِ ، أَوْ كَأَمٍّ ^(٤) الْوَلَدِ ، وَيُخَالِفُ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْبَائِعَ يَعْتِقُهُ وَالْمُشْتَرِي لَمْ يَعْتِقْهُ ، إِنَّمَا يَعْتِقُ بِإِغْتَاقِ الشَّرْعِ ، فَهُوَ ^(٥) عَنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ . وَالثَّانِي ، أَنَّ الْبَائِعَ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ إِغْتَاقَهُ ، وَالْمُشْتَرِي بِخِلَافِهِ .

فصل : إِذَا مَلَكَ نَصْفَ عَبْدٍ ، فَأَعْتَقَهُ عَنْ كَفَّارَتِهِ ، عَتَقَ ، وَسَرَى إِلَى بَاقِيهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا بِقِيَمَةِ بَاقِيهِ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ كَفَّارَتِهِ ، فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرِ الْخَلَّالِ ^(٦) ، وَصَاحِبِهِ ، وَحَكَاهُ عَنْ أَحْمَدَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ عِتْقَ نَصِيبِ شَرِيكِهِ لَمْ يَحْصُلْ بِإِغْتَاقِهِ ، إِنَّمَا حَصَلَ بِالسَّرَايَةِ / وَهِيَ غَيْرُ فِعْلِهِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ آثَارِ فِعْلِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ يَنْوِي بِهِ الْكَفَّارَةَ ، يُحَقِّقُ هَذَا ، أَنَّهُ لَمْ يُبَاشِرْ بِالْإِغْتَاقِ إِلَّا نَصِيبَهُ ، فَسَرَى إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَوْ خَصَّ نَصِيبَ غَيْرِهِ بِالْإِغْتَاقِ ، لَمْ يَعْتِقْ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَلَأنَّهُ إِنَّمَا يَمْلِكُ ^(٧) إِغْتَاقَ نَصِيبِهِ ، لَا نَصِيبَ غَيْرِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : قَالَ غَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِنَا : يُجْزِئُهُ إِذَا تَوَى إِغْتَاقَ جَمِيعِهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدًا كَامِلَ الرُّقِّ ، سَلِيمَ الْخَلْقِ ، غَيْرَ مُسْتَحِقِّ الْعِتْقِ ، نَاوِيًا بِهِ الْكَفَّارَةَ ، فَأَجْزَاهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ الْجَمِيعُ مِلْكَهُ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ أَعْتَقَ الْعَبْدَ كُلَّهُ ، وَإِنَّمَا أَعْتَقَ نَصْفَهُ ، وَعَتَقَ الْبَاقِيَ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ شِرَاءَ قَرِيبِهِ ، وَلَأنَّ إِغْتَاقَ بَاقِيهِ مُسْتَحَقٌّ بِالسَّرَايَةِ ، فَهُوَ كَالْقَرِيبِ ، فَعَلَى هَذَا : هَلْ يُجْزِئُهُ عِتْقُ نَصْفِهِ الَّذِي هُوَ مِلْكُهُ ، وَيَعْتِقُ نَصْفًا آخَرَ ، فَتَكْمُلُ الْكَفَّارَةُ ؟ يَتَبَيَّنُ عَلَى مَا إِذَا أَعْتَقَ نِصْفَيْنِ عَبْدَيْنِ ، وَسَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِنْ تَوَى عِتْقَ نَصِيبِهِ عَنْ الْكَفَّارَةِ ، وَلَمْ يَنْوِ ذَلِكَ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ نَصِيبُ شَرِيكِهِ ، وَفِي نَصِيبِ ^(٨) نَفْسِهِ مَا سَنَذْكُرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَلَوْ كَانَ مُعْسِرًا ، فَأَعْتَقَ نَصِيبَهُ عَنْ كَفَّارَتِهِ ، فَكَذَلِكَ ، فَإِنْ مَلَكَ بَاقِيَهُ ،

و ٢٠٠/١٠

(٣) سقط من : ب .

(٤) في م : « وَكَأَمٍّ » .

(٥) في ا ، ب : « فَعَلَى هَذَا » . وفي م : « وَهَذَا » .

(٦) في الأصل : « وَالْخَلَّال » . وفي م : « خَلَّال » . وكنية الخلال أبو بكر ، وكنية صاحبه عبد العزيز بن جعفر أبو بكر أيضا .

(٧) في ب : « مَلِكٌ » .

(٨) في م : « نَصِيبِهِ » .

فَأَعْتَقَهُ عَنِ الْكَفَّارَةِ ، أَجْزَأَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ أَرَادَ صِيَامَ شَهْرٍ ، وَإِطْعَامَ ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ، وَأَطْعَمَ خَمْسَةَ مَسَاكِينَ أَوْ كَسَاهُمْ ، لَمْ يُجْزِئْهُ .

فصل : وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ كُلُّهُ لَهُ ، فَأَعْتَقَ جُزْءًا مِنْهُ مُعَيَّنًا ، أَوْ مُشَاعًا ، عَتَقَ جَمِيعَهُ . فَإِنْ كَانَ نَوَى بِهِ الْكَفَّارَةَ ، أَجْزَأَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ إِعْتَاقَ بَعْضِ الْعَبْدِ إِعْتَاقَ لَجَمِيعِهِ ، وَإِنْ نَوَى إِعْتَاقَ الْجُزْءِ الَّذِي بَاشَرَهُ بِالْإِعْتَاقِ عَنِ الْكَفَّارَةِ دُونَ غَيْرِهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ عِتْقُ غَيْرِهِ . وَهَلْ يُحْتَسَبُ بِمَا نَوَى بِهِ الْكَفَّارَةَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

فصل : وَإِذَا^(٩) قَالَ : إِنْ مَلَكَتُ فَلَانًا ، فَهُوَ حُرٌّ . وَقُلْنَا : يَصِحُّ هَذَا التَّعْلِيلُ . فَاشْتَرَاهُ بِنَوَى الْعِتْقِ عَنِ كَفَّارَتِهِ ، عَتَقَ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْكَفَّارَةِ ، وَيُخْرَجُ فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ مِثْلُ مَا فِي شَرَاءِ قَرِيبِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٨١٣ - مسألة ؛ قَالَ : (وَلَا تُجْزِئُ فِي الْكَفَّارَةِ أُمُّ وَلَدٍ)

هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . / وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا تُجْزِئُ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَطَاوُسٍ ، ٢٠٠/١٠ ظ وَالنَّخَعِيِّ ، وَعُثْمَانَ الْبَتِّيُّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(١) . وَمُعْتَقُهَا قَدْ حَرَّرَهَا . وَلَنَا ، أَنَّ عِتْقَهَا يُسْتَحَقُّ بِسَبَبِ آخَرَ ، فَلَمْ تُجْزِئْ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى قَرِيبَهُ ، أَوْ عَبْدًا بِشَرْطِ الْعِتْقِ فَأَعْتَقَهُ ، وَكَمَا لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ : أَنْتَ حُرٌّ إِنْ أَذْخَلْتَ الدَّارَ . ثُمَّ نَوَى عِتْقَهُ عَنِ كَفَّارَتِهِ عِنْدَ دُخُولِهِ . وَالْآيَةُ مُخْصَوصَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَتَقْيَسُ عَلَيْهِ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ .

فصل : وَوَلَدُ^(٢) أُمِّ الْوَلَدِ الَّذِي وَلَدَتْهُ بَعْدَ كَوْنِهَا أُمًّا وَلَدٍ ، حُكْمُهُ حُكْمُهَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهَا فِي الْعِتْقِ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا .

(٩) فِي م : « وَإِنْ » .

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢ ، وَسُورَةُ الْمُجَادَلَةِ ٣ .

(٢) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

١٨١٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا مُكَاتِبٌ قَدْ أَدَّى مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْئًا)

رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي الْمُكَاتِبِ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، يُجْزَى مُطْلَقًا .
اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتِبَ عَبْدٌ يَجُوزُ بَيْعُهُ ، فَأَجْزَا عِتْقُهُ ،
كَالْمُدَبَّرِ ، وَلَأنَّهُ رَقَبَةٌ ، فَتَدْخُلُ ^(١) فِي مَطْلَقِ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٢) .
وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُجْزَى مُطْلَقًا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ مُسْتَحَقٌّ
بِسَبَبٍ آخَرَ ، وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ إِبْطَالُ كِتَابَتِهِ ، فَأُشْبِهَ أُمُّ الْوَلَدِ . وَالثَّالِثَةُ ، إِنْ أَدَّى مِنْ كِتَابَتِهِ
شَيْئًا لَمْ يُجْزَئْهُ . وَإِلَّا أَجْزَاهُ . وَهَذَا قَالَ اللَّيْثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ
الرَّأْيِ . قَالَ الْقَاضِي : هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأنَّهُ إِذَا أَدَّى شَيْئًا فَقَدْ حَصَلَ الْعَوَضُ عَنْ بَعْضِهِ ،
فَلَمْ يُجْزَئْ ، كَمَا لَوْ أَعْتَقَ بَعْضَ رَقَبَةٍ ، وَإِذَا لَمْ يُؤَدِّ ، فَقَدْ أَعْتَقَ رَقَبَةً كَامِلَةً مُؤَمِّنَةً سَالِمَةً الْخَلْقِ
تَامَةً الْمِلْكِ ، لَمْ يَحْصُلْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا عَوَضٌ ، فَأَجْزَا عِتْقُهَا ، كَالْمُدَبَّرِ . وَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا
عَلَى مَالٍ ، يَأْخُذُهُ ^(٣) مِنَ الْعَبْدِ ، لَمْ يُجْزَئْ عَنْ كِفَارَتِهِ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا .

١٨١٥ - مسألة ؛ قال : (وَيُجْزَى ^(١) الْمُدَبَّرُ)

وَهَذَا قَوْلُ طَاوُسٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ ^(٢) مَالِكٌ ، وَ ^(٣)
الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ مُسْتَحَقٌّ بِسَبَبٍ آخَرَ ،
فَأُشْبِهَ أُمُّ الْوَلَدِ ، ^(٤) وَلَأنَّ بَيْعَهُ عِنْدَهُمْ غَيْرُ ^(٥) جَائِزٍ ، فَأُشْبِهَ أُمُّ الْوَلَدِ ^(٦) . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٧) . وَقَدْ حَرَّرَ رَقَبَةً ، وَلَأنَّهُ عَبْدٌ كَامِلُ الْمَنْفَعَةِ ، يَجُوزُ بَيْعُهُ ، وَلَمْ يَحْصُلْ
عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ عَوَضٌ ، فَجَازَ عِتْقُهُ ، كَالْقَيْنِ ، وَالِدَلِيلِ عَلَى جَوَازِ بَيْعِهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ

(١) فِي م : « فَدَخَلَ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢ ، وَسُورَةُ الْمُجَادَلَةِ ٣ .

(٣) فِي م : « فَأَخَذَهُ » .

(٤) فِي م : « وَبِجْزِهِ » .

(٥) (٢-٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) (٣-٣) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٧) (٤) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلِ .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢ ، وَسُورَةُ الْمُجَادَلَةِ ٣ .

مُدْبِرًا^(٦) . وسَنَذَكُرُ / حَدِيثَهُ فِي بَابِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلِأَنَّ التَّدْيِيرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَصِيَّةً ، ٢٠١/١٠ و
أَوْ عِتْقًا بِصِفَةٍ ، وَأَيَّامًا كَانَ ، فَلَا يُمْنَعُ التَّكْفِيرُ بِاعْتِقَاقِهِ قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ ، وَالصِّفَةُ هَهُنَا
الْمَوْتُ ، وَلَمْ يُوجَدْ .

١٨١٦ - مسألة ؛ قال : (وَالْخَصِيُّ)

لَا نَعْلَمُ فِي إِجْزَاءِ الْخَصِيِّ خِلَافًا ، سِوَاءَ كَانَ مَقْطُوعًا أَوْ مَشْلُولًا أَوْ مَوْجُوعًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
نَقْصٌ لَا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ، وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ ، بَلْ رُبَّمَا زَادَتْ بِذَلِكَ قِيَمَتُهُ ، ^(١) وَانْدَفَعَ عَنْهُ ^(٢) ضَرَرُ
شَهَوَتِهِ ، فَأَجْزَأُ ، كَالْفَحْلِ .

١٨١٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَدُ الزَّنى)

هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ
الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَطَاوُسٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُيَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ .
وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَحَمَّادٍ ، أَنَّهُ لَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّ أَبَا
هُرَيْرَةَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ ^(١) قَالَ : « وَلَدُ الزَّنى شَرُّ الثَّلَاثَةِ » . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ :
لِأَنَّ أُمْتَعَ ^(٢) بَسُوطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣) . وَلَنَا ، دُخُولُهُ فِي
مُطْلَقِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٤) . وَلِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ مُسْلِمٌ كَامِلُ الْعَمَلِ ، لَمْ يَغْتَضْ عَنْ
شَيْءٍ مِنْهُ ، وَلَا اسْتَحَقَّ عِتْقَهُ بِسَبَبٍ آخَرَ ، فَأَجْزَأُ عِتْقُهُ ، كَوَلَدِ الرَّشْدَةِ ^(٥) . فَأَمَّا
الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي ذِمَّةِ ، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِهَا ؛ فَقَالَ الطَّحَاوِيُّ ^(٦) : وَلَدُ

(٦) تقدم تخريجها ، في : ٤٤١/٥ .

(١-١) في م : « فاندفع فيه » .

(١) سقط من : ب .

(٢) أى : لِأَنَّ أُعْطِيَ بَسُوطٌ . انظر : عون المعبود ٥٢/٤ .

(٣) في : باب في عتق ولد الزنى ، من كتاب العتق . سنن أبي داود ٣٥٣/٢ ، ٣٥٤ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣١١/٢ .

(٤) سورة النساء ٩٢ ، وسورة المجادلة ٣ .

(٥) في ١ ، ب ، م : « الرشيدة » .

(٦) في : مشكل الآثار ٣٩٤/١ .

الزَّئِي هو الملازم للزَّئِي ، كما يقال : ابن السبيل الملازم لها ، وَلَدُ اللَّيْلِ الذي لا يَهَابُ^(٧) السَّيْرَ فيه^(٨) . وقال الخطَّابِيُّ^(٩) ، عن بعض أهل العلم ، قال : هو شرُّ الثلاثة أصلاً وعُنُصراً ونَسَباً ؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ مِنْ مَاءِ الزَّئِي ، وهو خَبِيثٌ . وَأَنكَرَ قَوْمٌ هَذَا التَّفْسِيرَ ، وقالوا : ليس عليه مِنْ وَرْزٍ وَالِدِيهِ شَيْءٌ ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾^(١٠) . وفي الجملة ، هذا يرجعُ إلى أَحْكَامِ الآخِرَةِ ، أَمَّا أَحْكَامُ الدُّنْيَا ، فهو كغيره ، في صِحَّةِ إِمَامَتِهِ ، وَبَيْعِهِ ، وَعِتْقِهِ ، وَقَبُولِ شَهَادَتِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِجْزَاءِ عِتْقِهِ عَنِ الْكُفَّارَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا .

١٨١٨ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَاحِدًا ، أَجْزَأُهُ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابَةٍ)

يعنى إِنْ لَمْ يَجِدْ إِطْعَامًا^(١) ، وَلَا كِسْوَةً ، وَلَا عِتْقًا ، انْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ / فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾^(٢) . وهذا لا خِلَافَ فِيهِ ، إِلَّا فِي اشْتِرَاطِ التَّتَابُعِ فِي الصَّوْمِ ، وظاهرُ المذهبِ اشْتِرَاطُهُ ، كَذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرُوِيَ^(٣) ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤) . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعِكْرِمَةُ . وَحَكَّى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يَجُوزُ تَفْرِيقُهَا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالصَّوْمِ مُطْلَقٌ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلِأَنَّهُ « صِيَامُ أَيَّامٍ ثَلَاثَةٍ »^(٥) ، فَلَمْ يَجِبِ التَّتَابُعُ

(٧-٧) في م : « السَّيْرَةُ » خطأ .

(٨) في : معالم السنن ٨٠/٤ .

(٩) سورة الأنعام ١٦٤ .

(١) في م : « طعاما » .

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣) في م زيادة : « نحو » .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب التتابع في صوم الكفارة ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٦٠/١٠ .

(٥-٥) في ١ ، ب : « صام ثلاثة أيام » . وفي م : « صام الأيام الثلاثة » .

فيه ، كصِيَامِ الْمُتَمَتِّعِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ . وَلَنَا ، أَنَّ فِي قِرَاءَةِ أَبِي ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : « فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ » . كَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي « التفسير » عن جماعة ، وَهَذَا إِنْ كَانَ قُرْآنًا ، فَهُوَ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُرْآنًا ، فَهُوَ رِوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، إِذِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ^(٦) سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ تَفْسِيرًا فَظَنَّهُ قُرْآنًا ، فَثَبَّتَ لَهُ رُتْبَةَ الْخَبَرِ ، وَلَا يَنْقُصُ عَنْ دَرَجَةِ تَفْسِيرِ النَّبِيِّ ﷺ لِلآيَةِ ، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ ، فَهُوَ حُجَّةٌ ،^(٧) يَجِبُ الْمَصِيرُ^(٨) إِلَيْهِ ، وَلَأَنَّهُ صِيَامٌ فِي كَفَّارَةٍ ، فَوَجَبَ فِيهِ التَّتَابُعُ ، كَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ وَالظَّهَارِ ، وَالْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ فِيمَا مَضَى . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ أَفْطَرَتِ الْمَرْأَةُ لِمَرْضٍ أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ الرَّجُلُ لِلْمَرْضِ^(٩) ، لَمْ يَنْقَطِعِ التَّتَابُعُ . وَهَذَا قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَنْقَطِعُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ التَّتَابُعَ لَمْ يَوْجَدْ ، وَفَوَاتُ الشَّرْطِ يَبْطُلُ بِهِ الْمَشْرُوطُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَنْقَطِعُ فِي الْمَرْضِ ، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَلَا يَنْقَطِعُ فِي الْحَيْضِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عُدْرٌ يُبِيحُ الْفِطْرَ ، أَشْبَهَ الْحَيْضَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ .

١٨١٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ كَانَ الْحَاثُ عَبْدًا ، لَمْ يُكْفَرْ بِغَيْرِ الصِّيَامِ)^(١)

لا خلاف في أن العبد يُجْزئُهُ الصِّيَامُ فِي الْكَفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فَرَضُ الْمُعْسِرِ مِنَ الْأَخْرَارِ ، وَهُوَ أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْعَبْدِ ، فَإِنَّهُ يَمْلِكُ فِي الْجُمْلَةِ ، وَلِأَنَّ الْعَبْدَ دَاخِلًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾^(٢) . وَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ فِي التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ لِمَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يُجْزئُهُ التَّكْفِيرُ بِغَيْرِ الصِّيَامِ . وَقَالَ^(٣) غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا ، فِيمَا إِذَا^(٤) أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي التَّكْفِيرِ

(٦) في م : « يكون » .

(٧-٧) في م : « يصار » .

(٨) في م : « لمرض » .

(٩) في م : « الصوم » .

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣) في م : « وقد قال » .

(٤) سقط من : ب .

بالمال ، روايتان ؛ إحداهما ، يجوزُ تَكْفِيرُهُ به^(٥) . والأخرى ، لا يجوزُ إِلَّا بالصَّيَام . وقد
 ذَكَرْنَا عِلْلَ ذَلِكَ / فِي الظُّهَارِ ، وَالْاِخْتِلَافِ فِيهِ^(٦) . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ أَصْلَ هَذَا عِنْدَهُ
 الرَّوَايَتَانِ فِي مِلْكِ الْعَبْدِ بِالتَّمْلِيكِ ، إِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ . فَمَلَكَهُ سَيِّدُهُ ، وَأَذَنَ لَهُ
 بِالتَّكْفِيرِ بِالْمَالِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِمَا يُكْفَرُ بِهِ ، وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ . فَفَرَضُهُ
 الصَّيَامُ ؛ لِأَنَّهُ^(٧) لَا يَمْلِكُ شَيْئًا يُكْفَرُ بِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ . وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ^(٨) فِي
 التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ^(٩) ، فَفَرَضُهُ الصَّيَامُ ، وَإِنْ مَلَكَ ؛ لِأَنَّهُ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ ، مَمْنُوعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ
 فِيمَا فِي يَدَيْهِ . قَالَ : وَأَصْحَابُنَا يَجْعَلُونَ فِي الْعَبْدِ رَوَايَتَيْنِ مُطْلَقًا ، سَوَاءٌ قُلْنَا : يَمْلِكُ . أَوْ لَا
 يَمْلِكُ . ثُمَّ عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تُجِيزُ لَهُ التَّكْفِيرَ بِالْمَالِ ، لَهُ أَنْ يُطْعِمَ ، وَهَلْ لَهُ أَنْ يَعْتِقَ ؟ عَلَى
 رَوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ يَقْتَضِي الْوَلَاءَ وَالْوَلَايَةَ وَالْإِزْثَ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ
 لِلْعَبْدِ ، وَلَكِنْ يُكْفَرُ بِالْإِطْعَامِ . وَهَذَا رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي
 يُجِيزُ لَهُ التَّكْفِيرَ بِالْمَالِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَهُ التَّكْفِيرُ بِالْعِتْقِ ؛ لِأَنَّ مَنْ صَحَّ تَكْفِيرُهُ بِالْمَالِ ، صَحَّ
 بِالْعِتْقِ ، كَالْحُرِّ ، وَلَئِنْ يَمْلِكُ الْعَبْدُ ، فَصَحَّ تَكْفِيرُهُ بِإِعْتَاقِهِ ، كَالْحُرِّ . وَقَوْلُهُمْ : إِنْ الْعِتْقُ
 يَقْتَضِي الْوَلَاءَ وَالْوَلَايَةَ . لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ فِي الْعِتْقِ فِي الْكُفَّارَةِ ، عَلَى مَا أَسْلَفْنَاهُ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا ،
 فَتَحَلَّفَ بَعْضُ الْأَحْكَامِ لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَ الْمُقْتَضِي ، فَإِنَّ الْحُكْمَ يَتَحَلَّفُ لِتَحَلُّفِ^(١٠) سَبَبِهِ ،
 لَا لِتَحَلُّفِ أَحْكَامِهِ ، كَمَا أَنَّهُ يَثْبُتُ لَوْجُودِ سَبَبِهِ ، وَلَئِنْ تَحَلَّفَ بَعْضُ الْأَحْكَامِ مَعَ وَجُودِ
 الْمُقْتَضِي ، إِنَّمَا يَكُونُ لِمَانِعٍ مَنَعَهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ الْمَنَعُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا ، وَهَذَا السَّبَبُ
 الْمُقْتَضِي لِهَذِهِ الْأَحْكَامِ لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَهُ تَحَلُّفُهَا عَنْهُ فِي الرَّقِيقِ ، عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ يَثْبُتُ بِإِعْتَاقِ
 الْعَبْدِ ، لَكِنْ لَا يَرِثُ بِهِ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ دِينَاهُمَا . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَفَرَّغَ عَلَيْهِ إِذَا أَذِنَ
 لَهُ سَيِّدُهُ فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ ، فَفِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُجْزِيهِ ؛ لِأَنَّهُ^(١١) رَقَبَةٌ تُجْزَى عَنْ غَيْرِهِ ،
 فَأَجْزَأَتْ عَنْ نَفْسِهِ كَغَيْرِهِ . وَالْآخَرُ ، لَا يُجْزِيهِ ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ لَهُ فِي الْإِعْتَاقِ يَنْصَرِفُ إِلَى

(٥) لم يرد في الأصل .

(٦) تقدم في : ١٠٦/١١ .

(٧) سقط من : ب .

(٨-٨) في م : « بالتكفير في المال » .

(٩) في م : « بتخلف » .

(١٠) في م : « لأن » .

إِغْتَاقٍ غَيْرِهِ . وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سَيِّدَهُ لَوْ ^(١١) أَذِنَ لَهُ فِي إِغْتَاقِ نَفْسِهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ ، جَازٌ ، فَأَمَّا إِنْ أَطْلُقَ الْإِذْنَ فِي الْإِغْتَاقِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتِقَ إِلَّا أَقْلَ رَقَبَةٍ تُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ ، وَلَيْسَ لَهُ إِغْتَاقُ نَفْسِهِ إِذَا كَانَتْ أَفْضَلَ مِمَّا يُجْزَى . وَهَذَا مِنْ أَيْ بَكْرٍ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَعْتَبَرُ فِي التَّكْفِيرِ أَنْ يُمْلِكَهُ سَيِّدُهُ مَا يُكْفِّرُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ ، بَلْ مَتَى أَذِنَ لَهُ فِي التَّكْفِيرِ بِالْإِغْتَاقِ ^(١٢) أَوْ الْإِطْعَامِ ، أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اعْتَبَرَ / التَّمْلِيكَ ، لَمَّا صَحَّ لَهُ أَنْ يَعْتِقَ نَفْسَهُ ، ٢٠٢/١٠ ظ
لأنَّه لَا يَمْلِكُهَا ، وَلَأنَّ التَّمْلِيكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مُعَيَّنٍ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ ^(١٣) يَأْذِنَ فِيهِ مُطْلَقًا .

فصل : وَإِذَا أَعْتَقَ الْعَبْدُ عَبْدًا عَنْ كَفَّارَتِهِ ، بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَقُلْنَا : إِنَّ الْإِغْتَاقَ فِي الْكُفَّارَةِ يَثْبُتُ بِهِ الْوَلَاءُ لِمُعْتِقِهِ . ثَبَتَ وَلَاؤُهُ لِلْعَبْدِ الَّذِي أَعْتَقَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِلْمُعْتِقِ » ^(١٤) . وَلَا يَرِثُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ ^(١٥) ثُبُوتُ الْوَلَاءِ مَعَ انْتِفَاءِ الْإِرْثِ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ دِينُهُمَا ، أَوْ قَتَلَ الْمُعْتِقُ عَتِيقَهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرِثُهُ مَعَ ثُبُوتِ الْوَلَاءِ لَهُ ^(١٦) عَلَيْهِ . فَإِنْ عَتَقَ الْمُعْتِقُ ^(١٧) ، وَرِثَ بِالْوَلَاءِ ؛ لَزَوَالَ الْمَانِعِ ، كَمَا إِذَا كَانَا مُخْتَلَفِي الدِّينِ ، فَأَسْلَمَ الْكَافِرُ مِنْهُمَا . ذَكَرَ هَذَا طَلْحَةُ الْعَاقُولِيُّ . وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّ سَيِّدَ الْعَبْدِ لَا يَرِثُ عَتِيقَهُ فِي حَيَاةِ عَبْدِهِ ، كَمَا لَا يَرِثُ وَلَدَ عَبْدِهِ ، فَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ ، ثُمَّ مَاتَ ، وَرِثَ السَيِّدُ مَوْلَى عَبْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْلَى مَوْلَاهُ ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ ، وَلَدَ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ لِمَوْلَى أُمِّهِ لَجَرٍّ ^(١٨) وَلَآءِهِ ، وَيَرِثُهُ سَيِّدُهُ إِذَا مَاتَ أَبُوهُ .

فصل : وَلَيْسَ لِلْسَيِّدِ مَنْعُ عَبْدِهِ مِنَ التَّكْفِيرِ بِالصِّيَامِ ، سَوَاءً كَانَ الْحَلْفُ أَوْ الْحِنْثُ بِإِذْنِهِ أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ ، وَسَوَاءً أَضَرَّ بِهِ الصِّيَامُ أَوْ لَمْ يَضُرَّ بِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ حَنِثَ بغيرِ

(١١) فِي الْأَصْلِ : « إِنْ » .

(١٢) فِي ب ، م : « بِالْعَتَقِ » .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « بِأَلَا » .

(١٤) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٤٤/٦ .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ، أ : « يَمْنَعُ » .

(١٦) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلِ .

(١٧) فِي م زِيَادَةٌ : « لَهُ » .

(١٨) فِي أ ، م : « يَجْرُ » .

إِذْنَهُ ، وَالصَّوْمُ يَضُرُّ بِهِ ، فَلَهُ مَنَعُهُ ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيمَا أَلْزَمَهُ نَفْسَهُ ، مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ ضَرَرٌّ عَلَى السَّيِّدِ ، فَكَانَ لَهُ مَنَعُهُ وَتَحْلِيلُهُ ، كَمَا لَوْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ بغيرِ إِذْنِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ ، كَصِيَامِ رَمَضَانَ وَقَضَائِهِ ، وَيُفَارِقُ الْحَجَّ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَّهُ كَثِيرٌ ، لَطُولُ مُدَّتِهِ ، وَغَيْبَتُهُ عَنْ سَيِّدِهِ ، وَتَقْوِيَتِ خِدْمَتِهِ ، وَلِهَذَا مَلَكَ تَحْلِيلَ زَوْجَتِهِ مِنْهُ ، وَلَمْ يَمْلِكْ مَنَعَهَا صَوْمَ الْكَفَّارَةِ . فَأَمَّا صَوْمُ التَّطَوُّعِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌّ عَلَيْهِ ، فَلِلَّسَّيِّدِ مَنَعُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ حَقَّهُ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ ^(١٩) ؛ لِأَنَّهُ يَعْبُدُ رَبَّهُ بِمَا لَا مَضَرَّةَ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَصَلَاةَ النَّافِلَةِ فِي غَيْرِ وَقْتِ خِدْمَتِهِ ، وَلِلزَّوْجِ مَنَعُ زَوْجَتِهِ مِنْهُ فِي كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ حَقَّهُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ ، وَيَمْنَعُهُ مِنْهُ .

١٨٢٠ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حِنْثٌ وَهُوَ عَبْدٌ ، فَلَمْ يُكْفَرْ حَتَّى عَتَقَ ^(١) ، فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ ، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهُ)

/ ظاهرُ هذا أَنَّ الاعتبارَ في الْكَفَّارَاتِ بِحَالَةِ الْحِنْثِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ ، وَهُوَ حِينَئِذٍ عَبْدٌ ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَلَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ . وقال القاضي : هذا فيه نظر ؛ فَإِنَّ الْمَنْصُوصَ أَنَّهُ يُكْفَرُ كَفَّارَةُ عَبْدٍ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُكْفَرُ مَا ^(٢) وَجَبَ عَلَيْهِ يَوْمَ حِنْثٍ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ ، فَإِنْ كَفَّرَ بِهِ أَجْزَأُهُ . وهذا مَنْصُوصٌ ^(٣) الشَّافِعِيِّ ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ قَالَ كَقَوْلِ ^(٤) الْخِرَقِيِّ ، وَلَيْسَ عَلَى الْخِرَقِيِّ حُجَّةٌ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ لَهُ ؛ لِقَوْلِهِ : إِنَّمَا يُكْفَرُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ . و« إِنَّمَا » لِلْحَصْرِ ، تُثَبِّتُ الْمَذْكُورَ وَتَنْفِي مَا عَدَاهُ ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا الصَّوْمُ ، فَلَا يُكْفَرُ بغيرِهِ . وَوَجْهُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ حَكَمَ تَعَلَّقَ بِالْعَبْدِ فِي رِقِّهِ ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِحُرِّيَّتِهِ ، كَالْحَدِّ ، وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي لَمْ يَجْزِ فِيهِ لِلْعَبْدِ التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ بِإِذْنِ

و ٢٠٣/١٠

(١٩) سقط من : ب .

(١) في م زيادة : عليه .

(٢) في م : « بما » .

(٣) في م زيادة : « عن » .

(٤) في م : « بقول » .

سَيِّدِهِ ، فَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ ، فَلَهُ التَّكْفِيرُ بِهِ ^(٥) هَهُنَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جازَ لَهُ فِي حَالِ رِقِّهِ التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ ، فَفِي حَالِ حُرِّيَّتِهِ أَوَّلَى ، وَإِنَّمَا احتَاجَ إِلَى إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي حَالِ رِقِّهِ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لِسَيِّدِهِ ، أَوْ لَتَعْلُقَ حَقَّهُ بِمَالِهِ ، وَبَعْدَ الْحُرِّيَّةِ قَدْ زَالَ ذَلِكَ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِذْنِهِ . وَإِنْ قُلْنَا : التَّكْفِيرُ بِأَغْلَظِ الْأَحْوَالِ . لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّكْفِيرُ بِغَيْرِ الْمَالِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا . وَإِنْ حَلَفَ عَبْدٌ ، وَحَنَثَ وَهُوَ حُرٌّ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَحْرَارِ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَجِبُ قَبْلَ الْحِنْثِ ، فَمَا وَجَبَتْ إِلَّا وَهُوَ حُرٌّ .

فصل : مَنْ يَنْصِفُهُ حُرٌّ ، حُكْمُهُ فِي التَّكْفِيرِ حُكْمُ الْحُرِّ الْكَامِلِ ، فَإِذَا مَلَكَ بِجُزْئِهِ الْحُرُّ مَا لَا يُكْفَرُ بِهِ ، لَمْ يَجْزَ لَهُ الصِّيَامُ ، وَلَهُ التَّكْفِيرُ بِأَحَدِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ . وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّ لَهُ التَّكْفِيرَ بِالْأَطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ دُونَ الْإِعْتَاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ الْوَلَاءُ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا الصِّيَامُ ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ بِالرَّقِّ ، أَشْبَهَ الْفَقْرَ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٦) . وَهَذَا وَاجِدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مِلْكًا ثَامًا ، فَأَشْبَهَ الْحُرَّ الْكَامِلَ ، وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ الْوَلَاءُ ، ثُمَّ إِنْ ائْتِنَا بِبَعْضِ أَحْكَامِهِ ، لَا يَمْنَعُ صِحَّتَهُ ، كَعِتْقِ الْمُسْلِمِ رَقِيقَهُ الْكَافِرَ .

١٨٢١ - مسألة : قَالَ : (وَيُكْفَرُ بِالصَّوْمِ مَنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ ، مِقْدَارُ مَا يُكْفَرُ بِهِ)

وجملة ذلك ، أَنَّ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ تَجْمَعُ تَخْيِيرًا وَتَرْتِيبًا ، فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا ائْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَيُعْتَبَرُ أَنْ لَا يَجِدَ ^(١) فَاضِلًا / عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ ، قَدَرًا يُكْفَرُ بِهِ . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَنَحْوَهُ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : مَنْ جازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ لِحَاجَتِهِ وَفَقْرِهِ ، أَجْزَأُهُ الصِّيَامُ ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ . وَعَنْ ^(٢) النَّخَعِيِّ ^(٣) : إِذَا كَانَ مَالُكَ لِعَشْرِينَ دِرْهَمًا ، فَلَهُ الصِّيَامُ . وَقَالَ عَطَاءُ

(٥) سقط من : م .

(٦) سورة المائدة ٨٩ .

(١) في ب : لا يجدها .

(٢) في م : ولأن .

(٣) في م نهادة : قال .

الخُرَاسَانِيُّ : لَا يَصُومُ مَنْ مَلَكَ عَشْرِينَ^(٤) ، وَلِمَنْ يَمْلِكُ^(٥) دُونَهَا الصِّيَامُ . وَقَالَ سَعِيدُ ابْنِ جُبَيْرٍ : إِذَا لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ ، كَفَّرَ بِهَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : دِرْهَمَيْنِ . وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ نَحْوُ قَوْلِنَا . وَوَجْهُ ذَلِكَ ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اشْتَرَطَ لِلصِّيَامِ أَنْ لَا يَجِدَ ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾^(٦) . وَمَنْ وَجَدَ مَا يَكْفِيهِ^(٧) فَاضِلًا عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، فَهُوَ وَاجِدٌ ، فَيَلْزَمُهُ^(٨) التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ ، لظَاهِرِ الْآيَةِ ، وَلأنَّهُ حَقٌّ لَا^(٩) يَزِيدُ بزيادةِ الْمَالِ ، فَاعْتَبِرْ فِيهِ الْفَاضِلُ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ ، كَصَدَقَةِ الْفِطْرِ .

فصل : فَإِنْ^(١٠) مَلَكَ مَا يُكْفَرُ بِهِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ ، هُوَ مُطَالِبٌ بِهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ^(١١) ، وَالْكَفَّارَةُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَإِذَا كَانَ مُطَالِبًا بِالذَّيْنِ ، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ ، كَزَكَاةِ الْفِطْرِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطَالِبًا بِالذَّيْنِ ، فَكَلَامُ أَحْمَدَ يَقْتَضِي رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَجِبُ الْكَفَّارَةُ ؛ لِأنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا قَدْرُ مِنَ الْمَالِ ، فَلَمْ تَسْقُطْ بِالذَّيْنِ ، كَزَكَاةِ الْفِطْرِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَجِبُ ؛ لِأنَّهَا حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، يَجِبُ فِي الْمَالِ ، فَأَسْقَطَهَا الذَّيْنُ ، كَزَكَاةِ الْمَالِ . وَهَذَا أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ ، لَشُحِّهِ ، وَحَاجَتِهِ إِلَيْهِ ، وَفِيهِ نَفْعٌ لِلْغَرِيمِ ، وَتَفْرِيعُ ذِمَّةِ الْمَدِينِ ، وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ ؛ لِكَرَمِهِ وَغِنَاهُ ، وَلأنَّ الْكَفَّارَةَ بِالْمَالِ لَهَا بَدَلٌ ، وَدَيْنُ الْآدَمِيِّ لَا بَدَلَ لَهُ ، وَيُفَارِقُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ؛ لَكَوْنِهَا أُجْرِيَتْ مُجَرَّى النِّقَقَةِ ، وَلِهَذَا يَتَحَمَّلُهَا الْإِنْسَانُ عَنْ غَيْرِهِ ، كَالزَّوْجِ عَنْ امْرَأَتِهِ وَعَائِلَتِهِ وَرَقِيقِهِ ، وَلَا بَدَلَ لَهَا ، بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ ، أَوْ دَيْنٌ يَرْجُو وَفَاءَهُ ، لَمْ يُكْفَرْ بِالصِّيَامِ . وَهَذَا قَوْلُ

(٤) فِي مِيزَانِ : « دَرَاهِمًا » .

(٥) فِي ب : « مَلِكٌ » .

(٦) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩ .

(٧) فِي م : « يَكْفُرُ بِهِ » .

(٨) فِي ب : « فَلْزَمَهُ » .

(٩) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب .

(١٠) فِي م : « فَلَوْ » .

(١١) فِي م : « لَأَدَمِيٌّ » .

الشافعي . وقال أبو حنيفة : يُجزئهُ الصيام ؛ لأنه غير واجد ، فأجزأهُ الصيام ، عملاً بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ . وقياساً على المُعْسِر ، والدليل على أنه غير واجد ، أن المُتَمَتِّع لو عَدِمَ الهَدْيَ في موضِعِهِ ، انتقل إلى الصَّيَام ، ولو عَدِمَ الماءَ في موضِعِهِ ، انتقل إلى التَّيْمِيم ، ولو عَدِمَ المَظَاهِرُ المَالَ في موضِعِهِ ، انتقل إلى الصَّيَام ، والانتقال في هذه المواضع مشروطٌ بَعْدَمِ الوجودان ، ولأنه غير مُتَمَكِّنٍ من التَّكْفِيرِ بالمَالِ ، أشبه هذه الأصول . ولنا ، أنه حتى مالٌ يجبُ على وَجْهِ الطُّهْرَةِ ، / فلم تَمْنَعِ العِيَّةُ وجوبه ، كالزَّكَاةِ ، ولأنه غير مُوقَّتٍ ، ولا ضَرَرٍ في تأخيرِهِ ، فلم يَسْقُطْ بَعْيَتُهُ ، كالزَّكَاةِ ، وفارق الهَدْيَ ؛ فإنَّ له وَقْتًا يَفُوتُ بالتأخير ، والتَّيْمِيمُ يُفْضِي تأخيرَهُ إلى فَوَاتِ الصَّلَاةِ ، وتأخيرُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ يُفْضِي إلى تَرْكِ الوَطْءِ ، وفيهِ ضَرَرٌ ، بخلافِ مَسْأَلَتِنَا ، ولا نُسَلِّمُ عَدَمَ التَّمَكُّنِ ، ولهذا صَحَّ بَيْعُ الغَائِبِ ، مع أن التَّمَكُّنَ من التَّسْلِيمِ شَرْطٌ .

١٨٢٢ - مسألة : قال : (وَمَنْ لَهُ دَارٌ لَا غِنَى لَهُ عَنْ سُكْنَاهَا ، أَوْ دَابَّةٌ يَخْتَاجُ إِلَى رُكُوبِهَا ، أَوْ خَادِمٌ يَخْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ ، أَجْزَأُهُ الصَّيَامُ فِي الْكَفَّارَةِ)

وجُمِلَتْهُ أَنَّ الْكَفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ فيما يَفْضُلُ عن حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، والسُّكْنَى من الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ ، وكذلك الدَّابَّةُ التي يَخْتَاجُ إِلَى رُكُوبِهَا ؛ لَكَوْنِهِ لَا يُطَبِّقُ الْمَشْيَ فيما يَخْتَاجُ إِلَيْهِ ، أَوْ لَمْ تَجْرِ عَادَتُهُ ^(١) به ، وكذلك الْخَادِمُ الَّذِي يَخْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ لَكَوْنِهِ مِمَّنْ لَا يَخْدُمُ نَفْسَهُ ؛ لِمَرَضٍ ، أَوْ كِبَرٍ ، أَوْ لَمْ تَجْرِ عَادَتُهُ به ، فهذه الثَّلَاثَةُ من الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ لَا تَمْنَعُ التَّكْفِيرَ بِالصَّيَامِ ، ^(٢) « وَلَا الْأَخْذَ مِنَ الزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَةِ » . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة ، ومالك : مَنْ مَلَكَ رَقَبَةً تُجْزَى فِي الْكَفَّارَةِ ، لَا يُجْزِئُهُ الصَّيَامُ ، وإن كان مُحْتَاجًا إِلَيْهَا لَخِدْمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِرَقَبَةٍ يَغْتَقُهَا ، فَيَلْزِمُهُ ^(٣) ذلك ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٤) . فاشْتَرَطَ لِلصَّيَامِ أَنْ لَا يَجِدَهَا . ولنا ، أنها

(١) في ب : « عادة » .

(٢-٢) في م : « وَلَا الزَّكَاةَ مِنَ الْأَخْذِ وَالْكَفَّارَةِ » .

(٣) في ب : « فلزمه » .

(٤) سورة المائدة ٨٩ .

مُسْتَعْرِقَةٌ بِحَاجَتِهِ^(٥) الْأَصْلِيَّةِ ، فَلَمْ تَمْنَعْ جَوَازَ الْإِنْتِقَالِ ، كَالْمَسْكَنِ وَالْمَرْكُوبِ وَالطَّعَامِ
الَّذِي هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِالطَّعَامِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ ، وَمَا إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ
إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى التَّيْمِمِ ، وَلَئِنْ وَجَدَانَ ثَمَنَ الرِّقَبَةِ كَوَجَدَانِهَا ، وَلِهَذَا لَمْ
يَجْزُ لِمَنْ وَجَدَ ثَمَنَهَا الْإِنْتِقَالَ إِلَى الصِّيَامِ ، وَمَعَ هَذَا ، لَوْ وَجَدَ ثَمَنَهَا الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، لَمْ
يَمْنَعُهُ الْإِنْتِقَالَ ، كَذَا هُنَا . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَضْلٌ عَنْ
حَاجَتِهِ ، مِثْلُ مَنْ لَهُ دَارٌ كَبِيرَةٌ تُسَاوِي أَكْثَرَ مِنْ دَارٍ مِثْلِهِ ، وَدَابَّةٌ فَوْقَ دَابَّةٍ مِثْلِهِ ، وَخَادِمٌ فَوْقَ
خَادِمٍ مِثْلِهِ ، يُمَكِّنُ أَنْ يُحْصَلَ بِهِ قَدْرُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَتَفْضُلُ فَضْلَةٍ يُكْفِرُ بِهَا ، فَإِنَّهُ يُبَاغُ
مِنْهُ الْفَاضِلُ عَنْ كِفَايَتِهِ ، أَوْ يُبَاغُ الْجَمِيعُ ، وَيُتَبَاغُ لَهُ قَدْرُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ^(٦) ، وَيُكْفَرُ
بِالْبَاقِي . وَإِنْ تَعَذَّرَ بَيْعُهُ ، أَوْ امْتَكَنَ / الْبَيْعُ وَلَمْ يُمَكِّنْ شِرَاءُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، تَرَكَ ذَلِكَ ، وَكَانَ
لَهُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الصِّيَامِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقِيَامِ بِحَاجَتِهِ وَالتَّكْفِيرِ بِالْمَالِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ
يَكُنْ فِيهِ فَضْلٌ .

ظ ٢٠٤/١٠

فصل : وَمَنْ لَهُ عَقَارٌ يَحْتَاجُ إِلَى أَجْرَتِهِ لِمُؤْتِنَتِهِ أَوْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، أَوْ بِضَاعَةٌ يَحْتَثُلُ
رَبْحُهَا الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ^(٧) بِالتَّكْفِيرِ مِنْهَا ، أَوْ سَائِمَةٌ يَحْتَاجُ إِلَى نَمَائِهَا حَاجَةً أَصْلِيَّةً ، أَوْ أَثَاثٌ
يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا ، فَلَهُ التَّكْفِيرُ بِالصِّيَامِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَعْرِقٌ لِحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ،
فَأَشْبَهَ^(٨) الْمَعْدُومَ^(٩) .

١٨٢٣ - مسألة : قَالَ : (وَيُجْزِيهِ إِنْ أَطْعَمَ خَمْسَةَ مَسَاكِينَ ، وَكَسَا خَمْسَةَ)

وَجَمَلْتُهُ أَنَّهُ إِذَا أَطْعَمَ بَعْضَ الْمَسَاكِينَ ، وَكَسَا الْبَاقِينَ ، بِحَيْثُ يَسْتَوْفِي الْعَدَدَ ، أَجْزَأُهُ ،
فِي قَوْلِ إِمَامِنَا ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُجْزِي^(١٠) ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ

(٥) فِي ب ، م : « لِحَاجَتِهِ » .

(٦) لَمْ تَرُدْ فِي : الْأَصْلُ .

(٧) فِي ب : « إِلَيْهَا » .

(٨) فِي أ ، ب : « أَشْبَهَ » .

(٩) فِي م : « الْمَعْدُومَ » .

(١٠) فِي ب ، م : « يَجْزِيهِ » .

تعالى : ﴿ فَكَفَّرَتْهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ ^(٢) . فوجه الدلالة من وجهين ؛ أحدهما ، أنه جعل الكفارة أحد هذه الخصال الثلاثة ، ولم يأت بواحد منها . الثاني ، أن اقتصاره ^(٣) على هذه الخصال الثلاث دليل على انحصار التكفير فيها ، وما ذكرتموه خصلة رابعة ، ولأنه نوع من التكفير ، فلم يُجزئه تبغيضه ، كالعتق ، ولأنه لفق الكفارة من نوعين ، فأشبه ما لو اعتق نصف عبد وأطعم خمسة أو كساهم . ولنا ، أنه أخرج من المنصوص عليه بعده العدد الواجب ، فأجزأ ، كما لو أخرج من جنس واحد ، ولأن كل واحد من النوعين يقوم مقام صاحبه في جميع العدد ، فقام مقامه في بعضه ، كالكفارتين ، وكالتيمم لمقام مقام الماء في البدن كله في الجنابة ، جاز في بعضه في طهارة الحدث ، أو ^(٤) فيما إذا كان بعض بدنه صحيحا وبعضه جريحا ، وفيما إذا وجد من الماء ما يكفي بعض بدنه ، ولأن معنى الطعام والكسوة متقارب ، إذ القصد ^(٥) منهما ^(٦) سد الحاجة ، ودفع الحاجة ، وقد استويا في العدد ، واعتبار المسكنة في المدفوع إليه ، وتنوعهما من حيث كونهما في الإطعام سد الجوعة ، / وفي ٢٠٥/١٠ الكسوة ستر العورة ، لا يمنع الإجزاء في الكفارة المُلَفَّقة منهما ، كما لو كان أحد الفقيرين ^(٧) محتاجا إلى ستر عورته ، والآخر إلى سد جوعته ^(٨) ، ولأنه قد خرج عن عهدة الذين أطعمهم بالإطعام ، ويخرج عن عهدة الذين كساهم بالكسوة ؛ بدليل أنه لا يلزمه بالإتفاق أكثر من إطعام من بقي ، ولا كسوة أكثر ممن ^(٩) بقي ، وإذا خرج عن عهدة عشرة مساكين ، وجب أن يُجزئه ، كما لو اتفق النوع . وأما الآية ، فإنها تدل

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣) في م : « انتصاره » تحريف .

(٤) سقط من : م .

(٥) في ب : « المقصود » .

(٦) في الأصل : « منها » .

(٧) في ا ، ب ، م : « الفقيرين » .

(٨) في الأصل ، ا ، ب : « الاستدفاء » .

(٩) في ب : « من » .

بِمَعْنَاهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، ^(١٠) فَإِنَّهَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي كُلِّ فَقِيرٍ بَيْنَ أَنْ يُطْعِمَهُ أَوْ يَكْسُوهُ ، وَهَذَا يَقْتَضِي مَا ذَكَرْنَاهُ ^(١١) ، وَيَصِيرُ كَمَا يَتَخَيَّرُ ^(١٢) فِي الصَّيِّدِ الْحَرَمِيِّ بَيْنَ أَنْ يَفْدِيَهُ بِالنَّظِيرِ ، أَوْ يَقُومَ النَّظِيرَ بِدَرَاهِمَ ، فَيَشْتَرِي بِهَا ^(١٣) طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ ، أَوْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، فَلَوْ صَامَ عَنْ بَعْضِ الْأُمْدَادِ ، وَأَطْعَمَ بَعْضًا ، ^(١٤) كَذَا ^(١٥) هُنَا . وَكَذَلِكَ الدِّيَّةُ ، لَمَّا كَانَ مُخَيَّرًا بَيْنَ إِخْرَاجِ أَلْفِ دِينَارٍ ، أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، لَوْ أُعْطِيَ الْبَعْضُ ذَهَبًا ، وَالْبَعْضُ دَرَاهِمَ ، جَازَ . وَفَارَقَ مَا إِذَا أُعْتِقَ نَصَفَ عَبْدٍ ، وَأَطْعَمَ خَمْسَةَ أَوْ كَسَاهُمْ ؛ ^(١٦) لِأَنَّ تَنْصِيفَ الْعِتْقِ يُخِلُّ بِالْآخِرِ ؛ لِمَا سَنَذْكُرُهُ بَعْدَ هَذَا .

فصل : وَإِنْ أَطْعَمَ الْمَسْكِينِ بَعْضَ الطَّعَامِ ، وَكَسَاهُ بَعْضَ الْكِسْوَةِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَا أَطْعَمَهُ الطَّعَامَ الْوَاجِبَ لَهُ ، وَلَا كَسَاهُ الْكِسْوَةَ الْوَاجِبَةَ ، فَصَارَ كَمَنْ لَمْ يُطْعِمَهُ شَيْئًا وَلَمْ يَكْسُوهُ . وَإِنْ أَطْعَمَ بَعْضَ الْمَسَاكِينِ بَرًّا ، وَبَعْضَهُمْ ثَمَرًا ، أَوْ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ ، أَجْزَأُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُجْزِئُهُ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّرَتْهُ أِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ . وَقَدْ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جِنْسٍ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَسَا بَعْضَ الْمَسَاكِينِ قُطْنًا ، وَبَعْضَهُمْ كَتَانًا ، جَازَ ، مَعَ اخْتِلَافِ النَّوْعِ ، كَذَلِكَ الْإِطْعَامُ .

١٨٢٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ ^(١) أُعْتِقَ نِصْفَى عَبْدَيْنِ ، أَوْ نِصْفَى أَمَتَيْنِ ، أَوْ نِصْفَ ^(٢) عَبْدٍ وَأَمَةٍ ، أَجْزَأُ عَنْهُ)

قال الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ : هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ . يَعْنِي أَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ جَعْفَرٍ : لَا يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعِتْقِ تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ ، وَلَا يَحْصُلُ مِنْ إِعْتَاقِ نِصْفَيْنِ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ ^(٣) كَقَوْلِ الْخَرَقِيِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ ^(٤) : إِنْ كَانَ نِصْفُ الرَّقِيقِ حُرًّا ،

(١٠-١١) سقط من : الأصل ، ب . نقل نظر .

(١١) في م : « يَخِير » .

(١٢) في ب : « به » .

(١٣-١٤) في م : « أَجْزَأُ كَذَلِكَ » .

(١٤-١٥) سقط من : الأصل .

(١) في م : « وَإِنْ » .

(٢) في م : « نِصْفِي » .

(٣-٤) سقط من : ب . نقل نظر .

أَجْزَأُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ ، وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ . وَلَنَا ،
 / أَنَّ الْأَشْقَاصَ كَالْأَشْخَاصِ فِيمَا لَا يَمْنَعُ مِنْهُ الْعَيْبُ الْيَسِيرُ ، دَلِيلُهُ الزَّكَاةُ ، وَتَعْنِي بِهِ إِذَا ٢٠٥/١٠ ظ
 كَانَ لَهُ نِصْفُ ثَمَانِينَ شَاةً مُشَاعًا ، وَجَبَتِ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ مُنْفَرِدَةً ، وَكَالْهَدَايَا
 وَالضَّحَايَا إِذَا اشْتَرَكُوا فِيهَا . وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِعْتَاقُ نِصْفَيْنِ ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَاقِي
 مِنْهُمَا ^(٤) حُرًّا ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الرَّقَبَةِ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى إِعْتَاقِ الْكَامِلَةِ ، وَلَا يَحْصُلُ مِنَ
 الشَّقْصَيْنِ مَا يَحْصُلُ مِنَ الرَّقَبَةِ الْكَامِلَةِ مِنْ تَكْمِيلِ ^(٥) الْأَحْكَامِ ، وَتَخْلِيصِ الْآدَمِيِّ مِنَ
 ضَرَرِ الرِّقِّ وَنَقْصِهِ ، فَلَا يَثْبُتُ بِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا يَثْبُتُ بِإِعْتَاقِ رَقَبَةٍ كَامِلَةٍ ، وَيَمْتَنِعُ ^(٦) قِيَاسُ
 الشَّقْصَيْنِ عَلَى الرَّقَبَةِ الْكَامِلَةِ ، وَلِهَذَا لَوْ أَمَرَ إِنْسَانًا بِشِرَاءِ رَقَبَةٍ أَوْ بَيْعِهَا ، أَوْ بِإِهْدَاءِ حَيَوَانٍ أَوْ
 بِالصَّدَقَةِ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُشَقِّصَهُ ، كَذَا هُنَا .

١٨٢٥ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِنْ أُعْتِقَ نِصْفَ عَبْدٍ ، وَأُطْعِمَ خُمْسَةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ
 كَسَاهُمْ ، لَمْ يُجْزَئْهُ)

لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا اخْتِلَافًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَقْصُودَهُمَا مُخْتَلِفٌ مُتَبَايِنٌ ، إِذْ كَانَ الْقَصْدُ مِنَ الْعِتْقِ
 تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ ، وَتَخْلِيصُ الْمُعْتَقِ مِنَ الرِّقِّ ، وَالْقَصْدُ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ سَدُّ
 الْحَلَّةِ ، وَإِبْقَاءُ النَّفْسِ ، بِدَفْعِ الْمَجَاعَةِ فِي الْإِطْعَامِ ^(١) ، وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَدَفْعِ ضَرَرِ الْحَرِّ
 وَالْبَرْدِ فِي الْكِسْوَةِ ، فَلِتَقَارِبِ مَعْنَاهُمَا ، وَاتِّحَادِ مَصْرِفَهُمَا ، جَرِيًا مَجْرَى الْجِنْسِ
 الْوَاحِدِ ، فَكُمِّلَتِ الْكُفَّارَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ ، وَلِذَلِكَ سُوِيَ بَيْنَ عَدَدِهِمَا ، وَلِتَبَاعُدِ
 مَقْصِدِ الْعِتْقِ مِنْهُمَا ، وَاخْتِلَافِ مَصْرِفِهِمَا ، وَمُبَايَنَتِهِمَا لَهُ ، لَمْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْجِنْسِ
 الْوَاحِدِ ، فَلَمْ يُكْمَلْ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، وَلِذَلِكَ خَالَفَ عَدَدُهُ عَدَدَهُمَا .

فصل : وَلَوْ أُطْعِمَ بَعْضَ الْمَسَاكِينَ ، أَوْ كَسَاهُمْ ، أَوْ أُعْتِقَ ^(٢) نِصْفَ عَبْدٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

(٤) فِي م : « بَيْنَهُمَا » .

(٥) فِي م زِيَادَةٌ : « الْكَامِلَةُ » .

(٦) فِي ب : « وَيَمْنَعُ » .

(١) فِي م : « الطَّعَامُ » .

(٢) فِي م : « عَتَقَ » .

ما يُتِمُّ به الكَفَّارَةَ ، فصامَ عن الباقي ، لم يُجْزِئْهُ ؛ لأنَّه بَدَّلَ في الكَفَّارَةِ ، فلم تُكْمَلْ به ، كسائر الأبدال مع مُبَدَلَاتِهَا ، ولأنَّ الصَّوْمَ من الطعام والكِسْوَةَ أَبْعَدُ من العِتْقِ ، فإذا لم يُجْزَ تَكْمِيلُ أَحَدِ نَوْعِي المُبَدَّلِ من الآخرِ ، فتكْمِيلُهُ بالبَدَلِ أَوْلَى . فإن قيل : يبطل هذا بالغُسْلِ والوضوءِ مع التَّيْمُمِ . قلنا : التَّيْمُمُ لا يَأْتِي بِبَعْضِهِ بَدَلًا عن بعض الطَّهَارَةِ ، إنَّما^(٣) يَأْتِي به بكماله ، وههنا لو أتى بالصَّيَامِ جَمِيعَهُ ، أَجْزَأُهُ .

١٨٢٦ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ دَخَلَ فِي الصَّوْمِ ، ثُمَّ أَيْسَرَ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّوْمِ إِلَى الْعِتْقِ ، وَالْإِطْعَامِ^(١) ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ)

و ٢٠٦/١٠ / في هذه المسألة فصلان :

أحدهما : أَنَّهُ إِذَا شَرَعَ فِي الصَّوْمِ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْعِتْقِ أَوْ الْإِطْعَامِ أَوْ الْكِسْوَةِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الرَّجُوعُ^(٢) إِلَيْهَا . رَوَى ذَلِكَ عن الحسن ، وقَتَادَةَ . وبه قال مالك ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر . ورَوَى عن النَّخَعِيِّ ، والْحَكَمِ ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الرَّجُوعُ^(٣) إِلَى أَحَدِهَا . وبه قال الثَّوْرِيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ ؛ لأنَّه قَدَرَ عَلَى المُبَدَّلِ قَبْلَ إِمْتَامِ البَدَلِ ، فَلَزِمَهُ الرَّجُوعُ ، كالتَّيْمُمِ إِذَا قَدَرَ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ إِمْتَامِ صَلَاتِهِ . ولنا ، أَنَّهُ بَدَّلَ لَا يَبْطُلُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى المُبَدَّلِ ، فلم يَلْزَمْهُ الرَّجُوعُ^(٤) إِلَى المُبَدَّلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ ، كَالو شَرَعَ الْمُتَمَتِّعُ الْعَاجِزُ عن الْهَدْيِ فِي صَوْمِ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ ، فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ ، بِإِخْلَافٍ . والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ البَدَلَ لَا يَبْطُلُ ، أَنَّ البَدَلَ الصَّوْمُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ مَعَ^(٥) قُدْرَتِهِ اتِّفَاقًا ، وفَارَقَ التَّيْمُمَ ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ ، وَلَأنَّ الرَّجُوعَ إِلَى طَهَارَةِ الْمَاءِ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ ؛ لَيْسَرِهِ ، وَالْكَفَّارَةُ يَشُقُّ الْجَمْعُ فِيهِ^(٦) بَيْنَ خَصْلَتَيْنِ ، وَإِيجَابُ الرَّجُوعِ يُفْضِي إِلَى

(٣) فِي م : « وَإِنَّمَا » .

(١) فِي م : « أَوْ الْإِطْعَامِ » .

(٢) فِي ب : « الْخُرُوجِ » .

(٣) فِي ب : « بَعْدَ » .

(٤) فِي م : « فِيهَا » .

ذلك . فإن قيل : يَنْتَقِضُ دَلِيلُكُمْ بما إذا شَرَعَ الْمُتَمَتِّعُ في صَوْمِ الثَّلَاثَةِ . قلنا : إذا قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ^(٥) في صَوْمِ الثَّلَاثَةِ ، تَبَيَّنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِعَادِمٍ لَهُ في وَقْتِهِ ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْهَدْيِ^(٥) يَوْمُ النَّحْرِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

الفصل الثاني : أَنَّهُ إِنْ أَحَبَّ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْأَعْلَى ، فَلَهُ ذَلِكَ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ^(٦) خِلَافًا . إِلَّا فِي الْعَبْدِ إِذَا حَنِثَ ثُمَّ عَتَقَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ فِي مَسْأَلَتِنَا . مُحْتَجًّا بِقَوْلِ الْخِرَقِيِّ : إِذَا حَنِثَ وَهُوَ عَبْدٌ ، فَلَمْ يَكْفُرْ حَتَّى عَتَقَ . قَالَ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْعَبْدِ : إِنَّمَا يُكْفَرُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْعِتْقَ وَالْإِطْعَامَ الْأَصْلَ ، فَأَجْزَاهُ التَّكْفِيرُ بِهِ ، كَمَا لَوْ تَكَلَّفَ الْفَقِيرُ فَاسْتَدَانَ وَأُعْتَقَ . فَأَمَّا الْعَبْدُ إِذَا عَتَقَ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ^(٧) يَجُوزَ لَهُ الْإِنْتِقَالُ كَمَسْأَلَتِنَا ، وَيُحْمَلُ كَلَامُ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ الْإِنْتِقَالُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ^(٧) يُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُرِّ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحُرَّ كَانَ يُجْزِيهِ التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ لَوْ تَكَلَّفَهُ ، وَالْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ يُجْزِيهِ إِلَّا الصِّيَامُ ، عَلَى رِوَايَةٍ .

فصل : وَلَوْ وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ عَلَى مُوسِرٍ فَأَعْسَرَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ الصِّيَامُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْمُبْدَلِ ، فَجَازَ لَهُ الْعُدُولُ إِلَى الْبَدَلِ ، كَمَا لَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَمَعَهُ مَاءٌ فَأَنْدَفَقَ قَبْلَ الْوُضُوءِ بِهِ . / وَلَنَا ، أَنَّ الْإِطْعَامَ وَجَبَ عَلَيْهِ فِي الْكَفَّارَةِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْعَجْزِ عَنْهُ ، كَالْإِطْعَامِ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ ، وَفَارَقَ الْوُضُوءَ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةً ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَدَائِهَا ، فَاحْتِيجَ إِلَى الطَّهَّارَةِ لَهَا فِي وَقْتِهَا ، بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ .

فصل : وَالْكَفَّارَةُ فِي حَقِّ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ ، وَالرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ، سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْكَفَّارَةَ بِلَفْظِ عَامٍّ فِي جَمِيعِ الْمُخَاطَبِينَ ، فَيَدْخُلُ^(٨) الْكُلُّ فِي عُمُومِهِ إِلَّا

(٥-٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٦) سقط من : م .

(٧) في م : أنه ، .

(٨) في م : قد دخل ، .

أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّكْفِيرُ بِالصِّيَامِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا ، وَلَا بِالْإِغْتِاقِ ؛
لَأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ الْإِيمَانُ فِي الرَّقَبَةِ ، وَلَا يَجُوزُ لِكَافِرٍ شِرَاءُ مُسْلِمٍ ، إِلَّا أَنْ يَتَّفِقَ إِسْلَامُهُ فِي يَدَيْهِ ،
أَوْ يَرِثَ مُسْلِمًا فَيَعْتَقَهُ ، فَيَصِحُّ إِغْتَاقُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقْ ذَلِكَ ، فَتَكْفِيرُهُ بِالْإِطْعَامِ أَوْ الْكِسْوَةِ ،
فَإِذَا كَفَرَ^(٩) ثُمَّ أَسْلَمَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِعَادَةُ التَّكْفِيرِ . وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ ، كَفَّرَ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ
فِي تِلْكَ الْحَالِ ؛ مِنْ إِغْتِاقٍ ، أَوْ إِطْعَامٍ ، أَوْ كِسْوَةٍ ، أَوْ صِيَامٍ . وَيَحْتَمِلُ ، عَلَى قَوْلِ
الْخِرَقِيِّ ، أَلَّا^(١٠) يُجْزِئَهُ الصِّيَامُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُكْفَرُ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ حِينَ الْحِنْثِ ، وَلَمْ يَكُنِ
الصِّيَامُ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ .

(٩) فِي مَزِيدٍ : « بِهِ » .

(١٠) فِي ١ : « أَنَّهُ لَا » .

باب جامع الأيمان

١٨٢٧ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : (وَيُرْجَعُ فِي الْإِيمَانِ إِلَى النِّيَّةِ)

وجملة ذلك أن مَبْنَى الْيَمِينِ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ ، فَإِذَا نَوَى بِيَمِينِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ، انْصَرَفَتْ يَمِينُهُ إِلَيْهِ ، سِوَاءَ كَانَ مَا نَوَاهُ مُوَافِقًا لظاهر اللَّفْظِ ، أَوْ مُخَالَفًا لَهُ ، فَالْمُوَافِقُ لِلظَّاهِرِ أَنْ يَنْوَى بِاللَّفْظِ مَوْضُوعَهُ الْأَصْلِيَّ ، مِثْلُ أَنْ يَنْوَى بِاللَّفْظِ الْعَامِّ الْعُمُومَ ، وَبِالْمُطْلَقِ الْإِطْلَاقَ ، وَبِالسَّائِرِ^(١) الْأَلْفَاظِ مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْهَا ، وَالْمُخَالَفُ يَتَنَوَّعُ أَنْوَاعًا ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَنْوَى بِالْعَامِّ الْخَاصَّ ، مِثْلُ أَنْ يَحْلِفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا وَلَا فَاكِهَةً . وَيُرِيدُ لَحْمًا بَعِينَهُ ، وَفَاكِهَةً بَعِينَهَا . وَمِنْهَا ، أَنْ يَحْلِفَ عَلَى فِعْلٍ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ مُطْلَقًا ، وَيَنْوَى فِعْلَهُ أَوْ تَرْكِه فِي وَقْتٍ بَعِينِهِ ، مِثْلُ مَنْ^(٢) يَحْلِفُ : لَا أَتَعَدَّى . يَعْنِي الْيَوْمَ ، أَوْ : لَا أَكُلَنَّ . يَعْنِي السَّاعَةَ . وَمِنْهَا ، أَنْ يَنْوَى بِيَمِينِهِ غَيْرَ مَا يَفْهَمُهُ السَّامِعُ مِنْهُ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَعَارِضِ ، فِي مَسْأَلَةِ إِذَا تَأَوَّلَ فِي يَمِينِهِ فَلَهُ تَأْوِيلُهُ . وَمِنْهَا ، أَنْ يُرِيدَ بِالْخَاصِّ الْعَامَّ ، مِثْلُ مَنْ^(٢) يَحْلِفُ : لَا شَرِبْتُ لِفُلَانٍ الْمَاءَ مِنَ الْعَطَشِ . يَنْوَى قَطْعَ كُلِّ مَالِهِ فِيهِ مَنَّةً ، أَوْ : لَا يَأْوِي مَعَ امْرَأَتِهِ فِي دَارٍ . يُرِيدُ جَفَاءَهَا بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ مَعَهُ فِي جَمِيعِ الدُّوَرِ ، أَوْ حَلَفَ : لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا / مِنْ غَزَلِهَا . يُرِيدُ قَطْعَ مَنَّتِهَا بِهِ ، فَيَتَعَلَّقُ يَمِينُهُ بِالْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، أَوْ بِثَمَنِهِ ، مِمَّا لَهَا فِيهِ مَنَّةٌ عَلَيْهِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا عِبْرَةَ بِالنِّيَّةِ وَالسَّبَبِ فِيمَا يُخَالِفُ لَفْظَهُ ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ مُخَالَفَةُ مَا عَقَدَ عَلَيْهِ الْيَمِينَ ، وَالْيَمِينَ لَفْظُهُ ، فَلَوْ أَحْشَنَاهُ عَلَى مَا سِوَاهُ ، لِأَحْشَنَاهُ عَلَى مَا نَوَى ، لَا عَلَى مَا حَلَفَ ، وَلِأَنَّ النِّيَّةَ بِمُجَرَّدِهَا لَا تَنْعَقِدُ بِهَا الْيَمِينَ ، فَكَذَلِكَ لَا يَحْنُثُ بِمُخَالَفَتِهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ نَوَى بِكَلَامِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ، وَيَسُوغُ فِي اللَّغَةِ التَّعْبِيرُ بِهِ عَنْهُ ، فَيَنْصَرِفُ يَمِينُهُ إِلَيْهِ

(١) فِي أ ، ب : « وَسَائِرِ » .

(٢) فِي م : « أَنْ » .

كالمعارض ، وبيان احتمال اللفظ ، أنه يسوغ في كلام العرب التعبير بالخاص عن العام ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ ^(٣) . ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ ^(٤) . ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ والقطمير : لفافة النواة . والفتيل : ما في شقها . والنقير : النقرة التي في ظهرها . ولم يرد ذلك بعينه ، بل نفى كل شيء ، وقال الحطيئة ^(٥) يهجو بني العجلان :

* وَلَا يُظْلَمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ *

ولم يرد الحبة بعينها ، إنما أراد لا يظلمونهم شيئاً . وقد يذكر العام ويراد به الخاص ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ ^(٦) - يعني رجلاً واحداً - . ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ^(٦) . يعني أبا سفيان . وقال تعالى : ﴿ تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ^(٧) . ولم يرد السماء والأرض ^(٨) ولا مساكنهم . وإذا احتمله اللفظ ، وجب صرف اليمين إليه ؛ لقول النبي ﷺ : « إِنَّمَا لِامْرِئٍ مَانُوءٍ » ^(٩) . ولأن كلام الشارع يُحمَلُ على مراده به ^(١٠) ، إذا ثبت ذلك بالدليل ، فكذلك كلام غيره . وقولهم : إن الحنث مخالفة ما عُقِدَ عليه اليمين . قلنا : وهذا كذلك ، « فَإِنَّ اليمين » ^(١١) انعقدت ^(١٢) على مانؤه ، ولفظه مصروف إليه ، وليست هذه نية مجردة ، بل لفظ منوي به ما يحتمله .

فصل : ومن شرط انصراف اللفظ إلى مانؤه ، احتمال اللفظ له ، فإن نوى مالا يحتمله اللفظ ، مثل أن يخلف لا يأكل خبزاً ، يعني به لا يدخل بيتاً ، فإن يمينه لا

(٣) سورة فاطر ١٣ .

(٤) سورة النساء ٤٩ .

(٥) كذا نسبه إلى الحطيئة ، وهو للنجاشي ، وتقدم في : ٣٦٢/١٠ .

(٦) سورة آل عمران ١٧٣ .

(٧) سورة الأحقاف ٢٥ .

(٨) في ١ ، ب : « ولا الأرض » .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ١٥٦/١ .

(١٠) سقط من : م .

(١١-١٢) في م : « فإنما » .

(١٢) في م زيادة : « عليه اليمين » .

تَنْصَرِفُ إِلَى الْمَنَوِيِّ ؛ لِأَنَّهَا نِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ ، لَا يَحْتَمِلُهَا اللَّفْظُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَوَى ذَلِكَ بِغَيْرِ
يَمِينٍ .

١٨٢٨ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا ، رُجِعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ وَمَا هِيَ جَهَا)

وجعلته أنه إذا عُدِمَتِ النِّيَّةُ ، نَظَرْنَا فِي سَبَبِ الْيَمِينِ ، وَمَا أَثَارَهَا ؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى النِّيَّةِ ، فَإِذَا
حَلَفَ لَا يَأْوِي مَعَ امْرَأَتِهِ فِي هَذِهِ الدَّارِ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ غَيْظًا مِنْ جِهَةِ الدَّارِ ،
لِضَرَرٍ لِحَقِّهِ مِنْهَا ، أَوْ مَنَّةٍ عَلَيْهِ بِهَا ، اخْتَصَّتْ يَمِينُهُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ لَغَيْظٍ لِحَقِّهِ مِنَ الْمَرْأَةِ
يَقْتَضِي جَفَاءَهَا ، وَلَا أَثَرَ لِلدَّارِ فِيهِ ، تَعَلَّقَ / ذَلِكَ بِإِيَوَائِهِ مَعَهَا فِي كُلِّ دَارٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا ٢٠٧/١٠ ظ
حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ عَزَلِهَا ، إِنْ كَانَ سَبَبُ الْمَنَّةِ عَلَيْهِ مِنْهَا ، فَكَيْفَمَا انْتَفَعَ بِهِ أَوْ بِثَمَنِهِ
حَنِثَ ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ خُشُوعًا غَزَلَهَا وَرَدَاءَتَهُ^(١) ، لَمْ يَتَعَدَّ يَمِينُهُ^(٢) لُبْسَهُ ، وَالْخِلَافُ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْخِلَافِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى تَعَلُّقِ^(٣) الْيَمِينِ بِمَا نَوَاهُ ، وَالسَّبَبُ
دَلِيلٌ عَلَى النِّيَّةِ ، فَيَتَعَلَّقُ الْيَمِينُ بِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ إِذَا كَانَ خَاصًّا فِي شَيْءٍ لِسَبَبٍ
عَامٍّ ، تَعَدَّى إِلَى مَا وَجَدَ^(٤) فِيهِ السَّبَبُ ، كَتَنْصِيصِهِ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِي أَعْيَانِ سِتَّةٍ ،
أُثْبِتَ الْحُكْمَ فِي كُلِّ مَا وَجَدَ^(٥) فِيهِ مَعْنَاهَا ، كَذَلِكَ فِي كَلَامِ الْآدَمِيِّ مِثْلُهُ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ
الْلَفْظُ عَامًّا وَالسَّبَبُ^(٥) خَاصًّا ، مِثْلَ مَنْ دُعِيَ إِلَى غَدَاةٍ ، فَحَلَفَ أَنْ^(٦) لَا يَتَعَدَّى ، أَوْ حَلَفَ
أَنْ^(٦) لَا يَقْعَدَ ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ ، فَيَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَى ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، فَكَلَامُ أَحْمَدَ
يَقْتَضِي رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّ الْيَمِينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْعُمُومِ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ
حَلَفَ أَنْ^(٦) لَا يَدْخُلَ بَلَدًا ، لِيُظْلِمَ رَأْيَهُ فِيهِ ، فَرَأَى الظُّلْمَ ؟ فَقَالَ : النَّذْرُ يُوفَى بِهِ . يَعْنِي لَا
يَدْخُلُهُ . وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الشَّارِعِ إِذَا كَانَ عَامًّا ، لِسَبَبٍ خَاصٍّ ، وَجِبَ الْأَخْذُ بِعُمُومِ
الْلَفْظِ دُونَ تَخْصُوصِ السَّبَبِ ، كَذَلِكَ يَمِينُ الْحَالِفِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، فِي مَنْ حَلَفَ عَلَى

(١) فِي ب : « أَوْ رَدَّاهُ » .

(٢) فِي م : « يَمِينُهُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « تَعْلِيْقُ » .

(٤) فِي م : « يَوْجَدُ » .

(٥) فِي م : « وَلِلْسَبَبِ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

رُوحَتِهِ أَوْ عَبْدَهُ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَتَقَى الْعَبْدُ ، وَطَلَّقَ الزَّوْجَةَ ، وَخَرَجَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لَا يَحْنُ ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ تَنْقُلُ حُكْمَ الْكَلَامِ إِلَى نَفْسِهَا ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُ مَنَعُ الزَّوْجَةِ وَالْعَبْدَ مَعَ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِمَا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مَا دُمْتُمَا فِي مِلْكِي . وَلِأَنَّ السَّبَبَ يَدُلُّ عَلَى النِّيَّةِ فِي الْخُصُوصِ ، كِدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا فِي الْعُمُومِ ، وَلَوْ نَوَى الْخُصُوصَ لَا اخْتَصَّتْ يَمِينُهُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا . وَلَوْ حَلَفَ لِعَامِلٍ أَنْ ^(٧) لَا يَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَعَزَلَ ، أَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَرَى مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى فَلَانٍ الْقَاضِي فَعَزَلَ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِعَزْلِهِ . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِعَيْنٍ مَوْصُوفَةٍ ، تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الصُّفَةُ . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ ، تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِعَزْلِهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : رَفَعَهُ إِلَيْهِ . إِلَّا فِي حَالِ وَلَايَتِهِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ رَأَى الْمُنْكَرَ فِي وَلَايَتِهِ ، فَأَمَّا كَنَّهُ رَفَعَهُ فَلَمْ يَرْفَعْهُ إِلَيْهِ حَتَّى عَزَلَ ، لَمْ يَبْرَرْ بِرَفْعِهِ إِلَيْهِ حَالُ كَوْنِهِ مَعَزُولًا . وَهَلْ يَحْنُ بِعَزْلِهِ ^(٨) ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْنُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَاتَ رَفَعَهُ / إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَالُومَاتٍ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْنُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ فَوَاتُهُ ، لَا خِتْمَالُ أَنْ يَلِيَّ فَيَرْفَعَهُ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ ، فَإِنَّهُ يَحْنُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ فَوَاتُهُ ، وَإِذَا مَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ رَفْعِهِ إِلَيْهِ ، حَنِتْ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَاتَ ، فَأَشْبَهَ مَالُومَاتٍ حَلَفَ لِيُضْرِبَنَّ عَبْدَهُ فِي غَدٍ ، فَمَاتَ الْعَبْدُ الْيَوْمَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ فَعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الْمُكَرَّةَ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا تَنْحَلُّ يَمِينُهُ بِعَزْلِهِ . فَرَفَعَهُ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ ، بَرَّ بِذَلِكَ .

فصل : فَإِنْ اخْتَلَفَ السَّبَبُ وَالنِّيَّةُ ، مِثْلُ إِنْ أَمْنَتْ عَلَيْهِ أَمْرًا بِعَزْلِهَا ، فَحَلَفَ أَنْ ^(٩) لَا يَلْبَسَ ثَوْبًا مِنْ عَزْلِهَا ، يَنْوِي اجْتِنَابَ اللَّبْسِ خَاصَّةً ، دُونَ الِاتِّفَاعِ بِثَمَنِهِ وَغَيْرِهِ ، قُدِّمَتْ النِّيَّةُ عَلَى السَّبَبِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ وَافَقَتْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ . وَإِنْ نَوَى بِيَمِينِهِ ثَوْبًا وَاحِدًا ، فَكَذَلِكَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخِرْقِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُقَدِّمُ السَّبَبُ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ ظَاهِرٌ فِي الْعُمُومِ ، وَالسَّبَبُ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ الظَّاهِرَ وَيُقَوِّيه ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْامْتِنَانُ ، وَظَاهِرُ

(٧) سقط من : م .

(٨) في م : « بفعله » .

(٩) في م : « أنه » .

حالِهِ قَصْدُ^(١٠) قَطْعِ الْمِنَّةِ^(١١) ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى نِيَّتِهِ الْمُخَالَفَةِ لِلظَّاهِرَيْنِ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ إِنَّمَا اعْتَبِرَ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْقَصْدِ ، فَإِذَا خَالَفَ حَقِيقَةَ الْقَصْدِ ، لَمْ يُعْتَبَرْ ، وَكَانَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا اللَّفْظَ^(١٢) بَعْمُومِهِ ، وَالنِّيَّةُ تَخْصُهُ ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِيمَا مَضَى .

١٨٢٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ^(١) لَا يَسْكُنَ دَارًا هُوَ سَاكِنُهَا ، خَرَجَ مِنْ وَقْتِهِ ، وَإِنْ تَحَلَّفَ عَنِ الْخُرُوجِ مِنْ وَقْتِهِ ، حِنْثٌ)

وجملة ذلك أَنَّ سَاكِنَ الدَّارِ إِذَا حَلَفَ لَا يَسْكُنُهَا ، فَمَتَى أَقَامَ فِيهَا بَعْدَ يَمِينِهِ زَمَانًا يُمَكِّنُهُ فِيهِ الْخُرُوجُ ، حِنْثٌ ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ السُّكْنَى كَانَتْ دَائِمًا ، فِي وَقْعِ اسْمِ السُّكْنَى عَلَيْهَا ، أَلَّا تَرَاهُ يَقُولُ : سَكَنْتُ هَذِهِ الدَّارَ شَهْرًا . كَمَا يَقُولُ : لَبِسْتُ هَذَا الثَّوبَ شَهْرًا ؟ وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَإِنْ أَقَامَ لِنَقْلِ رَحْلِهِ وَقَمَاشِهِ ، لَمْ يَحِنْثْ ؛ لِأَنَّ الْإِثْقَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْأَهْلِ وَالْمَالِ ، فَيَحْتَاجُ أَنْ يَنْقَلَ ذَلِكَ مَعَهُ ، حَتَّى يَكُونَ مُنْتَقِلًا . وَيُحْكِي^(٢) عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ إِنْ أَقَامَ دُونَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، لَمْ يَحِنْثْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْإِثْقَالِ ، فَلَمْ يَحِنْثْ بِهِ . وَعَنْ زُفَرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : يَحِنْثُ وَإِنْ انْتَقَلَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ^(٣) أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا عَقِيبَ يَمِينِهِ وَلَوْ لَحْظَةً ، فَيَحِنْثُ بِهَا . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ مَا لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ مِنْهُ لَا يُرَادُّ بِالْيَمِينِ ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا إِذَا أَقَامَ زَمَانًا يُمَكِّنُهُ الْإِثْقَالُ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يَحِنْثُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ السُّكْنَى ، فَحِنْثٌ بِهِ ، كَمَوْضِعِ الْإِثْقَاقِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الدَّارَ ، فَدَخَلَ إِلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهَا ، حِنْثٌ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ؟

فصل : وَإِنْ أَقَامَ لِنَقْلِ مَتَاعِهِ وَأَهْلِهِ ، لَمْ يَحِنْثْ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَحِنْثُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْإِثْقَالَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْأَهْلِ وَالْمَالِ ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ ، فَلَا يُمَكِّنُهُ التَّحَرُّزُ

(١٠) سقط من : م .

(١١) في م : « النية » .

(١٢) في م : « لفظه » .

(١) سقط من : م .

(٢) في ب ، م : « وحكى » .

(٣) في ب ، م زيادة : « من » .

من هذه الإقامة ، فلا يَقَعُ اليمينُ عليها . وعلى هذا ، إن خَرَجَ بِنَفْسِهِ ، وَتَرَكَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ فِي الْمَسْكَنِ مع إمكانِ ثَقْلِهِمْ عَنْهُ ، حَنِثَ . وقال الشافعي : لا يَحْنُثُ إِذَا خَرَجَ بِنِيَّةِ الْإِثْقَالِ ؛ لَأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ بِنِيَّةِ الْإِثْقَالِ ، فَلَيْسَ بِسَاكِنٍ ، لَأَنَّهُ ^(٤) يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ السُّكْنَى وَحْدَهُ دُونَ أَهْلِهِ وَمَالِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ السُّكْنَى تَكُونُ بِالْأَهْلِ وَالْمَالِ ، وَهَذَا يُقَالُ : فَلَانٌ سَاكِنٌ ^(٥) فِي الْبَلَدِ الْفُلَانِي . وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ بِنَفْسِهِ ، وَإِذَا نَزَلَ بَلَدًا بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ يُقَالُ : سَكَنَهُ . وَلَوْ نَزَلَ بِنَفْسِهِ ، لَا يُقَالُ : سَكَنَهُ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ تَوَى السُّكْنَى بِنَفْسِهِ . لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ مَنْ خَرَجَ إِلَى مَكَانٍ لِيَنْقُلَ أَهْلَهُ إِلَيْهِ ^(٦) ، لَمْ ^(٧) يَتَوَى السُّكْنَى بِهِ ^(٨) بِنَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ خَرَجَ ^(٩) لِشِرَاءِ مَتَاعٍ . وَإِنْ خَرَجَ ^(١٠) عَازِمًا عَلَى السُّكْنَى بِنَفْسِهِ ، مُنْفَرِدًا عَنْ أَهْلِهِ الَّذِي فِي الدَّارِ ، لَمْ يَحْنُثْ ، وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَحُكِيَ عَنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ اعْتَبَرَ ثَقْلَ عِيَالِهِ دُونَ مَالِهِ . وَالْأَوَّلَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّهُ إِذَا انْتَقَلَ بِأَهْلِهِ ، فَسَكَنَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ ، وَإِنْ بَقِيَ مَتَاعُهُ فِي الْأَوَّلَى ^(١١) ؛ لِأَنَّ مَسْكَنَهُ حَيْثُ حَلَّ أَهْلُهُ بِهِ ^(١٢) ، وَتَوَى الْإِقَامَةَ بِهِ ، وَهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ دَارًا لَمْ يَكُنْ سَاكِنًا لَهَا ، فَتَزَلَّهَا ^(١٣) بِأَهْلِهِ نَاقِلًا لِلْسُّكْنَى بِهَا ، حَنِثَ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ ثَقُلَ إِلَيْهَا مَا يَتَأَثَّرُ بِهِ ، وَبَسْتَعْمَلَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، فَهُوَ سَاكِنٌ وَإِنْ سَكَنَهَا بِنَفْسِهِ .

فصل : وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى الْمَقَامِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطِئِ ، وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(١٤) . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فِي وَقْتٍ لَا يَجْدُ مَنْزِلًا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِ ، أَوْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْزِلِ أَبْوَابٌ مُغْلَقَةٌ لَا يُمَكِّنُهُ فَتْحُهَا ، أَوْ خَوْفٌ عَلَى

(٤) فِي م : « وَلَأَنَّهُ » .

(٥-٥) فِي م : « بِالْبَلَدِ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٧) فِي م : « وَلَمْ » .

(٨-٨) فِي م : « يَشْتَرِي مَتَاعًا » .

(٩) فِي ب : « كَانَ » .

(١٠) فِي م : « الدَّارِ » .

(١١) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ، فِي : ١٤٦/١ .

نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ ، فَأَقَامَ فِي طَلَبِ الثَّقَلَةِ ، أَوْ ائْتِظَارِ الزَّوَالِ الْمَانِعِ مِنْهَا ، أَوْ خَرَجَ طَالِبًا
لِلثَّقَلَةِ فَتَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ ؛ إِمَّا لَكَوْنِهِ لَمْ يَجِدْ مَسْكَنًا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِ ، لَتَعَذُّرِ الْكِرَاءِ أَوْ غَيْرِهِ ^(١٣) ، أَوْ
لَمْ يَجِدْ بِهَا يَمُّ يَتَنَقَّلُ عَلَيْهَا ، وَلَا يُمَكِّنُهُ الثَّقَلُ بِدَوْنِهَا ، فَأَقَامَ نَائِبًا لِلثَّقَلَةِ مَتَى قَدَّرَ عَلَيْهَا ، لَمْ
يَحْنَثْ ، وَإِنْ أَقَامَ أَيَّامًا وَلِيَالِي ؛ لِأَنَّ إِقَامَتَهُ عَنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ ، لَعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الثَّقَلَةِ ،
فَإِنَّهُ إِذَا / لَمْ يَجِدْ مَسْكَنًا لَا يُمَكِّنُهُ تَرَكْ أَهْلَهُ ، وَإِلْقَاءَ مَتَاعِهِ فِي الطَّرِيقِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِ ، ٢٠٩/١٠ و
كَالْمُقِيمِ لِلْإِكْرَاهِ . وَإِنْ أَقَامَ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، غَيْرَ نَائِبٍ لِلثَّقَلَةِ ، حَنِثَ ، وَيَكُونُ نَقْلُهُ لِمَا ^(١٤)
يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِهِ ، عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ، فَلَوْ كَانَ ذَا مَتَاعٍ كَثِيرٍ ، فَتَقْلَهُ قَلِيلًا قَلِيلًا عَلَى
الْعَادَةِ ، بِحَيْثُ لَا يَتْرَكُ النُّقْلَ الْمُعْتَادَ ، لَمْ يَحْنَثْ وَإِنْ أَقَامَ أَيَّامًا ، وَلَا يَلْزِمُهُ جَمْعُ دَوَابِّ الْبَلَدِ
لِنَقْلِهِ ، وَلَا النُّقْلَ بِاللَّيْلِ ، وَلَا وَقْتَ الْإِسْتِرَاحَةِ عِنْدَ التَّعَبِ ، وَلَا أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ ؛ لِأَنَّ
الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِالنُّقْلِ فِيهَا ، وَلَوْ وَهَبَ ^(١٥) رَحْلَهُ أَوْ أَوْدَعَهُ أَوْ أَعَارَهُ وَخَرَجَ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ
يَدَهُ زَالَتْ عَنِ الْمَتَاعِ . وَإِنْ تَرَدَّدَ إِلَى الدَّارِ لِنَقْلِ الْمَتَاعِ ، أَوْ عَائِدًا لِمَرِيضٍ ، أَوْ زَائِرًا
لصَدِيقٍ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ دَخَلَهَا وَمِنْ رَأْيِهِ الْجُلُوسُ عِنْدَهُ ، حَنِثَ ، وَإِلَّا
فَلَا . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِسُكْنَى ، وَلِذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لَيْسُكُنَّ دَارًا ، لَمْ يَبْرَ بِالْجُلُوسِ فِيهَا ^(١٦)
عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَلَا ^(١٧) يُسَمَّى سَاكِنًا بِهِ بِهَذَا الْعُذْرِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَنْوِ
الْجُلُوسَ . وَإِنْ كَانَ لَهُ فِي الدَّارِ امْرَأَةٌ أَوْ عَائِلَةٌ ، فَأَرَادَهُمْ عَلَى الْخُرُوجِ مَعَهُ ، وَالْإِتِّقَالَ
عَنْهَا ، فَأَبَوْا ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِخْرَاجُهُمْ ، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَمْ ^(١٨)
يُمَكِّنْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَمْ يُمَكِّنْهُ نَقْلُهُ مِنْ رَحْلِهِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا ، فَالْحُكْمُ فِي الْاسْتِدَامَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْحَلِيفِ
عَلَى السُّكْنَى . وَإِنْ ائْتَقَلَ أَحَدُهُمَا ، وَبَقِيَ الْآخَرُ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِزَوَالِ الْمُسَاكِنَةِ . وَإِنْ

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « لَغْيِهِ » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « إِلَى مَا » .

(١٥) فِي م : « ذَهَبَ » تَحْرِيفٌ .

(١٦) فِي م زِيَادَةٌ : « لِأَنَّهُ » .

(١٧) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

(١٨) فِي م : « لَا » .

سَكَنَّا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ فِي بَيْتٍ ذِي بَابٍ وَغَلَقٍ ، رُجِعَ إِلَى نَيْتِهِ بِيَمِينِهِ أَوْ إِلَى سَبَبِهَا ، وَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرَائِنُ أَحْوَالِهِ فِي الْمَحْلُوفِ عَلَى الْمُسَاكِنَةِ فِيهِ ، فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ كُلُّهُ ، حَيْثُ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ كَانَتِ الدَّارُ صَغِيرَةً ، فَهِيَ مُتَسَاكِنَانِ ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ مَسْكَنٌ وَاحِدٌ ، وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً ، إِلَّا أَنْ أَحَدَهُمَا فِي الْبَيْتِ وَالْآخَرُ فِي الصُّفَّةِ ، أَوْ كَانَا فِي صُفَّتَيْنِ أَوْ بَيْتَيْنِ لَيْسَ عَلَى أَحَدِهِمَا غَلَقٌ دُونَ صَاحِبِهِ ، فَهِيَ مُتَسَاكِنَانِ . وَإِنْ كَانَا فِي بَيْتَيْنِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ غَلَقٌ ، أَوْ كَانَا فِي نَحْوٍ ، فَلَيْسَا مُتَسَاكِنَيْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْفَرِدُ بِمَسْكَنِهِ دُونَ الْآخَرِ ، فَأَشْبَهَا الْمُتَجَاوِرَيْنِ ^(١٩) . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَانَا مُتَسَاكِنَيْنِ ، كَالصَّغِيرَةِ ، وَفَارَقَ الْمُتَجَاوِرَيْنِ فِي الدَّارَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا ^(٢٠) لَيْسَا مُتَسَاكِنَيْنِ ، وَبِمِثْلِهِ عَلَى نَفْيِ الْمُسَاكِنَةِ ، لَا عَلَى الْمُجَاوِرَةِ . وَلَوْ كَانَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ حَالَةَ الْيَمِينِ ، فَخَرَجَ أَحَدُهُمَا مِنْهَا ، وَقَسَمَا ^(٢١) حُجْرَتَيْنِ ، وَفَتَحَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَابًا ، وَبَيْنَهُمَا حَاجِزٌ ، ثُمَّ سَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حُجْرَةٍ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُتَسَاكِنَيْنِ . وَإِنْ تَشَاغَلَا بَيْنَاءِ الْحَاجِزِ بَيْنَهُمَا ، وَهُمَا مُتَسَاكِنَانِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُمَا تَسَاكَنَّا / قَبْلَ انْفِرَادِ أَحَدِي الدَّارَيْنِ مِنَ الْآخَرَى . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ : لَا سَاكِنْتُ فَلَانًا فِي هَذِهِ الدَّارِ . فَقَسَمَا ^(٢٢) حُجْرَتَيْنِ ، وَبَنِيَا بَيْنَهُمَا حَائِطًا ، وَفَتَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّفْسَ بَابًا ، ثُمَّ سَكَنَا فِيهِمَا ، لَمْ يَحْنَثْ ، كَمَا ^(٢٣) ذَكَرْنَا فِي التِّي قَبْلَهَا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُعْجِبُنِي ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُهُ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ؛ لَكَوْنِهِ عَيْنَ الدَّارِ ، فَلَا يَنْحَلُّ بِتَغْيِيرِهَا ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا ، فَصَارَتْ فَضَاءً ^(٢٤) . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَاكِنْ فِيهَا ،

(١٩) فِي مِيزَانِ : « كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْفَرِدُ بِمَسْكَنِهِ » .

(٢٠) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢١) فِي الْأَصْلِ : « وَقَسَمَا » .

(٢٢) فِي مِ : « قَسَمَا » .

(٢٣) فِي مِ : « لَمْ » .

(٢٤) فِي ب ، م : « نَصَا » .

لَكُونِ الْمُسَاكِنَةِ فِي الدَّارِ لَا تَحْصُلُ مَعَ كَوْنِهِمَا دَارَيْنِ ، وَفَارَقَ الدُّخُولَ ، فَإِنَّهُ دَخَلَهَا مُتَغَيِّرَةً .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ ، اقْتَضَتْ يَمِينُهُ الْخُرُوجَ بِنَفْسِهِ ^(٢٥) وَأَهْلِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ ، تَنَاوَلَتْ يَمِينُهُ الْخُرُوجَ بِنَفْسِهِ ^(٢٥) ؛ لِأَنَّ الدَّارَ يَخْرُجُ مِنْهَا صَاحِبُهَا فِي الْيَوْمِ مَرَّاتٍ عَادَةً ، فَظَاهِرُ حَالِهِ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ الْخُرُوجَ الْمُعْتَادَ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْخُرُوجَ الَّذِي هُوَ الثَّقَلَةُ ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْبَلَدِ بِخِلَافِ ذَلِكَ . وَإِذَا خَرَجَ الْحَالِفُ ، فَهَلْ لَهُ الْعَوْدُ فِيهِ ؟ عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْعَوْدِ ، وَلَا يَحْنُثُ بِهِ ؛ ^(٢٦) لِأَنَّ يَمِينَهُ ^(٢٦) عَلَى الْخُرُوجِ ، وَقَدْ خَرَجَ ، فَانْحَلَّتْ يَمِينُهُ ، لِفِعْلِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَحْنُثْ فِيهَا ^(٢٧) بَعْدُ . وَالثَّانِيَةُ ، يَحْنُثُ بِالْعَوْدِ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ حَالِهِ قَصْدُ هِجْرَانِ مَا حَلَفَ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْهُ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالْعَوْدِ . وَيُمْكِنُ حَمْلُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَلَى أَنَّ لِلْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ سَبَبًا هَيَّجَ يَمِينَهُ ، أَوْ دَلَّتْ قَرِينَةً حَالِهِ عَلَى إِرَادَتِهِ هِجْرَانَهُ ، أَوْ تَوَى ذَلِكَ بِيَمِينِهِ ، فَاقْتَضَتْ يَمِينُهُ دَوَامَ اجْتِنَابِهَا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، لَمْ يَحْنُثْ بِالْعَوْدِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَحْمِلُ عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ عَلَى مُقْتَضَى اللَّفْظِ ، وَمُقْتَضَاهُ هَهُنَا الْخُرُوجُ ، وَقَدْ فَعَلَهُ ، فَانْحَلَّتْ يَمِينُهُ بِهِ ^(٢٨) . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا حَلَفَ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْهَا ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْ بَلَدٍ ، لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِالرَّحِيلِ بِأَهْلِهِ .

١٨٣٠ — مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، فَحُمِلَ فَأُذْخِلَهَا ، وَلَمْ يُمْكِنَهُ الْاِقْتِنَاعُ ، لَمْ يَحْنُثْ)

نَصَّ (أَحْمَدُ عَلَى^(١) هَذَا ، فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ مَوْجُودٍ مِنْهُ ، وَلَا مَنْسُوبٌ

(٢٥-٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٦-٢٦) في ب : « لَأَنَّهُ يَمِينٌ » .

(٢٧) في م : « فِيمَا » .

(٢٨) سقط من : أ ، ب ، م .

(١-١) في م : « عَلَيْهِ أَحْمَدُ » .

٢١٠/١٠ إليه . وإن حُمِلَ بِأَمْرِهِ ، فَأَدْخَلَهَا ، حَنِثٌ ؛ / لِأَنَّهُ دَخَلَ مُخْتَارًا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَخَلَ رَاكِبًا . وَإِنْ حُمِلَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ ، لَكِنَّهُ ^(٢) أَمَكَنَهُ الْاِمْتِنَاعُ فَلَمْ يَمْتَنِعْ ، حَنِثٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَهَا غَيْرَ مُكْرَهٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حُمِلَ بِأَمْرِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِي الْحَنِثِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الدُّخُولَ ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ الْاِمْتِنَاعُ . وَتَمَى دَخَلَ بِاخْتِيَارِهِ ، حَنِثٌ ، سَوَاءٌ كَانَ مَاشِيًا ، أَوْ رَاكِبًا ، أَوْ مَحْمُولًا ، أَوَّلَقَى نَفْسَهُ فِي مَاءٍ فَجَرَّهُ إِلَيْهَا ، أَوْ سَبَحَ فِيهِ فَدَخَلَهَا ، ^(٣) سَوَاءٌ دَخَلَ ^(٤) مِنْ بَابِهَا ، أَوْ تَسَوَّرَ حَائِطَهَا ، أَوْ دَخَلَ مِنْ طَاقَةٍ فِيهَا ، أَوْ نَقَبَ حَائِطَهَا ^(٥) ، وَدَخَلَ مِنْ ظَهْرِهَا ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ .

فصل : وَإِنْ أَكْرَهَ بِالضَّرْبِ وَنَحْوِهِ عَلَى دُخُولِهَا ، فَدَخَلَهَا ، لَمْ يَحْنُثْ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَفِي الْآخَرِ يَحْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَنَحْوُهُ عَنِ ^(٦) النَّخَعِيِّ . لِأَنَّهُ ^(٧) دَخَلَهَا وَ ^(٨) فَعَلَ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ ^(٩) . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « عُنْفَى لِأُمْتِي عَنِ الْخَطِيَا ، وَالنَّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(١٠) . وَلِأَنَّهُ دَخَلَهَا مُكْرَهًا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حُمِلَ مُكْرَهًا .

فصل : وَإِنْ رَقَى فَوْقَ سَطْحِهَا ، حَنِثٌ . وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنُثُ . وَلِأَصْحَابِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ السَّطْحُ مُحَجَّرًا وَجْهَانِ ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ السَّطْحَ يَقِيهَا الْحَرُّ وَالْبَرْدُ ، وَيُخْرِزُهَا ، فَهُوَ كَحَيْطَانِهَا . وَلَنَا ، أَنَّ سَطْحَ الدَّارِ مِنْهَا ، وَحُكْمُهُ حُكْمُهَا سَوَاءٌ ، فَحَنِثٌ بِدُخُولِهِ ، كَالْمُحَجَّرِ ، أَوْ كَمَا لَوْ دَخَلَ بَيْنَ حَيْطَانِهَا ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ يَصِحُّ الِاعْتِكَافُ فِي سَطْحِ الْمَسْجِدِ ، ^(١١) وَإِنَّمَا يَصِحُّ الِاعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ ^(١٢) ، وَيُمْنَعُ الْجَنْبُ مِنْ ^(١٣) اللَّبِثِ فِيهِ ، وَلَوْ حَلَفَ لَيَخْرُجَنَّ مِنْ

(٢) فِي م : « وَلَكِنَّهُ » .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي م : « حَائِطًا » .

(٥) فِي م : « قَوْلٌ » .

(٦) فِي م زِيَادَةٌ : « وَدَخَلَهَا » .

(٧) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ١٤٦/١ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : ب .

الدار ، فصَعَدَ سَطْحَهَا ، لم يَبْرَ ، ولو حَلَفَ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْهَا ، فصَعَدَ سَطْحَهَا ، لم يَخْنُثْ ، ولأنَّه دَاخِلٌ فِي حَدُودِ الدَّارِ ، وَمَمْلُوكٌ لِصَاحِبِهَا ، وَيُمْلِكُ بِشَرَائِهَا ، وَيَخْرُجُ مِنْ مِلْكِ صَاحِبِهَا بِبَيْعِهَا ، وَالْبَائِثُ عَلَيْهِ ، يَقَالُ : بَاتَ فِي دَارِهِ . وَهَذَا يُفَارِقُ مَا وَرَاءَ حَائِطِهَا . وَإِنْ كَانَ فِي الْيَمِينِ قَرِينَةً لَفِظِيَّةً أَوْ حَالِيَّةً تَقْتَضِي اخْتِصَاصَ الْإِرَادَةِ بِدَاخِلِ الدَّارِ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ سَطْحُ الدَّارِ طَرِيقًا ، وَسَبَبُ يَمِينِهِ يَقْتَضِي تَرْكَ وَصْلَةِ أَهْلِ الدَّارِ ، لَمْ يَخْنُثْ بِالْمُرُورِ عَلَى سَطْحِهَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ نَوَى يَمِينَهُ بِاطْنِ الدَّارِ ، تَقَيَّدَتْ يَمِينُهُ بِمَا نَوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَرْءِ إِلَّا مَا نَوَاهُ .

فصل : فَإِنْ تَعَلَّقَ بَعْضُنْ شَجَرَةً فِي الدَّارِ ، لَمْ يَخْنُثْ . وَإِنْ صَعَدَ حَتَّى صَارَ فِي مُقَابَلَةِ سَطْحِهَا بَيْنَ حِيطَانِهَا ، حِنْثٌ . وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ بَيْنَ حِيطَانِهَا ، اخْتَمَلَ أَنْ يَخْنُثَ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَوَائِهَا ، وَهَوَاؤها مِلْكٌ لِصَاحِبِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَامَ عَلَى سَطْحِهَا ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يَخْنُثَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى دَاخِلًا ، وَلَا هُوَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهَا ، وَكَذَلِكَ ^(٩) مَالُو ^(٩) كَانَتِ الشَّجَرَةُ فِي غَيْرِ الدَّارِ ، فَتَعَلَّقَ بِفَرْعٍ مَادَ عَلَى الدَّارِ فِي مُقَابَلَةِ سَطْحِهَا . وَإِنْ قَامَ عَلَى حَائِطِ / الدَّارِ ، ٢١٠/١٠ ظ اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ^(١٠) ، يَخْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي حَدِّهَا ، فَأَشْبَهَ الْقَائِمَ عَلَى سَطْحِهَا . وَالثَّانِي ، لَا يَخْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى دُخُولًا . وَإِنْ قَامَ فِي طَاقِ الْبَابِ فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ حَائِطِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا قَامَ عَلَى الْعَتَبَةِ ، لَمْ يَخْنُثْ ؛ لِأَنَّ الْبَابَ إِذَا أُغْلِقَ حَصَلَ خَارِجًا مِنْهَا ، وَلَا يُسَمَّى دَاخِلًا فِيهَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَضَعَ قَدَمَهُ فِي الدَّارِ ، فَدَخَلَهَا رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا ، مُتَتَعِلًا ^(١١) أَوْ حَافِيًا ، حِنْثٌ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا . وَهَذَا قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : إِنْ دَخَلَهَا رَاكِبًا ، لَمْ يَخْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ فِيهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ دَخَلَ الدَّارَ ، فَحِنْثٌ ، كَمَا لَوْ دَخَلَهَا مَاشِيًا ، ^(١٢) وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ فِيهَا ، فَإِنَّ قَدَمَهُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الدَّائِيَةِ فِيهَا . فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَخَلَهَا مُتَتَعِلًا ^(١٢) . وَعَلَى أَنَّ هَذَا فِي الْعُرْفِ عِبَارَةٌ عَنْ اجْتِنَابِ الدُّخُولِ ، فَتُحْمَلُ

(٩-٩) فِي ١ ، ب : « لَوْ » . وَفِي م : « إِنْ » .

(١٠) فِي م زِيَادَةٌ : « أَنَّهُ » .

(١١) فِي م : « مُنْقُولًا » .

(١٢-١٢) سَقَطَ مِنْ : ب .

الْيَمِينُ عَلَيْهِ . فَإِنْ قِيلَ : هَذَا مَجَازٌ لَا يُحْمَلُ الْيَمِينُ عَلَيْهِ . قُلْنَا : الْمَجَازُ إِذَا اشْتَهَرَ ، صَارَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ ، فَيَنْصَرِفُ اللَّفْظُ بِإِطْلَاقِهِ إِلَيْهِ ، كَلَفْظِ الرَّأْيَةِ^(١٣) وَالذَّابَةِ ، وَغَيْرِهِمَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ مِنْ بَابِهَا ، فَدَخَلَهَا مِنْ غَيْرِ الْبَابِ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَمْ تَتَنَاوَلَ غَيْرَ الْبَابِ^(١٤) . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ^(١٥) يَحْنَثَ إِذَا أَرَادَ يَمِينَهُ اجْتِنَابَ الدَّارِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْبَابِ سَبَبٌ هَيَّجَ يَمِينَهُ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْوِي مَعَ زَوْجَتِهِ فِي دَارٍ ، فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا . وَإِنْ حُوِّلَ بِأُيُهَا إِلَى^(١٦) مَكَانٍ آخَرَ ، فَدَخَلَ مِنْهُ^(١٧) ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَهَا مِنْ بَابِهَا . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَإِنْ حَلَفَ : لَا دَخَلْتُ مِنْ بَابِ هَذِهِ الدَّارِ . فَكَذَلِكَ . وَإِنْ جُعِلَ لَهَا بَابٌ آخَرُ ، مَعَ بَقَاءِ الْأَوَّلِ ، فَدَخَلَ مِنْهُ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ مِنْ بَابِ الدَّارِ . وَإِنْ قُلِعَ الْبَابُ ، وَنُصِبَ فِي دَارٍ أُخْرَى ، وَهِيَ^(١٨) الْمَمَرُّ ، حَنِثَ بِدُخُولِهِ^(١٩) ، وَلَا يَحْنَثُ بِالْدُخُولِ^(٢٠) مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي نُصِبَ فِيهِ الْبَابُ ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ فِي الْمَمَرِّ لَا مِنَ الْمَصْرَاعِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ ، فَدَخَلَ دَارًا مَمْلُوكَةً لَهُ ، أَوْ دَارًا يَسْكُنُهَا بِأَجْرَةٍ أَوْ عَارِيَّةٍ أَوْ غَضَبٍ ، حَنِثَ . وَبِذَلِكَ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنَثُ إِلَّا بِدُخُولِ دَارٍ يَمْلِكُهَا ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَالِكِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ . كَانَ مُقَرَّرًا لَهُ بِمِلْكِهَا . وَإِنْ^(٢١) قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّهُ يَسْكُنُهَا . لَمْ يُقْبَلْ . وَلَنَا ، أَنَّ الدَّارَ تُضَافُ إِلَى سَاكِنِهَا ، كإِضَافَتِهَا إِلَى مَالِكِهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا

(١٣) فِي ب ، م : « الرَّأْيَةِ » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « لِلدَّارِ » .

(١٥) فِي م : « أَنَّهُ » .

(١٦) فِي م : « فِي » .

(١٧) فِي م : « فِيهِ » .

(١٨) فِي أ ، ب ، م : « وَيَقْبَلُ » .

(١٩-٢٠) سَقَطَ مِنْ م . وَفِي أ ، ب : « وَلَمْ يَحْنَثْ » .

(٢٠) فِي أ ، ب ، م : « وَلَوْ » .

تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴿٢١﴾ . وأراد (٢٢) بُيُوتَ أَزْوَاجِهِنَّ اللَّاتِي (٢٣) يَسْكُنُهَا . / وقال ٢١١/١٠ تعالى : ﴿ وَقرن في بُيُوتِكُنَّ ﴾ (٢٤) . ولأنَّ الإضافة للاختصاص ، وكذلك يُضاف الرَّجُلُ إلى أَخِيهِ بِالْأُخُوَّةِ ، وإلى أَبِيهِ بِالْبُنُوَّةِ ، وإلى وَلَدِهِ بِالْأَبُوَّةِ ، وإلى امْرَأَتِهِ بِالزَّوْجِيَّةِ ، وسَاكِنِ الدَّارِ مُخْتَصِّصٌ بِهَا ، فكانت إضافتها إليه صَحِيحَةً ، وهي مُسْتَعْمَلَةٌ فِي الْعُرْفِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَحْنَثَ (٢٥) بِدُخُولِهَا ، كَالْمَمْلُوكَةِ لَهُ . وَقَوْلُهُمْ (٢٦) : هذه الإضافة مجازٌ . مَمْنُوعٌ ، بل هي حَقِيقَةٌ ؛ لما ذَكَرْنَاهُ ، ولو كَانَتْ مَجَازًا ، لَكُنْه مَشْهُورٌ ، فَيَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ ، كما لو حَلَفَ : لَا شَرِيتُ مِنْ رَاوِيَةِ فُلَانٍ . فَإِنَّهُ يَحْنَثُ بِالشَّرِّبِ مِنْ مَزَادَتِهِ . وَأَمَّا الْإِقْرَارُ ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ : هذه دارُ زَيْدٍ . وَفَسَّرَ إِقْرَارَهُ بِسُكْنَاهَا ، اِحْتَمَلَ أَنْ نَقُولَ : يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ . وَإِنْ سَلَّمْنَا ، (٢٧) فَإِنَّ قَرِينَةَ (٢٧) الْإِقْرَارِ تَصْرِفُهُ إِلَى الْمَلِكِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ : لَا دَخَلْتُ مَسْكَنَ زَيْدٍ . حَيْثُ بِدُخُولِهِ الدَّارَ الَّتِي يَسْكُنُهَا . وَلَوْ قَالَ : هذا الْمَسْكَنُ لَزَيْدٍ . كَانَ مُقْرَأً لَهُ بِهَا . وَلَا خِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهِيَ نَظِيرَةُ مَسْأَلَتِنَا .

فصل : وَلَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً فُلَانٍ ، فَرَكِبَ دَابَّةً اسْتَأْجَرَهَا فُلَانٌ ، حَيْثُ ، وَإِنْ رَكِبَ دَابَّةً اسْتَعَارَهَا ، لَمْ يَحْنَثْ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَكَذَلِكَ لَوْ رَكِبَ دَابَّةً غَصَبَهَا فُلَانٌ . وَفَارَقَ مَسْأَلَةَ الدَّارِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْنَثْ فِي الدَّارِ لِكَوْنِهِ اسْتَعَارَهَا ، وَلَا غَصَبَهَا ، وَإِنَّمَا حَيْثُ لِسُكْنَاهُ بِهَا ، فَأُضِيفَتْ الدَّارُ إِلَيْهِ لِذَلِكَ ، وَلَوْ غَصَبَهَا أَوْ اسْتَعَارَهَا مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَسْكُنَهَا ، لَمْ تَصِحَّ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ ، وَلَا يَحْنَثُ الْحَالِفُ ، فَيَكُونُ كُمُسْتَعِيرِ الدَّابَّةِ وَغَاصِبِهَا سَوَاءً .

فصل : وَإِنْ (٢٨) حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ هَذَا الْعَبْدِ ، وَلَا يَرْكَبُ دَابَّتَهُ ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبَهُ ،

(٢١) سورة الطلاق : ١ .

(٢٢) سقطت الواو من : م .

(٢٣) في م : « التي » .

(٢٤) سورة الأحزاب ٣٣ .

(٢٥) في الأصل زيادة : « به » .

(٢٦) في م زيادة : « إن » .

(٢٧-٢٧) في ب : « فقرينة » .

(٢٨) في ا ، ب : « ولو » .

فَدَخَلَ دَارًا جُعِلَتْ بَرَسِمُهُ ، أَوْ رَكِبَ دَابَّةً جُعِلَتْ بَرَسِمُهُ ، أَوْ لَبَسَ ثَوْبًا جُعِلَ بَرَسِمُهُ ،
 حَنِثٌ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ^(٢٩) مِنْ ذَلِكَ ^(٢٩) ، وَالْإِضَافَةُ تَقْتَضِي
 الْمِلْكَ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ مَعَهُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا . وَيُخَصُّ ^(٣٠) هَذَا الْفَصْلُ بِأَنَّ
 الْمِلْكِيَّةَ لَا تُمَكِّنُ هَهُنَا ، وَلَا تُصِحُّ الْإِضَافَةَ بِمَعْنَاهَا ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْإِضَافَةِ هَهُنَا عَلَى
 إِضَافَةِ الْأَخْتِصَاصِ دُونَ الْمِلْكِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ ، فَدَخَلَ دَارَ عَبْدِهِ ،
 حَنِثٌ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ دَارَ الْعَبْدِ مِلْكٌ لِسَيِّدِهِ .
 وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبَ السَّيِّدِ ، وَلَا يَرْكَبُ دَابَّتَهُ ، فَلَبَسَ ثَوْبَ عَبْدِهِ ، وَرَكِبَ دَابَّتَهُ ،
 حَنِثٌ . وَبِهِ ^(٣١) قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ^(٣٢) : لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ بَهُمَا
 أَخَصُّ ^(٣٣) . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا مَمْلُوكَانِ لِلْسَّيِّدِ ، فَتَنَاولَهُمَا يَمِينُ الْحَالِفِ ، كَالدَّارِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ
 يَبْطُلُ بِالذَّارِ .

٢١١/١٠ ظ ١٨٣١ - /مسألة؛ قال: (ولو حلف أن^(١) لا يدخل دارًا، فأدخل يده أو رجله
 أو رأسه أو شيئًا منه، حنث. ولو حلف أن يدخل، لم يبر حتى يدخل بجميعه، أما إذا
 حلف ليدخلن أو يفعل شيئًا، لم يبر إلا بفعل جميعه، والدخول إليها بجمليته)
 لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي ^(٢) ذَلِكَ ، وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ اخْتِلَافًا ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ
 تَنَاولَتْ فِعْلَ الْجَمِيعِ ، ^(٣) فَلَمْ يَبْرَّ إِلَّا بِفِعْلِ الْجَمِيعِ ^(٣) ، كَمَا لَوْ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِفِعْلِ شَيْءٍ ، لَمْ
 يَخْرُجْ مِنْ عَهْدَةِ الْأَمْرِ إِلَّا بِفِعْلِ الْجَمِيعِ ، وَلِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ إِنْخِبَارٌ بِفِعْلِهِ فِي

(٢٩-٢٩) سقط من : م .

(٣٠) في م : « ويختص » .

(٣١) في ا ، ب ، م : « وبهذا » .

(٣٢) في ب ، م زيادة : « يحنث » خطأ .

(٣٣) في م : « خص » .

(١) سقط من : م .

(٢) في م زيادة : « شيء من » .

(٣-٣) سقط من : م . نقل نظر .

المُسْتَقْبِلُ مُوَكَّدٌ بِالْقَسَمِ ، والخبرُ بفعلٍ شَيْءٌ يَقْتَضِي فِعْلَهُ كُلَّهُ ، فَأَمَّا إِنْ حَلَفَ أَنْ^(٤) لَا يَدْخُلَ ، فَأَدْخَلَ بَعْضَهُ ، أَوْ لَا^(٥) يَفْعَلُ شَيْئًا ، ففَعَلَ بَعْضَهُ ، ففيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إحداهُما ، يَحْنَثُ^(٦) . حُكِيَ ذَلِكَ^(٧) عَنْ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ يَقْتَضِي الْمَنْعَ مِنْ فِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، فَاقْتَضَتْ الْمَنْعَ مِنْ فِعْلِ شَيْءٍ مِنْهُ ، كَالنَّهْيِ ، فَنَظِيرُ الْحَلِفِ^(٨) عَلَى الدُّخُولِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ آذْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾^(٩) . وَ ﴿ آذْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ ﴾^(١٠) . فَلَا يَكُونُ الْمَأْمُورُ مُمْتَثِلًا إِلَّا بِدُخُولِ جُمْلَتِهِ ، وَنَظِيرُ الْحَلِفِ عَلَى تَرْكِ الدُّخُولِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ لَا تَدْخُلُوا ﴾ . لَا يَكُونُ الْمَنْهِيُّ مُمْتَثِلًا إِلَّا بِتَرْكِ الدُّخُولِ كُلِّهِ ، فَكَذَلِكَ الْحَالِفُ عَلَى تَرْكِ الدُّخُولِ ، لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِتَرْكِهِ كُلِّهِ ، فَمَتَى أَدْخَلَ بَعْضَهُ لَمْ يَكُنْ تَارِكًا لِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، فَكَانَ مُخَالِفًا ، كَالْمَنْهِيِّ^(١١) عَنِ الدُّخُولِ . وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّاهِيَ يَقْصِدُ الْحَمْلَ عَلَى فِعْلِ الشَّيْءِ أَوِ الْمَنْعِ مِنْهُ ، وَالْحَالِفُ يَقْصِدُ بِيَمِينِهِ ذَلِكَ ، فَكَانَا سَوَاءً ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْفِعْلِ وَالْحَالِفَ^(١٢) عَلَيْهِ ، يَقْصِدُ فِعْلَ الْجَمِيعِ ، فَلَا يَكُونُ مُمْتَثِلًا وَلَا بَارًا^(١٣) إِلَّا بِفِعْلِهِ كُلِّهِ ، وَالنَّاهِيَ وَالْحَالِفُ عَلَى التَّركِ ، يَقْصِدُ تَرْكَ الْجَمِيعِ ، فَلَا يَكُونُ مُمْتَثِلًا وَلَا بَارًا^(١٤) إِلَّا بِتَرْكِ الْجَمِيعِ ، وَفَاعِلُ الْبَعْضِ مَا فَعَلَ الْجَمِيعَ ، وَلَا تَرَكَ الْجَمِيعَ ، فَلَا يَكُونُ مُمْتَثِلًا لِلْأَمْرِ وَلَا النَّهْيِ ، وَلَا بَارًا فِي الْحَلِفِ^(١٥) عَلَى الْفِعْلِ وَلَا التَّركِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَحْنَثُ إِلَّا بِأَنْ يَدْخُلَ كُلَّهُ . قَالَ

(٤) سقط من : م .

(٥) في م : « ولا » .

(٦) في م : « لا يحنث » .

(٧) في م : « الحالف » .

(٨) سورة النساء ١٥٤ .

(٩) سورة المائدة ٢٣ .

(١٠) سورة النور ٢٧ .

(١١) سورة الأحزاب ٥٣ .

(١٢) في ب ، م : « كالنهي » .

(١٣) في م : « أو الحالف » .

(١٤ - ١٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١٥) في م : « بالحلف » .

أحمد ، في رواية صالح ، وحنبلي ، في من حلف على امرأته لا تدخل بيت أخيها : لا^(١٦) تطلق حتى تدخل كلها ، ألا ترى أن عوف بن مالك ، قال : كلّي أو بعضي^(١٧) ؟ لأن الكل لا يكون بعضاً ، والبعض لا يكون كلاً . وهذا اختيار أبي الخطاب ، ومذهب أبي حنيفة ، والشافعي . وهكذا كل شيء حلف أن لا يفعله ، ففعل بعضه ، لا يحنث حتى يفعله^(١٨) كله ؛ لأن النبي ﷺ كان يخرج رأسه إلى عائشة وهو معتكف ، فترجله وهي حائض^(١٩) . والمعتكف ممنوع من الخروج من المسجد ، والحائض ممنوعة من اللبث فيه . وروى عن النبي ﷺ ، أنه قال لأبي بن كعب : « إني لا أخرج من المسجد حتى أعلمك سورة » ، فلما أخرج رجله من المسجد علمه إياها^(٢٠) . ولأن يمينه تعلقت بالجميع ، فلم تنحل بالبعض ، كالإثبات . وهذا الخلاف في اليمين المطلقة ، فأما إن/ نوى^(٢١) الجميع أو البعض فيمينه على ما نوى^(٢٢) . وكذلك إن اقترنت به قرينة تقتضي أحد الأمرين ، تعلقت يمينه به ، فلو قال : والله لا شربت هذا النهر ، أو هذه البركة . تعلقت يمينه ببعضه ، وجهها واحداً ؛ لأن فعل الجميع مُمتنع ، فلا ينصرف يمينه إليه ، وكذلك لو قال : والله لا أكل الخبز ، ولا شرب الماء . وما أشبهه مما علق على اسم جنس ، أو علقه على اسم جمع ، كالمسلمين ، والمُشركين ، والفقراء ، والمساكين ، فإنه^(٢٣) يحنث بالبعض . وهذا قال أبو حنيفة . وسلمه أصحاب الشافعي في اسم الجنس دون الجمع . وإن علقه على اسم جنس مضاف ، كإي النهر ، حنث أيضاً بفعل البعض ، إذا كان مملاً لا يمكن شربه كله . وهو قول أبي حنيفة ، وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي ، والآخر ، لا يحنث ؛ لأن لفظه يقتضي جميعه ، فلم يتعلّق ببعضه ، كإي الإدارة . ولنا ؛

و ٢١٢/١٠

(١٦) في ١ ، ب ، م : « لم » .

(١٧) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في المزاح ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٩٦/٢ . وابن ماجه ، في : باب أشرط الساعة ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١٣٤١/٢ ، ١٣٤٢ . وأخرج الحديث دون لفظ : « كلّي أو بعضي » البخاري ، في : باب ما يحذر من الغدر ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١٢٤/٤ .

(١٨) في م : « يفعل » .

(١٩) تقدم تحريجه ، في : ٤٦١/٤ .

(٢٠) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب ، من أبواب فضائل القرآن . عارضة الأحوذى ٦-٢/١١ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في أم القرآن ، من كتاب الصلاة . الموطأ ٨٣/١ .

(٢١-٢٢) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٢) في م : « فإنما » .

أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ شَرْبُ جَمِيعِهِ ، فَتَعَلَّقَتْ الْيَمِينُ بِبَعْضِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ النَّاسَ ، فَكَلَّمَ^(٢٣) بَعْضَهُمْ ، وَهَذَا فَارَقَ مَاءَ الْإِدَاوَةِ ، وَإِنْ نَوَى يَمِينَهُ فَعَلَّ الْجَمِيعَ ، أَوْ كَانَ فِي لَفْظِهِ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ ، لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِفَعْلِ الْجَمِيعِ ، فَلَوْ^(٢٤) قَالَ : وَاللَّهِ لَا صُمْتُ يَوْمًا . لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يُكْمِلَهُ . وَإِنْ حَلَفَ : لَا صَلَّيْتُ صَلَاةً ، وَلَا أَكَلْتُ أَكْلَةً . لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يُكْمِلَ الصَّلَاةَ وَالْأَكْلَةَ . وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِنْ حَضَبْتَ حَيْضَةً ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ . وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِنْ حَضَبْتُمَا ، فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ . لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا حَتَّى تَحِيضَا كِلْتَاهُمَا . فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ فَعَلَّ الْجَمِيعَ ، فَوَجَبَ تَعَلُّقُ الْيَمِينِ بِهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِذَا صُمْتُ يَوْمًا ، فَأَنْتِ طَالِقٌ : إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ طَلَّقْتُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا حَلَفَ : لَا صَلَّيْتُ صَلَاةً . لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يَفْرُغَ مِمَّا يُسَمَّى صَلَاةً . وَلَوْ حَلَفَ لَا يُصَلِّي وَلَا يَصُومُ ، حَنَثَ فِي الصَّلَاةِ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَفِي الصِّيَامِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ إِذَا نَوَى الصِّيَامَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَوَافَقَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الصِّيَامِ ، وَقَالَ فِي الصَّلَاةِ : لَا يَحْنَثُ حَتَّى يَسْجُدَ سَجْدَةً . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُسَمَّى مُصَلِّيًا بِدُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ ، فَحَنَثَ بِهِ ، كَمَا لَوْ^(٢٥) سَجَدَ سَجْدَةً ، وَلَئِنَّ شَرَعَ فِيمَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، أَشَبَّهُ الصِّيَامَ بِشَرَعٍ فِيهِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ^(٢٦) لَا يَحْنَثُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَةً بِسَجْدَتَيْهَا ، وَلَا يَحْنَثُ فِي الصِّيَامِ حَتَّى يَصُومَ يَوْمًا كَامِلًا ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ بِمُفْرَدِهِ صَوْمًا وَلَا صَلَاةً . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ فَإِنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ ذَلِكَ صَلَاةٌ وَصِيَامٌ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ إِثْمَامُهُ ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِمَنْ أَفْسَدَ ذَلِكَ : بَطَلَ صَوْمُهُ وَصَلَاتُهُ .

١٨٣٢ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَفَ أَنْ^(١) لَا يَلْبَسَ ثَوْبًا هُوَ^(٢) لَابِسُهُ ، نَزَعَهُ مِنْ وَقْتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، حَنَثَ)

وجملة ذلك أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا هُوَ لَابِسُهُ ، فَإِنْ نَزَعَهُ فِي الْحَالِ ، وَإِلَّا حَنَثَ ،

(٢٣) فِي م : « فَتَكَلَّمَ » .

(٢٤) فِي م : « وَإِنْ » .

(٢٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٦) فِي م : « أَنْ » .

(١) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب .

(٢) فِي م : « وَهُوَ » .

وكذلك إن / حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً هُوَ رَاكِبُهَا ، فَإِنْ نَزَلَ فِي أَوَّلِ حَالَةِ الْإِمْكَانِ ، وَإِلَّا حَنَثَ . وبهذا قال الشافعي ، وأصحاب الرأي . وقال أبو ثور : لَا يَحْنُثُ بِاسْتِدَامَةٍ^(٣) اللبس والركوب حتى يَتَدَّيَنَهُ ؛ لَأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَتَطَهَّرُ ، فَاسْتِدَامَ ذَلِكَ ، لَمْ يَحْنُثَ . كَذَا هُنَا . وَلَنَا ، أَنَّ اسْتِدَامَةَ اللَّبْسِ وَالرُّكُوبِ تُسَمَّى لُبْسًا وَرُكُوبًا ، وَيُسَمَّى بِهِ لِبْسًا وَرَاكِبًا ، وَلِذَلِكَ يَقَالُ : لَبِسْتُ هَذَا الثَّوبَ شَهْرًا ، وَرَكِبْتُ دَابَّتِي يَوْمًا . فَحَنَثَ بِاسْتِدَامَتِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ ، فَاسْتِدَامَ السُّكْنَى ، وَقَدْ اعْتَبَرَ الشَّرْعُ هَذَا فِي الْإِحْرَامِ ، حَيْثُ حَرَّمَ لُبْسَ الْمَخِيطِ ، فَأَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ فِي اسْتِدَامَتِهِ ، كَمَا أَوْجَبَهَا فِي ابْتِدَائِهِ ، وَفَارَقَ التَّزْوِيجَ ، فَإِنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْاسْتِدَامَةِ ، فَلَا يَقَالُ : تَزَوَّجْتُ شَهْرًا . وَإِنَّمَا يُقَالُ : مُنْذُ شَهْرٍ . وَلِهَذَا لَمْ تَحْرُمِ اسْتِدَامَتُهُ فِي الْإِحْرَامِ كَابْتِدَائِهِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ ، وَلَا يَتَطَيَّبُ ، وَلَا يَتَطَهَّرُ ، فَاسْتِدَامَ ذَلِكَ ، لَمْ يَحْنُثْ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ؛ لَأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى مُسْتَدِيمِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ اسْمُ الْفِعْلِ ، فَلَا يُقَالُ : تَزَوَّجْتُ شَهْرًا . وَلَا : تَطَهَّرْتُ شَهْرًا . وَلَا : تَطَيَّبْتُ شَهْرًا . وَإِنَّمَا يُقَالُ : مُنْذُ شَهْرٍ . وَلَمْ يُنْزَلِ الشَّارِعُ اسْتِدَامَةَ التَّزْوِيجِ وَالطَّيْبِ مَنَزِلَةً ابْتِدَائِيًّا^(٤) فِي تَحْرِيمِهِ فِي الْإِحْرَامِ ، وَإِجَابِ الْكَفَّارَةِ فِيهِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ أَنْ^(٥) لَا يَدْخُلَ دَارًا هُوَ فِيهَا ، فَأَقَامَ فِيهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْمَقَامِ فِي مَلِكٍ الْغَيْرِ كَابْتِدَائِهِ فِي التَّحْرِيمِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رَجُلٍ حَلَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ : لَا دَخَلْتُ أَنَا وَأَنْتِ هَذِهِ الدَّارَ . وَهُمَا جَمِيعًا فِيهَا ، قَالَ : أَخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَنَثَ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْنُثُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْاسْتِدَامَةِ ، وَلِهَذَا يُقَالُ : دَخَلْتُهَا مُنْذُ شَهْرٍ . وَلَا يُقَالُ : دَخَلْتُهَا شَهْرًا . فَجَرَى مَجْرَى التَّزْوِيجِ ، وَلِأَنَّ الدُّخُولَ الْإِنْفِصَالَ مِنْ خَارِجٍ إِلَى دَاخِلٍ ، وَلَا يُوجَدُ فِي الْإِقَامَةِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالْوَجْهَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَنْ^(٦) أَحْنَثَهُ

(٣) فِي ب ، م : « بِاسْتِدَامَتِهِ » .

(٤) فِي م : « ابْتِدَائِيًّا » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٦) سَقَطَ مِنْ : ب .

إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّ ظَاهِرَ حَالِ الْحَالِفِ أَنَّهُ يَقْصِدُ هِجْرَانَ الدَّارِ وَمُبَايَنَتَهَا ، وَالْإِقَامَةَ فِيهَا تُخَالِفُ ذَلِكَ ، فَجَرَى مَجْرَى الْحَالِفِ عَلَى تَرْكِ السُّكْنَى بِهَا^(٧) .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يُضَاجِعُ امْرَأَتَهُ عَلَى فِرَاشِهِ ، وَهُمَا مُتَضَاجِعَانِ^(٨) ، فَاسْتَدَامَ ذَلِكَ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّ الْمُضَاجِعَةَ تَقَعُ عَلَى الِاسْتِدَامَةِ ، وَلِهَذَا يُقَالُ : اضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ لَيْلَةً . وَإِنْ كَانَ هُوَ مُضْطَجِعًا عَلَى الْفِرَاشِ وَحْدَهُ ، فَاضْطَجَعَتْ عِنْدَهُ عَلَيْهِ ، نَظَرَتْ ؛ فَإِنْ قَامَ لَوْقَتِهِ ، لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِنْ اسْتَدَامَ ، حَنِثَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَصُومُ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَتَمَّ يَوْمَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا^(٩) يَحْنَثُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْنَثَ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يَقَعُ عَلَى / الِاسْتِدَامَةِ ، يُقَالُ : صَامَ يَوْمًا . لَوْ شَرَعَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ ، فَظَنَّ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ ، فَبَانَ أَنَّهُ^(١٠) يَوْمُ الْعِيدِ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ اسْتِدَامَتُهُ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يُسَافِرُ ، وَهُوَ مُسَافِرٌ ، فَأَخَذَ فِي الْعَوْدِ أَوْ أَقَامَ ، لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِنْ مَضَى فِي سَفَرِهِ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّ الِاسْتِدَامَةَ سَفَرٌ ، وَلِهَذَا يُقَالُ : سَافَرْتُ شَهْرًا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ ، وَكَانَ رِدَاءً فِي حَالِ حَلْفِهِ ، فَأَرْتَدَى بِهِ ، أَوْ ائْتَزَرَ ، أَوْ اعْتَمَّ بِهِ ، أَوْ جَعَلَهُ قَمِيصًا ، أَوْ سَرَاوِيلَ ، أَوْ قَبَاءً ، وَلَبَسَهُ ، حَنِثَ ،^(١١) كَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَمِيصًا فَأَرْتَدَى بِهِ ، أَوْ سَرَاوِيلَ فَأَتَزَرَ بِهِ ، حَنِثَ^(١٢) . وَهَذَا^(١٣) هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَبَسَهُ . وَإِنْ قَالَ فِي يَمِينِهِ : لَا لَبِسْتُهُ^(١٤) وَهُوَ رِدَاءٌ . فَغَيَّرَهُ عَنْ كَوْنِهِ رِدَاءً ، وَلَبَسَهُ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ وَقَعَتْ عَلَى تَرْكِ لَبْسِهِ رِدَاءً . وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا لَبِسْتُ شَيْئًا . فَلَبِسَ قَمِيصًا ، أَوْ عِمَامَةً ، أَوْ قُلَنْسُوَةً ، أَوْ دِرْعًا ، أَوْ جَوْشَنًا^(١٥) ، أَوْ خُفًّا ، أَوْ نَعْلًا ، حَنِثَ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : فِي الْخُفِّ وَالنَّعْلِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا

(٧) في م : « به » .

(٨) في ب : « يتضاجعان » .

(٩) سقط من : م .

(١٠) في الأصل زيادة : « من » .

(١١-١٢) سقط من : ب ، م . نقل نظر .

(١٢) سقطت الواو من : م .

(١٣) في ا ، م : « ألبسه » .

(١٤) الجوشن : الدرع .

يَحْنُثُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَلْبُوسٌ حَقِيقَةً وَعُرْفًا ، فَحَنُثَ بِهِ ، كَالثِّيَابِ ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خُفَّيْنِ ، فَلَبَسَهُمَا^(١٥) . وَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ : إِنَّكَ تَلْبَسُ هَذَا النَّعَالَ ؟ قَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُهُمَا^(١٦) . فَإِنْ تَرَكَ الْقَلَنْسُوَةَ فِي رِجْلِهِ ، أَوْ أَذْخَلَ يَدَهُ فِي الْخُفِّ أَوْ النَّعْلِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِلَبْسٍ لِهَمَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَيَلْبَسَنَّ امْرَأَتُهُ حَلِيًّا ، فَأَلْبَسَهَا^(١٧) خَائِمًا مِنْ فِضَّةٍ ، أَوْ مَخْنَقَةً مِنْ لَوْلُؤٍ ، أَوْ جَوْهَرٍ وَحَدَهُ ، بَرٌّ فِي يَمِينِهِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَبْرُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَلِيٍّ وَحَدَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَتَسْتَخْرِجُوهَا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾^(١٨) . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا ﴾^(١٩) وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّهُ قَالَ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْبَحْرِ الشَّرْقِيِّ : إِنِّي جَاعِلٌ فِيكَ الْحِلْيَةَ وَالصَّيِّدَ وَالطَّيِّبَ^(٢٠) . وَلِأَنَّ الْفِضَّةَ حَلِيٌّ إِذَا كَانَتْ سِوَارًا أَوْ خَلْخَالًا ، فَكَانَتْ حَلِيًّا إِذَا كَانَتْ خَائِمًا ، كَالذَّهَبِ ، وَالْجَوْهَرُ وَاللَّوْلُؤُ حَلِيٌّ مَعَ غَيْرِهِ ، فَكَانَ حَلِيًّا وَحَدَهُ ، كَالذَّهَبِ . فَإِنْ أَلْبَسَهَا عَقِيقًا ، أَوْ سَبَّجًا^(٢١) ، لَمْ يَبْرُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ بَرٌّ ، وَفِي غَيْرِهِمْ وَجْهَانِ ؛ لِأَنَّ هَذَا حَلِيٌّ فِي عُرْفِهِمْ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَلِيٍّ ، فَلَا يَبْرُ بِهِ ، كَالْوَدَعِ ، وَخَرَزِ الزَّجَاجِ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِالْوَدَعِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ حَلِيًّا ، فَلَيْسَ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ فِي مُرْسَلَةٍ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَلِيٍّ إِذَا لَمْ يَلْبَسْهُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا لَبَسَهُ . وَالثَّانِي ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبٌ / وَفِضَّةٌ لَبَسَهُ ، فَكَانَ حَلِيًّا ، ظ ٢١٣/١٠

(١٥) أخرجه أبو داود ، في : باب المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٤/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الخفاف السود ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٦٠/١٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الخفاف السود ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١٨٢/١ ، ١١٩٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٢/٥ .

(١٦) انظر : جامع الأصول ٢٧٢/١١ .

(١٧) في م : « فلبسها » .

(١٨) سورة النحل ١٤ .

(١٩) سورة الحج ٢٣ .

(٢٠) انظر : الدر المنثور ، في تفسير الآية ١٤ من سورة النحل ١١٣/٤ .

(٢١) السبج : خرز أسود .

كالسُّوارِ والخاتمِ . وإنَّ لَيْسَ سَيْفًا مُحَلًى ، لم يَحْنَتْ ؛ لأنَّ السَّيْفَ لَيْسَ بِحَلًى . وإنَّ لَيْسَ مِنْطَقَةً مُحَلَّةً ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْنَتْ ؛ لأنَّ الْحِلْيَةَ لَهَا دُونُهُ ، فَأَشْبَهَتْ (٢٢) السَّيْفَ الْمُحَلًى . والثَّانِي ، يَحْنَتْ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَلًى الرُّجَالِ ، وَلَا يُقْصَدُ بِلُبْسِهَا مُحَلَّةٌ فِي الْغَالِبِ إِلَّا التَّجَمُّلُ بِهَا . وإنَّ حَلْفَ لَا يَلْبَسُ خَاتَمًا ، فَلَيْسَ فِي غَيْرِ الْخَنْصَرِ مِنْ أَصَابِعِهِ ، حَنْتٌ . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنَتْ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَقْتَضِي لُبْسًا (٢٣) مُعْتَادًا ، (٢٤) وَلَيْسَ هَذَا مُعْتَادًا (٢٥) ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُدْخِلَ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رِجْلِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يَسُ لِمَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِ لُبْسِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ ائْتَزَرَ بِالسَّرَاوِيلِ ، وَأَمَّا إِذْ خَالَ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رِجْلِهِ ، فَهُوَ عَبَثٌ وَسَفَهٌ ، بِخِلَافِ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخَنْصَرِ وَغَيْرِهَا ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْأَصْطِلَاحُ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِالْخَنْصَرِ .

١٨٣٣ - مسألة ؛ قال : (ولو حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، فَأَكَلَ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ وَبَكَرَ ، حَنْتٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ أَحَدُهُمَا بِالشَّرَاءِ)

وهذا قال أبو حنيفة ، ومالك . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنَتْ . (١) وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ اخْتِمَالًا (٢) ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ لَمْ يَنْفَرِدْ أَحَدُهُمَا بِشِرَائِهِ ، فَلَمْ يَحْنَتْ بِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ أَنْ (٣) لَا يَلْبَسَ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، فَلَيْسَ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ (٤) هُوَ وَغَيْرُهُ . وَلَنَا ، أَنَّ زَيْدًا مُشْتَرِي لِنَصْفِهِ ، وَهُوَ طَعَامٌ ، وَقَدْ أَكَلَهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْنَتْ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، ثُمَّ خَلَطَهُ بِمَا اشْتَرَاهُ غَيْرُهُ ، فَأَكَلَ الْجَمِيعَ ، وَأَمَّا الثَّوْبُ ، فَلَا تُسَلِّمُهُ (٥) ، وَإِنْ سَلَّمْنَاهُ ، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ نِصْفَ الثَّوْبِ لَيْسَ بِثَوْبٍ ، وَنِصْفُ الطَّعَامِ طَعَامٌ ، وَقَدْ أَكَلَهُ بَعْدَ أَنْ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ . وَلَوْ (٦) اشْتَرَى زَيْدٌ

(٢٢) فِي م : « فَأَشْبَهَ » .

(٢٣) فِي م زِيَادَةٌ : « مَعْبَسًا » .

(٢٤-٢٥) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرًا .

(١-٢) لَمْ يَرِدْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م زِيَادَةٌ : « زَيْدٌ » .

(٤) فِي م : « نَسَلَمَ » .

(٥) فِي أ ، م : « وَإِنْ » .

نِصْفَهُ مُشَاعًا ، أَوْ اشْتَرَى نِصْفَهُ ، ثُمَّ اشْتَرَى ^(٦) آخَرَ بَقِيَّتِهِ ^(٦) ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، حَنِثٌ .
والخلاف فيه على ما تقدّم . ولو اشْتَرَى زَيْدٌ نِصْفَهُ مُعَيَّنًا ، ثُمَّ خَلَطَهُ بِالنِّصْفِ الْآخَرِ ، فَأَكَلَ
الْجَمِيعَ ، أَوْ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ ، حَنِثٌ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مِمَّا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ يَقِينًا . وَإِنْ
أَكَلَ نِصْفَهُ ، أَوْ أَقَلَّ مِنْ نِصْفِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ فِي
الْعَادَةِ أَنْفِرَادُ مَا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ مِنْ غَيْرِهِ ، فَيَكُونُ الْحَنِثُ ظَاهِرًا ظُهُورًا كَثِيرًا . وَالثَّانِي ، لَا
يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَنِثِ ، وَلَمْ يُتَيَقَّنْ أَكْلُهُ مِمَّا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ لَا
يَحْنُثُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ تَمْرَةً ، فَوَقَعَتْ فِي تَمْرٍ ، فَأَكَلَ مِنْهُ وَاحِدَةً ،
عَلَى مَا سَنَدُكُرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِنْ أَكَلَ مِنْ طَعَامٍ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، ثُمَّ بَاعَهُ ، أَوْ اشْتَرَاهُ
لِغَيْرِهِ ، حَنِثٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثُ .

فصل : إِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلٍ فَلَانَةً ، فَلَيْسَ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا وَغَزَلِ غَيْرِهَا ،
حَنِثٌ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ ^(٧) لَا يَلْبَسَ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا ، ^(٨) فَلَيْسَ ثَوْبًا مِنْ
غَزَلِهَا ^(٨) وَغَزَلِ / غَيْرِهَا ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَحْنُثُ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا
يَحْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْبَسْ ثَوْبًا كَامِلًا مِنْ غَزَلِهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ
حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا نَسَجَهُ زَيْدٌ ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْ قَدِيرٍ طَبَخَهَا ، وَلَا يَدْخُلُ دَارًا اشْتَرَاهَا ، أَوْ
لَا ^(٩) يَلْبَسُ ثَوْبًا خَاطَهُ زَيْدٌ ، فَلَيْسَ ثَوْبًا نَسَجَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ أَوْ خَاطَاهُ ، أَوْ أَكَلَ مِنْ قَدِيرٍ
طَبَخَهَا ، أَوْ دَخَلَ دَارًا اشْتَرَاهَا ، فَفِي هَذَا كُلُّهُ مِنَ الْخِلَافِ وَالْقَوْلِ مِثْلًا فِي الْمَسْأَلَةِ
الْأُولَى . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَلْبَسَ مِمَّا ^(١٠) خَاطَهُ زَيْدٌ ، حَنِثٌ بَلْبَسَ ثَوْبَ خَاطَاهُ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ مِمَّا ^(١١) خَاطَهُ زَيْدٌ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ : ثَوْبًا خَاطَهُ زَيْدٌ . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارًا
لِزَيْدٍ ، فَدَخَلَ دَارًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ ، خُرُجٌ فِيهِ وَجْهَانِ ، وَالْخِلَافُ فِيهَا عَلَى مَا مَضَى .

(٦-٦) فِي م : « الْآخِرُ بَاقِيهِ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : ب ، م ، .

(٨-٨) سَقَطَ مِنْ : ب ، م . نَقَلَ نَظْرًا .

(٩) فِي م : « وَلَا » .

(١٠) فِي م : « مَا » .

(١١) فِي ب : « مَا » .

١٨٣٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ لَا يَزُورُهُمَا ، أَوْ لَا ^(١) يُكَلِّمُهُمَا ، فَرَّارَ أَوْ كَلَّمَ أَحَدَهُمَا ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَلَّا يَجْتَمَعَ فِعْلُهُ بِهِمَا)

يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُبْنِيَّةً عَلَى مَنْ حَلَفَ أَنْ ^(٢) لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَفَعَلَ بَعْضَهُ ، فَإِنَّ هَذَا حَالِفٌ عَلَى كَلَامِ شَخْصَيْنِ وَزِيَارَتِهِمَا ، فَتَكَلِيمُهُ أَحَدَهُمَا وَزِيَارَتُهُ فِعْلٌ لِبَعْضٍ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ ^(٣) تَقْدِيرَ يَمِينِهِ : لَا كَلَّمْتُ هَذَا ، وَلَا كَلَّمْتُ هَذَا . لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ يُقَدَّرُ لَهُ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ فِعْلٌ وَعَامِلٌ ، مِثْلَ الْعَامِلِ الَّذِي قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَيَصِيرُ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ حُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ ^(٤) . أَيْ : وَحُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ بَنَاتُكُمْ . فَيَصِيرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحْلُوفًا عَلَيْهِ مُنْفَرِدًا ، فَيَحْنُثُ بِهِ ، فَإِنْ قَصَدَ أَنْ لَا يَجْتَمَعَ فِعْلُهُ بِهِمَا ، لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ يَمِينَهُ مَا يَحْتَمِلُهُ ، فَانْصَرَفَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ قَصَدَ تَرْكَ كَلَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ، حَيْثُ يَفْعَلُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ يَمِينَهُ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ . وَلَوْ ^(٥) قَالَ : وَاللَّهِ لَا كَلَّمْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا . حَيْثُ بِكَلَامِ كُلِّ وَاحِدٍ ^(٦) مِنْهُمَا ، بَغَيْرِ إِشْكَالٍ ؛ فَإِنَّ هَذَا يَقْتَضِي تَرْكَ كَلَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا ﴾ ^(٧) . أَيْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ .

فصل : فَإِنْ قَالَ : أَتَيْتَ طَالِقًا ، إِنْ كَلَّمْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا . أَوْ : عَبْدِي حُرٌّ ، إِنْ كَلَّمْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا . لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ وَلَا الْعِتْقُ إِلَّا بِتَكْلِيمِهِمَا ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ تَكْلِيمَهُمَا مَعًا شَرْطًا لَوْقُوعِ ذَلِكَ ، وَلَا يَثْبُتُ الْمَشْرُوطُ إِلَّا بِوُجُودِ الشَّرْطِ جَمِيعِهِ . وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَا مَرَأَتِي : إِنْ حَضَّتُمَا ، فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ . لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِحَضِّهِمَا

(١) فِي الْأَصْلِ ، أ : « وَلَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٣ .

(٥) فِي م : « وَإِنْ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٧) سُورَةُ الْفُرْقَانِ ٣ .

(٨) فِي م : « بِتَكْلِيمِهِمَا » .

جميعاً ، وتُفَارِقُ اليمينَ باللهِ تعالى ، فَإِنَّ مُقْتَضَاهَا الْمَنْعُ مِنْ فِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، فَتَحْصُلُ الْمُخَالَفَةُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ . وَقَدْ جَمَعَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بَيْنَهُمَا فِي الْحِنْثِ بِفِعْلِ الْبَعْضِ ؛ لَكَوْنِ /المقصود من الحلف كله على ترك شيء المنع من فعله ، فيستويان . أمّا إذا قال : إذا حضمتما ، فأنتما طالقان . فليس ذلك بيمين ؛ لأنه لا يقصد بهذا منع من شيء ، ولا حث عليه ، إنما هو شرطٌ مجرّدٌ ، وليس^(٩) فيه معنى اليمين .

فصل : وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ شَيْئَيْنِ^(١٠) فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَكُلُ خُبْزًا وَلَحْمًا ، وَلَا زُبْدًا وَتَمْرًا ، وَلَا أَذْخُلُ هَاتَيْنِ الدَّارَيْنِ ، وَلَا أَعْصِي اللَّهَ فِي هَذَيْنِ الْبَلَدَيْنِ ، وَلَا أُمْسِكُ هَاتَيْنِ الْمَرَاتَيْنِ . ففَعَلَ بَعْضَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، مِثْلَ أَنْ أَكَلَ أَحَدَهُمَا ، وَدَخَلَ^(١١) إِحْدَى الدَّارَيْنِ ، وَعَصَى اللَّهَ فِي أَحَدِ الْبَلَدَيْنِ ، وَأُمْسَكَ إِحْدَى الْمَرَاتَيْنِ ، فَهَلْ يَحْنُثُ ؟ يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ قَصَدَ بِيَمِينِهِ أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا ، أَوِ الْمَنْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَيَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ . وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا أَكُلُ سَمَكًا وَأَشْرَبَ لَبَنًا . بِالْفَتْحِ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ هُنَا بِمَعْنَى « مَعَ » ، وَلِذَلِكَ اقْتَضَتْ الْفَتْحُ ، وَإِنْ عَطَفَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِتَكَرُّرِ « لَا » ، اقْتَضَى الْمَنْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ، وَحِنْثٌ بِفِعْلِهِ .

١٨٣٥ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَلْبَسَ ثَوْبًا ، فَاشْتَرَى بِهِ أَوْ بَشِمَنِهِ ثَوْبًا ، فَلَبَسَهُ ، حِنْثٌ إِذَا كَانَ مِمَّنْ ائْتَمَّنَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الثَّوْبِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ ائْتَفَعَ بِشِمَنِهِ)

هذه المسألة فرغ أصل تقدم ذكره في أول الباب ، وهو أن الأسباب معتبرة في الأيمان ، فيتعدى الحكم بتعديها ، فإذا ائتمن عليه بثوب ، فحلف أن لا يلبسه ، لتقطع المنّة به ، حنث بالائتفاع به في غير اللبس من أخذ ثمنه ؛ لأنه نوع ائتفاع به يلحق المنّة به ، فإن لم يقصد قطع المنّة ، ولا كان سبب يمينه يقتضي ذلك ، لم يحنث إلا بما تناولته يمينه ، وهو لبسه خاصة ، فلو أبدله بثوب غيره ، ثم لبسه ، أو ائتفع به في غير اللبس ، أو

(٩) سقطت الواو من : الأصل .

(١٠) في م : « شيء » .

(١١) في م : « أو » مكان واو العطف في هذا الفعل والفعلين بعده .

باعه وأخذ ثمنه ، لم يحنث ؛ لعدم تناول اليمين له لفظاً ونيةً وسبباً .

فصل : فإن فعل شيئاً عليه فيه لها منة سوى الانتفاع بالثوب ، وبِعوضه^(١) ، مثل أن سكن دارها ، أو أكل طعامها ، أو لبس ثوباً لها غير الثوب^(٢) المحلوف عليه ، لم يحنث ؛ لأن المحلوف عليه الثوب ، فتعلقت يمينه به ، أو بما حصل به ، ولم يتعد إلى غيره ؛ لاختصاص اليمين والسبب به .

فصل : وإن امتنعت عليه امرأته بثوب ، فحلف أن لا يلبسه ، قطعاً لمنعتها ، فاشترأ غيرها^(٣) ، ثم كساه إيَّاه ، أو اشترأ الحالف ، ولبسه على وجه لا منة لها فيه ، فهل يحنث ؟ على وجهين ؛ أحدهما ، يحنث ، لمخالفته^(٤) يمينه^(٥) لفظاً^(٦) ، ولأن لفظ الشارع إذا كان أعم من السبب ، وجب الأخذ بعُموم اللفظ دون خصوص السبب ، كذا في اليمين ، ولأنه لو خاصمته / امرأة له ، فقال : نسائي طوائق . طلقن كلهن ، وإن كان^(٧) سبب الطلاق واحدة ، كذا ههنا . والثاني ، لا يحنث ؛ لأن السبب اقتضى تقييد لفظه بما وجد فيه السبب ، فصار كالمَنَوِي ، أو كما لو خصصه بقرينة لفظية^(٧) .

١٨٣٦ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْوِيَ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي دَارٍ ، فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا ، حَنِثَ إِذَا كَانَ أَرَادَ^(١) جَفَاءَ زَوْجَتِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلدَّارِ سَبَبٌ هِيَجَ يَمِينَهُ)

وهذه أيضاً من فروع اعتبار النية ، وذلك أنه متى قصد جفائها بترك الأوى معها ، ولم يكن للدَّار أثر في يمينه ، كان ذكر الدَّار كعدمه ، وكأنه حلف على^(٢) أن لا يأوى معها ،

(١) في م : « وبعضه » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ب ، م : « غيره » .

(٤) في أ : « بمخالفته » .

(٥) في ب ، م : « ليمينه » .

(٦) سقط من : ب .

(٧) في ب : « لفظه » .

(١) في ب ، م زيادة : « يمينه » .

(٢) سقط من : أ ، ب ، م .

فإذا أوى معها في غيرها ، فقد أوى معها ، فحَنَثَ ؛ لمُخَالَفَتِهِ ما حَلَفَ على تَرْكِه ، وصارَ هذا بِمَنْزِلَةِ سُؤَالِ الْأَعْرَابِيِّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : « وَقَعْتُ أَهْلِي فِي نَهَارٍ ^(٣) رَمَضَانَ . فقال : « أَعْتَقَ رَقَبَةً » ^(٤) . لَمَّا كَانَ ذِكْرُ أَهْلِهِ لَا أَثَرَ لَهُ فِي ^(٥) إِيْجَابِ الْكَفَّارَةِ ، حَذَفْنَاهُ مِنَ السَّبَبِ ، وصارَ السَّبَبُ الْوِقَاعَ ، سواءَ كَانَ لِلْأَهْلِ أَوْ لغيرِهِمْ . وإنْ كَانَ لِلدَّارِ أَثَرٌ فِي يَمِينِهِ ، مثلُ أَنْ كَانَ يَكْرَهُ سُكْنَاهَا ، أَوْ خُوصِمَ مِنْ أَجْلِهَا ، أَوْ امْتَنَّنَ عَلَيْهِ بِهَا ، لمْ يَحْنَثْ إِذَا أوى معها في غيرها ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِيَمِينِهِ الْجَفَاءَ فِي الدَّارِ بَعَيْنِهَا ، فلمْ يُخَالِفْ ما حَلَفَ عليه . وإنْ عُدِمَ السَّبَبُ وَالنِّيَّةُ ، لمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِفِعْلٍ مَاتِنًا وَلَهُ لَفْظُهُ ، وهو الْأَوَىُّ معها فِي تِلْكَ الدَّارِ بَعَيْنِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ اتِّبَاعُ لَفْظِهِ ، إِذَا لمْ تَكُنْ نِيَّةً وَلَا سَبَبٌ يَصْرِفُ اللَّفْظَ عَنْ مُقْتَضَاهُ ، أَوْ يَقْتَضِي زِيَادَةً عَلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْأَوَىُّ الدُّخُولُ ، فَمَتَى حَلَفَ لَا يَأْوِيْ معها ، فَدَخَلَ مَعَهَا الدَّارَ ، حَنَثَ ، قَلِيلًا كَانَ لُبْثُهُمَا أَوْ كَثِيرًا ، قالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ فَتَى مُوسَى : ﴿ إِذْ أَوْثِنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾ ^(٦) . قالَ أَحْمَدُ ^(٧) : لَمَّا ^(٨) كَانَ ذَلِكَ إِلَّا سَاعَةً ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . يُقَالُ : أَوْثِنْتُ أَنَا ، وَأَوْثِنْتُ غَيْرِي . قالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِذْ أَوْى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ ﴾ ^(٩) وقالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَعَاوَنَتْهُمَا إِلَى رُبُوعَةٍ ﴾ ^(١٠) .

فصل : وإنْ بَرَّهَا بِهَدْيَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، أَوْ اجْتَمَعَ مَعَهَا فِيمَا لَيْسَ بِدَارٍ وَلَا بَيْتٍ ، لمْ يَحْنَثْ ، سواءَ كَانَ لِلدَّارِ ^(١١) سَبَبٌ ^(١٢) فِي يَمِينِهِ أَوْ لمْ يَكُنْ ، لِأَنَّهُ قَصَدَ جَفَاءَهَا بِهَذَا النَّوْعِ ، فلمْ يَحْنَثْ بغيرِهِ . وإنْ حَلَفَ أَنْ ^(١٣) لَا يَأْوِيْ مَعَهَا فِي دَارٍ لِسَبَبٍ ، فزَالَ السَّبَبُ

(٣) سقط من : ب .

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٣٧٣/٤ .

(٥) سقط من : م .

(٦) سورة الكهف ٦٣ .

(٧) سقط من : ب ، م .

(٨) في الأصل ، ا ، ب : « كم » .

(٩) سورة الكهف ١٠ .

(١٠) سورة المؤمنون ٥٠ .

(١١) في ا ، ب ، م : « الدار » .

(١٢) في ا : « سببا » .

(١٣) سقط من : م .

المُوجِبُ لِيَمِينِهِ ، مثل أن كان السَّبَبُ امْتِنَانَهَا بها عليه ، فملك الدَّارَ ، أو صارت لغيرها ، فأوى معها فيها ، فهل يَحْنَثُ ؟ على وَجْهَيْنِ ، تقدّم ذكرهما وتعليلهما .

فصل : فإن حَلَفَ أن لا يَدْخُلَ عليها ^(١٤) بَيْتًا ، فدخل عليها ^(١٥) فيما ليس بَبَيْتٍ ، فحُكْمُهَا ^(١٥) حكمُ المسألة التي قَبَلَهَا ؛ إن ^(١٦) قَصَدَ جَفَاءَهَا ، ولم يَكُنْ لِلْبَيْتِ ^(١٧) سَبَبٌ هَيَّجَ يَمِينَهُ ، حَنْثٌ ، وإلا فلا . فإن دَخَلَ على جماعة هي فيهم ، يقصد الدُّخُولَ عليها معهم ، حَنْثٌ ، وكذلك إن لم / يَقْصِدْ شيئًا . وإن ^(١٨) اسْتَشْنَاهَا بِقَلْبِهِ ، ففيه وَجْهَانِ ؛ ٢١٥/١٠ ظ أحدُهما ، لا يَحْنَثُ ، كما لو حَلَفَ أن لا يُسَلِّمَ عليها ، فسَلَّمَ على جماعة هي فيهم ، يقصد بِقَلْبِهِ السَّلَامَ على غيرها ، فإنه لا يَحْنَثُ . والثاني : يَحْنَثُ ؛ لأنَّ الدُّخُولَ فِعْلٌ لا يَتَمَيَّزُ ، فلا يَصِحُّ تَخْصِيصُهُ بِالْقَصْدِ ، وقد وَجَدَ في حَقِّ الكُلِّ على السَّوَاءِ ، وهي ^(١٩) منهم ، فَيَحْنَثُ ^(٢٠) به ، كما لو لم يَقْصِدْ اسْتِثْنَاءَهَا ، وفَارَقَ السَّلَامَ ؛ فإنه قَوْلٌ يَصِحُّ تَخْصِيصُهُ بِالْقَصْدِ ، ولهذا يَصِحُّ أن يقول ^(٢١) : السَّلَامُ عليكم إلا فلانًا . ولا يَصِحُّ أن يقول ^(٢٢) : دَخَلْتُ عليكم إلا فلانًا . ولأنَّ السَّلَامَ قَوْلٌ يَتَنَاوَلُ مَا تَنَاوَلَهُ ^(٢٣) الضَّمِيرُ في « عليكم » ، والضَّمِيرُ عامٌّ يَصِحُّ أن يُرَادَ به الخاصُّ ، فصَحَّ أن يُرَادَ به مَنْ سِوَاهَا ، والفِعْلُ لا يَتَأَتَّى هَذَا فِيهِ . وإن دَخَلَ بَيْتًا لا يَعْلَمُ أَنَّهَا فِيهِ ، ^(٢٤) فَوَجَدَهَا فِيهِ ^(٢٥) ، فهو كالدُّخُولِ عليها نَاسِيًا ، فإن قُلْنَا : لا يَحْنَثُ بِذَلِكَ . فخرَجَ ^(٢٦) حينَ عِلْمِهَا ^(٢٧) ، لم يَحْنَثُ . ^(٢٨) وكذلك إن حَلَفَ لا يَدْخُلُ عليها ، فدَخَلَتْ هي عليه ، فخرَجَ في الحالِ ، لم يَحْنَثُ ^(٢٩) . وإن أقامَ فهل يَحْنَثُ ؟ على

(١٤-١٥) سقط من : م . نقل نظر .

(١٥) في م : « فحكمه » .

(١٦) في م : « إذا » .

(١٧) في م : « البيت » .

(١٨) في ب زيادة : « قصد » .

(١٩-٢٠) في م : « فيهم فحنث » .

(٢٠) في م : « يقال » .

(٢١) في ب ، م : « يتناول » .

(٢٢-٢٣) سقط من : أ ، ب .

(٢٣-٢٤) في ب : « في الحال » .

(٢٤-٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءٍ عَلَى مَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا هُوَ فِيهَا ، فَاسْتَدَامَ الْمَقَامَ بِهَا ، فَهَلْ يَحْنُثُ ؟
عَلَى وَجْهَيْنِ .

١٨٣٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ يَضْرِبَ عَبْدُهُ فِي غَدٍ ، فَمَاتَ الْحَالِفُ
مِنْ يَوْمِهِ ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ ، حِنْثٌ)

أَمَّا إِذَا مَاتَ الْحَالِفُ مِنْ يَوْمِهِ ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِفَوَاتِ
الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ ، وَهُوَ الْعَدُّ ، وَالْحَالِفُ قَدْ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ قَبْلَ
الْعَدِّ ، فَلَا يُمَكِّنُ حِنْثُهُ ^(١) . وَكَذَلِكَ إِنْ جُنَّ الْحَالِفُ فِي يَوْمِهِ ، فَلَمْ يُفَقِّ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ
الْعَدِّ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ . وَإِنْ هَرَبَ الْعَبْدُ ، أَوْ مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ
الْحَالِفُ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ضَرْبِهِ فِي الْعَدِّ ، حِنْثٌ . وَإِنْ لَمْ يَمُتِ الْحَالِفُ ، فَفِيهِ
مَسَائِلُ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَضْرِبَ الْعَبْدُ فِي غَدٍ ، أَيْ وَقْتُ كَانَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ يَبْرُ فِي يَمِينِهِ ، بَلَا
خِلَافٍ . الثَّانِيَةُ ، أَمُكِنَهُ ضَرْبُهُ فِي غَدٍ ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ حَتَّى مَضَى الْعَدُّ ، وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ ،
حِنْثٌ أَيْضًا ، بَلَا خِلَافٍ . الثَّالِثَةُ ، مَاتَ الْعَبْدُ مِنْ يَوْمِهِ ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ . وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي
الشَّافِعِيِّ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا يَحْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي
لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ فَقَدْ ضَرَبَهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَمْ يَحْنُثْ ، كَالْمُكْرَهِ وَالنَّاسِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ
يَفْعَلْ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ ، مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ وَلَا نِسْيَانٍ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْحِنْثِ ، فَحِنْثٌ ،
^(٢) كَالْوَأْتِلَفَةِ / بِاخْتِيَارِهِ ^(٣) ، وَكَأَلَوْ حَلَفَ لِيَحْجُزَ الْعَامَ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحِجِّ ؛ لِمَرَضٍ ، أَوْ
عَدَمِ التَّفَقُّهِ ^(٤) ، وَفَارَقَ الْإِكْرَاهَ وَالنِّسْيَانَ ، فَإِنَّ الْاِمْتِنَاعَ لِمَعْنَى فِي الْحَالِفِ ، وَهَهُنَا
الْاِمْتِنَاعُ لِمَعْنَى فِي الْمَحَلِّ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَرَكَ ضَرْبَهُ لَصُعُوبَتِهِ ، أَوْ تَرَكَ الْحَالِفُ الْحِجَّ
لَصُعُوبَةِ الطَّرِيقِ وَبُعْدِهَا عَلَيْهِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ تَلَفَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ بِفِعْلِهِ أَوْ اخْتِيَارِهِ ^(٥) ،
حِنْثٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ الْفِعْلَ عَلَى نَفْسِهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيَحْنُثُ الْحَالِفُ سَاعَةً

و ٢١٦/١٠

(١) فِي م : « حِنْثُهُ » .

(٢-٢) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٣) فِي ب : « نَفَقَةٌ » .

(٤) فِي م : « وَاخْتِيَارِهِ » .

مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ انْعَقَدَتْ مِنْ حِينَ حَلْفِهِ ، وَقَدْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، فَحِنْثٌ ^(٥) ، فِي الْحَالِ ، كَالْوَلَمْ يُؤَقَّتْ ، وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا يَحِنْثَ قَبْلَ الْعِدِّ ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ مُخَالَفَةٌ مَا عَقَدَ يَمِينَهُ عَلَيْهِ ، فَلَا تَحْصُلُ الْمُخَالَفَةُ إِلَّا بِتَرْكِ الْفِعْلِ فِي وَقْتِهِ . الرَّابِعَةُ ، مَاتَ الْعَبْدُ فِي غَدٍ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ ضَرْبِهِ ، فَهُوَ كَالْوَمَاتِ فِي يَوْمِهِ . الْخَامِسَةُ ، مَاتَ الْعَبْدُ فِي غَدٍ ، بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ ضَرْبِهِ ، قَبْلَ ضَرْبِهِ ، فَإِنَّهُ يَحِنْثُ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يَحِنْثُ قَوْلًا وَاحِدًا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : فِيهِ قَوْلَانِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ ^(٦) تَمَكَّنَ مِنْ ^(٦) ضَرْبِهِ فِي وَقْتِهِ ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ ، فَحِنْثٌ ، كَالْوَمَضَى الْعِدُّ قَبْلَ ضَرْبِهِ . السَّادِسَةُ ، مَاتَ الْحَالِفُ فِي غَدٍ ، بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ ضَرْبِهِ ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ ، حِنْثٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . السَّابِعَةُ ، ضَرْبُهُ فِي يَوْمِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَبِيرُ . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ : يَبِيرُ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لِلْحِنْثِ عَلَى ضَرْبِهِ ، فَإِذَا ضَرْبُهُ الْيَوْمَ ، فَقَدْ فَعَلَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ وَزِيَادَةً ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ فِي غَدٍ ، فَقَضَاهُ الْيَوْمَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ ، فَلَمْ يَبِيرُ ، كَالْوَلَمْ يَلِصُّوْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَصَامَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَفَارَقَ قِضَاءَ الدَّيْنِ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ تَعْجِيلُهُ لَا غَيْرُ ، وَفِي قِضَاءِ الْيَوْمِ زِيَادَةٌ فِي التَّعْجِيلِ ، فَلَا يَحِنْثُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِنْ قَصْدِهِ إِرَادَةَ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ غَدًا بِالْقِضَاءِ ، فَصَارَ كَالْمُفَوِّظِ بِهِ ، إِذْ كَانَ مَبْنًى الْإِيْمَانِ عَلَى النِّيَّةِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ مَا لَيْسَ بِمِثْلِهِ عَلَيْهِ ، وَسَائِرُ الْمُحْلُوفَاتِ لَا تُعْلَمُ مِنْهَا إِرَادَةُ التَّعْجِيلِ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي وَقْتُهُ لَهَا ، فَامْتَنَعَ الْإِلْحَاقُ ، وَتَعَيَّنَ التَّمَسُّكُ بِاللَّفْظِ . الثَّامِنَةُ ، ضَرْبُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، لَمْ يَبِيرْ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَنْصَرِفُ إِلَى ضَرْبِهِ حَيًّا ، يَتَأَلَّمُ بِالضَّرْبِ ، وَقَدْ زَالَ هَذَا بِالْمَوْتِ . التَّاسِعَةُ ، ضَرْبُهُ ضَرْبًا لَا يُؤْلَمُهُ ، لَمْ يَبِيرْ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . الْعَاشِرَةُ ، خَنَقَهُ ، أَوْ نَتَفَ شَعْرَهُ ، أَوْ عَصَرَ سَاقَهُ ، بِحَيْثُ يُؤْلَمُهُ ، فَإِنَّهُ يَبِيرُ ؛ ^(٧) لِأَنَّهُ يُسَمَّى ضَرْبًا ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذَكَرْنَاهُ . الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ ، جُنَّ الْعَبْدُ ، فَضْرَبَهُ ، فَإِنَّهُ يَبِيرُ ^(٧) ؛ لِأَنَّهُ حَتَّى يَتَأَلَّمُ بِالضَّرْبِ ، وَإِنْ لَمْ يَضْرِبْهُ ، حِنْثٌ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُهُ فِي غَدٍ ، فَفِيهِ نَحْوٌ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ . وَمَتَى فَاتَ ضَرْبُهُ / بِمَوْتِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَحِنْثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْرِبْهُ .

(٥) سقط من : م .

(٦-٦) في م : يمكنه .

(٧-٧) سقط من : ب . نقل نظر .

فصل : وإن قال : والله لأشربن ماء هذا الكوز غدا . فاندفع اليوم ، أو : لآكلن هذا الخبز غدا . فتلف ، فهو على نحو مما ذكرنا في العبد . قال صالح : سألت أبا عن الرجل يحلف أن يشرب هذا الماء ، فأنصب ؟ قال : يحنث . وكذلك لو ^(٨) حلف أن يأكل هذا الرغيف ، فأكله كلب ؟ قال : يحنث ؛ لأن هذا لا يقدر عليه .

١٨٣٨ - مسألة ؛ قال : (ومن حلف أن لا يكلمه حيناً ، فكلمه قبل الستة أشهر ، حنث)

وجملة ذلك أنه إذا حلف لا يكلمه حيناً ، فإن قيد ذلك بلفظه أو بينته بزمن ، تقيده ، وإن أطلقه ، انصرف إلى ستة أشهر . روى ذلك عن ابن عباس ^(١) . وهو قول أصحاب الرأي . وقال مجاهد ، والحكم ، وحماد ، ومالك : هو ستة ؛ لقوله تعالى : ﴿ تَوْتَى أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾ ^(٢) . أى كل عام . وقال الشافعي ، وأبو ثور : لا قدر له ، ويبرأ بأدنى زمن ؛ لأن الحين اسم مبهم يقع على القليل والكثير ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾ ^(٣) . قيل : أراد يوم القيامة . وقال : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ ^(٤) . وقال : ﴿ فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ ﴾ ^(٥) . وقال : ﴿ حِينَ تُمَسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ ^(٦) . ويقال : جئت منذ حين . وإن كان أتاها من ساعة . ولنا ، أن الحين المطلق في كلام الله تعالى أقله ستة أشهر . قال عكرمة ، وسعيد بن جبير ، وأبو عبيد ، في قوله تعالى : ﴿ تَوْتَى أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ : إنه ستة أشهر . فيحمل مطلق كلام الآدمي على مطلق كلام الله تعالى ، ولأنه قول ابن عباس ، ولا

(٨) في م : « إن » .

(١) أخرجه الطبري في تفسير آية ٢٥ من سورة إبراهيم . تفسير الطبري ٢٠٨/١٣ .

(٢) سورة إبراهيم ٢٥ .

(٣) سورة ص ٨٨ .

(٤) سورة الإنسان ١ .

(٥) سورة المؤمنون ٥٤ .

(٦) سورة الروم ١٧ .

(٧) في ب : « منذ » .

نَعْلَمُ لَهُ^(٨) مُخَالَفًا فِي الصَّحَابَةِ ، وَمَا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْمُطْلَقِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَمَا ذَكَرْنَاهُ أَقْلَهُ ، فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ حُقْبًا ، فَذَلِكَ ثَمَانُونَ عَامًا ، وَقَالَ مَالِكٌ : أَرْبَعُونَ عَامًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : هُوَ أَذْنَى زَمَانٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ فِيهِ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ تَقْدِيرٌ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْشِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾^(٩) : الْحُقْبُ ثَمَانُونَ سَنَةً^(١٠) . وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةٌ ، وَلَئِنْ مَا ذَكَرُوهُ يُفْضَى إِلَى حَمْلِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْشِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ وَقَوْلِ مُوسَى : ﴿ أَوْ أَمْضِيَ حُقْبًا ﴾^(١١) . إِلَى اللَّكْنَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ ذَلِكَ مَخْرَجَ التَّكْثِيرِ ، فَإِذَا صَارَ مَعْنَى ذَلِكَ ﴿ لَيْشِينَ فِيهَا ﴾ سَاعَاتٍ أَوْ لَحَظَاتٍ^(١٢) ، أَوْ أَمْضِيَ لِحَظَاتٍ وَسَاعَاتٍ^(١٣) ، صَارَ مُقْتَضًى ذَلِكَ التَّقْلِيلُ ، وَهُوَ ضِدُّ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِكَلَامِهِ ، وَضِدُّ الْمَفْهُومِ مِنْهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ / فِيمَا نَعْلَمُ ، فَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ الْحُقْبِ بِهِ .

٢١٧/١٠ و

فصل : فَإِنْ^(١٤) حَلَفَ أَنْ^(١٥) لَا يُكَلِّمُهُ زَمَنًا ، أَوْ وَقْتًا ، أَوْ دَهْرًا ، أَوْ عُمُرًا ، أَوْ مَلِيًّا ، أَوْ طَوِيلًا ، أَوْ بَعِيدًا ، أَوْ قَرِيبًا ، بَرًّا بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، فِي قَوْلِ أَبِي الْخَطَّابِ ، وَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَا حَدَّ لَهَا فِي اللُّغَةِ ، وَتَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى أَقَلِّ مَا تَنَاوَلَهُ^(١٦) اسْمُهُ ، وَقَدْ يَكُونُ الْقَرِيبُ بَعِيدًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ ، وَقَرِيبًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ التَّحْدِيدُ بِالتَّحْكُمِ ، وَإِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ بِالتَّوْقِيفِ ، وَلَا

(٨) فِي م : « أَنَّهُ » .

(٩) سُورَةُ النَّبَأِ ٢٣ .

(١٠) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ ، فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ . تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ١١/٣٠ .

(١١) سُورَةُ الْكَهْفِ ٦٠ .

(١٢) فِي م : « وَلِحَظَاتٍ » .

(١٣) فِي م : « أَوْ سَاعَاتٍ » .

(١٤) فِي م : « فَإِذَا » .

(١٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٦) فِي م : « يَتَنَاوَلُهُ » .

تَوْقِيفَ هُنَا ، فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْيَقِينِ ، وَهُوَ أَقْلُ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْأِسْمُ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : الزَّمَانُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ . وَقَالَ طَلْحَةُ الْعَاقُولِيُّ : الْحَيْنُ وَالزَّمَانُ وَالْعُمُرُ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ فِي الْعَادَةِ بَيْنَهُمَا^(١٧) ، وَالنَّاسُ يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ التَّبَعِيدَ^(١٨) ، فَلَوْ^(١٩) حُمِلَ عَلَى الْقَلِيلِ ، حُمِلَ عَلَى خِلَافِ قَصْدِ الْحَالِفِ . وَ « دَهْرٌ »^(٢٠) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَالْحَيْنِ أَيْضًا لِهَذَا الْمَعْنَى . وَقَالَ فِي « بَعِيدٍ » ، وَ « مَلَى » وَ « طَوِيلٌ » : هُوَ عَلَى^(٢١) أَكْثَرِ مِنْ شَهْرٍ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ضِدُّ الْقَلِيلِ ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى ضِدِّهِ . وَلَوْ حُمِلَ الْعُمُرُ عَلَى أَرْبَعِينَ عَامًا ، لَكَانَ^(٢٢) حَسَنًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ ﴾^(٢٣) . وَكَانَ ذَلِكَ^(٢٤) أَرْبَعِينَ سَنَةً ، فَيَجِبُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الْعُمُرَ فِي الْغَالِبِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُدَّةً طَوِيلَةً ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ الدَّهْرَ ، أَوِ الْأَبَدَ ، أَوِ الزَّمَانَ . فَذَلِكَ عَلَى الْأَيْدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَهِيَ^(٢٥) لِلْإِسْتِغْرَاقِ ، فَتَقْتَضِي الدَّهْرَ كُلَّهُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَيَّامٍ ، فَهِيَ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ^(٢٦) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾^(٢٧) . وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ . وَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَشْهُرٍ ، فَهِيَ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ . وَإِنْ حَلَفَ عَلَى شُهُورٍ ، فَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ ؛ لِذَلِكَ . وَقَالَ غَيْرُهُ : يَتَنَاوَلُ يَمِينُهُ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ عِدَّةَ

(١٧) فِي م : « بَيْنَهُمَا » .

(١٨) فِي أ : « الْبَعِيدِ » .

(١٩) فِي ب : « فَمَا » .

(٢٠) فِي م : « وَالدَّهْرُ » .

(٢١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٢) فِي ب ، م : « كَانَ » .

(٢٣) سُورَةُ يُونُسَ ١٦ .

(٢٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ ، ب .

(٢٥) فِي ب زِيَادَةٌ : « وَإِنْ حَلَفَ عَلَى شُهُورٍ » .

(٢٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٠٣ .

الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴿٢٧﴾ . وَلَأنَّ الشُّهُورَ جَمْعُ الكَثْرَةِ ، وَأَقْلَهُ عَشْرَةٌ ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ جَمْعُ الْقَلَّةِ .

١٨٣٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ ^(١) حَلَفَ أَنْ يَقْضِيَهُ حَقُّهُ فِي وَفْتٍ ، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ ، لَمْ يَحْنَثْ ، إِذَا كَانَ أَرَادَ يَمِينِهِ أَنْ لَا يُجَاوِزَ ذَلِكَ الْوَقْتُ)

وهذا قال أبو حنيفة ، ومحمد ، وأبو ثور . وقال الشافعي : يَحْنَثُ إِذَا قَضَاهُ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ فِعْلَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ مُخْتَارًا ، فَحْنَثَ ، كَمَا لَوْ قَضَاهُ بَعْدَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ مُقْتَضَى هَذِهِ الْيَمِينِ ، تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ قَبْلَ خُرُوجِ الْغَدِ ، فَإِذَا قَضَاهُ قَبْلَهُ ، فَقَدْ قَضَى قَبْلَ خُرُوجِ الْغَدِ ، وَزَادَ خَيْرًا ، وَلَأنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى النِّيَّةِ ، وَنِيَّةُ هَذَا يَمِينِهِ ^(٢) تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ قَبْلَ خُرُوجِ الْغَدِ ، فَتَعَلَّقَتْ / يَمِينُهُ بِهَذَا الْمَعْنَى ، كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ رُجِعَ إِلَى سَبَبِ ^{٢١٧/١٠} الظَّالِمِينَ ، فَإِنْ كَانَ ^(٣) يَقْتَضِي التَّعْجِيلَ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ نَوَاهُ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ يَدُلُّ عَلَى النِّيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ ذَلِكَ ، وَلَا كَانَ السَّبَبُ يَقْتَضِيهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَبْرُؤُ إِلَّا بِقَضَائِهِ فِي الْغَدِ ، وَلَا يَبْرُؤُ بِقَضَائِهِ قَبْلَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَبْرُؤُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لِلْحَثِّ عَلَى الْفِعْلِ ، فَهِيَ عَجَلُهُ ، فَقَدْ أَتَى بِالْمَقْصُودِ ، فَيَبْرُؤُ ^(٤) ، كَمَا لَوْ نَوَى ذَلِكَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ فِعْلَ مَا ^(٥) تَنَاوَلَتْهُ يَمِينُهُ ^(٥) لَفْظًا ، وَلَمْ تَصْرِفْهَا عَنْهُ نِيَّةً وَلَا سَبَبٌ ، فَحْنَثَ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَيَصُومَنَّ شَعْبَانَ ، فَصَامَ رَجَبًا . وَيَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ الْقَاضِي فِي الْقَضَاءِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّ عُرْفَ هَذِهِ الْيَمِينِ فِي الْقَضَاءِ التَّعْجِيلُ ، فَتَنْصَرِفُ ^(٦) الْيَمِينُ الْمُطْلَقَةُ إِلَيْهِ .

فصل : فَأَمَّا غَيْرُ قَضَاءِ الْحَقِّ ، كَأَكْلِ شَيْءٍ ، أَوْ شُرْبِهِ ، أَوْ بَيْعِ شَيْءٍ ، أَوْ شِرَائِهِ ، أَوْ

(٢٧) سورة التوبة ٣٦ .

(١) في م : « وإن » .

(٢) في م زيادة : « ترك » .

(٣) في ب ، م : « كانت » .

(٤) في م : « فيه » .

(٥-٥) في ب : « تناوله يمينه » .

(٦) في م : « فتصرف » .

ضَرْبِ عَيْدٍ^(٧) ، وَنَحْوَهُ^(٨) ، فَمَتَى عَيْنَ وَقْتِهِ ، وَلَمْ يَنْوِ مَا يَقْتَضِي تَعْجِيلَهُ ، وَلَا كَانَ سَبَبٌ يَمِينُهُ يَقْتَضِيهِ ، لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِفَعْلِهِ فِي وَقْتِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّهُ يَبْرَأُ بِتَعْجِيلِهِ عَنْ وَقْتِهِ . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ ، مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ تَصَرُّفِ يَمِينِهِ ، وَلَا سَبَبٍ ، فَيَحْنُثُ ، كَالصَّيَّامِ . وَلَوْ فَعَلَ بَعْضَ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ قَبْلَ وَقْتِهِ ، وَبَعْضَهُ فِي وَقْتِهِ ، لَمْ يَبْرَأْ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ فِي الْإِثْبَاتِ لَا يَبْرَأُ فِيهَا إِلَّا بِفَعْلِ جَمِيعِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ ، فَتَرَكُ بَعْضَهُ فِي وَقْتِهِ ، كَتَرَكِ جَمِيعِهِ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَنْ لَا يُجَاوِزَ ذَلِكَ الْوَقْتُ ، أَوْ يَقْتَضِي ذَلِكَ سَبَبُهَا .

فصل : وَمَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ثَوْبَهُ بِعَشْرَةٍ ، فَبَاعَهُ بِهَا أَوْ بِأَقْلَ مِنْهَا^(٩) ، حَنِثَ . وَإِنْ بَاعَهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا ، لَمْ يَحْنُثْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنُثُ إِذَا بَاعَهُ بِأَقْلَ مِنْهَا^(١٠) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ يَمِينُهُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْعُرْفَ فِي هَذَا أَنْ لَا يَبِيعَهُ بِهَا ، وَلَا بِأَقْلَ مِنْهَا ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ فِي بَيْعِهِ إِنْسَانًا ، وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَبِيعَهُ بِعَشْرَةٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ يَبِيعُهُ بِأَقْلَ مِنْهَا ، وَلَئِنْ هَذَا تَنْبِيهُ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنْ بَيْعِهِ بِمَا دُونَ الْعَشْرَةِ ، وَالْحُكْمُ يَثْبُتُ بِالنِّيَّةِ ، كَثْبُوتِهِ بِاللَّفْظِ . وَإِنْ حَلَفَ : لَا اشْتَرَيْتُهُ بِعَشْرَةٍ . فَاشْتَرَاهُ بِأَقْلَ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِهَا أَوْ بِأَكْثَرِ^(١١) ، حَنِثَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّ لَا يَحْنُثُ إِذَا اشْتَرَاهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَمْ^(١٢) تَتَنَاوَلْهُ لَفْظًا . وَلَنَا ، أَنَّهَا تَنَاوَلَتْهُ^(١٣) عُرْفًا وَتَنْبِيْهَا ، فَكَانَ حَانِثًا ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : مَا لَهُ عَلَى حَبَّةٍ . فَإِنَّهُ يَحْنُثُ إِذَا كَانَ^(١٤) عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْهَا ، وَيَبْرَأُ بِيَمِينِهِ مِمَّا زَادَ عَلَيْهَا ، كِبَرَاءَتِهِ مِنْهَا . قِيلَ لِأَحْمَدَ : رَجُلٌ^(١٥) حَلَفَ أَنْ^(١٦) لَا يَنْقُصَ هَذَا الثَّوبَ عَنْ^(١٧) كَذَا . قَالَ : قَدْ أَخَذْتُهُ ، وَلَكِنْ

(٧) فِي ١ : « عَيْدِهِ » .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ نَحْوِهِ » .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « أَقْلٌ » .

(١٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، أ ، م .

(١١) فِي م زِيَادَةٌ : « مِنْهَا » .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٣) فِي ب : « تَتَنَاوَلْهُ » .

(١٤) فِي م زِيَادَةٌ : « لَهُ » .

(١٥-١٥) فِي م : « إِنْ حَلَفَ » .

(١٦) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « مِنْ » .

هَبْ لِي كَذَا . قَالَ : هَذَا حِيلَةٌ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ : بَعْتُكَ بِكَذَا ، وَأَهَبُ^(١٧) لِفُلَانٍ شَيْئًا آخَرَ . قَالَ هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ . وَكَرِهَهُ^(١٨) .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ فِي غَدٍ ، فَمَاتَ الْحَالِفُ مِنْ^(١٩) يَوْمِهِ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا فِيمَا إِذَا حَلَفَ / لِيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ فِي غَدٍ ، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ . وَإِنْ مَاتَ الْمُسْتَحِقُّ ، فَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَذَّرَ قَضَاؤُهُ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ غَدًا ، فَمَاتَ الْعَبْدُ^(٢٠) الْيَوْمَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ قَضَى وَرَثَتَهُ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ وَرَثَتِهِ يَقُومُ مَقَامَ قَضَائِهِ فِي إِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْبِرِّ فِي يَمِينِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ ، فَإِنَّهُ لَا يَقُومُ ضَرْبُ غَيْرِهِ مَقَامَ ضَرْبِهِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِمَوْتِ الْمُسْتَحِقِّ ، وَلَا يَحْنَثُ ، سِوَاءَ قَضَى وَرَثَتَهُ أَوْ لَمْ يَقْضِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ فِعْلُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، أَشْبَهَ الْمُكْرَهَ ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا ، فِي مَسْأَلَةِ مَنْ حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ غَدًا ، فَمَاتَ الْعَبْدُ الْيَوْمَ . وَإِنْ أَبْرَأَهُ الْمُسْتَحِقُّ مِنَ الْحَقِّ ، فَهَلْ يَحْنَثُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى الْمُكْرَهَ هَلْ يَحْنَثُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، وَإِنْ قَضَاهُ عِوَضًا عَنْ حَقِّهِ ، لَمْ يَحْنَثْ ، عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَضَاهُ^(٢١) حَقَّهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْضِهِ الْحَقُّ الَّذِي عَلَيْهِ بَعَيْنُهُ^(٢٢) .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّهُ^(٢٣) عِنْدَ رَأْسِ الْهَلَالِ ، أَوْ مَعَ رَأْسِهِ ، أَوْ إِلَى رَأْسِ الْهَلَالِ ، أَوْ إِلَى اسْتِهْلَالِهِ ، أَوْ عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ ، أَوْ مَعَ رَأْسِهِ ، فَقَضَاهُ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الشَّهْرِ ، بَرٌّ فِي يَمِينِهِ . وَإِنْ أَخَّرَ ذَلِكَ مَعَ امْكَانِهِ ، حَنَثَ . وَإِنْ شَرَعَ فِي عَدِّهِ أَوْ كَيْلِهِ أَوْ وَزَنِهِ ، فَتَأَخَّرَ الْقَضَاءُ لِكَثْرَتِهِ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ الْقَضَاءَ . وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ

(١٧) فِي الْأَصْلِ : « وَهَبَ » .

(١٨) فِي م : « فَكْرَهُ » .

(١٩) فِي ب : « فِي » .

(٢٠) فِي م زِيَادَةً : « قَبْلَ » .

(٢١) فِي ب ، م : « قَضَى » .

(٢٢) فِي الْأَصْلِ : « نَفْسَهُ » .

(٢٣) فِي ب ، م : « لِيَقْضِيَهُ » .

لِيَأْكُلَنَّ هَذَا الطَّعَامَ ، فِي هَذَا الْوَقْتِ ، فَشَرَعَ فِي أَكْلِهِ فِيهِ ، وَتَأَخَّرَ الْفَرَاغُ لكَثْرَتِهِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ أَكْلَهُ كُلَّهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِي هَذَا الْوَقْتِ الْيَسِيرِ ، فَكَانَتْ يَمِينُهُ عَلَى الشُّرُوعِ فِيهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ^(٢٤) ، أَوْ عَلَى مُقَارَنَةِ فِعْلِهِ لِدَلَالَةِ الْوَقْتِ ، لِلْعِلْمِ ^(٢٥) بِالْعَجْزِ عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ . وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي هَذَا كُلِّهِ كَمَا ذَكَرْنَا .

١٨٤٠ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ ، فَشَرِبَ بَعْضَهُ ، حَنِثَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ لَا يَشْرَبَهُ كُلَّهُ)

وجملة ذلك أنه إذا حلف ليفعلن شيئاً ، لم يبرأ إلا بفعل جميعه ، وإن حلف أن لا يفعله ، وأطلق ، ففعل بعضه ، ففيه روايتان ، تقدّم ذكرهما . وإن نوى فعل جميعه ، أو كان في يمينه ما يدل عليه ، لم يحنث إلا بفعل جميعه . وإن نوى فعل البعض ، أو كان في يمينه ما يدل عليه ، حنث بفعل البعض ، رواية واحدة . فإذا ^(١) حلف أن ^(٢) لا يشرب ماء هذا الإناء ، فشرب بعضه ، فهل يحنث بذلك ؟ فيه روايتان . وإن حلف : لا شربت ^(٣) ماء دجلة ، أو ماء هذا النهر . حنث بشرب أدنى شيء منه ؛ لأن شرب جميعه ممتنع بغير يمينه ، فلا حاجة إلى توكيد المنع بيمينه ، فتصرف يمينه إلى منع نفسه مما يمكن فعله ، وهو شرب البعض ، كما لو حلف : لا شربت الماء . وهذا قال أبو حنيفة . وقال أصحاب الشافعي : إن حلف على الجنس ، كالناس والماء والخبز والتمر ونحوه ، حنث بفعل البعض ، وإن تناولت يمينه الجمع ^(٤) ، كالمسلمين والمشرّكين والمساكين ، / لم يحنث بفعل البعض ، وإن تناولت اسم جنس مضاف ^(٥) ، كماء النهر ، وماء دجلة ، ففيه

(٢٤) سقط من : الأصل ، ا .

(٢٥) في ب : « المعلم » .

(١) في ب ، م : « فإن » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « يشرب » .

(٤) في م : « الجميع » .

(٥) في ب ، م : « يضاف » .

وَجْهَان . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى مَا لَا يُمَكِّنُهُ فَعُلَ جَمِيعُهُ ، فَتَنَاوَلْتُ يَمِينَهُ بَعْضُهُ مُنْفَرِدًا ، كَاسِمِ الْجِنْسِ .

فصل^(٦) : فَإِنْ حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنَ الْفُرَاتِ ، فَشَرِبَ مِنْ مَائِهِ ، حَنِثَ ، سِوَاءَ كَرَعٍ^(٧) فِيهِ ، أَوْ اغْتَرَفَ مِنْهُ ثُمَّ شَرِبَ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يَوْسَفَ ، وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْنُثُ حَتَّى يَكْرَعَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ ذَلِكَ الْكَرْعُ ، فَلَمْ يَحْنُثْ بَعْيَرِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنْ هَذَا الْإِنَاءِ . فَصَبَّ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ وَشَرِبَ . وَلَنَا ، أَنَّ مَعْنَى يَمِينِهِ أَنْ لَا يَشْرَبَ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ ؛ لِأَنَّ الشُّرْبَ يَكُونُ مِنْ مَائِهَا ، لَا مِنْهَا^(٨) فِي الْعُرْفِ ، فَحُمِلَتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنْ هَذِهِ الْبَيْرِ ، وَلَا أَكَلْتُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ، وَلَا شَرِبْتُ مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ . وَيُفَارِقُ الْكُوزَ ؛ لِأَنَّ^(٩) الشُّرْبَ فِي الْعُرْفِ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ آلَةٌ لِلشُّرْبِ ، بِخِلَافِ النَّهْرِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْطَلُ بِالْبَيْرِ وَالشَّاةِ وَالشَّجَرَةِ ، وَقَدْ سَلَّمُوا أَنَّهُ لَوْ اسْتَقَى مِنَ الْبَيْرِ ، أَوْ احْتَلَبَ لَبَنَ الشَّاةِ ، أَوْ اتَّقَطَ مِنَ الشَّجَرَةِ ، وَشَرِبَ وَأَكَلَ ، حَنِثَ ، فَكَذَا فِي مَسْأَلَتِنَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ ، فَشَرِبَ مِنْ نَهْرٍ يَأْخُذُ مِنْهُ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ^(١٠) مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ . وَإِنْ^(١١) حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنَ^(١٢) الْفُرَاتِ ، فَشَرِبَ مِنْ نَهْرٍ يَأْخُذُ مِنْهُ^(١٣) ، فَقِيهِ وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الشُّرْبِ مِنْهُ الشُّرْبُ مِنْ مَائِهِ ، فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنْ مَائِهِ . وَهَذَا أَحَدُ الْاِخْتِمَالَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، إِلَّا أَبَا يَوْسَفَ ، فَإِنْ عَنْهُ رِوَايَةٌ ، أَنَّهُ^(١٤) يَحْنُثُ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُ لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ مَا أَخَذَهُ النَّهْرُ يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ

(٦) سقط من : م .

(٧) كرع في الماء : تناوله بفيه من موضعه ، من غير أن يشرب بكفيه ولا بإنائه .

(٨) في م : « ومنها » .

(٩) في م : « فإن » .

(١٠) سقط من : ا ، ب ، م .

(١١) في م : « ولو » .

(١٢) في النسخ زيادة : « ماء » . وهو تكرار للمسألة السابقة .

(١٣) سقط من : الأصل .

(١٤) لم يرد في الأصل .

النَّهْرَ ، لا إلى الْفُرَاتِ ، وَيُزُولُ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ عَنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْفُرَاتِ ، فَلَا يَحْنُثُ بِهِ ، كغَيْرِ الْفُرَاتِ .

١٨٤١ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا فَارَقْتُكَ حَتَّى أَسْتَوْفِيَ حَقِّي مِنْكَ . فَهَرَبَ مِنْهُ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَلَوْ قَالَ : لَا افْتَرَقْنَا . فَهَرَبَ مِنْهُ ، حَنِثَ)

أَمَّا إِذَا حَلَفَ : لَا فَارَقْتُكَ . ففيه مسائل عشر ؛ أحدها ، أن يفارقه الحالف مُخْتَارًا ، فَيَحْنُثُ ، بلا خلاف ، سواء أُبْرَاهُ مِنَ الْحَقِّ أَوْ فَارَقَهُ ، والحق عليه ؛ لأنه فارقَه قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ مِنْهُ . الثانية ، فارقَه مُكْرَهًا ، فَيَنْظُرُ ؛ فَإِنْ حُمِلَ مُكْرَهًا حَتَّى فُرِقَ بَيْنَهُمَا ، لَمْ يَحْنُثْ . وإن أُكْرِهَ بِالضَّرْبِ وَالتَّهْدِيدِ ، لَمْ يَحْنُثْ . وفي قول أبي بكرٍ : يَحْنُثُ . وفي النَّاسِي تَفْصِيلٌ ^(١) ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى . الثالثة ، هَرَبَ مِنْهُ الْعَرِيمُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَا يَحْنُثُ . وبهذا قال مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو ثورٍ ، وابنُ المنذرِ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . ورَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ ^(٢) يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى يَمِينِهِ أَنْ لَا تَحْصُلَ بَيْنَهُمَا فُرْقَةٌ ، / وقد حَصَلَتْ . ولَنَا ، أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ فِي الْفُرْقَةِ ، وَمَا فَعَلَ ، وَلَا فَعَلَ بِاخْتِيَارِهِ ، فَلَمْ يَحْنُثْ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا قُمْتُ . فَقَامَ غَيْرُهُ . الرَّابِعَةُ ، أَذِنَ لَهُ الْحَالِفُ فِي الْفُرْقَةِ ، فَفَارَقَهُ ، فَمَفْهُومُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ يَحْنُثُ . وقال الشافعيُّ : لَا يَحْنُثُ . قال القاضي : وَهُوَ قَوْلُ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْفُرْقَةَ الَّتِي حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا . وَلَنَا ، أَنَّ مَعْنَى يَمِينِهِ لَا لَزَمْتُكَ . وَإِذَا فَارَقَهُ بِإِذْنِهِ فَمَا لَزِمَهُ ، وَيُفَارِقُ مَا إِذَا هَرَبَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ فَرَّ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا قَوْلُ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّ ^(٣) الْخِرَقِيَّ قَالَ : فَهَرَبَ مِنْهُ . فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا فَارَقَهُ بِغَيْرِ هَرَبٍ ، أَنَّهُ يَحْنُثُ . الْخَامِسَةُ ، فَارَقَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ وَلَا هَرَبٍ ، عَلَى وَجْهِ يُمْكِنُهُ مِلَازِمَتُهُ ، وَالْمَشْيُ مَعَهُ ، أَوْ إِمْسَاكُهُ ^(٤) ، فَلَمْ يَفْعَلْ ، فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالَّتِي قَبْلَهَا . السَّادِسَةُ ، قَضَاهُ قَدْرٌ ^(٥) حَقُّهُ ، فَفَارَقَهُ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ وَفَاهُ ، فَخَرَجَ رَدِيئًا أَوْ بَعْضُهُ ، فَيُخْرِجُ فِي الْحَنِثِ

(١) في م زيادة : « ما » .

(٢) في م زيادة : « لا » .

(٣) في م : « ولأن » .

(٤) في م : « وإمساكه » .

(٥) لم يرد في : الأصل .

رَوَاتَانِ ؛ بِنَاءٌ عَلَى النَّاسِي . وَلِلشَافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالرَّوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ^(٦) ، يَحْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، لِأَنَّهُ فَارَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ مُخْتَارًا . وَالثَّانِيَةُ ^(٧) ، لَا يَحْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ إِذَا وَجَدَهَا زُبُوفًا ، وَإِنْ وَجَدَ أَكْثَرَهَا نُحَاسًا أَنَّهُ ^(٨) يَحْنُثُ . وَإِنْ وَجَدَهَا مُسْتَحَقَّةً ، فَأَخَذَهَا صَاحِبُهَا ، خُرُجَ أَيضًا عَلَى الرَّوَاتَيْنِ فِي النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مُسْتَوْفٍ لِحَقِّهِ ^(٩) ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وَجَدَهَا رَدِيئَةً . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يَحْنُثُ ، وَإِنْ عَلِمَ بِالْحَالِ ففَارَقَهُ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْفَهِ حَقَّهُ . السَّابِعَةُ ، فَلَسَهُ الْحَاكِمُ ، ففَارَقَهُ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ أَلَزَمَهُ الْحَاكِمُ ، فَهُوَ كَالْمُكْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُلْزِمْهُ مُفَارَقَتَهُ ، لَكِنْ ^(١٠) فَارَقَهُ لِعِلْمِهِ بِوُجُوبِ مُفَارَقَتِهِ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ فَارَقَهُ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ ، فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يُصَلِّي ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ فَصَلَّاهَا . الثَّامِنَةُ ، أَحَالَهُ الْغَرِيمُ بِحَقِّهِ ، ففَارَقَهُ ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُونُسَ ^(١١) ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٌ : لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَرَّئَ إِلَيْهِ مِنْهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَا اسْتَوْفَى حَقَّهُ مِنْهُ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ شَيْءٌ ، وَلِذَلِكَ يَمْلِكُ الْمَطَالِبَةَ بِهِ ، فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُحِلَّهُ . فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ بَرَّ بِذَلِكَ ، ففَارَقَهُ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُخْرَجُ عَلَى الرَّوَاتَيْنِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ هَذَا جَهْلٌ بِحُكْمِ الشَّرْعِ فِيهِ ، فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ ^(١٢) الْحَنِثُ ، كَمَا لَوْ جَهِلَ كَوْنَ هَذِهِ الْيَمِينِ مُوجِبَةً لِلْكَفَّارَةِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا فَارَقْتُكَ وَلِي قِبَلِكَ حَقٌّ . فَأَحَالَهُ بِهِ ، ففَارَقَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقْ لَهُ قِبَلَهُ حَقٌّ . وَإِنْ أَخَذَ بِهِ ضَمِيمًا أَوْ كَفِيلًا أَوْ رَهْنًا ، ففَارَقَهُ ، حَنِثَ ، بِإِشْكَالٍ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَطَالِبَةَ الْغَرِيمِ . التَّاسِعَةُ ، قَضَاؤُهُ عَنْ حَقِّهِ عَوَضًا عَنْهُ ، ثُمَّ فَارَقَهُ . فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يَحْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ / لِأَنَّهُ ^(١٣) قَضَاؤُهُ

(٦) فِي م : د أَحَدُهُمَا .

(٧) فِي م : د وَالثَّانِي .

(٨) فِي م : د فَإِنَّهُ .

(٩) فِي م : د حَقَّهُ .

(١٠) فِي م : د لَكِنَّهُ .

(١١) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٢) فِي م : د عِنْدَ .

(١٣) فِي أ ، ب ، م : د قَدْ .

حَقُّهُ ، وَبَرَى إِلَيْهِ مِنْهُ بِالْقَضَاءِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ عَلَى نَفْسِ الْحَقِّ ، وَهَذَا بَدَلُهُ . وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا فَارَقْتُكَ حَتَّى تَبْرَأَ مِنْ حَقِّي ، أَوْ : وَلِيَّ^(١٤) قَبْلَكَ حَقٌّ . لَمْ يَحْنُثْ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقْ لَهُ قَبْلَهُ حَقٌّ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ . الْعَاشِرَةُ ، وَكَلَّ وَكَيْلًا يَسْتَوْفِي لَهُ حَقَّهُ ، فَإِنْ فَارَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْوَكِيلِ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ فَارَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ . وَإِنْ اسْتَوْفَى الْوَكِيلُ ، ثُمَّ فَارَقَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَ وَكَيْلِهِ اسْتِيفَاءٌ لَهُ ، يَبْرَأُ بِهِ غَرِيمُهُ ، وَيَصِيرُ فِي ضَمَانِ الْمُوَكَّلِ .

فصل : فَأَمَّا إِنْ قَالَ : لَا فَارَقْتُنِي حَتَّى اسْتَوْفَى حَقِّي مِنْكَ . نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ فَارَقَهُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ مُخْتَارًا ، حَنِثَ . وَإِنْ أَكْرَاهَهُ عَلَى فِرَاقِهِ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَإِنْ فَارَقَهُ الْحَالِفُ مُخْتَارًا ، حَنِثَ ، إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي تَأْوِيلِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَسَائِرُ الْفُرُوعِ تَأْتِي هَهُنَا عَلَى نَحْوِ مِمَّا^(١٥) ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا افْتَرَقْنَا . فَهَرَبَ مِنْهُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ تَقْتَضِي الْأَلَّا تَحْصُلَ بَيْنَهُمَا فُرْقَةٌ بَوْجِهِ ، وَقَدْ حَصَلَتْ الْفُرْقَةُ بِهِرَبِهِ . وَإِنْ أَكْرَاهَا عَلَى الْفُرْقَةِ ، لَمْ يَحْنُثْ ، إِلَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ لَمْ يَرِ الْإِكْرَاهَ عُذْرًا .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ : لَا فَارَقْتُكَ حَتَّى أُوفِّيَكَ حَقَّكَ^(١٦) . فَأَبْرَأَهُ الْغَرِيمُ مِنْهُ ، فَهَلْ يَحْنُثُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْمُكْرِهِ . وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ عَيْنًا ، فَوَهَبَهَا لَهُ الْغَرِيمُ ، فَقَبِلَهَا ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ إِيفَاءَهَا لَهُ بِاخْتِيَارِهِ . وَإِنْ قَبَضَهَا مِنْهُ ، ثُمَّ وَهَبَهَا إِيَّاهُ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا أَفَارِقُكَ^(١٧) وَلَكَ قَبْلِي حَقٌّ . لَمْ يَحْنُثْ إِذَا أَبْرَأَهُ ، أَوْ وَهَبَ الْعَيْنَ لَهُ .

فصل : وَالْفُرْقَةُ فِي هَذَا كُلِّهِ ، مَا عَدَّهُ النَّاسُ فِرَاقًا فِي الْعَادَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفُرْقَةَ فِي الْبَيْعِ^(١٨) ، وَمَا نَوَاهُ يَمِينُهُ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ ، فَهُوَ عَلَى مَا نَوَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٤) فِي م : « لِي » .

(١٥) فِي م : « مَا » .

(١٦) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٧) فِي م : « فَارَقْتُكَ » .

(١٨) تَقْدِمُ فِي : ١٠/٦ وَمَا بَعْدَهَا .

١٨٤٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ لَا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَذَلِكَ عَلَى كُلِّ مَرَّةٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوَى مَرَّةً)

وجملته أن من قال لزوجته : إن خرجت إلا بإذني ، أو بغير إذني ، فأنت طالق . أو قال : إن خرجت إلا أن آذن لك ، أو حتى آذن لك ، أو إلى أن آذن لك . فالحكم في هذه الألفاظ الخمسة ، أنها متى خرجت بغير إذنه ، طلقت ، وانحلت يمينه ؛ لأن حرف « أن » لا يقتضي تكراراً ، فإذا حنث مرة ، انحلت ، كما لو قال : أنت طالق إن شئت . وإن خرجت بإذنه ، لم يحنث ؛ لأن الشرط ما وجد . وليس في هذا اختلاف^(١) . ولا تنحل اليمين^(٢) ، بل متى^(٣) خرجت بعد هذا بغير إذنه ، طلقت . وقال الشافعي : تنحل ، فلا يحنث بخروجها بعد ذلك ؛ لأن اليمين تعلقت بخروج واحد ، بحرف لا يقتضي التكرار ، فإذا وجد بغير إذن ، حنث ، وإن وجد بإذن ، بر ؛ لأن البر يتعلق بما يتعلق به الحنث . وقال أبو حنيفة ، في قوله : إن خرجت إلا بإذني ، أو بغير إذني . / كقولنا ؛ ٢٢٠/١٠ لأن الخروج بإذنه في هذين الموضعين مستثنى من يمينه ، فلم يدخل فيها ، ولم يتعلق به بر ولا حنث . وإن قال : إن خرجت إلا أن آذن لك ، أو حتى آذن لك ، أو إلى أن آذن لك . متى آذن لها ، انحلت يمينه ، ولم يحنث بعد ذلك بخروجها بغير إذنه ؛ لأنه جعل الإذن فيها غاية ليمينه ، وجعل الطلاق معلقاً على الخروج قبل إذنه ، فمتى آذن انتهت غاية يمينه ، وزال حكمها ، كما لو قال : إن خرجت إلى أن تطلع الشمس ، أو إلا أن تطلع الشمس ، أو حتى تطلع الشمس ، فأنت طالق . فخرجت بعد طلوعها ، ولأن حرف « إلى » و « حتى » للغاية ، لا للاستثناء . ولنا ، أنه علق الطلاق على شرط ، وقد وجد ، فيقع الطلاق ، كما لو لم تخرج بإذنه . وقولهم : قد بر . غير صحيح ؛ لوجهين ؛ أحدهما ، أن المأذون فيه مستثنى من يمينه ، غير داخل فيها ، فكيف يبر ؟ ألا ترى أنه لو قال لها : إن كلمت رجلاً إلا أخاك ، أو غير أخيك ، فأنت طالق . فكلمت أخاها ، ثم كلمت رجلاً آخر ، فإنها تطلق ، ولا تنحل يمينه بتكليمها أخاها ؟ والثاني ، أن

(١) في م : « الاختلاف » .

(٢-٢) في م : « فمتى » .

المَحْلُوفَ عَلَيْهِ خُرُوجَ مَوْصُوفٍ بِصِفَةٍ ، فَلَا تَنْحَلُّ يَمِينُهُ ^(٣) بِوُجُودِ مَا لَمْ تُوجَدْ فِيهِ الصِّفَةُ ، وَلَا يَحْنُثُ بِهِ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَا عَدَاهُ بِرٍّ وَلَا حِنْتٍ ، كَمَا لَوْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ غُرْبَانَةً ، فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ إِنْ خَرَجْتَ رَاكِبَةً ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَخَرَجْتَ مُسْتَتِرَةً مَا شِئْتَ ، لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ بِرٍّ وَلَا حِنْتٍ ، وَلَئِنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا : إِنْ كَلَّمْتِ رَجُلًا فَاسِقًا ، أَوْ مِنْ غَيْرِ مَحَارِمِكَ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . لَمْ يَتَعَلَّقْ بِتَكْلِيمِهَا لِغَيْرِ مَنْ هُوَ مَوْصُوفٌ بِتِلْكَ الصِّفَةِ بِرٍّ وَلَا حِنْتٍ ، فَكَذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ . وَقَوْلُهُمْ : تَعَلَّقَتِ الْيَمِينُ بِخُرُوجِ وَاحِدٍ . قُلْنَا : إِلَّا أَنَّهُ خُرُوجُ مَوْصُوفٍ بِصِفَةٍ ، فَلَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِوُجُودِ غَيْرِهِ ، وَلَا يَحْنُثُ بِهِ . وَأَمَّا قَوْلُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنَّ الْأَفْظَاظَ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْأَفْظَاظِ الِاسْتِثْنَاءِ . قُلْنَا : قَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ آذَنَ لَكَ . مِنَ الْأَفْظَاظِ الِاسْتِثْنَاءِ ، وَاللَّفْظَتَانِ الْأُخْرَيَانِ فِي مَعْنَاهُ ، فِي إِخْرَاجِ الْمَآذُونِ مِنْ يَمِينِهِ ، فَكَانَ حُكْمُهُمَا كَحُكْمِهِ . هَذَا الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا أُطْلِقَ ، فَإِنْ نَوَى تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ عَلَى خُرُوجِ وَاحِدٍ ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِهِ ، وَقَبْلَ قَوْلِهِ فِي الْحُكْمِ ؛ لَأَنَّهُ فَسَّرَ لَفْظَهُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ أَحْتِمَالًا غَيْرَ بَعِيدٍ . وَإِنْ آذَنَ لَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَنَوَى الْإِذْنَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ، فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى . وَقَدْ نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، عَنْ أَبِيهِ ، إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا تَخْرُجَ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ : إِذَا آذَنَ لَهَا مَرَّةً ، فَهُوَ إِذْنٌ لِكُلِّ مَرَّةٍ ، وَتَكُونُ يَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَى . وَإِنْ قَالَ : كُلَّمَا خَرَجْتَ ، فَهُوَ بِإِذْنِي . أَجْزَأُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً . وَإِنْ نَوَى بِقَوْلِهِ : إِلَى أَنْ آذَنَ لَكَ ، أَوْ حَتَّى آذَنَ لَكَ ، ^(٤) أَوْ إِلَّا أَنْ آذَنَ لَكَ ^(٥) . الْغَايَةُ ، وَأَنَّ الْخُرُوجَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ مَا قَبْلَ الْغَايَةِ ، دُونَ مَا بَعْدَهَا ، قَبْلَ قَوْلِهِ ، وَانْحَلَّتْ يَمِينُهُ بِالْإِذْنِ ؛ لِئَنَّهُ ، فَإِنْ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى النَّيَّةِ .

فصل : وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأِذْنُ / لَهَا ، ثُمَّ نَهَاها ، فَخَرَجْتَ طَلَّقَتْ ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : إِلَّا بِإِذْنِي . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَا يَحْنُثُ ؛ لَأَنَّهُ قَدْ آذَنَ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ نَهْيَهُ ^(٥) أَبْطَلَ إِذْنَهُ ، فَصَارَتْ خَارِجَةً بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وَكَذَلِكَ لَوْ آذَنَ لَوْكَيْلِهِ فِي بَيْعٍ ، ثُمَّ نَهَاهُ عَنْهُ ، فَبَاعَهُ ، كَانَ بَاطِلًا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي ، لِغَيْرِ عِيَادَةِ مَرِيضٍ ^(٦) ، فَأَنْتِ طَالِقٌ .

(٣) فِي أ ، ب ، م : « الْيَمِينِ » .

(٤-٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي م زِيَادَةٌ : « قَدْ » .

(٦) فِي م : « الْمَرِيضِ » .

فَخَرَجَتْ لِعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، ثُمَّ تَشَاغَلَتْ بِغَيْرِهِ ، أَوْ قَالَ : إِنْ خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الْحَمَّامِ ، بِغَيْرِ إِذْنِي ، فَأَنْتَ طَالِقٌ . فَخَرَجَتْ إِلَى الْحَمَّامِ ، ثُمَّ عَدَلَتْ إِلَى غَيْرِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهَا مَا خَرَجَتْ لِغَيْرِ عِيَادَةِ مَرِيضٍ ، وَلَا إِلَى غَيْرِ الْحَمَّامِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . الثَّانِي ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ فِي الْغَالِبِ أَنْ لَا تَذْهَبَ إِلَى غَيْرِ الْحَمَّامِ ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ ، وَقَدْ ذَهَبَتْ إِلَى غَيْرِهِمَا ، وَلِأَنَّ حُكْمَ الْاسْتِدَامَةِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ أَهْوٍ دَاخِلُهَا ، فَأَقَامَ فِيهَا ، حَنِثَ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَإِنْ قَصَدَتْ بِخُرُوجِهَا الْحَمَّامَ وَغَيْرَهُ ، أَوِ الْعِيَادَةَ وَغَيْرَهَا ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ لِغَيْرِهِمَا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَرَجَتْ لِالْعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، فَأَنْتَ طَالِقٌ . فَخَرَجَتْ لِعِيَادَةِ مَرِيضٍ وَغَيْرِهِ ، لَمْ تَطْلُقْ ^(٧) ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ لِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَإِنْ قَصَدَتْ مَعَهُ غَيْرَهُ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي ، فَأَنْتَ طَالِقٌ . ثُمَّ أَذِنَ لَهَا وَلَمْ تَعْلَمْ ، فَخَرَجَتْ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَطْلُقُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ بَعْدَ وُجُودِ الْإِذْنِ مِنْ جِهَتِهِ ، فَلَمْ يَحْنُثْ ، كَمَا لَوْ عَلِمَتْ بِهِ ، وَلَئِنْ لَوْ عَزَلَ وَكَيْلَهُ انْعَزَلَ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعَزْلِ ، فَكَذَلِكَ تَصِيرُ مَا ذُوقْنَا لَهَا وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ الْإِذْنَ إِعْلَامٌ ، وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٨) . أَيْ أَعْلَمْتُكُمْ فَاسْتَوَيْتُمْ ^(٩) فِي الْعِلْمِ . ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(١٠) . أَيْ إِعْلَامٌ . ﴿ فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(١١) . فَاَعْلَمُوا بِهِ . وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْأُذُنِ ، يَعْنِي أَوْفَعَتْهُ فِي أُذُنِكَ ، وَأَعْلَمْتُكَ بِهِ ^(١٢) . وَمَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ لَا يَكُونُ إِعْلَامًا ، فَلَا يَكُونُ إِذْنًا ، وَلِأَنَّ إِذْنَ الشَّارِعِ فِي أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ ، لَا يَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِهَا ، كَذَلِكَ إِذْنُ الْآدَمِيِّ ، وَعَلَى هَذَا يُمْنَعُ وُجُودُ الْإِذْنِ مِنْ جِهَتِهِ .

(٧) فِي م : « يَحْنُثُ » .

(٨) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ ١٠٩ .

(٩) فِي ١ ، م : « فَاسْتَوِيَا » .

(١٠) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٣ .

(١١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٧٩ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : ب .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ عَلَيْهَا أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَصَعَدَتْ سَطْحَهَا ، أَوْ خَرَجَتْ إِلَى صَحْنِهَا ، لَمْ يَحْنَثْ ، لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنَ الدَّارِ . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ ^(١٣) لَا تَخْرُجَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَخَرَجَتْ / إِلَى الصَّحْنِ ، أَوْ إِلَى سَطْحِهِ ، حَنِثَ . وَهَذَا مُقْتَضَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبَى ثَوْرٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَوْ حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ ^(١٣) لَا تَخْرُجَ ، ثُمَّ احْتَمَلَهَا ^(١٤) فَأَخْرَجَهَا ، فَإِنْ أَمَكْنَهَا الْاِمْتِنَاعُ فَلَمْ تَمْتَنِعْ ، حَنِثَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ ، وَإِنَّمَا ^(١٥) أَخْرَجَتْ . وَلَنَا ، أَنَّهَا خَرَجَتْ مُخْتَارَةً ، فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ أَمَرَتْ مَنْ حَمَلَهَا ، وَالِدَّائِلُ عَلَى خُرُوجِهَا ، أَنَّ الْخُرُوجَ الْاِنْفِصَالُ مِنْ دَاخِلِهَا إِلَى خَارِجِهَا ، وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ . وَمَا ذَكَرَهُ ^(١٦) يَبْطُلُ بِمَا إِذَا أَمَرَتْ مَنْ حَمَلَهَا ، فَأَمَّا إِنْ لَمْ يُمْكِنْهَا الْاِمْتِنَاعُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنَثَ . وَهُوَ قَوْلُ ^(١٧) الشَّافِعِيِّ ، وَأَبَى ثَوْرٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ لَا يَنْسَبُ إِلَيْهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَمَلَهَا غَيْرُ الْحَالِفِ . وَيَحْتَمِلُ ^(١٨) أَنْ يَحْنَثَ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ لِفِعْلٍ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ ^(١٣) لَا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِ زَيْدٍ ، فَمَاتَ زَيْدٌ وَلَمْ يَأْذَنْ ، فَخَرَجَتْ ، حَنِثَ الْحَالِفُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ ، وَلَمْ يُوجَدْ ، وَلَا يَجُوزُ فِعْلُ الْمَشْرُوطِ .

١٨٤٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ هَذَا الرُّطْبَ ، فَأَكَلَهُ ثَمَرًا ، حَنِثَ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ الرُّطْبِ)

وجملة ذلك أنه إذا حلف على شيء عيَّنه بالإشارة ، مثل أن حلف أن ^(١) لا يأكل هذا الرُّطْبَ ، لم يحل من حالين ؛ أحدهما ، أن يأكله رطبًا ، فيحْنَثَ ، بلا خلاف بين

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في ب ، م : « حملها » .

(١٥) سقطت الواو من : ب ، م .

(١٦) في الأصل ، ا ، ب : « ذكره » .

(١٧) في م زيادة : « أصحاب » .

(١٨) في الأصل : « واحتمل » .

(١) سقط من : م .

الجميع ؛ لكونه فعل ما حَلَفَ على تركه صَرِيحًا . الثاني ، أن تَتَغَيَّرَ صِفَتُهُ ^(٢) فذلك يَنْقَسِمُ ^(٣) خمسة أقسام ؛ أحدها ، أن تُسْتَحِيلَ أجزاؤه ، وَيَتَغَيَّرَ اسْمُهُ ، مثل أن يَحْلِفَ : لا أَكَلْتُ هذه الْبَيْضَةَ . فصارتَ فَرْخًا . ولا ^(٤) أَكَلْتُ هذه الحِنْطَةَ . فصارتَ زَرْعًا فَأَكَلَهُ ، فهذا لا يَحْنُثُ ؛ لَأَنَّهُ زَالَ اسْمُهُ ^(٥) ، وَاسْتَحَالَتْ أجزاؤه . وعلى قِيَاسِهِ ، إذا حَلَفَ : لا شَرِبْتُ هذا الْحَمْرَ . فصارتَ خَلًّا ، فَشَرِبَهُ . الْقِسْمُ الثَّانِي ، تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ ، وزَالَ اسْمُهُ ، مع بقاء أَجزائه . مثل أن يَحْلِفَ : لا أَكَلْتُ ^(٦) هذا الرُّطْبَ . فصارتَ ثَمَرًا ، ولا ^(٧) أَكَلْتُ هذا الصَّبِيَّ . فصارتَ شَيْخًا ، ولا ^(٨) آكَلْتُ هذا الْحَمَلَ . فصارتَ كَبْشًا . أو لا آكَلْتُ هذا الرُّطْبَ . فصارتَ دَبْسًا ، أو خَلًّا ، أو نَاطِفًا ^(٩) ، أو غَيْرَهُ مِنَ الْحُلُوءِ . أو لا ^(١٠) يَأْكُلُ هذه الحِنْطَةَ ، فصارتَ دَقِيقًا ، أو سَوِيقًا ، أو خُبْزًا ، أو هَرِيسَةً . أو : لا أَكَلْتُ هذا الْعَجِينَ ، أو هذا الدَّقِيقَ . فصارتَ خُبْزًا . أو : لا ^(١١) أَكَلْتُ هذا اللَّبَنَ . فصارتَ مَصْلًا ^(١٢) ، أو جُبْنًا ، أو كَشْكًا . أو : لا دَخَلْتُ هذه الدَّارَ . فصارتَ مَسْجِدًا ، أو حَمَّامًا ، أو فضاءً ، ثم دَخَلَهَا وَأَكَلَهُ ^(١٣) ، حِنْثٌ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ . وبه قال أبو حنيفة ، فيما إذا حَلَفَ : لا كَلَّمْتُ هذا الصَّبِيَّ . فصارتَ شَيْخًا . و : لا أَكَلْتُ هذا الْحَمَلَ . فصارتَ كَبْشًا . ولا : دَخَلْتُ هذه الدَّارَ . فدَخَلَهَا بعد تَغْيِيرِهَا . وقال به أبو يوسف / ، في الحِنْطَةِ إذا صارتَ دَقِيقًا . وللشافعي ٢٢١/١٠ ظ

في الرُّطْبِ إذا صارَ ثَمَرًا ، والصَّبِيِّ إذا صارَ شَيْخًا ، وَالْحَمَلِ إذا صارَ كَبْشًا ، وَجُفْهَانِ . وَقَالُوا فِي سَائِرِ الصُّوَرِ : لا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ وَصُورَتَهُ زَالَتْ ، فَلَمْ يَحْنُثْ ، كَمَا لو حَلَفَ لا يَأْكُلُ هذه الْبَيْضَةَ ، فصارتَ فَرْخًا . وَلَنَا ، أَنَّ عَيْنَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ بَاقِيَةٌ ، فَحِنْثٌ بِهَا ، كَمَا لو حَلَفَ : لا أَكَلْتُ هذا الْحَمَلَ . فَأَكَلَ لَحْمَهُ . أو : لا لَبِسْتُ هذا

(٢-٢) في م : « وذلك يقسم » .

(٣) في م : « أولا » .

(٤) سقط من : م .

(٥) في م : « آكل » .

(٦) الناطف : ضرب من الحلواء ، يصنع من الجوز واللوز والفسق .

(٧) في م : « ولا » .

(٨) مصل اللبن : إذا وضعه في وعاء خوص أو خرق أو نحوه ، حتى يقطر ماؤه .

(٩) في م : « أو أكله » .

الْعَزْلُ^(١٠) . فصار ثوبًا ، وَلَبِسَهُ^(١١) . أو : لا لَبِسْتُ هذا الرِّداءَ . فَلَبِسَهُ بعد أن صار قَمِيصًا أو سَرَاوِيلَ . وفارقَ البَيْضَةَ إذا صارَتْ فَرْخًا ؛ لأنَّ أجزاءَها اسْتَحَالَتْ ، فصارت عَيْنًا أُخْرَى ، ولم تَبْقَ عَيْنُهَا ، ولأنَّه لا^(١٢) اعتبارَ بالاسْمِ مع التَّعْيِينِ ، كما لو حَلَفَ : لا كَلَّمْتُ زَيْدًا هذا . فغَيَّرَ اسْمَهُ . أو : لا كَلَّمْتُ صاحِبَ هذا الطَّيْلِسانِ . فكَلَّمَهُ بعد بَيْعِهِ . ولأنَّه متى اجْتَمَعَ التَّعْيِينُ مع غيره ممَّا يُعْرِفُ به ، كان الحُكْمُ للتَّعْيِينِ ، كما لو اجْتَمَعَ مع الإِضَافَةِ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، تَبَدَّلَتِ الإِضَافَةُ ، مثل أن حَلَفَ : لا كَلَّمْتُ زَوْجَةَ زَيْدٍ هذه ، ولا عَبْدَهُ هذا ، ولا دَخَلْتُ دارَهُ هذه . فطَلَّقَ الزَّوْجَةَ ، وباعَ العبدَ والدارَ ، فكَلَّمَهُما ، ودَخَلَ الدَّارَ ، حَنَثَ . وبه قال مالِكٌ ، والشافِعِيُّ ، ومحمدٌ ، وزُفَرٌ . وقال أبو حنيفةٌ ، وأبو يوسفٌ : لا يَحْنُثُ ، إلَّا في الزَّوْجَةِ ؛ لأنَّ الدَّارَ لا تُؤَالَى ولا تُعَادَى ، وإنَّما الاِمْتِناعُ لأجلِ مالِكِها ، فتعلَّقتِ اليمينُ بها ، مع بقاء ملكِها عليها ، وكذلك العبدُ في الغالبِ . ولنا ، أنَّه إذا اجْتَمَعَ في اليمينِ التَّعْيِينُ والإِضَافَةُ ، كان الحُكْمُ للتَّعْيِينِ ، كما لو قال : والله لا كَلَّمْتُ زَوْجَةَ فلانٍ ، ولا صَدِيقَهُ . وما ذَكَرُوهُ لا يَصِحُّ في العبدِ ؛ لأنَّه يُؤَالَى ويُعَادَى ، ويلزُمُهُ في الدَّارِ إذا أَطْلَقَ ، ولم يَذْكُرْ مالِكِها ، فإنَّه يَحْنُثُ بدُخُولِها بعدَ بَيْعِ مالِكِها إِيَّاهَا . الْقِسْمُ الرَّابِعُ ، إِذَا تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ بِمَا يُزِيلُ اسْمَهُ ثُمَّ عَادَتْ ، كِمَقْصَرٍ انْكَسَرَ ثُمَّ أُعِيدَ ، وقَلَمٍ كُسِرَ^(١٣) ثُمَّ بُرِيَ ، وَسَفِينَةٍ تَفْصَمَتْ ثُمَّ أُعِيدَتْ ، ودارٍ هُدِمَتْ ثُمَّ بُنِيَتْ ، وَأُسْطُوَانَةٍ تُقْضَضُ ثُمَّ أُعِيدَتْ ، فإنَّه يَحْنُثُ ؛ لأنَّ أجزاءَها واسْمُها موجودان^(١٤) ، فأشْبَهَ ما لو لم تَتَغَيَّرْ . الْقِسْمُ الْخَامِسُ ، إِذَا تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ بِمَا لَمْ يُزِلْ اسْمَهُ ، كَلَحْمٍ شَوِيَ أَوْ طَبَخَ ، وعَبْدٍ بَاعَ ، وَرَجُلٍ مَرَضَ ، فإنَّه يَحْنُثُ به ، بِإِخْلَافِ نَعْلَمُهُ ؛ لأنَّ الاسْمَ الَّذِي عَلَّقَ عَلَيْهِ اليمينَ لم يُزَلْ ، ولا زالَ التَّغْيِيرُ ، فَحَنَثَ به ، كما لو لم يَتَغَيَّرْ حالُهُ .

(١٠) في م : « الغزال » .

(١١) في م : « فلبسه » .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) في م : « انكسر » .

(١٤) في م : « موجود » .

فصل : وإن قال : والله لا كَلَّمْتُ سعدًا زَوْجَ / هند ، أو سَيِّدَ صُبَيْحٍ ، أو صَدِيقَ ٢٢٢/١٠ و عَمْرٍو ، أو مَالِكَ هذه الدَّارِ ، أو صَاحِبَ هذا^(١٥) الطَّيْلَسَانِ . أو : لا كَلَّمْتُ هِنْدًا امْرَأَةً سَعْدٍ ، أو صُبَيْحًا عَبْدَهُ ، أو عَمْرًا صَدِيقَهُ . فطَلَّقَ الزَّوْجَةَ ، وبَاعَ الْعَبْدَ وَالدَّارَ وَالتَّيْلَسَانَ ، وعَادَى عَمْرًا ، وَكَلَّمَهُمْ ، حِنْثٌ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ الْأَسْمُ وَالْإِضَافَةُ ، غَلَبَ الْأَسْمُ ؛ لِجَرَيَانِهِ^(١٦) مَجْرَى التَّعْيِينِ فِي تَعْرِيفِ^(١٧) الْمَحَلِّ .

فصل : وَمَتَى نَوَى يَمِينَهُ فِي^(١٨) شَيْءٍ مِنْ^(١٩) هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، مَا دَامَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ أَوْ الْإِضَافَةِ ، أَوْ مَا^(٢٠) لَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَيَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مِمَّا نَوَى »^(٢١) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٨٤٤ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ تَمْرًا ، فَأَكَلَ رُطْبًا ، لَمْ يَحْنَثْ)

وجملة ذلك أنه إذا لم يُعَيَّنِ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ ، ولم يَنْوِ يَمِينَهُ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَ اللَّفْظِ ، وَلَا صَرَفَهُ السَّبَبُ عَنْهُ ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِمَا تَنَاوَلَهُ الْأَسْمُ الَّذِي عُلِّقَ عَلَيْهِ يَمِينُهُ ، وَلَمْ يَتَجَاوِزْهُ ، فَإِذَا حَلَفَ أَلَّا يَأْكُلَ تَمْرًا ، لَمْ يَحْنَثْ إِذَا أَكَلَ رُطْبًا وَلَا بُسْرًا وَلَا بَلَحًا . وَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا ، لَمْ يَحْنَثْ إِذَا أَكَلَ تَمْرًا وَلَا بُسْرًا وَلَا بَلَحًا ، وَلَا سَائِرَ مَا لَا يُسَمَّى رُطْبًا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

فصل : وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ عِنَبًا ، فَأَكَلَ زَبِيبًا أَوْ دِبْسًا أَوْ خَلًّا أَوْ نَاطِفًا ، أَوْ لَا يُكَلِّمُ شَابًّا ، فَكَلَّمَ شَيْخًا ، أَوْ لَا يَشْتَرِيْ جَدِيًّا ، فَاشْتَرَى تَيْسًا ، أَوْ لَا يَضْرِبُ عَبْدًا ، فَضَرَبَ عَتِيقًا ، لَمْ يَحْنَثْ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَعَلَّقَتْ بِالصِّفَةِ دُونَ الْعَيْنِ ، وَلَمْ تُوجَدْ الصِّفَةُ ، فَجَرَى مَجْرَى قَوْلِهِ : لَا أَكَلْتُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ . فَأَكَلَ غَيْرَهَا .

(١٥) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٦) في م : « بجريانه » .

(١٧) في م : « لتعريف » .

(١٨-١٩) سقط من : م .

(١٩) سقط من : م .

(٢٠) تقدم تحريجه ، في : ١٥٦/١ .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا ، فَأَكَلَ مُنْصَفًا ، وهو الذى بعضه بُسْرٌ وبعضه تَمْرٌ ، أو مُدْبَبًا ، وهو الذى بدأ فيه الإِرطابُ من ذنبه وباقيه بُسْرٌ ، أو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بُسْرًا ، فَأَكَلَ ذلك ، حَنِثَ . وبهذا قال أبو حنيفة ، ومحمد ، والشافعى . وقال أبو يوسف ، وبعض أصحاب الشافعى : لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رُطْبًا وَلَا بُسْرًا^(١) . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَكَلَ رُطْبًا وَبُسْرًا ، فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ أَكَلَ نَصْفَ رُطْبَةٍ وَنَصْفَ بُسْرَةٍ مُنْفَرِدَتَيْنِ . وَمَا ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ الْقَدْرَ الَّذِى أَرُطِبَ رُطْبٌ ، وَالْبَاقِى بُسْرٌ ، وَلَوْ أَنَّهُ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّطْبَ ، فَأَكَلَ الْقَدْرَ الَّذِى أَرُطِبَ مِنَ الْمُنْصَفِ^(٢) ، حَنِثَ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْبُسْرَ ، فَأَكَلَ الْبُسْرَ الَّذِى فِي الْمُنْصَفِ^(٣) . حَنِثَ . وَإِنْ أَكَلَ الْبُسْرَ مِنْ يَمِينِهِ عَلَى الرُّطْبِ ، وَأَكَلَ الرُّطْبَ مِنْ يَمِينِهِ عَلَى الْبُسْرِ ، لَمْ يَحْنُثْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا . وَإِنْ حَلَفَ وَاحِدًا لَيَأْكُلَنَّ رُطْبًا ، وَآخَرَ لَيَأْكُلَنَّ بُسْرًا ، فَأَكَلَ الْحَالِفُ عَلَى أَكْلِ الرُّطْبِ مَا فِي الْمُنْصَفِ مِنَ الرُّطْبِ^(٤) / ، وَأَكَلَ الْآخَرَ بَاقِيَهَا ، بَرَأَ جَمِيعُهُمَا^(٥) . وَإِنْ حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ رُطْبَةً أَوْ بُسْرَةً ، أَوْ لَا يَأْكُلُ ذَلِكَ ، فَأَكَلَ مُنْصَفًا ، لَمْ يَبْرَأْ وَلَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ رُطْبَةٌ وَلَا فِيهِ^(٥) بُسْرَةٌ .

ظ ٢٢٢/١٠

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا ، فَأَكَلَ مِنْ لَبَنِ الْأَنْعَامِ ، أَوِ الصَّيْدِ ، أَوْ لَبَنِ آدَمِيَّةٍ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَتَنَاوَلُهُ حَقِيقَةً وَعُرْفًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ حَلِيبًا أَوْ رَائِبًا ، أَوْ مَائِعًا أَوْ مُجَمَّدًا ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ لَبَنٌ ، وَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ الْجُبْنِ وَالسَّمْنِ وَالْمَصْلِ وَالْأَقِطِ وَالْكَشْكِ وَنَحْوِهِ . وَإِنْ أَكَلَ زُبْدًا ، لَمْ يَحْنُثْ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ فِي الزُّبْدِ : إِنْ ظَهَرَ فِيهِ لَبَنٌ ، حَنِثَ بِأَكْلِهِ ، وَإِلَّا فَلَا . كَمَا قُلْنَا فِي مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا ، فَأَكَلَ خَبِيصًا فِيهِ سَمْنٌ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ زُبْدًا ، فَأَكَلَ سَمْنًا أَوْ لَبَنًا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ الزُّبْدُ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَإِنْ كَانَ الزُّبْدُ ظَاهِرًا فِيهِ ، حَنِثَ . وَإِنْ أَكَلَ جُبْنًا ، لَمْ يَحْنُثْ . وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا

(١) فى ا ، ب ، م : « تمرا » .

(٢) فى م : « النصف » .

(٣) فى م : « الرطبة » .

(٤) فى النسخ : « جميعها » .

(٥) سقط من : م .

يُصْنَعُ مِنَ اللَّبَنِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا ، فَأَكَلَ زُبْدًا ، أَوْ لَبَنًا ، أَوْ شَيْئًا مِمَّا يُصْنَعُ مِنَ اللَّبَنِ سِوَى السَّمَنِ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَإِنْ أَكَلَ السَّمْنَ مُنْفَرِدًا ، أَوْ فِي عَصِيدَةٍ ، أَوْ حَلْوَاءٍ أَوْ طَبِيخٍ ، فَظَهَرَ فِيهِ طَعْمُهُ ، حَنِثَ . وَكَذَلِكَ ^(٦) إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا ، فَأَكَلَ طَبِيخًا فِيهِ لَبَنٌ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ حَلًّا ، فَأَكَلَ طَبِيخًا فِيهِ حَلٌّ ، فَظَهَرَ ^(٧) طَعْمُهُ فِيهِ ، حَنِثَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفَرِّدْهُ بِالْأَكْلِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ ، وَأَضَافَ إِلَيْهِ غَيْرَهُ ، فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ أَكَلَهُ ثُمَّ أَكَلَ غَيْرَهُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَعِيرًا ، فَأَكَلَ حِنْطَةً فِيهَا حَبَّاتُ شَعِيرٍ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ شَعِيرًا فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا ، فَأَكَلَ مُنْصَفًّا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنَثَ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَهْلَكُ فِي الْحِنْطَةِ ، فَأَشْبَهَ السَّمْنَ فِي الْحَبِيبِ ^(٨) . وَإِنْ نَوَى بِيَمِينِهِ أَنْ لَا يَأْكُلَ الشَّعِيرَ مُنْفَرِدًا ، أَوْ كَانَ سَبَبَ يَمِينِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، أَوْ يَقْتَضِي أَكْلَ شَعِيرٍ يَظْهَرُ أَثَرُ أَكْلِهِ ، لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِذَلِكَ ؛ لِمَا قَدَّمْنَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ فَاكِهَةً ، حَنِثَ بِأَكْلِ كُلِّ مَا يُسَمَّى فَاكِهَةً ، وَهُوَ ^(٩) كُلُّ ثَمَرَةٍ تَخْرُجُ مِنَ الشَّجَرِ ^(١٠) يُتَفَكَّهُ بِهَا ، مِنَ الْعِنَبِ ، وَالرُّطَبِ ، وَالرُّمَّانِ ، وَالسَّفَرَجَلِ ، وَالتَّفَّاحِ ، وَالْكُمَثَرَى ، وَالْخَوْخِ ، وَالْمِشْمِشِ ، وَالْأَثْرَجِ ، وَالتُّوتِ ، وَالتَّبَقِ ، وَالْمُوزِ ^(١١) ، وَالْجُمَّيزِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : لَا يَحْنَثُ بِأَكْلِ ثَمَرَةِ النَّخْلِ وَالرُّمَّانِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَانٌ ﴾ ^(١٢) . وَالْمَعْطُوفُ يُغَايِرُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا ثَمَرَةُ شَجَرَةٍ يُتَفَكَّهُ بِهِمَا ، فَكَانَا مِنَ الْفَاكِهَةِ ، كَسَائِرِ مَا ذَكَرْنَا ، وَلَأَنَّهُمَا فِي عُرْفِ النَّاسِ فَاكِهَةٌ ،

(٦) فِي أ ، ب ، م : « وَلِذَلِكَ » .

(٧) فِي م : « يَظْهَرُ » .

(٨) فِي م : « الْخِيَاصِ » .

(٩) فِي م : « وَهِيَ » .

(١٠) فِي م : « الشَّجَرَةُ » .

(١١) فِي م زِيَادَةً : « وَالْجُوزِ » .

(١٢) سُورَةُ الرَّحْمَنِ ٦٨ .

وَيُسَمَّى بَاتِعُهُمَا فَاكِهَانِيًّا . وَمَوْضِعُ بَيْعِهِمَا دَارُ الْفَاكِهَةِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْعُرْفِ الْحَقِيقَةُ ، وَالْعَطْفُ لِتَشْرِيفِهِمَا ^(١٣) وَتَخْصِيصِهِمَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ ^(١٤) . وَهُمَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، فَأَمَّا / يَابِسُ هَذِهِ الْفَوَاكِهِ ، كَالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَالتِّينِ وَالْمِشْمِشِ الْيَابِسِ وَالْإِجَاصِ ^(١٥) وَنَحْوِهَا ، فَهُوَ مِنَ الْفَاكِهَةِ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرُ شَجَرَةٍ ^(١٦) يُتَفَكَّهُ بِهَا ^(١٧) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ يُدْخَرُ ، وَمِنْهُ مَا يُقْتَاتُ ، فَأَشْبَهَ الْحَبُوبَ . وَالزَّيْتُونُ لَيْسَ ^(١٨) بِفَاكِهَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَفَكَّهُ بِأَكْلِهِ ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ زَيْتُهُ ، ^(١٩) وَمَا يُؤْكَلُ مِنْهُ يُقْصَدُ بِهِ التَّادُّمُ لَا التَّفَكُّهُ . وَالْبَطْمُ ^(٢٠) فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ زَيْتُهُ ^(٢١) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَاكِهَةٌ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرُ شَجَرٍ يُؤْكَلُ غَضًّا وَيَابِسًا عَلَى جِهَتِهِ ، فَأَشْبَهَ الثُّوتَ . وَالْبَلُوطُ لَيْسَ بِفَاكِهَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَفَكَّهُ بِهِ ، وَإِنَّمَا يُؤْكَلُ عِنْدَ الْمَجَاعَةِ ، أَوِ التَّدَاوِي ^(٢٢) . وَكَذَلِكَ سَائِرُ ثَمَرِ ^(٢٣) الشَّجَرِ الْبَرِّيِّ الَّذِي لَا يُسْتَطَابُ ، كَالزَّرْعُرُورِ الْأَحْمَرِ ، وَثَمَرِ الْقَيْقَبِ ^(٢٤) ، وَالْعَفْصِ ، وَحَبِّ الْآسِ ، ^(٢٥) وَنَحْوِهِ ^(٢٦) ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَا يُسْتَطَابُ ، كَحَبِّ الصَّنَوْبَرِ ، فَهُوَ فَاكِهَةٌ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرَةُ شَجَرَةٍ يُتَفَكَّهُ بِهِ .

فصل : فَأَمَّا الْقِثَاءُ ، وَالْخِيَارُ ، وَالْقَرْعُ ، وَالْبَادَنْجَانُ ، فَهُوَ مِنَ الْخَضِيرِ ، ^(٢٧) وَلَيْسَ بِفَاكِهَةٍ ^(٢٨) . وَفِي الْبَطِيخِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ مِنَ الْفَاكِهَةِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ يَنْضَجُ وَيَحْلُو ، أَشْبَهَ ثَمَرُ الشَّجَرِ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ مِنَ الْفَاكِهَةِ ؛

(١٣) فِي م : « لَشْرَفِهِمَا » .

(١٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٩٨ .

(١٥) يُطْلَقُ هَذَا الْاسْمُ عَلَى الْكُمَثِيِّ فِي الشَّامِ . وَهُوَ مَا يُسَمَّى الْبُرْقُوقَ فِي مِصْرَ .

(١٦) فِي الْأَصْلِ : « شَجَرٌ » .

(١٧) فِي الْأَصْلِ ، ب : « بِهِ » .

(١٨) فِي أ ، م : « وَلَيْسَ » .

(١٩-٢٠) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرَ .

(٢٠) الْبَطْمُ : شَجَرَةُ الْحَبَةِ الْخَضِرَاءِ ، ثَمَرُهَا تُؤْكَلُ فِي الشَّامِ .

(٢١) فِي الْأَصْلِ : « وَلِلتَّدَاوِي » .

(٢٢-٢٣) فِي م : « شَجَرُ الْبَرِّ » .

(٢٣) الْقَيْقَبُ : شَجَرٌ تَتَخَذُ مِنْهُ السُّرُجُ .

(٢٤-٢٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢٥-٢٥) سَقَطَ مِنْ : ب .

لأنَّه ثَمَرٌ بَقَلِيَّةٌ ، أَشْبَهَ الْخِيَارَ وَالْقَثَاءَ . وَأَمَّا مَا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ ، كَالْجَزْرِ ، وَاللَّفْتِ ، وَالْفُجْلِ ، وَالْقَلْقَاسِ ، وَالسُّوْطِلِ^(٢٦) ، وَنَحْوِهِ ، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَائِكِهَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بِهَا ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ أَذْمًا ، حَيْثُ بَأْكُلُ كُلِّ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِ الْخُبْزِ بِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْنَى التَّأْدِمِ ، وَسَوَاءٌ فِي هَذَا مَا يُصْطَبَعُ ، كَالطَّبِيخِ وَالْمَرْقِ وَالْحَلِّ وَالزَّيْتِ وَالسَّمَنِ وَالشَّيْرِجِ وَاللَّبَنِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الزَّيْتِ : ﴿ وَصَيِّغِ لِلْأَكْلِينَ ﴾^(٢٧) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « نِعَمَ الْإِدَامُ الْحَلُّ »^(٢٨) . وَقَالَ : « اتَّيَدُمُوا بِالزَّيْتِ ، وَادَّهِنُوا بِهِ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٢٩) . أَوْ مِنَ الْجَامِدَاتِ ، كَالشُّوَاءِ وَالْجُبْنِ وَالْبَاقِلَاءِ وَالزَّيْتُونِ وَالْبَيْضِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُونُسَ : مَا لَا يُصْطَبَعُ بِهِ فَلَيْسَ بِأَذْمٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُرْفَعُ إِلَى الْقِيمِ مُنْفَرِدًا . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « سَيِّدُ الْإِدَامِ اللَّحْمُ »^(٣٠) . وَقَالَ : « سَيِّدُ إِدَامِكُمُ الْمِلْحُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٣١) . وَلأنَّه^(٣٢) يُؤْكَلُ بِهِ الْخُبْزُ عَادَةً ، فَكَانَ إِدَامًا^(٣٣) ، كَالَّذِي يُصْطَبَعُ بِهِ ، وَلأنَّ كَثِيرًا مِمَّا ذَكَرْنَا لَا يُؤْكَلُ فِي الْعَادَةِ وَحْدَهُ ، إِنَّمَا يُعَدُّ لِلتَّأْدِمِ بِهِ ، وَأَكْلُ الْخُبْزِ بِهِ ، فَكَانَ أَذْمًا ، كَالْحَلِّ وَاللَّبَنِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ يُرْفَعُ إِلَى الْقِيمِ وَحْدَهُ^(٣٤) مُنْفَرِدًا^(٣٥) . عَنْهُ جَوَابَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،

(٢٦) كَذَا ، وَلَمْ نَعْرِفْهُ .

(٢٧) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ ٢٠ .

(٢٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْحَلِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٢٣/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتِدِمَ فَأَكَلَ خُبْزًا بِحَلِّ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ . الْمُجْتَبَى ١٣/٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْإِتْدَامِ بِالْحَلِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١١٠٢/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَىِ الْإِدَامِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٠١/٢ .

(٢٩) فِي : بَابِ الزَّيْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١١٠٣/٢ .

كَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ الزَّيْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٠٢/٢ .

(٣٠) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ اللَّحْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٠٩٩/٢ .

(٣١) فِي : بَابِ الْمِلْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١١٠٢/٢ .

(٣٢) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

(٣٣) فِي م : « أَذْمًا » .

(٣٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ا ، ب .

(٣٥) فِي الْأَصْلِ ، م : « مُفْرِدًا » .

أن منه ما يُرفع مع الخبز ، كالمِلح ونحوه . والثاني ، أنَّهما يجتمعان في الفم والمَضْغ والبلع ، الذي هو حقيقة الأكل ، فلا يضرُّ افتراقهما / قبله ، فأما التَّمَرُ ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، هو أَدَمُ ؛ لما رَوَى يوسف بن ^(٣٦) عبد الله بن سلام ، قال : رأيت رسول الله ﷺ وضع تَمْرَةً على كِسْرَةٍ ، وقال : « هَذِهِ إِدَامُ هَذِهِ » . رواه أبو داود ^(٣٧) ، وذكره الإمام أحمد . والثاني ، ليس بأَدَمَ ؛ لأنه لا يُؤْتَدَمُ به عادةً ، إنما يُوكَلُّ قُوْتًا وحَلَاوَةً ^(٣٨) . وإن أكل المِلْحَ مع الخبز فهو إِدَامُ ؛ لما ذكرنا من الحَبَرِ ، ولأنه يُوكَلُّ به الحَبَرُ ، ولا يُوكَلُّ مُنْفِرِدًا عادةً ، أشبه الجُبْنِ والزَيْتُونِ .

فصل : فإن حَلَفَ لا يأْكُلُ طعامًا ، ^(٣٩) حَتَّى يأْكُلَ كُلَّ ما يُسَمَّى طعامًا ؛ من قُوْتٍ ، وأَدَمٍ ، وحَلَوَاءٍ ، وتَمَرٍ ، وجَامِدٍ ، ومَائِجٍ ^(٤٠) ، قال الله تعالى : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَلًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ ^(٤١) . وقال تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ^(٤٢) . يعني على مَحَبَّةٍ للطَّعَامِ ^(٤٣) ؛ لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ ^(٤٤) ، وقيل : على حُبِّ الله تعالى . وقال الله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾ ^(٤٥) . وسمى النَّبِيُّ ﷺ اللَّبَنَ طعامًا ، فقال : « إِنَّمَا يَحْزَنُ لَهُمْ ضُرُّوْعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتُهُمْ » ^(٤٦) . وفي الماء وجهان ؛

(٣٦) في ب ، م : « عن » خطأ .

(٣٧) في : باب الرجل يحلف أن لا يتأدَّمَ ، من كتاب الأيمان والنذور ، وفي : باب في التمر ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢٠١/٢ ، ٣٢٥ .

(٣٨) في م : « أو حلاوة » .

(٣٩-٣٩) سقط من ا ، ب : « كل » . وفي م : « فأكل » .

(٤٠) في م زيادة : « حنث » .

(٤١) سورة آل عمران ٩٣ .

(٤٢) سورة الإنسان ٨ .

(٤٣) في م : « الطعام » .

(٤٤) سقط من : ب .

(٤٥) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٤٦) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٣٣٦ .

أَحَدُهُمَا ، هُوَ طَعَامٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بَنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ ^(٤٧) . وَالطَّعَامُ مَا ^(٤٨) يُطْعَمُ ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّى اللَّبَنَ طَعَامًا ، وَهُوَ مَشْرُوبٌ ، فَكَذَلِكَ الْمَاءُ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ بِطَعَامٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى طَعَامًا ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الطَّعَامِ ، وَلِهَذَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ ، فَيَقَالُ : طَعَامٌ وَشَرَابٌ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنِّي ^(٤٩) لَا أَعْلَمُ مَا يُجْزَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٥٠) . وَيَقَالُ : بَابُ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرِبَةِ . وَلَأَنَّهُ إِنْ كَانَ طَعَامًا فِي الْحَقِيقَةِ ، فَلَيْسَ بِطَعَامٍ فِي الْعُرْفِ ، فَلَا يَحْنُثُ بِشَرْبِهِ ، لِأَنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ ، لَكَوْنِ الْحَالِفِ فِي الْغَالِبِ لَا يَرِيدُ بَلْفُظَهُ إِلَّا مَا يَعْرِفُهُ . وَإِنْ أَكَلَ دَوَاءً ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ يُطْعَمُ حَالِ الْاِخْتِيَارِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الطَّعَامِ ، وَلَا يُؤْكَلُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ . فَإِنْ أَكَلَ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ ، حَنِثَ . وَإِنْ أَكَلَ مَا لَمْ ^(٥١) تَجْرِبْهُ ^(٥٢) عَادَةً ، كَوَرَقِ الشَّجَرِ ، وَنُشَارَةِ الْحَشَبِ ، احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَكَلَهُ ، فَأُشْبِهَ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ ، وَلَأَنَّهُ ^(٥٣) رُوِيَ عَنْ عُتْبَةَ ابْنِ غَزْوَانَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، سَابِعَ سَبْعَةٍ ، مَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الْحُبْلَةِ ^(٥٤) ، حَتَّى قَرَحَتْ أَشْدَاقُنَا ^(٥٥) . الثَّانِي ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُ / اسْمُ الطَّعَامِ ٢٢٤/١٠ .

فِي الْعُرْفِ .

(٤٧) سورة البقرة ٢٤٩ .

(٤٨) سقط من : ب .

(٤٩-٤٩) في ب : « لأعلم » .

(٥٠) في : باب اللبن ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١٠٣/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول إذا شرب اللبن ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٣٠٤/٢ .

(٥١) في م : « لا » .

(٥٢-٥٢) في م : « يجزئه » تصحيف .

(٥٣) في الأصل زيادة : « قد » .

(٥٤) في ب : « الحلبة » . والحبللة : ثمر السمُر ، يشبه اللوباء . النهاية ٣٣٤/١ .

(٥٥) في ب : « أحداقنا » . والحديث أخرجه مسلم ، في : باب حدثنا قتيبة بن سعيد ... ، من كتاب الزهد

والرقائق . صحيح مسلم ٢٢٧٩/٤ . وابن ماجه ، في : باب معيشة أصحاب النبي ﷺ ، من كتاب الزهد . سنن ابن

ماجه ١٣٩٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٧٤/٤ ، ٦١/٥ .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ قُوْتًا ، فَأَكَلَ خَبْرًا ، أَوْ تَمْرًا ، أَوْ زَبِيًّا ، أَوْ لَحْمًا ، أَوْ لَبَنًا ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ يُقْتَاتُ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ إِلَّا بِأَكْلِ مَا يُقْتَاتُهُ أَهْلُ بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ تَنْصَرِفُ إِلَى الْقُوْتِ الْمُتَعَارَفِ عِنْدَهُمْ وَفِي (٥٦) بَلَدِهِمْ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَهَذَيْنِ . وَإِنْ أَكَلَ سَوِيْقًا ، أَوْ اسْتَفَّ دَقِيقًا ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ (٥٧) يُقْتَاتُ كَذَلِكَ ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ اللَّصُوصِ (٥٨) :

لَا تَخْبِرَا خُبْرًا وَبُسَابَسًا

وَلَا تُطِيلَا بِمُقَامِ حَبَسَا

وَإِنْ أَكَلَ حَبًّا يُقْتَاتُ خُبْرُهُ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى قُوْتًا ، وَلِذَلِكَ رُوِيَ (٥٩) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْخِرُ قُوْتَ عِيَالِهِ سَنَةً (٦٠) . وَإِنَّمَا يَذْخِرُ الْحَبُّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَاتُ كَذَلِكَ . وَإِنْ أَكَلَ عِنَبًا ، أَوْ حَصْرِمًا ، أَوْ خَلًّا ، لَمْ يَحْنُثَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ قُوْتًا . **فصل :** وَإِنْ حَلَفَ لَا يَمْلِكُ مَالًا ، حَنِثَ بِمِلْكِ كُلِّ مَا يُسَمَّى مَالًا ، سِوَاءَ كَانَ مِنَ الْأَثْمَانِ ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْعَقَارِ وَالْأَثَاثِ وَالْحَيَوَانِ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ نَذْرَهُ الصَّامِتُ مِنْ مَالِهِ . ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْمَالِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْنُثُ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَ (٦١) مَالًا زَكَوِيًّا ، اسْتِخْسَانًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ (٦٢) . فَلَمْ (٦٣) يَتَنَاوَلْ إِلَّا الزَّكَوِيَّ (٦٤) . وَلَنَا ، أَنَّ غَيْرَ الزَّكَوِيَّةِ أَمْوَالٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا

(٥٦) سقطت الواو من : م .

(٥٧) في م زيادة : لا .

(٥٨) الرجز في : الحيوان ٤/ ٤٩٠ ، ٤٩١ ، الصحاح ٢/ ٨٧٣ ، مقاييس اللغة ٢/ ٢٤٠ ، اللسان والتاج (خ ب ز) وفيهما : بُسَابَسًا ، واللسان (ب س س) . وانظر : معجم الشعراء ٤٧٦ ، والمختصر ١٢٧/٧ .

(٥٩) في م : يروى .

(٦٠) في م : لسنة . وتقدم تخريجه ، في : ٣٥٨/١٣ ، ٣٥٩ .

(٦١) في م : ملك .

(٦٢) سورة الذاريات ١٩ .

(٦٣) في ب : فلا .

(٦٤) في ا ، ب ، م : الزكوية .

بَأَمْوَالِكُمْ ﴿٦٥﴾ . وهى مما يجوز ابتغاء النكاح بها . وقال أبو طلحة للنبي ﷺ : إنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرَحَاءَ . يعنى حديقه^(٦٦) . وقال عمر : أصبت^(٦٧) أرضاً بخير^(٦٧) ، لم أصب^(٦٨) قطُ مالا^(٦٨) أنفسَ عندي منه^(٦٩) . وقال أبو قتادة : اشتريتُ معرفاً^(٧٠) ، فكان أول مالٍ تأثَّلته^(٧١) . وفى الحديث : « خَيْرُ الْمَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، أَوْ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ »^(٧٢) . ويقال : خيرُ المالِ عينٌ خَرَّارَةٌ ، فى أرضٍ خَوَّارَةٍ . ولأنَّه يُسمَّى مالا ، فحِثَّ به ، كالزكوى . وأما قوله : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ ﴾ . فالحقُّ ههنا غيرُ الزكاةِ ، لأنَّ هذه الآية مَكِّيَّةٌ ، نزلت قبل فرضِ الزكاةِ ، فإنَّ الزكاةَ إنما فُرِضَتْ بالمَدِينَةِ ، ثم لو كان الحقُّ الزكاةَ ، فلا حُجَّةَ فيها ، فإنَّ الحقَّ إذا كان فى بعضِ المالِ ، فهو فى المالِ ، كما أنَّ مَنْ هُوَ فى بَيْتٍ فى^(٧٣) دارٍ ، أو^(٧٤) بلدةٍ ، فهو فى الدَّارِ وفى^(٧٥) البلدةِ ، قال الله تعالى : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾^(٧٦) . ولا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فى جميع^(٧٧) أَقْطَارِهَا . ثم لو اقْتَضَى هذا

(٦٥) فى ب زيادة : ﴿ محصنين غير مسفحين ﴾ . سورة النساء ٢٤ .

(٦٦) أخرجه البخارى ، فى : باب الزكاة على الأقارب ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب إذا قال الرجل لوكيله : ضعه حيث أراك الله ، من كتاب الوكالة ، وفى : باب إذا وقف أو وصى لأقاربه ... ، من كتاب الوصايا ، وفى : باب ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفى : باب استعذاب الماء ، من كتاب الأشربة . صحيح البخارى ١٤٨/٢ ، ١٣٤/٣ ، ١٣٥ ، ٧/٤ ، ٤٦/٦ ، ١٤٢/٧ . ومسلم ، فى : باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٩٣/٢ ، ٦٩٤ . والدارمى ، فى : باب أى الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ٣٩٠/١ . والإمام مالك ، فى : باب الترغيب فى الصدقة ، من كتاب الصدقة . الموطأ ٩٩٥/٢ ، ٩٩٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٤١/٣ ، ٢٦٢ .

(٦٧-٦٧) فى م : « مالا بأرض خير » .

(٦٨-٦٨) فى م : « مالا قط » .

(٦٩) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى الرجل يوقف الوقف ، من كتاب الوصايا . سنن أبى داود . ١٠٥/٢ .

(٧٠) الخرف : البستان ، أو نخلات . انظر : الفائق ٣٥٩/١ .

(٧١) تقدم تخريجه ، فى : ٦٣/١٣ ، ٦٤ .

(٧٢) تقدم تخريجه ، فى : ١٣٠/٦ .

(٧٣) فى م : « من » .

(٧٤) فى ا ، م زيادة : « فى » .

(٧٥) سقطت : « فى » من : م .

(٧٦) سورة الذاريات ٢٢ . ولم يرد فى الأصل ، ا ، ب : ﴿ وما توعدون ﴾ .

(٧٧) فى م : « كل » .

العموم ، لَوْجَبَ تَخْصِيصُهُ ، فَإِنَّ مَادُونَ النَّصَابِ مَالٌ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهِ . فَإِنْ حَلَفَ لَا مَالَ لَهُ ، وَلَهُ ذَيْنٌ ، حِنْثٌ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحِنْثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَنْعَقِدُ عَلَيْهِ ^(٧٨) حَوْلُ الزَّكَاةِ ، وَيَصِحُّ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ ، وَيَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْإِبْرَاءِ ، وَالْحَوَالَةِ ، وَالْمُعَاوَضَةِ عَنْهُ لِمَنْ هُوَ فِي ذِمَّتِهِ ، وَالتَّوَكُّيلُ فِي اسْتِيفَائِهِ ، فَيَحِنْثُ بِهِ ، كَالْمُودَعِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ مَغْصُوبٌ ، حِنْثٌ ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ضَائِعٌ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : يَحِنْثُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى مِلْكِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يَحِنْثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ بَقَاؤُهُ . وَإِنْ ضَاعَ عَلَى وَجْهِ قَدِ آيَسَ ^(٧٩) مِنْ عَوْدِهِ ، كَالَّذِي سَقَطَ ^(٨٠) فِي بَحْرِ ، لَمْ يَحِنْثْ ؛ لِأَنَّهُ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحِنْثَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى اخْتِذِ مَالِهِ ، كَالْمَجْحُودِ ، وَالْمَغْصُوبِ ، وَالَّذِي عَلَى غَيْرِ مِلْكِه ؛ لِأَنَّهُ لَا نَفْعَ فِيهِ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَعْدُومِ ، فِي جَوَازِ الْأَخْذِ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَانْتِفَاءِ وَجُوبِ أَدَائِهَا ^(٨١) عَنْهُ . وَإِنْ تَزَوَّجَ لَمْ يَحِنْثْ ؛ لِأَنَّ مَا مَلَكَه ^(٨٢) لَيْسَ بِمَالٍ . وَإِنْ وَجَبَ لَهُ حَقٌّ شُفْعِيٌّ ، لَمْ يَحِنْثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ ^(٨٣) يُثْبِتْ لَهُ الْمِلْكُ بِهِ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَقَارًا أَوْ غَيْرَهُ ، لَمْ يَحِنْثْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى مَالِكًا لِمَالٍ .

١٨٤٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ ^(١) حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا ، فَأَكَلَ الشَّحْمَ ، أَوْ الْمُخَّ ، أَوْ الدَّمَاعَ ، لَمْ يَحِنْثْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ اجْتِنَابَ الدَّسَمِ ، فَيَحِنْثُ بِأَكْلِ الشَّحْمِ)

وجملته أن الحالف على ترك أكل اللحم ، لا يحنث بأكل ما ليس بلحم ، من الشحم والمخ ، وهو الذي في العظام ، والدماغ ، وهو الذي في الرأس في قحفه ، ولا الكبد ،

(٧٨) في ب : « به » .

(٧٩) في م : « يس » .

(٨٠) في م : « يسقط » .

(٨١) في ١ ، م ، زيادة : « عليه » .

(٨٢) في ب ، م : « يملكه » .

(٨٣) سقط من : ب .

(١) في ب ، م : « ولو » .

والطَّحَالِ ، والرَّئَةِ ، والقَلْبِ ، والكَرْشِ ، والمُصْرَانِ ، والقَانِصَةِ ، ونحوها . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة ، ومالك : يَحْنُثُ بِأَكْلِ هَذَا كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ ، وَيَتَّخِذُ مِنْهُ مَا يَتَّخِذُ مِنَ اللَّحْمِ ، فَأَشْبَهَ لَحْمَ الْفَخِذِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يُسَمَّى لَحْمًا ، وَيُنْفَرِدُ عَنْهُ بِاسْمِهِ وَصِفَتِهِ ، وَلَوْ أَمَرَ وَكَيْلَهُ بِشَرَاءِ لَحْمٍ ، فَاشْتَرَى هَذَا ، لَمْ يَكُنْ مُمْتَثِلًا لِأَمْرِهِ ، وَلَا يَنْفِذُ الشَّرَاءَ لِلْمُوكِّلِ ، فَلَمْ يَحْنُثْ بِأَكْلِهِ ، كَالْبَقْلِ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْكَبِدَ وَالطَّحَالَ لَيْسَا ^(٢) بِلَحْمٍ ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أُحِلَّتْ لَنَا مِثَتَانِ وَدَمَانِ ؛ أَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ » ^(٣) . وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ ، بَلْ هُوَ مِنَ الْحَيَوَانِ مَعَ اللَّحْمِ ، كَالْعَظْمِ وَالدَّمِ . فَأَمَّا إِنْ قَصَدَ اجْتِنَابَ الدَّسَمِ ، حَنِثَ بِأَكْلِ الشَّحْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ دَسَمٌ ، وَكَذَلِكَ الْمُخُّ ، وَكُلُّ مَا فِيهِ دَسَمٌ .

فصل : وَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ الْأَلْيَةِ . وقال بعض أصحاب الشافعي : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُانَا بَتَّةٌ فِي اللَّحْمِ ، وَتُشَبَّهُهُ فِي الصَّلَابَةِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُانَا تُسَمَّى لَحْمًا ، وَلَا يُقْصَدُ مِنْهَا ^(٤) مَا يُقْصَدُ بِهِ ، وَتُخَالَفُهُ فِي اللَّوْنِ وَالذَّوْبِ وَالطَّعْمِ ، فَلَمْ يَحْنُثْ بِأَكْلِهَا ، كَشَحْمِ الْبَطْنِ . فَأَمَّا الشَّحْمُ الَّذِي عَلَى الظَّهْرِ وَالْجَنْبِ وَفِي تَضَاعِيفِ اللَّحْمِ ، فَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : اللَّحْمُ لَا يَخْلُو مِنْ شَحْمٍ . يُشِيرُ إِلَى / مَا يُخَالِطُ اللَّحْمَ مِمَّا تُذِيبُهُ النَّارُ ، وَهَذَا كَذَلِكَ . وَهُوَ ^(٥) قَوْلُ طَلْحَةَ الْعَاقُولِيِّ . وَمِمَّنْ قَالَ : هَذَا شَحْمٌ . أَبُو يَوْسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ لَحْمٌ ، يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ ، وَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ ^(٦) مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَحْمًا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَحْمًا ، وَلَا بِأَيْعُهُ شَحْمًا ، وَلَا يُفْرَدُ عَنِ اللَّحْمِ مَعَ الشَّحْمِ ، وَيُسَمَّى بِأَيْعُهُ لَحْمًا ، وَيُسَمَّى لَحْمًا سَمِينًا ، وَلَوْ وَكَّلَ فِي شَرَاءِ لَحْمٍ ، فَاشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ ، لَزِمَهُ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ فِي شَرَاءِ الشَّحْمِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَنا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ ^(٧) . وَلَأَنَّهُ يُشَبَّهُ الشَّحْمَ فِي صِفَتِهِ وَذَوْبِهِ ،

(٢) فِي م : « لَيْسَا » .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ ، فِي : صَفْحَةُ ٢٩٨ .

(٤) فِي م : « بِهَا » .

(٥) فِي م : « وَهَذَا » .

(٦) فِي م : « فَأَكْلُهُ » .

(٧) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٤٦ .

وَيُسَمَّى دُهْنًا ، فَكَانَ شَحْمًا كَالَّذِي فِي الْبَطْنِ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَحْمًا ، وَلَا أَنَّهُ يُسَمَّى بِمُفْرَدِهِ لَحْمًا ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى اللَّحْمُ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ لَحْمًا سَمِينًا ، وَلَا يُسَمَّى بِائِئِهِ شَحْمًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَاعُ بِمُفْرَدِهِ ، وَإِنَّمَا يُبَاعُ تَبَعًا لِلْحَمِّ ، وَهُوَ تَابِعٌ لَهُ فِي الْوُجُودِ وَالْبَيْعِ ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ بِائِئِهِ لَحْمًا ، وَلَمْ يَسَمَّ شَحْمًا ، لِأَنَّهُ سُمِّيَ بِمَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ ، دُونَ التَّبَعِ .

فصل : وَإِنْ أَكَلَ الْمَرْقَ ، لَمْ يَحْنَتْ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . قَالَ : وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي الْأَكْلُ مِنَ الْمَرْقِ . وَهَذَا عَلَى طَرِيقِ الْوَرَعِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي : يَحْنَتْ ؛ لِأَنَّ الْمَرْقَ لَا يَخْلُو مِنْ أَجْزَاءِ اللَّحْمِ الذَّائِبَةِ فِيهِ ^(٨) ، وَقَدْ قِيلَ : الْمَرْقُ أَحَدُ اللَّحْمَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَيْسَ بِلَحْمٍ حَقِيقَةً ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُهُ ، فَلَمْ يَحْنَتْ بِهِ ، كَالْكَيْدِ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّ أَجْزَاءَ اللَّحْمِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا فِيهِ مَاءُ اللَّحْمِ وَدُهْنُهُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِلَحْمٍ . وَأَمَّا الْمَثَلُ ، فَإِنَّمَا أُريدَ بِهِ الْحَاجُزُ ، كَمَا فِي نَظَائِرِهِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : الدُّعَاءُ أَحَدُ الصَّدَقَتَيْنِ . وَقَلَّةُ الْعِيَالِ أَحَدُ الْيَسَارَتَيْنِ . وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِلَحْمٍ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا غَيْرَ اللَّحْمِ الْحَقِيقِيِّ .

فصل : وَإِنْ أَكَلَ رَأْسًا ، أَوْ كَارِعًا ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْنَتْ ؛ ^(٩) لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي لَحْمًا ، فَاشْتَرَى رَأْسًا أَوْ كَارِعًا ، لَا يَحْنَتْ ^(٩) ، إِلَّا أَنْ ^(٩) يَنْوِيَ أَنْ لَا ^(٩) يَشْتَرِيَ مِنَ الشَّاةِ شَيْئًا . قَالَ الْقَاضِي : لِأَنَّ إِطْلَاقَ اسْمِ اللَّحْمِ لَا يَتَنَاوَلُ الرُّءُوسَ وَالْكَوَارِغَ ، وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ لَحْمٍ ، فَاشْتَرَى رَأْسًا أَوْ كَارِعًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ ، وَيُسَمَّى بِائِئِ ذَلِكَ رَأْسًا ^(١٠) ، وَلَا يُسَمَّى لَحْمًا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنَتْ بِأَكْلِ لَحْمِ الْخَدِّ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ . وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ ^(٨) أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ لَا يَحْنَتْ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ بِالْيَمِينِ . وَإِنْ أَكَلَ اللِّسَانَ ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْنَتْ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ ^(١١) . وَالثَّانِي : لَا يَحْنَتْ ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَرِدُ عَنِ اللَّحْمِ بِاسْمِهِ وَصِفَتِهِ ، فَأَشْبَهَ الْقَلْبَ .

(٨) سقط من : م .

(٩-٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٠) في ا ، ب ، م : « رَأْسًا » .

(١١) في م : « حَقِيقَةٌ » .

١٨٤٦ - / مسألة ؛ قال : (وَإِنْ حَلَفَ لَا ^(١) يَأْكُلُ الشَّحْمَ ، فَأَكَلَ اللَّحْمَ ، ٢٢٥/١٠ ظ
 حَيْثُ ؛ لِأَنَّ اللَّحْمَ لَا يَخْلُو مِنْ شَحْمٍ)

ظاهر كلام الخِرَقِيِّ ، أَنَّ الشَّحْمَ كُلُّ مَا يَذُوبُ بِالنَّارِ مِمَّا فِي الْحَيَوَانِ ، وَظَاهِرُ ^(٢) الْآيَةِ
 وَالْعُرْفِ يَشْهَدُ لِقَوْلِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي الْخَطَّابِ ، وَطَلْحَةَ ، ^(٣) وَقَوْلِ أَبِي يَوْسُفَ ^(٤) ،
 وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ . فَعَلَى هَذَا ، لَا يَكَادُ لَحْمٌ يَخْلُو مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَإِنْ قُلَّ ، فَيَحْنَثُ بِهِ .
 وَقَالَ الْقَاضِي : الشَّحْمُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي الْجَوْفِ ، مِنْ شَحْمِ الْكُلَى أَوْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ أَكَلَ
 مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الشَّاةِ ، مِنْ لَحْمِهَا الْأَحْمَرِ وَالْأَبْيَضِ ، وَالْأَلْيَةِ ، وَالْكَبِدِ ، وَالطَّحَالِ ،
 وَالْقَلْبِ ، فَقَالَ شَيْخُنَا : لَا يَحْنَثُ - يَعْنِي ابْنُ حَامِدٍ - لِأَنَّ اسْمَ الشَّحْمِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ .
 وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي أَنَّ شَحْمَ الظَّهْرِ وَالْجَنْبِ شَحْمٌ ،
 فَيَحْنَثُ بِهِ . وَأَمَّا إِنْ أَكَلَ لَحْمًا أَحْمَرَ وَحْدَهُ ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الشَّحْمِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ
 الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ شَحْمٍ وَإِنْ قُلَّ ، وَيَظْهَرُ فِي الطَّبِيخِ ، فَإِنَّهُ يَبِينُ عَلَى وَجْهِ
 الْمَرَقِ وَإِنْ قُلَّ ، وَبِهَذَا يُفَارِقُ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا ، فَأَكَلَ خَبِيصًا فِيهِ سَمْنٌ لَا يَظْهَرُ
^(٥) فِيهِ طَعْمُهُ وَلَا لَوْنُهُ ، فَإِنَّ هَذَا قَدْ يَظْهَرُ ^(٦) الدُّهْنُ فِيهِ . وَقَالَ غَيْرُ الْخِرَقِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا : لَا
 يَحْنَثُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَحْمًا ، وَلَا يَظْهَرُ فِيهِ طَعْمُهُ وَلَا لَوْنُهُ ، وَالَّذِي
 يَظْهَرُ فِي الْمَرَقِ قَدْ فَارَقَ اللَّحْمَ ، فَلَا يَحْنَثُ بِأَكْلِ اللَّحْمِ الَّذِي كَانَ فِيهِ .

فصل : وَيَحْنَثُ بِالْأَكْلِ مِنَ الْأَلْيَةِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ وَمُوَافِقِيهِ ؛ لِأَنَّهَا دُهْنٌ
 يَذُوبُ بِالنَّارِ ، وَيُبَاعُ مَعَ الشَّحْمِ ، وَلَا يُبَاعُ مَعَ اللَّحْمِ . وَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي وَمُوَافِقِيهِ :
 لَيْسَتْ شَحْمًا وَلَا لَحْمًا ، فَلَا يَحْنَثُ بِهِ الْحَالِفُ عَلَى تَرْكِهَا .

١٨٤٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ ^(١) حَلَفَ لَا ^(٢) يَأْكُلُ لَحْمًا ، وَلَمْ يُرِدْ لَحْمًا بَعِيْنِهِ ،

(١) في م : د ألا .

(٢) في م : د فظاهر .

(٣-٣) في م : د وقال به .

(٤-٤) سقط من م . وسقط من ا ، ب : د قد .

(١) في م : د وإذا .

(٢) في م : د ألا .

فَأَكَلَ مِنْ لَحْمِ الْأَنْعَامِ ، أَوْ الطَّائِرِ ^(٣) ، أَوْ السَّمَكِ ، حَيْثُ

أما إذا أكل من لحم الأنعام أو الصيد أو الطائر ، فإنه يحنت ، في قول عامة علماء الأمصار . وأما السمك ، فظاهر المذهب أنه يحنت بأكله . وهذا قال قتادة ، والثوري ، ومالك ، وأبو يوسف . وقال ابن أبي موسى ، في « الإرشاد » : لا يحنت به ، إلا أن ينويه . وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأبي ثور ؛ لأنه لا ينصرف إليه إطلاق اسم اللحم ، ولو وكل وكيلاً في شراء اللحم ، فاشترى له سمكاً ، لم يلزمه ، ويصح أن ينفي عنه الاسم ، فيقول : ما أكلت لحماً ، وإنما أكلت سمكاً . فلم يتعلق به الحنت عند الإطلاق ، كما لو حلف : لا قعدت تحت سقف . فإنه لا يحنت لقعوده ^(٤) تحت السماء ، وقد سماها الله تعالى ﴿ سَقْفًا مَحْفُوظًا ﴾ ^(٥) / لأنه مجاز ، كذا ههنا . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَنَا كُلَّوْا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ ^(٦) . وقال : ﴿ وَكُلُّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ ^(٧) . ولأنه من جسم حيوان ، ويسمى لحماً ، فحنت بأكله ، كلحم الطائر ، وما ذكره يطل بلحم الطائر . وأما السماء ، فإن الحالف لا ^(٨) يقعد تحت سقف ، لا يمكنه التحرز من القعود تحتها ، فيعلم أنه لم يردّها بيمينه ، ولأن التسمية ثم مجاز ، وههنا هي حقيقة ؛ لكونه من جسم حيوان يصلح للأكل ، فكان الاسم فيه حقيقة ، كلحم الطائر ، حيث قال الله تعالى : ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ﴾ ^(٩) .

و ٢٢٦/١٠

فصل : ويحنت بأكل اللحم المحرم ، كلحم الميتة والخنزير والمغصوب . وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي ، في أحد الوجهين : لا يحنت بأكل المحرم بأصله ؛ لأن يمينه تنصرف إلى ما يحل دون ^(١٠) ما يحرم ، فلم يحنت بما لا يحل ، كما لو حلف لا يبيع ،

(٣) في ب ، م : « الطيور » .

(٤) في م : « بالقعود » .

(٥) سورة الأنبياء ٣٢ .

(٦) سورة النحل ١٤ . وفي النسخ : « الله الذي سخر لكم البحر » . خطأ .

(٧) سورة فاطر ١٢ .

(٨) في م : « ألا » .

(٩) سورة الواقعة ٢١ .

(١٠) في م : « لا إلى » .

فَبَاعَ بَيْعًا فَاسِدًا ، لَمْ يَحْنَثْ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَحْمٌ حَقِيقَةٌ وَعُرْفًا ، فَيَحْنَثُ بِأَكْلِهِ ، كَالْمَغْصُوبِ ، وَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى لَحْمًا ، فَقَالَ : ﴿ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ ^(١١) . وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْطَلُ بِمَا إِذَا حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا ، فَلَيْسَ ثَوْبَ حَرِيرٍ . وَأَمَّا الْبَيْعُ الْفَاسِدُ ، فَلَا يَحْنَثُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ فِي الْحَقِيقَةِ .

فصل : والأسماءُ تُنْقَسِمُ ^(١٢) سِتَّةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَالُهُ مُسَمًّى وَاحِدٌ ، كَالرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ ، فَهَذَا تَنْصَرِفُ الْيَمِينُ إِلَى مُسَمَّاهُ بغيرِ خِلَافٍ . الثَّانِي ، ^(١٣) مَالُهُ ^(١٣) مَوْضُوعٌ شَرْعِيٌّ ، وَمَوْضُوعٌ لُغَوِيٌّ ، كَالْوَضُوءِ وَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْبَيْعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَهَذَا تَنْصَرِفُ الْيَمِينُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَى مَوْضُوعِهِ الشَّرْعِيِّ دُونَ اللَّغَوِيِّ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ أَيْضًا خِلَافًا ، غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ . الثَّالِثُ ، مَالُهُ مَوْضُوعٌ حَقِيقِيٌّ وَمَجَازٌ لَمْ يَشْتَبِهْ أَكْثَرُ مِنَ الْحَقِيقَةِ ، كَالْأَسَدِ وَالْبَحْرِ ، فَيَمِينُ الْحَالِفِ تَنْصَرِفُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَى الْحَقِيقَةِ دُونَ الْمَجَازِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ إِذَا وَرَدَ فِي مِثْلِ هَذَا ، حُمِلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ دُونَ مَجَازِهِ ، كَذَلِكَ الْيَمِينُ . الرَّابِعُ ، الْأَسْمَاءُ الْعُرْفِيَّةُ ، وَهِيَ مَا يَشْتَبِهُ مَجَازُهُ حَتَّى تَصِيرَ الْحَقِيقَةُ مَغْمُورَةً فِيهِ ، فَهَذَا عَلَى ضَرْوَيْهِ ؛ أَحَدُهَا ، مَا يَغْلِبُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، بِحَيْثُ لَا يَعْلَمُهَا أَكْثَرُ النَّاسِ ، كَالرَّأْيَةِ ، هِيَ فِي الْعُرْفِ اسْمٌ لِلْمَزَادَةِ ^(١٤) ، وَفِي الْحَقِيقَةِ اسْمٌ لِمَا يُسْتَقَى عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ ، وَالظُّلُعِيَّةِ فِي الْعُرْفِ الْمَرْأَةِ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ النَّاقَةُ الَّتِي يُظَعَّنُ عَلَيْهَا ، وَالْعِدْرَةُ وَالْغَائِطُ فِي الْعُرْفِ الْفَضْلَةُ الْمُسْتَقْدَرَةُ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ الْعِدْرَةُ فَنَاءُ الدَّارِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، / لِقَوْمٍ : مَا لَكُمْ لَا تُنْظِفُونَ عِذْرَاتِكُمْ ؟ يُرِيدُ أَفْنَيْتِكُمْ . وَالْغَائِطُ الْمَكَانُ الْمَطْمَعِيُّ ^(١٥) مِنَ الْأَرْضِ ^(١٥) . فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ تَنْصَرِفُ يَمِينُ الْحَالِفِ إِلَى الْمَجَازِ دُونَ الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُرِيدُهُ بِيَمِينِهِ ، وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ ، فَأَشْبَهَ الْحَقِيقَةَ فِي غَيْرِهِ . الضَّرْبُ الثَّانِي ، أَنَّ يَخُصَّ عُرْفُ الْأَسْمَاءِ بَعْضَ الْحَقِيقَةِ بِالْأَسْمِ ،

(١١) سورة البقرة ١٧٣ .

(١٢) فِي مَزَادَةٍ : « إِلَى » .

(١٣-١٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٤) فِي م : « الْمَزَادَةُ » .

(١٥-١٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، م .

وهذا يَتَنَوَّعُ أَنْوَاعًا ؛ فمنه ما يَشْتَهَرُ التَّخْصِصُ فِيهِ ، كَلَفِظَ الدَّابَّةُ ، هو في الحَقِيقَةِ اسْمٌ لكلِّ ما يَدِبُّ ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ ^(١٦) . وقال : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(١٧) . وفي العُرْفِ اسْمٌ للْبَغَالِ وَالْحَيْلِ وَالْحَمِيرِ ، ولذلك لو وَصَّى إنسانٌ لِرَجُلٍ بِدَابَّةٍ مِنْ دَوَابِّهِ ، كان له أَحَدُ هَذِهِ الثَّلَاثِ ، فالظَّاهِرُ أَنَّ يَمِينَ الحَالِفِ تُنْصَرِفُ إِلَى العُرْفِ دُونَ الحَقِيقَةِ عِنْدَ الإِطْلَاقِ ، كالذِي قَبْلَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُتَنَاوَلَ يَمِينُهُ الحَقِيقَةُ ؛ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِمْ فِيمَا سَنَذْكُرُهُ ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ فِي الحَالِفِ عَلَى تَرْكِ أَكْلِ اللَّحْمِ : إِنَّ يَمِينَهُ تُتَنَاوَلُ السَّمَكُ . وَمِنْ هَذَا النُّوعِ إِذَا حَلَفَ لَا يَشْمُ الرِّيحَانَ ، فَإِنَّهُ فِي العُرْفِ اسْمٌ يَخْتَصُّ ^(١٨) بِالرِّيحَانِ الفَارِسِيِّ ، وَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ اسْمٌ لكلِّ نَبْتٍ أَوْ زَهْرٍ طَيِّبِ الرِّيحِ ، مِثْلُ الْوَرْدِ وَالْبَنْفَسِجِ وَالتَّرْجِسِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِشْمِ الرِّيحَانِ الفَارِسِيِّ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الحَالِفَ لَا يُرِيدُ بِيَمِينِهِ فِي الظَّاهِرِ سِوَاهُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ بِشْمٍ مَا يُسَمَّى فِي الحَقِيقَةِ رِيحَانًا ؛ لِأَنَّ الِاسْمَ يُتَنَاوَلُهُ حَقِيقَةً . وَلَا يَحْنُثُ بِشْمِ الْفَاكِهَةِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى رِيحَانًا حَقِيقَةً وَلَا عُرْفًا . وَمِنْ هَذَا الْوَحْلَفِ لَا يَشْمُ وَرْدًا ، وَلَا بَنْفَسَجًا ، فَشْمٌ دُهْنُ الْبَنْفَسِجِ ، وَمَاءُ الْوَرْدِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَحْنُثُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْمُ وَرْدًا وَلَا بَنْفَسَجًا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الشَّمَّ إِنَّمَا هُوَ لِلرَّائِحَةِ دُونَ الذَّاتِ ، وَرَائِحَةُ الْوَرْدِ وَالْبَنْفَسِجِ مَوْجُودَةٌ فِيهِمَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَحْنُثُ بِشْمِ دُهْنِ الْبَنْفَسِجِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى بَنْفَسَجًا ، وَلَا يَحْنُثُ بِشْمِ مَاءِ الْوَرْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَرْدًا . وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّحَّةِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِنْ شَمَّ الْوَرْدَ وَالْبَنْفَسَجَ الْيَابِسَ ، حَنِثٌ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَا يَحْنُثُ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا ، فَأَكَلَ ثَمَرًا . وَلَنَا ، أَنَّ ^(١٩) هَذَا اسْمُهُ وَ ^(٢٠) حَقِيقَتُهُ بَاقِيَةٌ ، فَيَحْنُثُ ^(٢٠) بِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا ، فَأَكَلَ قَدِيدًا ، وَفَارَقَ مَا ذَكَرُوهُ ، فَإِنْ التَّمَرُ لَيْسَ ^(١٩) بِرُطْبٍ ، وَلَا يُسَمَّى ^(١٩) رُطْبًا . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شِوَاءً ، حَنِثٌ بِأَكْلِ

(١٦) سورة هود ٦ .

(١٧) سورة الأنفال ٥٥ .

(١٨) في م : مختص .

(١٩-١٩) سقط من : م .

(٢٠) في م : فحث .

اللَّحْمِ الْمَشْوِيُّ ، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْبَيْضِ الْمَشْوِيِّ وَمَا عَدَاهُ . وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ^(٢١) ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يَحْنُثُ بِأَكْلِ كُلِّ مَا / يُشْوَى ؛ لِأَنَّهُ شِوَاءٌ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى شِوَاءً ، فَلَمْ يَحْنُثْ بِأَكْلِهِ ، كَالْمَطْبُوحِ ، وَقَوْلُهُمْ : هُوَ شِوَاءٌ فِي الْحَقِيقَةِ . قُلْنَا : لَكِنَّهُ لَا يُسَمَّى شِوَاءً فِي الْعُرْفِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ الْمُسَمَّى شِوَاءً ^(٢٢) فِي عُرْفِهِمْ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا ، فَدَخَلَ مَسْجِدًا ، أَوْ حَمَامًا ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بَيْتًا فِي الْعُرْفِ ، فَأَشْبَهَ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ، لِأَنَّهُمَا بَيْتَانِ حَقِيقَةٌ ، وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ الْمَسَاجِدَ بُيُوتًا ، فَقَالَ : ﴿ فِي بُيُوتٍ إِذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ ﴾ ^(٢٣) . وَقَالَ : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ ^(٢٤) . وَرَوَى فِي حَدِيثٍ : « الْمَسْجِدُ بَيْتُ كُلِّ تَقِيٍّ » ^(٢٥) . وَرَوَى فِي خَبَرٍ : « بَيْتُ الْبَيْتِ الْحَمَامُ » ^(٢٦) . وَإِذَا كَانَ بَيْتًا فِي الْحَقِيقَةِ ، وَيُسَمِّيهِ الشَّارِعُ بَيْتًا ، حَنِثَ بِدُخُولِهِ ، كَبَيْتِ الْإِنْسَانِ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ ، فَإِنَّ هَذَا يُسَمَّى بَيْتًا فِي الْعُرْفِ ، بِخِلَافِ الَّذِي قَبْلَهُ . وَإِنْ دَخَلَ بَيْتًا مِنْ شَعَرٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، حَنِثَ ، سَوَاءً كَانَ الْحَالِفُ حَاضِرًا أَوْ بَدْوً ، فَإِنَّ اسْمَ الْبَيْتِ يَقَعُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً وَعُرْفًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾ ^(٢٧) . فَأَمَّا مَا لَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ بَيْتًا ، كَالْحَيْمَةِ ، فَلَا وَلِيَ أَنْ لَا يَحْنُثَ بِدُخُولِهِ مَنْ لَا يُسَمِّيهِ بَيْتًا ؛ لِأَنَّهُ يَمِينُهُ لَا تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ . وَإِنْ دَخَلَ دِهْلِيزَ دَارٍ أَوْ صُفَّتَهَا ^(٢٨) ، لَمْ يَحْنُثْ . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الدَّارِ بَيْتٌ . وَلَنَا ، ^(٢٩) أَنَّ هَذَا ^(٢٩) يُسَمَّى بَيْتًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ : مَا

(٢١) فِي م : « أَبُو يُوسُفَ » .

(٢٢) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢٣) سُورَةُ النُّورِ ٣٦ .

(٢٤) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ٩٦ .

(٢٥) أَخْرَجَهُ بَنُحُوهُ أَبُو نَعِيمٍ ، فِي : حَلِيةِ الْأَوْلِيَاءِ ١٧٦/٦ .

(٢٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى ، فِي : الْكَامِلِ ٢٦٧٩/٧ .

(٢٧) سُورَةُ النَّحْلِ ٨٠ .

(٢٨) الصَّفَّةُ : الْبُهو الْوَاسِعُ الْعَالِي السَّقْفِ .

(٢٩-٢٩) فِي ١ ، م : « أَنَّهُ لَا » . وَفِي ب : « أَنَّهُ مَا » .

دَخَلَ^(٣٠) الْبَيْتَ ، إِنَّمَا وَقَفَ^(٣١) فِي الصَّحْنِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ ، فَرَكِبَ سَفِينَةً ،
فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ رَكِبَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَرْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ
مَجْرِبُهَا ﴾^(٣٢) . وَقَالَ : ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ ﴾^(٣٣) . الضَّرْبُ الثَّلَاثُ ، أَنْ يَكُونَ
الْأَسْمُ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ عَامًّا ، لَكِنْ أَضَافَ إِلَيْهِ فِعْلًا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ ، إِلَّا فِي بَعْضِهِ ، أَوْ
اشْتَهَرَ فِي الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ ، مِثْلُ أَنْ يَحْلِفَ^(٣٤) لَا يَأْكُلُ رَأْسًا ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِأَكْلِ
^(٣٥) كُلِّ رَأْسٍ مِنْ النَّعِيمِ وَالصُّيُودِ وَالطُّيُورِ وَالْحَيْثَانِ وَالْجَرَادِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَقَالَ أَبُو
الْخَطَّابِ : لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِأَكْلِ رَأْسٍ جَرَتْ الْعَادَةُ بِبَيْعِهِ لِلْأَكْلِ مُنْفَرِدًا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :
لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِأَكْلِ رُءُوسٍ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ دُونَ غَيْرِهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ تَكْثُرُ فِيهِ الصُّيُودُ ،
وَتُمَيِّزُ رُءُوسَهَا ، فَيَحْنُثُ بِأَكْلِهَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ رُءُوسِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّ
الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِبَيْعِهَا لِلْأَكْلِ^(٣٦) مُفْرَدَةً . وَقَالَ صَاحِبَاهُ : لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِأَكْلِ رُءُوسِ النَّعِيمِ ؛
لِأَنَّهَا الَّتِي تُبَاعُ فِي الْأَسْوَاقِ دُونَ غَيْرِهَا ، فَيَمِينُهُ تَنْصَرِفُ إِلَيْهَا . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ هَذِهِ
رُءُوسٌ حَقِيقَةٌ وَعُرْفًا ، مَا كُؤِلَ/، فَيَحْنُثُ^(٣٧) بِأَكْلِهَا ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا ، فَأَكَلَ
مِنْ لَحْمِ النَّعَامِ وَالزَّرَافَةِ ، وَمَا يَنْدُرُ وَجُودَهُ وَيَبِيعُهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْضًا ، حِنْثَ
بِأَكْلِ بَيْضِ كُلِّ حَيَوَانٍ ، سِوَاءَ كَثَرِ وَجُودُهُ ، كَبَيْضِ الدَّجَاجِ ، أَوْ قَلَّ^(٣٨) كَبَيْضِ النَّعَامِ .
وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ بَيْضِ النَّعَامِ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ :
لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِأَكْلِ بَيْضِ الدَّجَاجِ ، وَمَا يُبَاعُ فِي السُّوقِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا كُلَّهُ بَيْضٌ حَقِيقَةٌ
وَعُرْفًا ، وَهُوَ مَا كُؤِلَ ، فَيَحْنُثُ بِأَكْلِهِ ، كَبَيْضِ الدَّجَاجِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً ،

ظ ٢٢٧/١٠

(٣٠) فِي ب ، م : « دَخَلَ » .

(٣١) فِي م : « وَقَفَتْ » .

(٣٢) سُورَةُ هُودٍ ٤١ .

(٣٣) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ ٦٥ .

(٣٤) فِي م زِيَادَةٌ : « أَنْ » .

(٣٥-٣٥) فِي أ ، ب ، م : « رَأْسُ كُلِّ حَيَوَانٍ » .

(٣٦) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٣٧) فِي م : « فَحْنُثُ » .

(٣٨) فِي م زِيَادَةٌ : « وَجُودُهُ » .

فَشَرِبَ ماءَ البحرِ ، أو ماءً نَجِسًا ، أو لا يأْكُلُ حُبْرًا ، فَأَكَلَ حُبْرَ الأُرْزِ أو الذُّرَّةَ^(٣٩) ، في مكانٍ لا يُعتَادُ أَكْلُهُ فيه ، حَنْثٌ . فَأَمَّا إِنْ أَكَلَ بَيْضَ^(٤٠) السَّمَكِ أو الجُرَادِ ، فَقَالَ القَاضِي : يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ بَيْضُ حَيَوَانٍ ، أَشْبَهَ بَيْضَ النَّعَامِ . وَقَالَ أَبُو الحَطَّابِ : لَا يَحْنَثُ إِلَّا بِأَكْلِ بَيْضِ يُزَايِلُ بِائِضَهُ فِي الحَيَاةِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَأَكْثَرُ العُلَمَاءِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ البَيْضِ ، وَلَا يُذَكَّرُ إِلَّا مُضَافًا إِلَى بِائِضِهِ ، وَلَا يَحْنَثُ بِأَكْلِ شَيْءٍ يُسَمَّى بَيْضًا غَيْرَ بَيْضِ الحَيَوَانِ ، وَلَا بِأَكْلِ شَيْءٍ يُسَمَّى رَأْسًا غَيْرَ رُءُوسِ الحَيَوَانِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِرَأْسٍ وَلَا بَيْضًا فِي الحَقِيقَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٨٤٨ — مسألة ؛ قال : (وَإِذَا^(١) حَلَفَ لَا^(٢) يَأْكُلُ سَوِيْقًا ، فَشَرِبَهُ ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ ، فَأَكَلَهُ ، حَنْثٌ ، إِلَّا أَنْ تُكُونَ لَهُ نِيَّةٌ)

وجملته أَنَّ مَنْ حَلَفَ^(٣) لَا يَأْكُلُ شَيْئًا ، فَشَرِبَهُ ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ ، فَأَكَلَهُ ، فَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ ، مَا يَدُلُّ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى تَرْكِ أَكْلِ شَيْءٍ أَوْ شَرِبِهِ يُقْصَدُ بِهَا فِي العُرْفِ اجْتِنَابُ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، فَحُمِلَتِ الْيَمِينُ عَلَيْهِ^(٤) ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ ﴾^(٥) . وَ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾^(٦) . لَمْ يُرَدِّبْهُ الْأَكْلَ عَلَى الْخُصُوصِ ؟ وَلَوْ قَالَ طَبِيبٌ لِمَرِيضٍ : لَا تَأْكُلِ الْعَسَلَ . لَكَانَ نَاهِيًا لَهُ عَنْ شَرِبِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَحْنَثُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ أَنْوَاعٌ كَالْأَعْيَانِ ، وَلَوْ حَلَفَ عَلَى تَوَجُّعٍ مِنَ الْأَعْيَانِ ، لَمْ يَحْنَثْ بغيرِهِ ، كَذَلِكَ^(٧) الْأَفْعَالُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا الرُّوَايَتَانِ ، فِي مَنْ عَيَّنَ الْمُحْلُوفَ

(٣٩) في ١ ، ب : « والذرة » .

(٤٠) سقط من : م .

(١) في م : « وإن » .

(٢) في م : « ألا » .

(٣) في ١ ، ب زيادة : « أن » .

(٤) في م زيادة : « إلا أن ينوى » .

(٥) سورة النساء ٢ .

(٦) سورة النساء ١٠ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ ظلما ﴾ .

(٧) في م : « وكذلك » .

عليه ، مثل مَنْ حَلَفَ : لَا أَكَلْتُ هَذَا السَّوِيقَ . فَشَرِبَهُ ، أَوْ لَا يَشْرَبُهُ ، فَأَكَلَهُ ، أَمَّا إِذَا أَطْلَقَ ، فَقَالَ : لَا أَكَلْتُ سَوِيقًا . فَشَرِبَهُ ، لَمْ يَحْنَثْ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِيهِ . وَهَذَا مُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِ الْخِرْقِيِّ ، وَلَيْسَ لِلتَّعْيِينِ أَثَرٌ فِي ^(٨) الْحِنْثِ وَعَدَمِهِ ، فَإِنَّ الْحِنْثَ فِي الْمُعَيَّنِ إِنَّمَا كَانَ ^(٩) / لِتَنَاولِهِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، وَإِجْرَاءُ مَعْنَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ عَلَى التَّنَاولِ الْعَامِّ فِيهِمَا ، وَهَذَا لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ التَّعْيِينِ وَعَدَمِهِ ، وَعَدَمُ الْحِنْثِ مُعَلَّلٌ ^(١٠) بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْفِعْلَ الَّذِي حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ ، وَإِنَّمَا فَعَلَ غَيْرَهُ ، وَهَذَا فِي الْمُعَيَّنِ كَهُوَ فِي الْمُطْلَقِ ، فَإِذَا كَانَ فِي الْمُعَيَّنِ رَوَايَتَانِ ، كَانَتَا فِي الْمُطْلَقِ ؛ لِعَدَمِ الْفَارِقِ بَيْنَهُمَا ، وَلِأَنَّ الرُّوَايَةَ فِي الْحِنْثِ أُخِذَتْ مِنْ كَلَامِ الْخِرْقِيِّ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَعْيِينٌ ، وَرَوَايَةُ عَدَمِ الْحِنْثِ ، أُخِذَتْ مِنْ رَوَايَةٍ مُهَنَّا عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ هَذَا النَّبِيذَ ، فَأَكَلَهُ ، لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَرْبًا ، وَهَذَا فِي الْمُعَيَّنِ ، فَإِنَّ عَدَدَيْتِ كُلَّ رَوَايَةٍ إِلَى مَحَلِّ الْأُخْرَى ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْجَمِيعِ رَوَايَتَانِ ، وَإِنْ قَصَرَتْ كُلُّ رَوَايَةٍ عَلَى مَحَلِّهَا ، كَانَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ الْقَاضِي ، وَهُوَ أَنَّ يَحْنَثَ فِي الْمُطْلَقِ ، وَلَا يَحْنَثُ فِي الْمُعَيَّنِ . فَأَمَّا إِنْ حَلَفَ لِيَأْكُلَنَّ شَيْئًا فَشَرِبَهُ ، أَوْ لِيَشْرَبَنَّ فَأَكَلَهُ ، فَيُخَرَّجُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْحِنْثِ إِذَا حَلَفَ عَلَى التَّرْكِ ، وَمَتَى تَقَيَّدَتْ يَمِينُهُ بِنِيَّةٍ ، أَوْ سَبَبٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا ، كَانَتْ يَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ ، أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ السَّبَبُ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى النِّيَّةِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ شَيْئًا ، فَمَصَّهُ وَرَمَى بِهِ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ ، فَمَصَّ قَصَبَ السُّكَّرِ : لَا يَحْنَثُ . ^(١١) وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ ، فَمَصَّ قَصَبَ السُّكَّرِ ، لَا يَحْنَثُ ^(١٢) . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِذَا حَلَفَ لَا يَشْرَبُ ، فَمَصَّ حَبَّ الرُّمَّانِ ^(١٢) ، وَرَمَى بِالثُّفُلِ ، لَا يَحْنَثُ ؛

(٨) سقط من : م .

(٩) في م : « هو » .

(١٠) في م : « يتعلل » .

(١١-١٢) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٢) في م : « رمان » .

لأن ذلك ليس بأكل ولا شرب . ويجيء على قول الخرقى ، أنه يحنث ؛ لأنه قد تناوله ، ووصل^(١٣) إلى^(١٤) حلقه وبطنه ، فيحنث^(١٥) ، على ما قلنا^(١٥) في من حلف لا يأكل شيئاً فشربه ، أو لا يشربه فأكله . وإن حلف لا يأكل سكرًا ، فتركه في فيه حتى ذاب ، وابتلعه ، خرج على الروايتين . وإن حلف لا يطعم شيئاً ، حنث بالأكل والشرب والمص ؛ لأن ذلك كله طعم ، قال الله تعالى في النهر : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ ﴾^(١٦) . وإن حلف لا يأكله ، أو لا يشربه ، فذاقه ، لم يحنث ، في قولهم جميعاً ؛ لأنه ليس بأكل ولا شرب ، ولذلك لم يفطر به الصائم . وإن حلف لا يذوقه ، فأكله أو شربه ، أو مصه ، حنث ؛ لأنه ذوق وزيادة ، وإن مضعه ورمى به ، حنث ؛ لأنه قد ذاقه .

فصل : وإن حلف ليأكلن أكلة ، بالفتح ، لم يبر حتى يأكل ما يعده الناس أكلة ، وهي المرة من^(١٧) الأكل ، و^(١٧) الأكلة ، بالضم ، اللقمة ، ومنه : « فليناوله في يده أكلة ، أو أكلتين »^(١٨) .

١٨٤٩ - مسألة ؛ قال : (ومن حلف بالطلاق ألا يأكل ثمرة ، فوقع في ثمر^(١) ، فأكل منه واحدة ، / منع من وطء زوجته حتى يتحقق^(٢) أنها ليست التي وقعت اليمين عليها ، ولا يتحقق حنثه حتى يأكل الثمر كله)
وجملته أن حالف هذه اليمين لا يخلو من أحوال ثلاثة^(٣) ؛ أحدها ، أن يتحقق أكل

(١٣) في ب : « وأوصله » .

(١٤-١٥) في م : « بطنه وحلقه فإنه يحنث » .

(١٥) في ا ، ب : « قلناه » .

(١٦) سورة البقرة ٢٤٩ .

(١٧-١٨) سقط من م .

(١٨) تقدم تخريجه ، في : ٤٣٦/١١ . ويضاف إليه : وأخرجه البخارى أيضا ، في : باب إذا أتاه خادمه بطعامه ، من كتاب العتق . صحيح البخارى ١٩٧/٣ .

(١) في ب ، م : « ثمرة » .

(٢) في الأصل ، ا ، م : « يعلم » .

(٣) في الأصل ، ا : « ثلاث » .

التَّمْرَةُ المَحْلُوفُ عَلَيْهَا ، (٤) إِمَّا بَأْنٌ^(٤) يَعْرِفُهَا بَعَيْنُهَا أَوْ بِصِفَتِهَا ، أَوْ يَأْكُلُ التَّمْرَ كُلَّهُ ، أَوْ الْجَانِبَ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ كُلُّهُ ، فَهَذَا يَحْنُثُ ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ التَّمْرَةَ المَحْلُوفَ عَلَيْهَا . الثَّانِي ، أَنَّهُ يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْهَا ؛ إِمَّا بَأْنٌ لَا يَأْكُلُ مِنَ التَّمْرِ شَيْئًا ، أَوْ أَكَلَ شَيْئًا يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُهَا ، فَلَا يَحْنُثُ أَيْضًا ، بِلَا خِلَافٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ اجْتِنَابُ زَوْجَتِهِ . الثَّالِثُ ، أَكَلَ مِنَ التَّمْرِ شَيْئًا ؛ إِمَّا وَاحِدَةً ، أَوْ أَكْثَرَ ، إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا وَاحِدَةٌ ، وَلَمْ يَذَرْ هَلْ أَكَلَهَا أَوْ^(٥) لَا ؟ فَهَذِهِ مَسْأَلَةُ الْخِرَقِيِّ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ حِنْثُهُ ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَةَ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا المَحْلُوفُ عَلَيْهَا ، وَيَقِينُ النِّكَاحَ ثَابِتٌ ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . فَعَلَى هَذَا ، يَكُونُ حُكْمُ الزَّوْجِيَّةِ بَاقِيًا ، فِي لُزُومِ نَفَقَتِهَا وَكِسْوَتِهَا وَمَسْكِنِهَا ، وَسَائِرِ أَحْكَامِهَا ، إِلَّا الْوَطْءَ ؛ فَإِنَّ الْخِرَقِيَّ قَالَ : يُمْنَعُ وَطْأُهَا ؛ لِأَنَّهُ شَاكَ فِي حِلِّهَا ، فَحَرُمَتْ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ^(٦) امْرَأَتُهُ بِأَجْنَبِيَّةٍ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى الْحِلِّ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحِلُّ ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ ، كَسَائِرِ أَحْكَامِ النِّكَاحِ ، وَلِأَنَّ النِّكَاحَ بَاقٍ حُكْمًا ، فَأُثْبِتَ الْحِلُّ ، كَمَا لَوْ شَكَ هَلْ طَلَّقَ أَمْ^(٥) لَا ؟ وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ لَيًّا كَلَنَ هَذِهِ التَّمْرَةَ ، فَلَا يَتَحَقَّقُ بَرُّهُ حَتَّى يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ أَكَلَهَا .

١٨٥٠ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِنْ^(١) حَلَفَ أَنْ يَضْرِبَهُ عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ ، فَجَمَعَهَا ، فَضْرِبُهُ بِهَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، لَمْ يَبْرُ فِي يَمِينِهِ)

وَهَذَا قَالَ^(٢) مَالِكٌ ، وَ^(٢) أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَبْرُ^(٣) فِي يَمِينِهِ^(٣) ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ ، فِي الْمَرِيضِ عَلَيْهِ الْحَدُّ : يُضْرَبُ بِعَشْكَالٍ^(٤) النَّحْلِ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ . وَهَذَا قَالَ

(٤-٤) فِي م : « فِيمَا » .

(٥) فِي م : « أَمْ » .

(٦) فِي ب ، م : « عَلَيْهِ » .

(١) فِي أ ، ب ، م : « وَلَوْ » .

(٢-٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٤) الْعَشْكَالُ : الْعَذْقُ أَوْ الشَّمْرَاخُ .

الشافعي إذا علم أنها مسته كلها ، وإن علم أنها لم تمسه كلها ، لم يبر . وإن شك ، لم^(٥) يحنث في الحكم ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ﴾^(٦) . وقال النبي ﷺ في المريض الذي زنى : « خُذُوا لَهُ عِثْكَالًا فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاجٍ ، فَاضْرِبُوهُ بِهَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً »^(٧) . ولأنه ضربه بعشرة أسواط ، فبر في يمينه ، كما لو فرق الضرب . ولنا ، أن معنى يمينه أن يضربه عشر ضربات ، ولم يضربه إلا ضربة واحدة ، فلم يبر ، كما لو حلف ليضربنه عشر مرات بسوط ، والدليل على هذا أنه لو ضربه عشر ضربات بسوط / واحد ، بر^(٨) ، بغير خلاف ، ولو عاد العدد إلى السوط ، لم يبر^(٩) . بالضرب بسوط واحد ، كما لو حلف ليضربنه بعشرة أسواط ، ولأن السوط ههنا آلة أقيمت مقام المصدر ، وانتصب انتصابه ، فمعنى كلامه ، لأضربنه عشر ضربات بسوط . وهذا هو المفهوم من يمينه ، والذي يقتضيه لغة ، فلا يبر بما يخالف ذلك . وأما أيوب ، عليه السلام ، فإن الله تعالى أرخص له رفقا بامرأته ، لبرها به ، وإحسانها إليه ، ليجمع له بين بره في يمينه ورفقه بامرأته ، ولذلك امتن عليه بهذا ، وذكره في جملة ما من عليه به ، من معافاته إياه من بلائه ، وإخراج الماء له ، فيختص هذا به ، كاختصاصه بما ذكر معه ، ولو كان هذا الحكم عاما لكل أحد^(١٠) لما خص^(١١) أيوب بالمنة عليه به^(١٢) . وكذلك المريض الذي يخاف تلفه ، أرخص له بذلك في الحد دون غيره ، وإذا لم يتعده هذا الحكم في الحد الذي ورد النص به فيه ، فلا يتعده إلى اليمين أولى ، ولو خص بالبر من له عذر يبيح العدول في الحد إلى الضرب بالعثكال ، لكان له وجه . وأما تعديته إلى غيره فبعيد^(١٢) جدا . ولو حلف أن يضربه بعشرة أسواط ، فجمعها ، فضربه بها ، بر ، لأنه قد

(٥) في ب ، م : « لا » .

(٦) سورة ص ٤٤ .

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٣٢٩/١٢ .

(٨) في ب ، م : « يبر في يمينه » .

(٩) في م : « واحد » .

(١٠) في م : « اختص » .

(١١) سقط من : الأصل ، م .

(١٢) في م : « فبعيدة » .

فعل ما حَلَفَ عليه . وإن حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ ، لم يَبْرُ بِضَرْبِهِ بِعَشْرَةِ أُسْوَاطٍ ، دَفْعَةً وَاحِدَةً ، بغيرِ خِلَافٍ ؛ لَأَنَّهُ لم يَفْعَلْ ما تَنَاوَلَتْهُ يَمِينُهُ . وإن حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّهُ عَشْرَ ضَرْبَاتٍ ، فكذلك ، إِلَّا وَجْهًا لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ يَبْرُ . وليس بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ بِأُسْوَاطٍ ، ولهذا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : ما ضَرَبْتُهُ إِلَّا ضَرْبَةً وَاحِدَةً . ولو حَلَفَ لَا يَضْرِبُهُ أَكْثَرَ مِنْ ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ ، ففعل هذا ، لم يَحْنَثْ فِي يَمِينِهِ .

فصل : ولا يَبْرُ حَتَّى يَضْرِبَهُ ضَرْبًا يُؤْلِمُهُ . وبهذا قال مالِكٌ . وقال الشَّافِعِيُّ : يَبْرُ بِمَا لَا يُؤْلِمُ ؛ لَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُهُ الْأَسْمُ ، فَوَقَعَ الْبَرْبُ بِهِ . كَالْمُؤْلِمِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا يُقْصَدُ بِهِ فِي الْعُرْفِ التَّأْلِيمُ ، فَلَا يَبْرُ بغيرِهِ . وكذلك كُلُّ مَوْضِعٍ وَجَبَ الضَّرْبُ فِي الشَّرْعِ ، فِي حَدٍّ ، أَوْ تَعْزِيرٍ ، كَانَ مِنْ شَرْطِهِ التَّأْلِيمُ ، كَذَا هُنَا .

١٨٥١ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَهُ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ ، أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولًا ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ لَا يُشَافِهُهُ)

أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا عَلَى هَذَا . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي رَجُلٍ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ رَجُلًا ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا ، قَالَ : وَأَيُّ شَيْءٍ كَانَ سَبَبَ ذَلِكَ ؟ إِنَّمَا يَنْظَرُ إِلَى سَبَبِ يَمِينِهِ ، وَلَمْ ^(١) حَلَفَ ؟ إِنَّ الْكِتَابَ قَدْ ^(٢) يَجْرِي مَجْرَى الْكَلَامِ ، وَقَدْ ^(٣) يَكُونُ / بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ . وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ بِالْكِتَابِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ نِيَّتُهُ أَوْ سَبَبُ يَمِينِهِ يَقْتَضِي هِجْرَانَهُ ، وَتَرْكَ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، لَمْ يَحْنَثْ بِكِتَابٍ وَلَا رَسُولٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَكْلِيمٍ ^(٤) فِي الْحَقِيقَةِ ، وَهَذَا ^(٥) يَصِحُّ تَفْهِيمُهُ ، فَيُقَالُ : مَا كَلَّمْتُهُ ، وَإِنَّمَا كَاتَبْتُهُ وَرَاسَلْتُهُ ^(٦) . وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

(١) فِي ب ، م : « وَلَوْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي م : « وَالْكِتَابُ قَدْ » .

(٤) فِي ب ، م : « بِتَكْلِيمٍ » .

(٥) فِي م : « وَهَذَا » .

(٦) فِي أ ، ب ، م : « أَوْ رَاسَلْتُهُ » .

﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾^(٧) . وقال : ﴿ يَمْوَسَىٰ
إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي ﴾^(٨) . وقال : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ
تُكْلِيمًا ﴾^(٩) . ولو كانت الرسالة تكلِيمًا ، لشارك موسى غيره من الرُّسُل ، ولم يختصَّ
بكونه كليم الله ونَجِيَّه . وقد قال أحمد ، حين مات بشر الحافى : لقد كان فيه أنس ، وما
كَلَّمْتُهُ قَطُّ . وقد كانت بينهما مُراسلة ، وممن قال : لا يَحْنَثُ بهذا . الثَّوْرِيُّ ، وأبو
حنيفة ، وابن المنذر ، والشافعي في الجديد . واحتج أصحابنا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ
لِنُبَشِّرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ ﴾^(١٠) .
فاستثنى الرسول من التكلِيم^(١١) ، والأصل أن يكون المُسْتَثْنَى جنس المُسْتَثْنَى منه ،
ولأنه وُضِعَ لإفهام الآدميين ، أشبه الخطاب . والصحيح أن هذا ليس بتكلِيم^(١٢) ، وهذا
الاستثناء من غير الجنس ، كما قال في الآية الأخرى : ﴿ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
إِلَّا رَمَزًا ﴾^(١٣) . والرمز ليس بتكلِيم^(١٤) ، لكن إن نوى ترك مُواصلته ، أو كان سبب
يَمِينه يَقْتَضِي هجرته ، حَنَثٌ ؛ لذلك ، ولذلك قال أحمد : إن الكتاب يجرى مجرى
الكلام ، وقد يكون بمنزلة الكلام . فلم يجعله كلامًا ، إنما قال هو بمنزلة في بعض
الحالات إذا كان السبب يَقْتَضِي ذلك . وإذا أطلق ، احتَمَلَ أن لا يَحْنَثَ ؛ لأنه لم
يُكَلِّمْهُ . واحتَمَلَ أن يَحْنَثَ ؛ لأن الغالب من الحالف هذه^(١٥) اليمين قصد^(١٥) ترك
المُواصلَةِ ، فيتعلَّق^(١٦) يَمِينه بما يُراد في الغالب ، كقولنا في المسألة قبلها . والله أعلم .

(٧) سورة البقرة ٢٥٣ .

(٨) سورة الأعراف ١٤٤ .

(٩) سورة النساء ١٦٤ .

(١٠) سورة الشورى ٥١ ، ولم يرد في الأصل ، ا ، ب : ﴿ فَيُوحِي ﴾ .

(١١) في ب ، م : « التكلّم » .

(١٢) في ا ، ب ، م : « بتكلم » .

(١٣) سورة آل عمران ٤١ .

(١٤) في ب : « بهذه » .

(١٥) سقط من : ا ، ب .

(١٦) في ب ، م : « فتعلق » .

فصل : وإن أشار إليه ، ففيه وجهان ؛ قال القاضي : يَحْنُثُ ؛ لأنه في معنى المكاتبة والمراسلة في الإفهام . والثاني ، لا يَحْنُثُ . ذكره أبو الخطاب ؛ لأنه ليس بكلام ، قال الله تعالى لمريم عليها السلام : ﴿ فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ ^(١٧) . إلى قوله : ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ﴾ ^(١٧) . وقال في زكريا : ﴿ ءَايَتُكَ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ . إلى قوله : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمَخْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ ^(١٨) . ولأن الكلام حروف وأصوات ، ولا يوجد في الإشارة ، ولأن الكلام شيء مسموع ، وتبطل به الصلاة ، قال النبي ﷺ : « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » ^(١٩) . والإشارة بخلاف هذا . فإن قيل : فقد قال الله تعالى / ﴿ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا ﴾ . قلنا : هذا استثناء من غير الجنس ، بدليل ما ذكرنا ، وصحة نفيه عنه ، فيقال : ما كلمه ، وإنما أشار إليه .

و ٢٣٠/١٠

فصل : فإن كلم غير المخلوف عليه ، بقصد إسماع المخلوف عليه ، فقال أحمد : يَحْنُثُ ؛ لأنه قد أراد تكليمه ، وقد روينا عن أبي بكره نفع بن الحارث ، أنه كان قد حلف أن لا يكلم أخاه زيادا ، فلما أراد زياد الحج ، جاء أبو بكره إلى قصر زياد ، ^(٢٠) فدخله ، وأخذ ^(٢٠) نبيا لزياد صغيرا في حجره ، ثم قال : يا ابن أخي ؛ إن أباك يريد الحج ، ولعله يمر بالمدينة ، فيدخل على أم حبيبة زوج رسول الله ﷺ بهذا النسب الذي ادّعه ، وهو يعلم أنه ليس بصحيح ، وأن هذا لا يحل له . ثم قام فخرج ^(٢١) . وهذا يدل على أنه لم يعتقد ذلك تكليما له . ووجه الأول ، أنه أسمع كلامه ^(٢٢) قاصدا لإسماعه وإفهامه ، فأشبهه ما لو خاطبه به ^(٢٣) . وقال الشاعر :

* إِيَّاكَ أَغْنَىٰ وَاسْمَعِي يَا جَارَةَ ^(٢٤) *

(١٧) سورة مريم ٢٦ - ٢٩ ، ولم يرد في الأصل : ﴿ فَقُولِي ﴾ .

(١٨) سورة مريم ١٠ ، ١١ .

(١٩) تقدم تخريجه ، في : ٢٣٦/٢ .

(٢٠) (٢٠ - ٢٠) في م : « فدخل فأخذ » .

(٢١) تقدم تخريجه ، في : ٤٦٤/١٠ .

(٢٢) في الأصل : « كلاما » .

(٢٣) سقط من : ب ، م .

(٢٤) في ب : « إياك يعني » . وفي م : « فاسمعي » . وتقدم في : ٤٦٤/١٠ .

فصل : فَإِنْ نَادَاهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ ، فَلَمْ يَسْمَعْ ، لَتَشَاغِلِهِ ، أَوْ غَفَلَتِهِ ، حَنْثٌ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ فُلَانًا ، فَنَادَاهُ ، وَالْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ لَا يَسْمَعُ ؟ قَالَ : يَحْنُثُ . لِأَنَّهُ قَدْ أَرَادَ تَكْلِيمَهُ ، وَهَذَا لِكَوْنِ ذَلِكَ يُسَمَّى تَكْلِيمًا ، يَقَالُ : كَلَّمْتُهُ ، فَلَمْ يَسْمَعْ . وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا ، أَوْ غَائِبًا ، أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ ، أَوْ أَصَمَّ لَا يَعْلَمُ بِتَكْلِيمِهِ إِيَّاهُ ، لَمْ يَحْنُثُ . وَهَذَا قَالِ الشَّافِعِيُّ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّهُ يَحْنُثُ بِنَدَاءِ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَلَّمَهُمْ وَنَادَاهُمْ ، وَقَالَ : « مَا أَنتُمْ بِأَسْمَعٍ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ » ^(٢٥) . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ ^(٢٦) . وَلِأَنَّهُ قَدْ بَطَلَتْ حَوَاشُهُ ، وَذَهَبَتْ نَفْسُهُ ، فَكَانَ أَبْعَدَ مِنَ السَّمَاعِ مِنَ الْغَائِبِ الْبَعِيدِ ، لِبَقَاءِ الْحَوَاشِ فِي حَقِّهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كَرَامَةً لَهُ ، وَأَمْرًا اخْتَصَّ بِهِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ .

فصل : وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، حَنْثٌ ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ كَلَامٌ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ . وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ ، أَوْ كَلَّمَهُمْ ، فَإِنْ قَصَدَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ ، حَنْثٌ ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ ، وَإِنْ قَصَدَهُمْ دُونَهُ ، لَمْ يَحْنُثُ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَحْنُثُ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْعَامَّ يَحْتَمِلُ التَّخْصِصَ ، فَإِذَا نَوَّاهُ بِهِ ، فَهُوَ عَلَى مَا نَوَّاهُ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، حَنْثٌ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ مُكَلِّمٌ لِّجَمِيعِهِمْ ، لِأَنَّ مُقْتَضَى اللَّفْظِ الْعُمُومُ ، فَيَحْتَمِلُ عَلَى مُقْتَضَاهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ رَوَايَتَانِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْعَامَّ يَصْلُحُ لِلْخُصُوصِ ، فَلَا يَحْنُثُ بِالْإِحْتِمَالِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالُ مَرْجُوحٌ ، فَيَتَعَيَّنُ الْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ ، كَمَا لَوْ ^(٢٧) اخْتَمَلَ اللَّفْظُ / الْحَجَّازُ الَّذِي لَيْسَ بِمُشْتَهَرٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ حَمْلَهُ ٢٣٠/١٠ ظ عَلَى الْحَقِيقَةِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ فِيهِمْ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَثْنَاهُ . وَالثَّانِيَةُ ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَرَادَهُمْ بِسَلَامِهِ ، وَهُوَ مِنْهُمْ ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ النَّاسِي . وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَلَا يَعْرِفُهُ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَحْنُثُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثُ ؛ بِنَاءً عَلَى النَّاسِي وَالْجَاهِلِ .

(٢٥) تقدم تخرجه ، في : ١٠ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

(٢٦) سورة فاطر ٢٢ .

(٢٧) سقط من : م .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ . ثم وصل يمينه بكلامه ، مثل أن قال : فَتَحَقَّقْ ذَلِكَ ، أَوْ فَادْهَبْ . فقال أصحابنا : يَحْنَثُ . وقال أصحاب أبي حنيفة : لَا يَحْنَثُ بِالْقَلِيلِ ؛ لِأَنَّ هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ يَمِينُهُ أَنْ^(٢٨) لَا يُكَلِّمُهُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا . وَاحْتِجَّ أَصْحَابُنَا بِأَنَّ هَذَا الْقَلِيلَ كَلَامٌ مِنْهُ لَهُ حَقِيقَةٌ ، وَقَدْ وَجَدَ بَعْدَ يَمِينِهِ ، فَيَحْنَثُ^(٢٩) بِهِ ، كَمَا لَوْ فَصَّلَهُ ، وَلَئِنْ مَا يَحْنَثُ بِهِ إِذَا فَصَّلَهُ ، يَحْنَثُ بِهِ إِذَا وَصَّلَهُ ، كَالكَثِيرِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْيَمِينَ يَقْتَضِي خَطَابًا مُسْتَأْنَفًا . قُلْنَا : هَذَا الْخَطَابُ مُسْتَأْنَفٌ ، غَيْرُ الْأَوَّلِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ قَطَعَهُ حَنْثٌ بِهِ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ صِلَتِهِ هَذَا الْكَلَامَ يَمِينُهُ ، تَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ كَلَامٍ يَسْتَأْنِفُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ هَذَا الْكَلَامِ الْمُتَّصِلِ ، فَلَا يَحْنَثُ بِهِ ، كَمَا لَوْ وَجَدَتِ النِّيَّةُ حَقِيقَةً . وَإِنْ تَوَى كَلَامًا غَيْرَ هَذَا ، لَمْ يَحْنَثْ بِهَذَا فِي الْمَذْهَبَيْنِ .

فصل : وَإِنْ صَلَّى بِالْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ إِمَامًا ، ثُمَّ سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ ، لَمْ يَحْنَثْ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ^(٣٠) قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ لَهُ أَنْ يَتَوَى السَّلَامَ عَلَى الْحَاضِرِينَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَوْلٌ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ ،^(٣١) فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِ^(٣٢) ، كَتَكْبِيرِهَا ، وَلَيْسَ^(٣٣) نِيَّةُ الْحَاضِرِينَ بِسَلَامِهِ وَاجِبًا^(٣٤) فِي السَّلَامِ . وَإِنْ أُرْتَجَّ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ ، فَفَتَحَ عَلَيْهِ الْحَالِفُ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَيْسَ بِكَلَامِ الْآدَمِيِّينَ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ، فَقَرَأَ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ ، لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِنْ قَرَأَ خَارِجًا مِنْهَا ، حَنْثٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ اللَّهِ . وَإِنْ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى ، لَمْ يَحْنَثْ . وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ ، قَالَ اللَّهُ

(٢٨) فِي ب : « أَنَّهُ » .

(٢٩) فِي ب : « فَحْنَث » .

(٣٠) فِي ب : « وَبِهَذَا » .

(٣١-٣١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣٢) فِي ب ، م : « وَلَيْسَتْ » .

(٣٣) فِي ب ، م : « وَاجِبَةٌ » .

تعالى : ﴿ وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةً اتَّقَوْهُ ﴾ ^(٣٤) . وقال النبي ﷺ : « أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ ؛ سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » ^(٣٥) . وقال : « كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ ، ^(٣٦) سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ » ^(٣٦) . ولنا ، أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعُرْفِ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى كَلَامِ الْأَدَمِيِّينَ ، ولهذا لما قال النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ ، وَإِنَّهُ قَدْ أَخَذَ أَنْ لَا تَتَكَلَّمُوا ^(٣٧) فِي الصَّلَاةِ » ^(٣٨) . لم يتناول المختلف فيه . وقال زيد بن أرقم : / كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي ٢٣١/١٠ و
الصَّلَاةِ ، حَتَّى نَزَلَتْ : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ^(٣٩) . فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ ، وَنُهِينَا عَنْ الْكَلَامِ ^(٤٠) . وقال الله تعالى : ﴿ آيَتِكَ إِلَّا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا وَادَّكَّرَ رَبُّكَ كَثِيرًا وَسَبَّحَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ . فَأَمَرَهُ بِالتَّسْبِيحِ مَعَ قَطْعِ الْكَلَامِ عَنْهُ . وَلَئِنْ مَالَا

(٣٤) سورة الفتح ٢٦ .

(٣٥) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب إذا قال : والله لا أتكلم اليوم . فصلى ... ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٧٣/٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٦/٤ ، ٢٠/٥ .

(٣٦-٣٦) في م : « سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ » . والحديث أخرجه البخاري ، في : باب إذا قال : والله لا أتكلم اليوم . فصلى ... ، من كتاب الأيمان والنذور ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ... ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٧٣/٨ ، ١٩٩/٩ . ومسلم ، في : باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء ، من كتاب الذكر . صحيح مسلم ٢٠٧٢/٤ . وابن ماجه ، باب فضل التسبيح ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٥١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٢/٢ .

(٣٧) في م : « تَكَلَّمُوا » .

(٣٨) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٨٧/٩ . وأبو داود ، في : باب رد السلام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٢/١ . والنسائي ، في : باب الكلام في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١٦/٣ ، ١٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٣ ، ٤٣٥ ، ٣٧٧/١ .

(٣٩) سورة البقرة ٢٣٨ .

(٤٠) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ، من كتاب العمل في الصلاة ، وفي باب : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ مطيعين ، من تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٧٩/٢ ، ٣٨/٦ . ومسلم ، في : باب تحريم الكلام في الصلاة ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٨٣/١ . وأبو داود ، في : باب النهي عن الكلام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٨/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في نسخ الكلام في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٩٥/٢ ، ١٩٦ . والنسائي ، في الباب السابق . المجتبى ١٦/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٨/٤ .

يَحْنُثُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ ، لَا يَحْنُثُ بِهِ خَارِجًا مِنْهَا ، كَالْإِشَارَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يُبْطِلُ بِالْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ فِي الصَّلَاةِ ، وَذَكَرَ اللَّهُ الْمَشْرُوعَ فِيهَا . وَإِنْ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ ، فَقَالَ : ﴿ أَذْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ ﴾ ^(٤١) . يَقْصِدُ الْقُرْآنَ ، لَمْ يَحْنُثْ ، وَإِلَّا حَنِثَ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي بَيْنَ اللَّيَالِي الَّتِي بَيْنَ الْأَيَّامِ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ : لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ ءَايَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا ﴾ . وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ ^(٤٢) . فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّفْظَيْنِ عِبَارَةً عَنِ الزَّمَانَيْنِ جَمِيعًا ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ﴾ ^(٤٣) . فَدَخَلَ فِيهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ .

فصل : وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكَفَّلَ بِمَالٍ ، فَكَفَّلَ بِيَدِنِ إِنْسَانٍ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ يَلْزُمُهُ بِكَفَالَتِهِ إِذَا تَعَدَّرَ تَسْلِيمُ الْمَكْفُولِ بِهِ . وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْفُلْ بِمَالٍ ، وَإِنَّمَا يَلْزُمُهُ الْمَالُ بِتَعَدُّرِ إِحْضَارِ الْمَكْفُولِ بِهِ ، وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ ، فَلَا يَلْزُمُهُ ، وَلِأَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى كِفَالَةً بِالْمَالِ ، وَيَصِحُّ ^(٤٤) تَقْيُّمُهَا عَنْهُ ، فَيُقَالُ : مَا تَكْفَّلَ بِمَالٍ ، وَإِنَّمَا تَكْفَّلَ بِالْبَدَنِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْتَعْدِمُ عَبْدًا ، فَخَدَمَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ ، لَمْ يَأْمُرْهُ وَلَمْ يَنْهَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَانَ عَبْدُهُ حَنِثَ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدٌ غَيْرُهُ لَمْ يَحْنُثْ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ عَبْدَهُ يَخْدُمُهُ عِبَادَةً بِحُكْمِ اسْتِحْقَاقِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ مَعْنَى يَمِينِهِ : لَا مَنَعْتُكَ خِدْمَتِي . فَإِذَا لَمْ يَنْهَهُ ، لَمْ يَمْنَعْهُ ، فَحَنِثَ ^(٤٥) ، وَعَبْدٌ غَيْرُهُ بِخِلَافِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ فِي الْحَالَيْنِ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ عَلَى الْخِدْمَةِ اسْتِخْدَامٌ ، وَهَذَا يُقَالُ : فَلَانٌ يَسْتَعْدِمُ عَبْدَهُ . إِذَا خَدَمَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ ، وَلِأَنَّ مَا حَنِثَ بِهِ فِي عِبْدِهِ ، حَنِثَ بِهِ فِي غَيْرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ .

(٤١) سورة الحجر ٤٦ .

(٤٢) سورة مريم ١٠ .

(٤٣) سورة الأعراف ١٤٢ .

(٤٤) في م : « وَلَا يَصِحُّ » .

(٤٥) في ب ، م : « فَيَحْنُثُ » .

وقال الشافعي : لا يَحْنُثُ في الحَالَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ ، فَلَا يَحْنُثُ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ .

فصل : وإذا حَلَفَ رَجُلٌ بِاللَّهِ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا ، فَقَالَ لَهُ آخَرُ : يَمِينِي فِي يَمِينِكَ . لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ يَمِينَ الْأَوَّلِ لَيْسَتْ ظَرْفًا لِيَمِينِ الثَّانِي . وَإِنْ نَوَى أَنَّهُ يَلْزُمُنِي مِنَ الْيَمِينِ مَا يَلْزُمُكَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ حُكْمُهَا . قَالَ الْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ بِاللَّهِ لَا تَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْكُفَّارَةِ بِهَا لِحُرْمَةِ اللَّفْظِ بِاسْمِ اللَّهِ الْمُحْتَرَمِ ، أَوْ / صِفَةٍ مِنْ ٢٣١/١٠ ظ صِفَاتِهِ ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الْكِنَايَةِ . وَإِنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ ، فَقَالَ آخَرُ : يَمِينِي فِي يَمِينِكَ . يَنْبَوِي بِهِ ^(٤٦) ، أَنَّهُ يَلْزُمُنِي مِنَ الْيَمِينِ مَا يَلْزُمُكَ ، انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَكَلِّمُ رَجُلًا ، فَقَالَ رَجُلٌ : وَأَنَا عَلَى مِثْلِ يَمِينِكَ ؟ فَقَالَ : عَلَيْهِ مِثْلُ مَا قَالَ الَّذِي حَلَفَ . لِأَنَّ الْكِنَايَةَ تَدْخُلُ فِي الطَّلَاقِ ، وَكَذَلِكَ يَمِينُ الْعَتَاقِ وَالظُّهَارِ . وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا ، لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ لَا تَعْمَلُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ ، وَلَيْسَ هَذَا بِصَرِيحٍ . وَإِنْ كَانَ الْمَقُولُ لَهُ ^(٤٧) لَمْ يَحْلِفْ بَعْدُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ مَا يَلْزُمُ الْآخَرَ مِنْ يَمِينٍ يَحْلِفُ بِهَا ، فَحَلَفَ الْمَقُولُ لَهُ ^(٤٧) ، لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُ الْقَائِلِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَا يُكْنَى عَنْهُ ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يُكْنَى عَنْهُ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فِي مَنْ قَالَ : أَيِّمَانُ الْبَيْعَةِ تَلْزُمُنِي . أَنَّهُ إِنْ عَرَفَهَا ، وَنَوَى جَمِيعَ مَا فِيهَا ، انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ بِجَمِيعِ مَا فِيهَا . وَهَذَا خِلَافُ مَا قَالَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَيَكُونُ فِيهَا وَجْهَانِ .

فصل : فَإِنْ قَالَ : أَيِّمَانُ الْبَيْعَةِ تَلْزُمُنِي . فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ الْخِرَقِيِّ ، وَقَدْ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ أَيِّمَانِ الْبَيْعَةِ ، فَقَالَ : لَسْتُ أُفْتِيَ فِيهَا بِشَيْءٍ ، وَلَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ شُيُوخِنَا يُفْتِي فِي هَذِهِ الْيَمِينِ . قَالَ : وَكَانَ أَبِي ، رَحِمَهُ اللَّهُ - يَعْنِي أَبَا عَلِيٍّ - يَهَابُ الْكَلَامَ فِيهَا . ثُمَّ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ الْحَالِفُ بِهَا جَمِيعَ مَا فِيهَا مِنَ الْأَيِّمَانِ . فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ : عَرَفَهَا أَوْ ^(٤٨) لَمْ يَعْرِفَهَا ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . وَأَيِّمَانُ الْبَيْعَةِ هِيَ الَّتِي

(٤٦) سقط من : الأصل ، م .

(٤٧-٤٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٤٨) في الأصل ، أ ، أم .

رَبَّهَا الْحَجَّاجُ^(٤٩) يَسْتَحْلِفُ بِهَا عِنْدَ الْبَيْعَةِ وَالْأَمْرِ الْمُهَمُّ لِلْسُلْطَانِ . وَكَانَتِ الْبَيْعَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ بِالْمُصَافَحَةِ ، فَلَمَّا وَلِيَ الْحَجَّاجُ رَبَّهَا أَيْمَانًا تَشْتَمِلُ عَلَى الْيَمِينِ بِاللَّهِ وَالطَّلَاقِ ، وَالْعَتَاقِ ، وَصَدَقَةَ الْمَالِ . فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهَا ، لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ بِشَيْءٍ مِمَّا فِيهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الْقَسَمِ ، وَالْكِنَايَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ شَيْئًا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَنْوِيهِ . وَإِنْ عَرَفَهَا ، وَلَمْ يَنْوِ عَقْدَ الْيَمِينِ بِمَا فِيهَا^(٥٠) لَمْ يَصِحَّ^(٥١) أَيْضًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَمَنْ عَرَفَهَا ، وَنَوَى الْيَمِينِ بِمَا فِيهَا ، صَحَّ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ بِهَا تَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا عَدَا الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ ، فَقَالَ الْقَاضِي هُنَا : تَنْعَقِدُ يَمِينُهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ ، فَتَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ الْمَنْوِيَّةِ ، كَيَمِينِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِاللَّهِ بِالْكِنَايَةِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ وَجَبَتْ فِيهَا لِمَا ذُكِرَ فِيهَا مِنْ اسْمِ اللَّهِ الْمُعْظَمِ^(٥٢) الْمُحْتَرَمِ ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الْكِنَايَةِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩) أى ابن يوسف الثقفى ، عامل الأمويين على العراق وخراسان ، عرف بشدته وعسفه ، توفى سنة خمس وتسعين .

وفيات الأعيان ٢/٢٩ - ٥٤ .

(٥٠ - ٥١) سقط من : ب .

(٥١) فى م : « العظيم » .